المستقبل العربي

١٩٨٢/٦

٤٠

● ازدواجية اللغة ووحدة الثقافة في الجزائر : دراسة ميدانية / محمد أحمد الزعبي

● التنمية والمشاركة في الخليج / عمر ابراهيم الخطيب

حول التعليم العالي في الوطن العربي

● الجامعات العربية والتبعية العلمية / محمد السيد سليم

● التعليم وتنمية الذاتية العربية / هشام بو قمرة

● حول التعليم العالي العربي والتنمية / حامد عمار

● الفكر الاستعماري والاحياء الاسلامي / مروان بحيري

● السياسة الامريكية والثورة في اليمن الشمالية
أحمد يوسف أحمد

يُصدرُهَا : «مركز دراسات الوحدة العربية»

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تاسس بموجب علم وخبر رقم ٨٧ / ١ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية .
- يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها .
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة .
- المساهمة في نشاط المركز لا تشترط شروطاً مسبقة من حيث هوية المثقف إلا أن يكون مؤمناً بالوحدة العربية .
- لا يتخذ أية مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي .
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى اي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات .

المراسلات :

باسم المستقبل العربي

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص . ب. ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان .

تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : مرعربي ـ تلكس: ٢٣١١٤ مارابي .

الاشتراك السنوي :

ـ المؤسسات والهيئات في اقطار الوطن العربي ٦٠ دولاراً امريكيا .

ـ الأفراد : لبنان ١٠٠ ل.ل.

بقية اقطار الوطن العربي ٣٠ دولارا امريكيا .

خارج الوطن العربي ٤٠ دولارا امريكيا .

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً :

(١) امّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على احد المصارف الاجنبية .

(٢) أو بتحويل الى :

حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم ١١٠٩بالدولار.بنك بيروت للتجارة-فرع الحمرا ـ شارع ليون ص. ب . ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة | العدد الاربعون | حزيران (يونيو) ١٩٨٢

المحتويـــات

□ التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربية ..... د. عمر ابراهيم الخطيب ٤
□ الفكر الاستعماري والاحياء الاسلامي عام ١٩٠٠ ..... د. مروان بحيري ٣٠
□ ازدواجية اللغة ووحدة الثقافة
في الجزائر : دراسة ميدانية ..... د. محمد أحمد الزعبي ٤٤
□ السياسة الامريكية والثورة
في اليمن الشمالية : ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ ..... د. أحمد يوسف أحمد ٦٩
□ استخدام الحروف العربية في الحاسبات الالكترونية :
(مجال حفظ واسترجاع المعلومات) ..... محمد ابراهيم ٨٠

حول التعليم العالي في الوطن العربي

■ الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية ..... د. محمد السيد سليم ٩٣
■ دور التعليم في تنمية الذاتية العربية ..... د. هشام بوقمرة ١٠٥
■ حول التعليم العالي العربي والتنمية ..... د. حامد عمار ١١٩

كتـــب

□ يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠ ..... سمير الشيخ ١٣٩

□ عالم عربي وانماء اقتصادي (بشارة خضر) ..... توفيق كسبار ١٥١

مؤتمـرات

□ ندوة « جامعة الدول العربية :
الواقع والطموح » ..... د. غسان سلامة ١٥٦

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٦٦

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٧٦

* الملف الاحصائي
(٣٩) التعليم العالي والجامعي في الوطن العربي ١٨٣

آراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها « مركز دراسات الوحدة العربية » او « المستقبل العربي »

المدير المسؤول: كمال فضل الله

التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربية

د. عمر ابراهيم الخطيب

رئيس مركز الخليج للدراسات العربية ، الشارقة ـ الامارات العربية المتحدة .

مقدمـــــة

يواجه الاقتصاد العربي منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم مهمات عديدة تندرج تحت مهمتين اثنتين : **تحقيق الامن العربي** بمكوناته السياسية والعسكرية والاجتماعية كافة ، بمعنى تحرير اجزائه المغتصبة وتأمين دفاعه القومي ضد اعدائه وتوطيد أمنـــه الداخلي والخارجي ؛ **وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، بمعنى اقامة اقتصاد عربي مستقل ومتطور ، ورفع مستوى معيشة الفرد العربي . واقطار الخليج العربية ، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الواحد ، لم تشذ عن هذه التوجهات والطموحات ، بل ربما كانت هي المعنية بها اكثر من غيرها ولاسيما منذ مطلع العقد المنصرم على وجه الخصوص . فقد كان من نتائج حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ أن دخل النفط عالم السياسة القومية والدولية ، وبد الارتباط الحتمي المتزايد بين النفط وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويات المحلية والقومية والعمل العربي المشترك ، ودخل النفط في صلب الجهد الوطني الانمائي والسياسي في اقطار الخليج العربية .

ومما لا شك فيه أن الثروة النفطية وتراكماتها وفوائضها المالية المتزايدة قد أسهمت الى حد بعيد في بناء وتحديث البنى الاقتصادية التحتية ، فاتسع نطاق التشييد والعمران ، فضلاً عن أنها أوجدت وضعية جديدة من الرخاء الاقتصادي قياساً بالمستويات المعيشية للمجتمعات الخليجية في الحقب السابقة . غير أن هذه النتائج قادت بدورها الى جملة من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الخاطئة . فقد ظلت اقتصاديات الاقطار الخليجية هي اقتصاديات المصدر الواحد الرئيسي ألا وهو النفط ، عوضاً عن أن يساهم القطاع النفطي في زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى ، ولاسيما الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج الاجمالي الوطني ، باعتبار النفط ثروة ناضبة بطبيعته . ولم تفلح معظم البلدان الخليجية في استثمار عوائدها وفوائضها المالية الكبيرة من النفط على وجه أمثل اعتماداً على خطط واستراتيجيات تنموية شاملة وأصيلة تعبر اصدق تعبير عن

الحاجات التنموية الحقيقية للمجتمعات الخليجية وتساهم في التحام وارتباط اقتصاديات بلدان الخليج بالاقتصاد العربي ككل ، نقيضاً لحال التبعية الاقتصادية : البشرية والتكنولوجية والمالية بصورة كاملة للاسواق الاجنبية . لا بل ان الخطط الاقتصادية التي وضعتها الاجهزة المختصة في الاقطار الخليجية لم تفلح حتى في دمج القطاع النفطي دمجاً كاملاً في الاقتصاد الوطني ، وعجزت عن تحقيق صيغة متقدمة للتكامل الاقتصادي العربي في مستواه الخليجي على اقل تعديل. ومن الناحية الاجتماعية ضعف التلاحم والتماسك الاجتماعي بعدما خلقت « التنمية النفطية » حالة من الهوة الاجتماعية والتفاوتات الكبيرة في الثروة والدخل لدى الافراد ، وحدث الاغتراب الاجتماعي والثقافي في المجتمعات الخليجية، كما تعرض أمنها واستقرارها الاجتماعي في بعض الاحيان لبعض الاهتزاز نتيجة ممارسات غريبة عن تقاليد وقيم هذه المجتمعات نقلتها اليها العمالة الاسيوية الوافدة على وجه الخصوص .

ويقيناً أن كل تلك المآخذ الاقتصادية والهموم الاجتماعية لم تكن لتبرز بحدة على السطح لو قامت التنمية على قاعدة المشاركة الشعبية الواسعة في كل مراحلها ، بدءاً من خلق الوعي الاجتماعي وانتهاءً بالمساهمة الفعلية في تحقيقها في كل قطاعاتها ، مروراً بالتخطيط والرقابة والتوجيه ، وهي مشاركة كانت كفيلة بأن تتم عن طريق المؤسسات السياسية والدستورية المعبر أصدق واوسع تعبير عن هموم المواطنين وآمالهم وطموحاتهم ، وبما يحول في نهاية المطاف دون تحقيق تنمية مشوهة عرجاء مجتزأة ، تنمية مفروضة من فوق ، وكأن لا علاقة لها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والبشري والنفسي القائم .

لقد كان النمط التنموي الذي اتبعته اقطار الخليج العربية عموماً قاصراً ، بشكل رئيسي ، على الجانب الاقتصادي . والواقع أن التنمية هي أشمل من مجرد التنمية الاقتصادية التي تعتبر جزءاً لا يمكن عزله عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع وأن تنمية البنى التحتية (كل مظاهر العمران الحديث من شبكات طرق ومواصلات ومطارات وجسور وانفاق) لا يمكن أن تتم بمعزل عن تنمية البنى الفوقية (المؤسسات الثقافية والاجتماعية وانماط الحياة والافكار والوعي) . بل انه اذا لم تكن تنمية الثانية شرطاً لتنمية الاولى ، فلا اقل من أن تتزامن وتتوازى معها في الكم والكيف، وانه لكي يتم ذلك ، تصبح قضية المشاركة الشعبية في التنمية ، مشاركة واسعة ومبرمجة ومنظمة ، مطلباً اساسياً ملحاً الآن اكثر من اي وقت مضى لترشيد عملية التنمية وتقويم اعوجاجاتها ، وهي القضية المركزية التي تتمحور حولها هذه الدراسة .

ولأن المشاركة السياسية لا يمكن ان تقوم في فراغ او ان تتم من خلال صيغ وهياكل سياسية شكلية ، فلا بد من القاء الضوء على الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم في البلدان الخليجية لاستيعاب مشكلاته ، ووضع الاطار السليم والواعي لعملية المشاركة ، اطار ينبع من اصالتنا وتراثنا العربي ـ الاسلامي المنفتح في الوقت نفسه على تجارب الامم المتقدمة للاستفادة مما يمكن الاستفادة منه . وعليه فإننا سنتناول في هذه الدراسة النقاط الرئيسية الثلاث التالية :

اولاً : النمط التنموي في اقطار الخليج العربية : البعد الاقتصادي .
ثانياً : التنمية والتغير الاجتماعي في اقطار الخليج العربية : البعد الاجتماعي .
ثالثاً : التنمية والمشاركة : المشاركة ما معناها ؟ المشاركة السياسية لماذا ؟ اي مشاركة سياسية ؟

اولاً : النمط التنموي في الخليج العربي : البعد الاقتصادي

يمكن إجمال السمات الرئيسية للنمط التنموي في اقطار الخليج العربية على الوجه الآتي :

١ ـ التخصص بانتاج وتصدير سلعة رئيسية واحدة : النفط

إذا تتبعنا بعض المؤشرات لقياس مدى التقدم الذي يساهم فيه النفط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من زيادة فعلية حقيقية في الدخل والناتج القومي ، او الدخل الفردي او في التجارة الدولية او التعليم او الصحة او في الترتيب القطاعي للانتاج الوطني او في تركيب العمالة : نرى أن الكثير من هذه المؤشرات اذا لم تكن تشير الى نتائج سلبية فإن المكاسب ضئيلة . ومع أن مداخيل النفط تشكل الجزء الأعظم من الناتج القومي الاجمالي في البلدان الخليجية ، إلا ان الامكانات الواسعة المتاحة لاستخدام النفط في هذه الاقطار لخدمة قضايا التنمية الاقتصادية في كل قطاعاتها الصناعية والزراعية والتحويلية وغيرها مهددة بالهدر والفشل نظراً لطبيعة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية في هذه البلدان . اذ اننا نشهد مع الزمن تناقضاً حاداً بين الشروط الموضوعية الواجب توافرها على الصعيد القطري وبين التطورات الاقتصادية والاجتماعية الملموسة في هذه البلدان والتي تدفع باتجاه تغذية « آليات التبعية » للعالم الصناعي المتقدم . فالقطاع النفطي كصناعة تصديرية ، تجبر الاقتصاد على أن يبقى اقتصاداً تصديرياً مفتوحاً بمقدار ما تزداد نسبة ما تشكله هذه الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي[١] .

كما أن دور قطاع النفط ، كمولد رئيسي للدخل ، رغم أنه ذو فائدة عظيمة في توفير قاعدة مالية للتنمية موضوعياً ، الا أنه ينطوي على ثلاثة عيوب خطيرة ، **اولها** ان حجم الدخول المطلوب الحصول عليه مرتبط بنضوب النفط باعتباره أصلاً ثروة ناضبة وبالتالي فإن اللهفة للحصول على دخول كبيرة تتجاوز متطلبات القطر المنتج لا يمكن تبريرها . **والخطر الثاني** يتمثل في طريقة استخدام الدخول النفطية حيث سجلت تجربة السبعينات وجود فرط استعمال وسوء استخدام الموارد المالية ، سواء أكان على هيئة انماط استهلاكية مفرطة او على شكل تساهل كبير في تصميم وتكلفة الاعمال التنموية . **وثالثاً** هناك خطر الاستيراد العالي بسبب ضعف الطاقة الانتاجية . ففي عام ١٩٧٩ بلغ مجموع مستوردات الاقطار العربية المصدرة للنفط ٧٣ مليار دولار بينما لم تزد صادراتها غير النفطية في ذلك العام عن ٣ مليار دولار . ودون النفط ما كان بوسع هذه الصادرات أن تمول اكثر من ٣,٤ بالمائة من المستوردات . وهكذا يبدو ان جزءاً كبيراً من المداخيل النفطية يجري توليده لأجل التوسع في الاستيراد ، الامر الذي يعزز اندماج قطاع النفط في الاقتصاد الدولي وليس الاقتصاد الوطني[٢] .

---

(١) محمود عبد الفضيل ، « النفط وقضايا التنمية والوحدة العربية » ، ورقة قدمت الى ندوة ناصر الفكرية ، ٣٠ ، بيروت ، ١٢ ـ ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، **النفط في الحياة العربية** (بيروت : الاتحاد الاشتراكي العربي ، ١٩٨٠) .

(٢) يوسف صايغ ، « اندماج قطاع النفط بالاقتصادات العربية » ، **النفط والتعاون العربي** (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول) ، السنة ٧ ، العدد ٣ (١٩٨١) ، ص ٥٩ و ٦٣ .

٢ ـ طوفان الاموال النفطية

لقد كان من نتائج « ثورة النفط » بعد عام ١٩٧٣ ، السقوط المفاجيء لنظام الملكية النفطية القديم ولنظام الانتاج والتوزيع ، واستعادة دور اكبر من السيطرة على موارد النفط من قبل حكومات الاقطار المنتجة للنفط . وطوفان الاموال النفطية ، الذي وإن ظهر في بادىء الامر بمجرد تحقق زيادات الدخل بوصفه ضاغطاً قطرياً محلياً ، فإنه اشتد واستعر تحت تأثيرات عالمية تجلت ابتداء من خلال ما عرف بـ « تدوير الفوائض النفطية » واتخذ بعد ذلك ميكانيكية كاسحة ، هي ميكانيكية التضخم . وفي رأي خبراء الاقتصاد والمال ، فإن « الثورة المالية » التي تحدث الآن في منطقة الخليج العربي ، كنتيجة لذلك الفيض من الثروة ، لا مثيل لها على الاطلاق في التاريخ . والبعض يحاول مماثلتها بتدفق الذهب وبعض المعادن الاخرى من « العالم الجديد » لاسبانيا في القرنين السادس والسابع عشر . ويقولون : ان الدرس الذي علمنا اياه التاريخ الاقتصادي هو أن الذهب قد يأتي وقد يروح ؛ فقد تبددت ثروة اسبانيا من الذهب في تلك الفترة . وبالتالي كان على اسبانيا أن تتطور في ظل ظروف مختلفة تماماً . ولذلك فإن الدرس الذي يجب أن تستخلصه الاقطار الخليجية التي تتمتع بفوائض عالية في رأس المال ، هو أن عليها العمل على بناء مستقبلها على أسس اكثر بقاء ، وهي اسس تتطلب تغييرات اكثر عمقاً وجذرية في بنيتها الاقتصادية[٣] فهل استخلصت البلدان الخليجية هذا الدرس حقاً ؟

وتشير الارقام الى انه في عام ١٩٧٨ ، وهو العام الذي سجلت فيه البلدان المصدرة للنفط ، كمجموعة ، فائضاً صغيراً في حساباتها الجارية فقط . انتجت البلدان العربية الستة ذات الفائض في رأس المال (العراق ، الكويت ، ليبيا ، قطر ، السعودية ، والامارات العربية) ١٧,٥ مليون برميل في اليوم وصدّرت حوالى ٩٦ بالمائة من هذا الانتاج ، وبلغ مجموع عائداتها ٧٩ مليار دولار امريكي ، وانفقت ثلاثة ارباع هذا المجموع على الواردات . وفي نهاية عام ١٩٨٠ ، بلغ مجموع الاموال الخارجية للبلدان ذات الفائض في رأس المال ٣٠٠ مليار دولار امريكي ، وقد اودع نصف المجموع في المصارف الكبرى للبلدان الصناعية الغربية او في اسواق العملات الاوروبية ، واستثمر كل ما تبقى تقريباً في البلدان الصناعية في صورة سندات وسندات حكومية وممتلكات عقارية وغيرها[٤] . وتتأثر البلدان ذات الفائض في رأس المال لكونها من أهم المستثمرين ، بالتطورات التي تحصل في العالم الصناعي . فالتقلبات في اسعار العملات والتضخم والنمو البطيء كلها من العوامل التي قد تسيء الى مصالحها . وخلال معظم الفترة ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ كانت نسبة العائد بالقيمة الحقيقية لاستثماراتها منخفضة وربما سلبية . وتؤكد هذه التجربة أن هذه البلدان مرتهنة بالحالة الاقتصادية للبلدان الصناعية ، كما أنها تدل على أن الحفاظ على النفط قد يكون اكثر جدوى من انتاجه[٥] . بالاضافة الى ذلك : بما أن النظام النقدي الدولي قد فقد قاعدته

---

(٣) John Peterson, «Economic Growth and Development,» in: *The Process of Development in the Middle East: Goals and Achievements* (Washington D.C.: The Middle East Institute, 1976), pp. 9 - 14.

(٤) البنك الدولي ، **تقرير عن التنمية في العالم** ، ١٩٨١ (واشنطن العاصمة : البنك الدولي ، ١٩٨١) ، ص ١٠٢ .

(٥) المصدر نفسه ، وانظر كذلك : عبد المنعم سيد علي ، « الوضع الاقتصادي والنقدي الخارجي للاقطار العربية ودور الفوائض المالية في امكانية تحقيق التكامل النقدي العربي » ورقة قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ندوة التكامل النقدي العربي . ابو ظبي ، ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، **التكامل النقدي** =

الذهبية ، فإن قيمة اي تراكم من السيولة الدولية لم يعد يرتبط بأي قيمة حقيقية . ولا تملك البلدان الخليجية كميات مهمة من الذهب . ومع ارتفاع سعر الذهب ، تتمتع البلدان الصناعية بزيادة هائلة في قيمة المحتوى الذهبي لموجوداتها الخارجية ، بينما تضطر بلدان الخليج للاحتفاظ بكميات ضخمة من الدولار الامريكي متحملة بذلك خسائر فادحة . ثم ان اي ضعف يصيب الدولار الامريكي سيؤدي بالطبع ـ وكما حدث مراراً ـ الى رفع سعر الذهب . وقد بلغت القيمة السوقية للاموال الذهبية التي تملكها البلدان الصناعية اكثر من ٣٠٠ مليار دولار مقابل ٣٠ مليارا للدول الاقل نمواً فقط ، منها ١١,٥ مليارا لبلدان « الاوبيك » بأكملها[٦] .

٣ ـ الاعتماد على قوة العمل الاجنبية

لا شك ان العمالة الوافدة قد ساعدت على توفير اليد العاملة اللازمة لأغلبية المشاريع . غير أنها خلقت الى جانب ذلك العديد من التوترات والضغوطات الاجتماعية . وتشير الاحصائيات الى انه يوجد بين ٢,٥ ـ ٣ ملايين عامل اجنبي في اقطار الخليج العربية . وعلى سبيل المثال بلغ عدد العمال المهاجرين الى دولة الامارات عام ١٩٧٥ الى ١,٨ مرة عدد السكان الاصليين وشكلوا ٨٥ بالمائة من مجموع القوى العاملة في الامارات[٧] . وترتفع نسبة قوة العمل الاجنبية بدرجة اكبر في المجالات الصناعية الخفيفة حيث لا تشكل قوة العمل المحلية ـ في أحسن الاحوال ـ في هذه المجالات اكثرمن ١٥ ـ ٢٠ بالمائة.

ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام ١٩٨١ الى انه حتى ارتفاع الانتاجية السريع وزيادة نسبة ـ لا مشاركة ـ السكان الاصليين في القوى العاملة لن يحدا من زيادة عدد المهاجرين للاقطار الخليجية ، بحيث يبلغ تعداد هذه القوى عام ١٩٨٥ ضعفي ما كان عليه عام ١٩٧٥ . ويقول التقرير بأن الملابسات التي تنعكس على الميزانية ، في كل بلد خليجي ، من جراء وجود عدد كبير من المهاجرين هي كثيرة . فإلى جانب التحويلات المالية للبلدان التي يتبع لها العمال والتي بلغت عام ١٩٨٠ حوالى ٥ مليارات دولار ، فإن الاثر الاهم من ذلك يكمن في الدعم الحكومي الذي تقدمه البلدان الخليجية للغذاء والوقود والماء والكهرباء ، بالاضافة للخدمات العديدة الاخرى ، كالصحة والمواصلات والبريد ، الامر الذي يجعل الكلفة الحقيقية للعمال الاجانب تتجاوز الى حد بعيد الاجور التي يتقاضونها[٨] .

ومن الآثار السلبية المهمة لتدفق الهجرة العمالية الاجنبية لمجتمعات الخليج ان هذه الهجرة ستحول دون إيجاد قوة عمل محلية على المدى البعيد للوصول الى هدف التنويع في النشاطات الاقتصادية في وقت تشكو فيه تلك المجتمعات من تدني نسبة مشاركة قوة العمل المحلية ، ولا

= العربي : المبررات ، المشاكل ،الوسائل ـ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : المركز ، ١٩٨١) ، ص ٤٦٨ .

(٦) جورج قرم ، « المستقبل الاقتصادي للاقطار العربية النفطية ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١٤ (نيسان / ابريل ١٩٨٠) ، ص ٣٣ ـ ٣٤ .

(٧) George T. Abed, «Oil and Development in the Arab Oil Exporting Countries,» in: *The Arab Future: Critical Issues* (Georgetown: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies), p. 14-65.

(٨) البنك الدولي ، **تقرير عن التنمية في العالم** ، ١٩٨١ ، ص ١٠٣ .

سيما بسبب ضعف مشاركة المرأة الخليجية في عملية التنمية ، حيث لا تزيد هذه النسبة عن ١٢ بالمائة من مجموع قوة العمل النسائية المفترضة .

٤ ـ اهمال القطاع الزراعي

كان من نتيجة اهمال هذا القطاع الحيوي ، والذي يجب أن يعتمد عليه الامن الغذائي للسكان بالضرورة هو أن اصبحت القطاعات الزراعية والصناعية غير النفطية عالة بالكامل تقريباً على قطاع النفط (بنسبة ٩٠ بالمائة في دولة الامارات مثلاً)[٩] . وبالاجمال فإن مساهمة القطاع الزراعي في الاقطار الخليجية النفطية لم يزد عن ١ بالمائة من مجموع المساهمة القطاعية في الناتج القومي الاجمالي .

٥ ـ عشوائية الممارسة في القطاع الصناعي

يتسم القطاع الصناعي في الاقطار الخليجية عموماً بما يلي :[١٠]

أ ـ التصنيع الموجه للتصدير : وهذا يعني أن الصناعات القائمة اساساً على النفط والغاز ، كمادة اولية وكمصدر للطاقة ، لا يتم استثمارها في سبيل اقامة قاعدة صناعية مترابطة القطاعات رأسياً وافقياً ، وإنما لاقامة قواعد صناعية متناثرة مترابطة مع الخارج ، كل مع احد قطاعات السوق الرأسمالية العالمية . ويتضح ذلك من اقامة صناعات للحديد والصلب والالمونيوم والبتروكيماويات تتوجه لاشباع طلب فعلي خارجي وليس لتلبية حاجات السوق الخليجية والعربية .

ب ـ التضارب والازدواجية : ويتضح ذلك من اقامة الصناعات المختلفة المذكورة في بلدان الخليج دونما احداث اي لون من الوان التنسيق ، فضلاً عن التخطيط المشترك ، للحيلولة دون المزيد من اهدار الاموال والجهود البشرية والطاقة والوقت .

ج ـ التبعية الخارجية : وهي تبعية مركبة ، تجارية ومالية وتكنولوجية ، فالتبعية التجارية بالاعتماد على الاسواق الاجنبية في تصريف المنتجات ، والتبعية المالية بالاعتماد على مشاركة رأس المال الاجنبي في المشروعات ، والتبعية التكنولوجية بالاعتماد على الشركات الاجنبية في الحصول على المعارف الانتاجية والادارية والتنظيمية .

د ـ الحلقة المفرغة الصناعية : فالتوجه الخارجي والتبعية يؤديان الى عدم انتاج آثار الربط المتبادلة بين الصناعات ، ويعود ذلك فيؤدي الى مزيد من تكريس التوجه الخارجي والتبعية الخارجية وذلك عبر انعدام القاعدة العلمية والتكنولوجية[١١] .

---

(٩) عمر ابراهيم الخطيب ، « حدود وامكانات الوحدة ضمن اتحاد الامارات العربية المتحدة »، ورقة قدمت الى مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة تجربة دولة الامارات العربية المتحدة ، بيروت ، ٢٣ ـ ٢٦ آذار / مارس ١٩٨١ ، **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة : تجربة دولة الامارات العربية المتحدة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت : المركز ، ١٩٨١) ، ص ٦٨٢ .

(١٠) محمود عبد الشفيع ، « نحو نموذج عربي قومي للتنمية الاقتصادية »، **شؤون عربية** ، السنة ١ ، العدد ٤ (حزيران / يونيو ١٩٨١) ، ص ١٦٢ .

(١١) انظر بهذا الصدد ايضاً : عبد الاله ابو عياش ، **آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي** (الكويت : جامعة الكويت ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ١٩٧٩) .

٦ ـ التبعية الاقتصادية

إن التبعية في المجالين التكنولوجي والمالي ينجم عنها أن التنمية مع التبعية تتصف بوجود كل تناقضات المجتمع الرأسمالي ، وإن كانت هذه التناقضات تأخذ شكلاً خاصاً في الاقتصاديات الرأسمالية التابعة . وتتضمن هذه التناقضات في العادة ان النمو الاقتصادي تصاحبه في الوقت نفسه زيادة حدة الفروق بين المداخيل واستمرار فقر قطاعات ليست قليلة من الجماهير وغياب التجديدات او الاختراعات التكنولوجية المحلية والخضوع للتقلبات الاقتصادية الدولية وانتشار الاستهلاك الترفي[١٢] . وكما هو معلوم ، فإن الاقطار الخليجية النفطية لا تعتمد اعتماداً كلياً على المعرفة الفنية للدول الصناعية المتقدمة فحسب ، بل إنها بالاضافة لذلك لا تجد الامان بالنسبة لاستثماراتها الا بمشاركة الشركات الدولية النشاط او باستثمار اموالها ـ كما سبق واوضحنا ـ في اسواق رأس المال في البلاد المتقدمة . وحتى عندما تستثمر هذه الاموال في العالم الثالث ، فإن ذلك يتم في كثير من الاحيان خلال وسائط المؤسسات المالية الدولية ، حيث ان مثل هذه المشاركة تقدم قدراً من الضمان لاستثماراتها لا تستطيع هذه الاقطار أن تحققه بذاتها[١٣] .

٧ ـ ارتفاع الناتج القومي دون ارتفاع مستوى التنمية

تتحدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في احداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني تؤدي الى تنويع مصادر الناتج القومي ، وتزيد في حصة الصناعة التحويلية في هذا الناتج . ويعتبر بلوغ حصة هذه الصناعة في الناتج القومي التي لا تقل عن ٢٥ بالمائة دليلاً على تحقيق تنمية كافية ، وهو ما لا نجده في اي من البلدان العربية ، وعلى الاخص البلدان الخليجية النفطية ذات الناتج القومي المرتفع . إذ بينما ارتفع الناتج القومي في البلدان النفطية من عام ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ بما يزيد على ١٠ اضعاف (من ١٧.٣ مليار دولار عام ١٩٧٠ الى ١٨٢.٨ مليار دولار عام ١٩٨٠) فإن ارتفاع الناتج القومي لم يشكل بالضرورة دليلاً على التنمية . اذ ان هذه البلدان شهدت توسعاً كبيراً في الاستثمار بالارقام المطلقة خلال السبعينات ، الا ان قسما مهما من الادخار القومي لم يتم استثماره فعلاً ، الامر الذي يعبر عن علاقة الارتباط بين انتاج النفط الخام وبين استخدام ايراداته في التنمية الداخلية ، كما يدل على أن التحكم في انتاج النفط وتصديره لا يرتبط بالحاجة الى التنمية ولا بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي[١٤] .

وهكذا يتضح جلياً أنه على الرغم من الانفجار الذي حدث مؤخراً في عوائد النفط والارتفاع الهائل في مداخيله فإن البلدان الخليجية النفطية تظل ، الى حد كبير ، بلداناً غير نامية بالمعنى الاشمل للكلمة . وان قدرة هذه البلدان على الوصول الى تحقيق اهدافها التنموية يعتمد بالطبع على نماذج الاستراتيجيات والسياسات التنموية التي يعتمدها حيث هناك مسافة طويلة يجب على تلك

---

(١٢) ابراهيم سعد الدين ، « حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١٧ ، (تموز / يوليو ١٩٨٠). ص ١٨ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

(١٤) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، « الملامح الرئيسية للاقتصاد العربي في السبعينات ،» ورقة قدمت الى : **الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العربي التحضيري لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر ، عمان ، ١٩٨٠** (بغداد : اتحاد الاجتماعيين العرب ، ١٩٨١) .

البلدان أن تقطعها كي تبلغ اهدافها التنموية . إن هذا يعتمد ولا شك ايضاً على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بمجملها لا على مجرد مواردها المالية فحسب ، وعلى درجة تطورها السياسي ومؤسساتها السياسية وقدرة هذه المؤسسات على التوظيف الامثل للعوائد المالية الهائلة[١٥] .

والخلاصة ، فإن النمط التنموي ـ مع الاستخدام المجازي للمصطلح ـ او بالاحرى النمط التطوري الذي سلكته الاقطار الخليجية عموماً بعد الاستقلال يقع الآن في مأزق . وهذا لا يعني بالطبع أن العلاقات الانتاجية والاجتماعية بقيت على حالها كما كانت في مرحلة ما قبل الاستقلال . الواقع أن نمط التطور الجديد قام بالقضاء شبه المبرم على علاقات الانتاج السابقة ، غير أنه في المقابل لم يستبدلها بأي نوع من علاقات الانتاج المعروفة في وقتنا الحاضر سواء في البلدان الراسمالية او الاشتراكية او في بلدان العالم الثالث. بل جاء ببنى اقتصادية ـ اجتماعية مشوهة . ذلك أن التبعية والتفكك في مرحلة ما قبل الاستقلال كانا ينتجان عن أن مجموع العلاقات الانتاجية والاجتماعية المحلية كانت تعيش على هامش قطاع استخراج النفط وما يأتي منه من عائدات مالية . والتطور الجديد جعل مجمل هذه العلاقات تقوم على قاعدة يكونها النفط بجانبيه المادي والمالي . ولكن بدل أن يقضي ذلك على حالة التبعية والتفكك للبنى الاقتصادية ـ الاجتماعية ، او على الاقل أن يخفف منها ، فإن التطور الجديد يسير في الاتجاه المعاكس ، فيقيم مجموع البنى الاقتصادية والاجتماعية المحلية الجديدة على قاعدة تتجاوز مجرد حالة التبعية والتفكك السابقة لتصل الى غاية من الهشاشة وسرعة العطب . ذلك أن نمط التطور الجديد ـ وهنا المشكلة الحقيقية الكبرى ـ جعل المجتمع كله في بلدان الخليج العربية خارج عملية الانتاج الفعلية اي مجتمعا طفيلياً (وليس فئة او طبقة) يعيش على عمل الغير . والوجه الآخر لنمط التطور الراهن في بلدان الخليج لا يتمثل في عجز هذا التطور فقط ، عن تحقيق حد ادنى من الاستقلال والتكامل الاقتصادي ضمن الحدود الاقليمية لكل بلد على حدة فحسب ، وإنما ايضاً في عجزه عن تأمين حد أدنى من مشاركة المواطنين فيه (ليس طبعاً على الصعيد التقريري) ، بل على الصعيد التنفيذي . واضطراره بالتالي أن يكون باهظ التكاليف[١٦] .

لكل هذه الاسباب نقول ان ما هو قائم في الاقطار الخليجية للنفطية هو في الحقيقة عملية « نمو » وليس « تنمية » ، وهناك فرق شاسع بين المفهومين . فالنمو هو مجرد هدف كمّي قد يتحقق في اطار هيكل اقتصادي متخلف وتابع ، وهو يحصل بشكل اوتوماتيكي ومن الممكن أن يطرأ بشكل مفاجيء تماماً . اما التنمية فهي هدف كيفي يتحصل في تغيير الهيكل الاقتصادي المحلي (برفع نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الى مستوى جديد نوعياً بالنسبة للانتاج الاولي والخدمات ورفع مستوى التكنولوجيا الصناعية المستخدمة) وتغيير موقع الاقتصاد القومي من هيكل الاقتصاد العالمي (بالقضاء على رابطة التبعية واقامة التنمية اساساً على قاعدة الاستقلال والاعتماد على النفس)[١٧] .

---

(١٥) Abed, «Oil and Development in the Arab Oil Exporting Countries,» p. 46.

(١٦) نجيب عيسى ، **نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي** ، سلسلة الدراسات الاقتصادية (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٦) ، ص ١١١ ـ ١١٢ .

(١٧) عبد الشفيع ، « نحو نموذج عربي قومي للتنمية الاقتصادية » ، ص ١٥٦ .

إن التنمية تتطلب توزيعاً افضل للدخل وللثروة ولاسيما بين « من يملكون » و« من لا يملكون »[١٨] وهو أمر غير متحقق في اقطار الخليج العربية .

ثانياً : التنمية والتغيّر الاجتماعي في اقطار الخليج العربية : البعد الاجتماعي

التغيّر ظاهرة عيانية موجودة في كل مستويات الوجود ، في المادة غير الحية وفي المادة الحية . وكذلك في الحياة الاجتماعية . وكل نسق اجتماعي انما يحتوي على نوعين من العمليات : **اولى** تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره (كالتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي ونقل الارث الثقافي من السلف الى الخلف) **وثانية** تعمل على تبديله وتغييره بدءا بالاصلاح وانتهاء بالوسائل غير السلمية[١٩] . ويميز الدارسون لعلم الاجتماع بين « التغيّر » و « التغيير » . فالأول يحدث بشكل طبيعي تلقائي سواء رغبنا ام لم نرغب فيه . والثاني يتم بالتخطيط المنظم ، والذي نستطيع ضبطه وتوجيهه ، لاحداثه ، اي انه تغيير مقصود[٢٠] .

ومجتمعات الخليج العربية ، شأنها شأن المجتمعات الاخرى ، مع أنها شهدت بطبيعة الحال تغييرات اجتماعية مخططة ومقصودة من قبل المؤسسات الاجتماعية التي اوجدتها الحكومات الخليجية في مرحلة ما بعد الاستقلال ، الا أن تلك المجتمعات قد تعرضت في الواقع بدرجة اكبر ، وبشكل أساسي الى عملية « تغيّر » عنيفة وسريعة في آن واحد ، ومرد ذلك الطفرة الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلدان الخليجية المصدرة للنفط ، حيث تراكمت لديها فوائض كبيرة من عائدات النفط . ولم يكن ذلك دون آثار اجتماعية مهمة مفاجئة ، وإن لم تكن ايجابية في معظمها . وكان من نتيجة التسارع المستمر في تكديس الثروات وما رافق ذلك من تغييرات جوهرية في البنى والقواعد التحتية للمجتمعات الخليجية ، ان عجزت الحكومات ومؤسساتها الاجتماعية عن ضبط عملية التحولات الاجتماعية والتحكم في مساراتها واتجاهاتها . ومما زاد من صعوبة المسألة حداثة تجربة تلك المؤسسات ومحدودية وعي القائمين على ادارتها لطبيعة المهام الصعبة والكثيرة الملقاة على عاتقها امام عجلة التغير السريعة ، اضافة الى انعدام التشريعات الاجتماعية المتطورة وعدم توافر الكادرات والعناصر البشرية المدربة والمؤهلة لتتولى عملية « التغيير » الاجتماعي وفق خطط مدروسة تحول دون تفشي بعض الاوضاع والممارسات الاجتماعية المستجدة والتي اطلقت من عقالها فجأة ، او على الاقل للتمكن من تطويق واحتواء تلك الاوضاع والممارسات قبل تفشيها ، بكل انعكاساتها السلبية على التماسك والتلاؤم الاجتماعي ، وعلى هوية المجتمع الثقافية والحضارية ، وعلى أمنه واستقراره الاجتماعيين .

والحقيقة أنه بسبب دخول النفط ، وعوائده المالية الضخمة ، في عالم السياسة القومية

---

(١٨) Peterson, «Economic Growth and Development,» p. 90

(١٩) محمد الزعبي . **التغير الاجتماعي** . سلسلة السياسة والمجتمع . ط ٢ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩)، ص ٣٤ ـ ٣٥ .

(٢٠) انظر : « ندوة **مجلة العلوم الاجتماعية** : التغير الاجتماعي في الوطن العربي »، تنظيم وتحرير كامل ابو جابر ، **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ٧ ، العدد ١ (نيسان / ابريل ١٩٧٩)، ص ١١٩ ـ ١٣٤ .

والدولية ولاسيما منذ اواخر عام ١٩٧٢ ، فقد كان من الطبيعي أن تنصب معظم الدراسات على الجوانب الاقتصادية والمالية للثورة النفطية . ولم تحظ الجوانب والآثار الاجتماعية التي احدثتها هذه الثورة على مجتمعات الخليج العربية الا بنزر يسير من الدراسات . ومع ذلك ، فإننا سنحاول هنا تلمس بعض تلك الجوانب والآثار الاجتماعية بايجاز ، اعتماداً على تلك الدراسات ، على قلتها ، واعتماداً على بعض الملاحظات التي امكن استخلاصها ورصدها عبر الملاحظة المباشرة والمعاينة والمعايشة . ونستطيع أن نجمل تلك الجوانب والآثار فيما يلي :

١ ـ ضعف التلاحم الاجتماعي

قبل اكتشاف النفط كانت المجتمعات الخليجية تعيش على الزراعة والرعي وصيد الاسماك واللؤلؤ . وضمن هذا النمط الانتاجي البسيط السائد وضمن علاقات الانتاج البسيطة السائدة ، حيث التماثل في المداخيل والثروات البسيطة عموماً، كانت العلاقات الإجتماعية هي بدورها بسيطة . وكانت قيم هذه المجتمعات وعاداتها وتقاليدها الاجتماعية متماثلة الى حد التطابق تقريباً . ولهذه الاسباب كلها خلت المجتمعات الخليجية من اي توترات او تشنجات اجتماعية مؤثرة ، وظل التماسك الاجتماعي والامن والاستقرار صفات ملازمة لاوضاع تلك المجتمعات طوال حقبة ما قبل النفط . وحتى في الاقطار الخليجية التي تم اكتشاف وتصدير النفط فيها قبل غيرها من الاقطار الشقيقة الاخرى ، فإن اوضاعها الاجتماعية لم تكن لتختلف كثيراً عن اوضاع المجتمعات الخليجية غير النفطية . فقد كانت اليد الطولى في قضية النفط للشركات النفطية الكبرى (الاخوات السبع)[٢١] التي استطاعت أن تملي شروط التعاقد مع الحكومات المضيفة ، كما تفرض مدد الامتياز كما كان مورد النفط هو ملك شخصي للحاكم ، وكانت شروط الاتفاق مع الشركات مسالة خاصة بينهما والقت الدول المصدرة للنفط في حينه ظلالاً من « السرية والعزلة والخصوصية » على المؤسسة النفطية حتى بدأ الصراع من أجل الاستقلال الوطني وارتبطت به عضوياً قوة المساومة بين الحكومات الوطنية وشركات النفط استناداً الى مبدأ سيادة الدولة وسيطرتها على ثرواتها[٢٢] . وحينما ابتدأت الحكومات الخليجية في فرض سيطرتها تدريجاً على ثرواتها النفطية وعائداتها المالية وابتدأت في اقامة وتحديث المؤسسات الحكومية المختلفة على اسس اكثر عصرية، بدأ قطاع كبير ممن كانوا في السابق يعملون في الزراعة والرعي والصيد والحرف الصغيرة يتجهون نحو الوظائف الحكومية هادفين من وراء ذلك تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية ، عائد مالي اكبر ، أمن معيشي اكثر ، ووجاهة اجتماعية أكبر . واصبحت فئة الموظفين الحكوميين تمثل القاعدة الاجتماعية الاعرض في معظم المجتمعات الخليجية .

في هذه الاثناء ، اخذت فئة التجار وبائعي الاراضي واصحاب العقارات تشكل مع الوقت قطاعاً اجتماعياً متمايزاً نتيجة الثروات التي بدأوا في تكديسها بشكل سريع ومفاجيء . كلما ازدادت عائدات البلاد المالية من النفط ونشطت حركة السوق التجارية كلما اتسع نطاق التجارة

---

(٢١) انظر بهذا الصدد : انتوني سامبسون ، **الشقيقات السبع والعالم الذي صنعته** ، ترجمة سامي هاشم ، سلسلة الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٦) .

(٢٢) حامد عمار ، النفط والتغيرات الثقافية والاجتماعية في الوطن العربي ،» **شؤون عربية** ، السنة ١ ، العدد ٥ (تموز / يوليو ١٩٨١) ، ص ٩٢ .

الخارجية ، ولاسيما مع الدول الغربية ، وكلما تسارعت الخطى ايضاً لتحديث الهياكل والبنى التحتية في البلاد . وكان من الطبيعي ان تزيد هذه الفئة من ثرواتها باطراد كلما ازدادت حال التبعية الاقتصادية والتجارية للاسواق الغربية . ومع افتتاح بيوتات المال والبورصة وتعدد مشاريع الاستثمارات وتنوعها في بعض البلدان الخليجية النفطية ، ظهرت ضمن هذه الفئة نفسها شريحة من محترفي تجارة الاسهم والسندات والبورصة . ومع أن الثراء والكسب المالي السريع لهذه الفئة الاجتماعية بمجملها قد أغرى قطاعات اخرى من المواطنين ، ولاسيما من الموظفين الحكوميين ، اما لترك اعمالهم ووظائفهم السابقة للتفرغ الى هذا النوع من النشاطات الاقتصادية والمالية والتجارية او للجمع بين اعمالهم ووظائفهم وبين النشاطات ، فإن فئة « حديثي النعمة » ظلت ـ على كل حال ـ لا تمثل سوى نسبة محدودة من السكان وظلت النسبة العظمى الاخرى متوزعة على الوظائف الحكومية او الزراعة والصيد والحرف الاخرى .

وكان من المتوقع والحال هذه أن تشعر الفئة الثانية ، وهي الفئة الاكبر من السكان ، بنوع من الغبن الاجتماعي وأخذت تعي مدى الهوة الاجتماعية بينها وبين الفئة الاولى من حيث « مظاهر النعمة » وطرق المعيشة ومستوياتها . صحيح أن الدولة لم تظل محايدة بالكامل أمام هذا التغير السريع في الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي للبلاد ، إذ حاولت أن تقلل ما امكن من تلك الهوة الاجتماعية عن طريق فرض زيادات متتالية في الرواتب والاجور وتوسيع مجال الامتيازات الوظيفية والبدلات الاجتماعية ، وعن طريق دعم بعض السلع الغذائية وعن طريق تقديم الاعانات المالية للعائلات الكبيرة ذات الدخل المحدود او للعجزة والارامل وما أشبه ذلك . غير أن هذه الاجراءات لم تقدم سوى حل علاجي جزئي ومحدود .

٢ ـ الاغتراب الاجتماعي والثقافي

وراوحت هذه المشكلة في حدتها من بلد خليجي الى آخر ، بحسب تشكل خريطته السكانية ، ونسبة القوى العاملة الاجنبية لديه الى عدد سكان البلاد المواطنين . ففي الاقطار الخليجية ، ذات التعداد السكاني الاقل ، وحيث تشكل العمالة الاجنبية النسبة الاعلى من عدد السكان بين المواطنين وغير المواطنين ، فإن لهذه المشكلة آثاراً سلبية خطيرة على المدى الاستراتيجي بالنسبة للتماسك الاجتماعي والوحدة الاجتماعية الوطنية وبالنسبة للهوية الثقافية ، فضلاً عن الهوية السياسية طبعاً . ففي بلدان كالامارات العربية المتحدة ، والبحرين وقطر على وجه الخصوص ، لا يشكل المواطنون سوى خمس او سدس عدد السكان ، وبات المواطنون اقلية في بلدانهم وسط العشرات من « المستوطنات البشرية » الاجنبية (الغيتوهات) . ولعمري ان هذه الوضعية السكانية والاجتماعية لا مثيل لها في اي مجتمع من المجتمعات التي عرفها التاريخ منذ القدم وحتى الآن . صحيح أن كل المجتمعات البشرية لم تخل في اي وقت من عناصر اجنبية تقطن فوق ارضها ، اما بدافع الهجرة بحثاً عن العمل ، او بحثاً عن الأمن والاستقرار بعيداً عن القمع السياسي او الثقافي او الديني او العرقي في أوطانها الاصلية ، الا انه لم يحدث في التاريخ مثل هذه الوضعية السكانية والاجتماعية الشاذة التي يعيشها بعض البلدان العربية الخليجية ، لأنها وضعية تتناقض بالكامل مع اصوليات علم السكان والانثروبولوجيا وعلم الاجتماع ، مثلما تتناقض اصلاً مع حقائق التاريخ والجغرافية .

وفي خضم هذه المستوطنات البشرية المتعددة والمتنوعة ، سواء من حيث جنسية ساكنيها وبالتالي من حيث لغتهم وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم ومستواهم الحضاري ـ حيث تشكل كل مستوطنة بشرية ما يشبه « مجتمعا مصغرا » قائماً بذاته ـ وكيف لا نتوقع أن يحدث ما هو أمر طبيعي من وجهة نظر علم الاجتماع والسكان . ومن زاوية الواقع المعاش ايضاً ، أن يشعر سكان البلاد الاصليون العرب باغترابهم بل وغربتهم عن هذه التكونات السكانية والاجتماعية الغريبة والمبعثرة هنا وهناك في كل ارجاء البلاد تقريباً . وكيف لا نتوقع أن يفقد المجتمع العربي المحلي مع الوقت اصالته وخصوصيته الاجتماعية العربية ـ الاسلامية ، وكيف لا نتوقع ايضاً أن يفقد هذا المجتمع هويته ووحدته الثقافية ؟

غير أنه مما يزيد المشكلة تعقيداً ، فضلاً عما تقدم ، هو كون المجتمع العربي المحلي لم يستطع أن يقوم من جانبه بوضع الضوابط والمحددات الذاتية التي من شأنها أن تقلل ما امكن من التأثيرات السلبية الاجتماعية والثقافية الخطيرة عليه وعلى ابنائه من جراء وجود العمالة الاجنبية . فنحن لا نتوقع أن يعزل المواطنون انفسهم بالكامل عن المستوطنات البشرية الاجنبية التي تعيش بينهم او تحيط بهم ، فذلك امر صعب موضوعياً وعملياً ، زد على ذلك أنه امر غير مقبول كونه قد يؤدي مع الوقت الى تكريس الشعور بالعزلة والانغلاق بل واكثر من ذلك ، ان يخلق نزعة لدى سكان البلاد تقوم على الترفع والشعور بالتميز وتقود بالتالي الى افكار وممارسات عنصرية هي غريبة اصلاً عن تاريخ المجتمع العربي ـ الاسلامي وقيمة تراثه ، بعكس ما حصل وما زال يحصل في المجتمعات التي توجد فيها قوى عاملة اجنبية بنسبة عالية ، حتى في المجتمعات الغربية المتقدمة . إننا اذن لا نعني بالضوابط والمحددات الذاتية التي ذكرناها الغاء عملية التفاعل مع التجمعات البشرية الاجنبية القائمة ، لكننا لا نريده في الوقت نفسه تفاعلاً سلبياً ، اي لا نريد ان يصبح المجتمع المحلي العربي هو الطرف السالب والضعيف في معادلة التفاعل ، بحيث يصبح مجرد « متلقي » للمؤثرات الاجتماعية والثقافية التي تأتيه من المجتمعات الاجنبية المحيطة به او التي تعيش بداخله . وهذا ما حصل بالفعل ولا يزال يحصل الى وقت غير معلوم . والدخول في تفاصيل هذه المشكلة وتعقيداتها المختلفة الجوانب والاشكال تشكل في حد ذاتها بحثاً قائماً بذاته ، فضلاً عن انه سيكشف ولا شك حقائق مأساوية . ولذا ، وفي هذا السياق ، فإننا نكتفي بمجرد الاشارة الى بعض الامثلة البارزة والصاخبة في اخطارها المستقبلية اجتماعياً وثقافياً ، لحالة « التلقي » التي اتينا على ذكرها .

اجتماعياً ، لقد رافق عملية الاستيراد غير المنظم لاعداد هائلة من العمال الاجانب تفشي ظاهرة « خدم المنازل » ، وهي ظاهرة لم تكن موجودة الا في اضيق حدودها قبل حقبة « الرفاه النفطي » وكانت مقصورة على شرائح اجتماعية عليا ميسورة لكنها الآن ، ومع ازدياد الثراء وانتشار مظاهر الرخاء الاقتصادي والمالي عموماً ، اصبحت ظاهرة عامة ، فلم تعد الشرائح الاجتماعية الثرية او الميسورة وحدها هي التي تعتمد بالكامل على العمال والعاملات الآسيويين في كل ما يتعلق بخدمة المنازل ، بل اصبحت حتى الشرائح المتوسطة الدخل هي الأخرى ، وبدافع المحاكاة والمباهاة معاً ، تعتمد اعتماداً كاملاً على الخدم الأسيويين ذكوراً واناثاً على حد سواء ، والحقيقة ان لهذه الظاهرة آثاراً خطيرة اكبر بكثير مما يبدو للوهلة الاولى . واخطر هذه الآثار هي أن تلك الظاهرة تكاد تقضي بالكامل تقريباً على حافز « العمل » لدى الانسان المواطن ، ليس في كل ما يتعلق بأمور حياته ومعيشته في نطاق المنزل فحسب ، بل وايضاً في

نطاق مكان العمل نفسه . وحين نعلم ان كل النظريات الاقتصادية تعتبر العمل « قيمة » في حد ذاته ، بل ومن اهم القيم ، وعليه تتأسس وتنتظم وتستمر الحياة الانسانية ، يمكننا أن ندرك اذن الى اي حد يمكن أن يؤدي الغاء او تجميد « قيمة العمل » في حياة المجتمعات الخليجية الى تقويض اسس وجود واستمرار تلك المجتمعات على المدى البعيد . ان الحد الادنى لعدد العمال الذين تستخدمهم اي اسرة خليجية متوسطة الدخل لا يقل عن ثلاثة . والمشكل لا يكمن فقط في مجرد العائد المادي المباشر الذي تدفعه الاسرة الخليجية من دخلها لقاء الاستخدام (وربما كان ذلك على حساب مطالب اجتماعية وتعليمية اهم بكثير) ، وإنما يتعداه لما هو اهم : الا وهو تجميد قوة العمل النسائية الخليجية كلياً ولو أن قوة العمل النسائية تشكل نسبة معقولة من قوة العمل الوطنية في المجتمعات الخليجية لهان الامر ، اذ أن نسبة مشاركة المرأة الخليجية في عملية « التنمية » لا تتعدى ١٠ بالمائة حسب تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم . وبدلاً من ذلك تهدر المرأة الخليجية عموماً قوة العمل المتوفرة لديها موضوعياً في اوقات فراغ قاتلة وبما لا يساهم بشيء مهم في رفع انتاجية المجتمع . هذا فضلاً عما تتضمنه ظاهرة « خدم المنازل » من نقل لأنماط حياة اجتماعية وعادات وتقاليد قد تكون غريبة بل وشاذة احياناً ينقلها المستخدمون الى الاسر الخليجية ، ولاسيما تأثيراتها على صغار افراد الاسرة وتنشئتهم الاجتماعية . والاخطر من ذلك ان عدوى الاعتماد على قوة العمل الاجنبية بالكامل تقريباً ، حتى في مجال الخدمة المنزلية ـ حيث فقدت المرأة الخليجية او تكاد تفقد مسؤولية بناء اهم خلية في المجتمع وهي الاسرة ـ قد تعدت المرأة لتطول الرجل نفسه . ففي الاجهزة والمؤسسات الحكومية لا يرضي الموظف الخليجي سوى الاعمال المكتبية او الادارية البيروقراطية عموماً . وفي القطاع الخاص اي في المشاريع الكبرى والاستثمارات المختلفة ، لا يتعدى دور المواطنين الخليجيين دور « الارباب » والمشروع يقوم بكامله على كاهل العمال الاجانب كما يأبى المواطن الخليجي أن يمارس نشاطات او اعمالاً مهنية يعتبرها « مهينة » او « وضيعة ». ونحن هنا نقصد بالطبع فئات المواطنين المتعلمين والمثقفين . اذ اننا لا ننكر ان قطاعاً هاماً من السكان محدودي الثروة والدخل يعمل في مجالات الزراعة والرعي والصيد والتجارة المحدودة .

اما على المستوى الثقافي فالامر لا يقل سوءاً . واخطر ما في الامر هو أنه في المجتمعات الخليجية التي يطغى فيها عدد العمال الاجانب باضعاف المرات على عدد السكان العرب المواطنين فإن اللغة العربية مهددة، اذا استمرت الاوضاع السكانية والاجتماعية على ما هي عليه الآن ، بأن تتحول من اللغة « الام » للمواطنين الى لغة ثانية وحين تتعرض اللغة ، اي اللسان المشترك واداة التفكير الجمعي ، لمثل هذا الخطر ، كيف لا نتوقع ان تتعرض المجتمعات الخليجية هذه الى عملية « اقتلاع ثقافي » شاملة ؟ وعلى عكس ما هو متبع ومتعارف عليه موضوعياً ومنطقياً في المجتمعات الاخرى التي توجد فيها عناصر أجنبية حيث تقوم هذه العناصر بتعلم لغة اهل البلاد والتأثر بثقافتهم ليسهل عليهم التكيف مع المواطنين ، فإنه في المجتمعات الخليجية المذكورة فإن سكان البلاد الاصليين هم الذين يقومون ،مختارين او مضطرين،الى تعلم لغات الوافدين الاجانب الذين يقيمون لانفسهم مدارس خاصة بابنائهم تنتشر في كامل انحاء البلاد .. وهكذا ، فمع ان اللغة الرسمية لتلك الاقطار هي العربية فإن اللغات الفعلية التي يتم التحادث والتفاهم بواسطتها بين المواطنين والوافدين الاجانب هي اللغة الانجليزية والاوردو ، وهي اللغة الرسمية للهنود ، حيث يشكلون نسبة عالية جداً من مجموع القوة العاملة الوافدة في

بلدان الخليج العربي . وكثيراً ما يحدث ان يكون كل فرد من خدم المنازل يتبع لجنسية مختلفة وهي في اغلب الاحوال ، الهندوسية والباكستانية والفلبينية ... الخ . ويكون الاطفال في الغالب هم اكثر افراد الاسرة تعرضاً لعملية الاقتلاع الثقافي ، فهم يقضون الى جانب الخدم او الخادمات وقتا اطول بكثير مما يقضونه احياناً مع افراد عائلاتهم وهل يمكننا والحالة هذه ان نتوقع اقل من عملية تمزق واضطراب نفسي بل وتربوي من لدن طفل يجد نفسه مضطراً الى محاولة الفهم والتفاهم بلغتين اخريين الى جانب لغته الاصلية ؟ ثم ان هناك مشكلة مهمة اخرى وتتمثل في ظاهرة الزواج من اجنبيات ـ وعلى الاخص من الاسيويات ـ من قبل المواطنين وتدل بعض الاحصاءات الرسمية الى أن نسبة المتزوجين من أجنبيات في بعض الاقطار الخليجية ـ كالامارات ـ لا تقل عن ٤٠ بالمائة اما بسبب غلاء المهور للفتيات المواطنات او بسبب الرغبة في وجود اكثر من زوجة .

٣ ـ اضطراب الامن الاجتماعي

إن استقدام مئات الالوف من العمال الاجانب ، وعلى الاخص الآسيويين منهم الذين تتشكل منهم أعظم نسبة من العمالة الوافدة، لم تتعرض الى حالة من التسيب والانفلات ، اي عدم ضبط وتنظيم من جانب الاجهزة الحكومية المختصة لا من ناحية الكمّ فحسب بل ومن ناحية الكيف ايضاً. ففي غياب خطط حكومية متوسطة وطويلة الأجل لاستقدام العمالة الاجنبية ، وفي غياب اجراءات حكومية صارمة للسيطرة على عملية تدفق العمالة الاجنبية بل وتغاضي بعض الاجهزة الحكومية عن حالات التسيب المتعددة الاشكال من هذه الناحية ، نشطت مع الوقت « تجارة التأشيرات » من قبل بعض افراد المواطنين اما لعدم وعي بنتائج هذه التجارة البخسة على مستقبل الاجيال والوطن او لعدم شعور بالمسؤولية الوطنية والمواطنية ، بل لقد وصل الامر الى حد قيام بعض هؤلاء الافراد بانشاء شركات وهمية كي تمارس في ظلها تجارة الفيزة بصورة « مشروعة » تحت اغراءات الربح السريع والميسور وبدون اي كلفة مادية ذات شأن . ومما يدعو للسخرية ، والمرارة في نفس الوقت ، ان بعض الافراد من الوافدين الآسيويين على وجه الخصوص ، بدأوا هم بدورهم في ممارسة هذا النوع من التجارة فيما بينهم وبين اقرانهم من جنسياتهم ، او بعضهم قام بدور « الوسيط » بين بائع سمات الدخول المتوطن وبين الشاري الاجنبي ومما زاد من تفاقم مشكلة تدفق الهجرة الاجنبية بلا ضوابط هي الهجرة غير المشروعة لبعض الاقطار الخليجية عن طريق السواحل خصوصاً ، في غيبة اجراءات المراقبة والتفتيش الامنية الجادة والمستمرة . وكانت هذه العملية ولا تزال تتم في احيان كثيرة بالتنسيق بين عناصر من العمال الوافدين المقيمين في البلد بصفة مشروعة وبين اقرانهم وبني جنسيتهم في الخارج ، حيث يتم اسكانهم والتستر عليهم بمجرد وصولهم اراضي البلد الخليجي المقصود .

ولقد كان من المتوقع والحالة هذه أن يتعرض الأمن الاجتماعي للمجتمعات الخليجية المعنية لأمثلة مختلفة ، ولا يمكن حصرها من حالات الاضطراب التي تهدده بشكل حقيقي . فمن بين الآلاف المؤلفة من العمال الآسيويين الذين تم استقدامهم بالطرق القانونية السليمة والذين لا ينكر دورهم في عملية التنمية التي تشهدها المجتمعات الخليجية ، ولاسيما في المجالات الانشائية والبناء والعمران ، هناك مئات من الآسيويين الذين وفدوا بصورة غير مشروعة، ممن هم طريدو العدالة في بلدانهم ومنهم من لم يفلح في ايجاد مورد رزق له فوقع تحت اغراء القيام بافعال السوء ، بدءاً

من السطو المسلح والسرقة وانتهاء بتجارة المخدرات واقتراف افعال مخلة اخلالاً صارخاً بالشرف . وان سجلات المحاكم ومراكز الشرطة في بعض البلدان الخليجية تشهد بالوقائع والارقام ان اعلى معدل للجريمة ، باشكالها المختلفة ، في تلك البلدان قد تم تسجيله من قبل العمال الآسيويين ، خاصة ممن دخلوا البلاد بصورة غير مشروعة . والى جانب بعض حالات انتهاك اعراض فتيات صغيرات في عمر الطفولة بشكل هزّ وجدان جموع الناس من مواطنين ووافدين في بعض المجتمعات الخليجية واحداث آثارا نفسية واجتماعية سلبية عميقة في تلك المجتمعات ، فإن هناك حالات اخرى وصل الامر فيها الى درجة قيام بعض العمال الآسيويين باستخدام السلاح في مواجهة بعض حالات المداهمة التي كان يقوم بها رجال الامن لبعض الاحياء السكنية لهؤلاء العمال بحثاً عن فار من وجه العدالة او عن بعض المقيمين بصفة غير مشروعة او ممن تلقى بعض التبليغات بحقهم نتيجة اقترافهم افعالاً شائنة . وتشكل هذه الحالات بمجملها استنزافاً لجهود وطاقات اجهزة الامن الخليجية وتشكل عليها عبئاً كبيراً .

ثالثاً : التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الخليج العربي : البعد السياسي

١ ـ المشاركة السياسية : ما معناها ؟

إن المشاركة السياسية ، بمعناها العام والبسيط اذا اعتبرناها مرادفاً لمصطلح « الديمقراطية » ـ هي حكم الشعب ، من الشعب ، والى الشعب . وبكلمة اخرى ، انها ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لافراد الشعب ، وبلا تمييز ، حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها ، بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها واطلاق قواها الخلاقة بما يحقق اهدافها المرجوة .

والمشاركة السياسية ، التي تعتبر الدعامة الاساسية لقيام واستمرار الدولة الديمقراطية الحديثة ، لا تختلف في معناها العام والشامل هذا عن معناها في حال البلاد التي تشهد عملية تنموية ، كما هو حال البلدان الخليجية مثلاً . ويذهب الدكتور حامد ربيع أحد ابرز اساتذة العلوم السياسية العرب ، الى القول بأن « ظاهرة التنمية في العالم العربي هي أساساً مشكلة سياسية »[٢٣] . فهو يرى ان التنمية هي « في حقيقة جوهرها تخطيط ، والتخطيط بدوره هو ارادة سياسية تنبع من مفهوم الاختيار من جانب ، والفاعلية النظامية من جانب آخر » . ويعتبر الدكتور ربيع ان الجوانب السياسية بأوسع ما تعنيه هذه الكلمة من معان ـ للمشكلات الانمائية في العالم العربي تمثل جوهر التطور الاقتصادي للمنطقة وان المشكلة الانمائية هي في حقيقة جوهرها خلق لارادة التعامل السياسي[٢٤] .

ولأن المشاركة السياسية ليست مجرد شعار يهتف به ، ولأنها لا يمكن ان تقوم في فراغ فلا

---

(٢٣) حامد ربيع ، « الظاهرة الانمائية والتطور الوحدوي : حول بناء نظام اسلامي عربي جديد »، شؤون عربية ، السنة ١ ، العدد ٣ (ايار / مايو ١٩٨١) ، ص ٣٢ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

بد من أن تتوافر الشروط المادية لممارستها الفعلية . فكما أنه لا دستور بلا مؤسسات دستورية ، فإنه لا مشاركة سياسية بلا مؤسسات حقيقية عصرية ، والا سلكت المشاركة السياسية حينها طريقاً ضيقاً ومتعرجاً ، وخرجت الممارسة السياسية عن قنواتها الديمقراطية الصحيحة وتحولت المشاركة السياسية الى مشاركة جزئية وعشوائية وغير معبرة عن اوسع قطاعات الشعب .

غير أن المشاركة السياسية ، بأوسع وأسلم اشكالها ، ليست مجرد مؤسسات وأجهزة سياسية ودستورية صورية قائمة ، والا تحولت تلك المؤسسات والاجهزة الى مجرد « ديكور سياسي » أكثر منها اجهزة تمارس من خلالها الشرعية السياسية والدستورية ، وتتمثل بها الارادة الشعبية تمثيلاً حقيقياً فإلى جانب وجود المؤسسات ، لا بد من توافر الشروط المعنوية ، اي مجموعة القيم والمثل السياسية ، التي تكفل تحقيق الممارسة الديمقراطية وعلى رأس هذه الشروط ، ايمان الحاكم ايماناً حقيقياً بفضيلة الشورى (الديمقراطية) واستعداده السياسي والنفسي ليتقبل « الرأي الآخر » واستعداده لاحترام الارادة الشعبية المعبر عنها من خلال المؤسسات التمثيلية المنتخبة انتخاباً حراً مباشراً ، وقدرته على التصدي لأي خروج عن الاجماع الشعبي يؤدي الى محاولة الاقلية فرض رأيها قسراً وبالقوة على الاغلبية وقدرته على التصدي بحزم لكل محاولات القهر الاجتماعي والاقتصادي او الفكري ، وكل اشكال القهر الاخرى ، التي تحاول فرضها عنوة فئة ما على بقية فئات المجتمع .

والسؤال الذي لا بد من طرحه في ضوء ما تقدم هو : الى اين وصلت الممارسة الديمقراطية في بلدان الخليج العربية ؟

والحقيقة انه فيما عدا الكويت ، ما زالت بقية البلدان الخليجية تقف في بدء الطريق تماماً للمسيرة الديمقراطية،هذه المسيرة التي تعتبر الشرط الحتمي لاقامة الدولة العصرية ومجتمع التقدم في مجمل بلدان الخليج العربي . فإذا كان معيار تقدم المسيرة الديمقراطية هو الممارسة الفعلية لحق الانتخاب والترشيح ، فإن هذا الحق ما زال غير معترف به في الاقطار الخليجية ، باستثناء الكويت كما ذكرنا . والحجة التي تتذرع بها السلطات الحاكمة في هذه الاقطار هي أن الانسان الخليجي لم يصل بعد بشكل عام ، الى درجة من الوعي والنضج السياسي تمكنه من ممارسة حق الانتخاب والترشيح ممارسة رشيدة سليمة ، لأن هذا الانسان ـ وفقاً لهذه الحجة ـ ما زال يعتبر ان انتماءه الاساسي هو للعشيرة او القبيلة فالحاكم مباشرة ، وانه لا يستطيع أن يتصور وجود « مؤسسات » وسيطة (المؤسسات التمثيلية المنتخبة) تحول بينه وبين اتصاله المباشر بالحاكم ، باعتباره المسؤول الاول والاخير عن الرعية في كل ما يتعلق بشؤونها وشجونها .

ومع اعترافنا بوجود هذه العقلية « الابوية » في ممارسة السلطة من جانب الحاكم وفي الخضوع لهذه السلطة من جانب المحكوم فإن هذا لا يعني أن استمرار هذا النوع من الممارسة السياسية هو أمر سليم في حد ذاته . وبالاحرى ، فإننا نعتقد ان توافر مثل هذه العقلية الابوية التي لا تعتبر أمراً سيئاً بحد ذاته في مجتمع لم ينتقل الا بشكل هامشي للمجتمع الحديث ـ يمكن استغلالها بطريقة ايجابية اكثر حين يجري توظيفها من جانب الحاكم لحمل المحكومين على تقبل دور المؤسسات الدستورية المنتخبة انتخاباً حراً ومباشراً من الشعب. فالحاكم ، مهما اتسعت قاعدته الشعبية وتعلقت به الجماهير لا بد من ان يتسلم السلطة حاكم آخر من بعده . ان هذا الاعتبار ، لجانب الاعتبار المتمثل في قبول الناس في المجتمعات الخليجية للطابع الوراثي في انتقال

السلطة قبولاً اختيارياً لاسباب تاريخية سياسية واجتماعية ونفسية مختلفة ، من شأنهما أن يسهلا مهمة الحاكم في تهيئة الجماهير وتشجيعها على تقبل دور ووظيفة المؤسسات الدستورية الديمقراطية ، اما القائلون بأن عامل الزمن كفيل وحده بتحقيق هذه النقلة النوعية في وعي الجماهير السياسي فنظرتهم للزمن هي نظرة سلبية وجامدة . ان تراكم « التجربة » وليس تراكم « الزمن » هو الكفيل وحده بخلق هذا الوعي . والتجربة تعني امرين متكاملين : فهي تعني التربية وتراكم الخبرات ، كما تعني احتمال الخطأ واحتمال الصواب . فالوعي - اي وعي - لا يمكن ان يهبط على الناس فجأة ولا يمكن ان يحدث كالطفرة . انه عملية تلقي وتثاقف وتهذيب فكري مستمرة في الزمان والمكان .

وفي مجتمعات الخليج العربية تستطيع اجهزة الاعلام الرسمية ودور الصحافة والجامعات والمعاهد العلمية العليا معاً ان تمثل وباشكال مختلفة ، دوراً أساسياً في خلق وتطوير الوعي السياسي لدى المواطن الخليجي والاخذ بيده تدريجاً على طريق الممارسة الديمقراطية ، ليس في الحياة السياسية فحسب بل وفي جميع اوجه الحياة الاخرى . ذلك أن المسيرة الديمقراطية هي مسيرة متكاملة ، في السياسة والاقتصاد والتعليم ودوائر صنع الرأي العام . والوعي السياسي لا يمكن أن يوجد بمعزل عن الوعي بمعناه الشامل . والممارسة الديمقراطية السليمة في العمل السياسي ليست سوى التعبير الارفع عن مستوى الوعي العام لدى الافراد ، وبالتالي لدى المجتمع . فعملية الاستفتاء او الاقتراع او الانتخاب او الترشيح كلها عمليات ليست تقنية بحتة ، بل تعتمد الى حد كبير على مدى حال الوعي ، اي الثقافة ، لدى المواطن كي تؤتي ثمارها المنشودة ، وتكون بالتالي دالّة صحيحة على سلامة الممارسة الديمقراطية .

ونحن لا نفترض بطبيعة الحال ان المجتمعات الخليجية - ومع الاختلافات النسبية في درجة تطورها وتحديثها ، اي انتقالها من مجتمع البداوة الى مجتمع المدنية الحديث - قد بلغت حقيقة الدرجة المنشودة في بلوغ ذلك الوعي لكن هذا يجب الّا يحول ، في كل الاحوال ، دون البدء بخطوات متدرجة للانتقال الى دولة المؤسسات التمثيلية . ولذلك، ولأجل هذه الغاية ، لا يصح ان تبقى الدول بمنأى عن ادارة وتوجيه مؤسسات خلق الوعي والرأي العام ، الرسمية منها والشعبية ، لبلوغ تلك الغاية . فلا يصح مثلاً ان يقتصر دور وسائل الاعلام الرسمية ، من اذاعة وتلفزة وصحافة لتكون مجرد ادوات تعكس صورة الواقع السياسي الرسمي ، او ان يقتصر دور بعضها على مجرد بث برامج التسلية والترفيه فتصبح وسائل اعلام استهلاكية تحاكي صورة المجتمع الاستهلاكي وتكرسها . كذلك الامر بالنسبة للجامعات والمعاهد العليا التي تعتبر موضوعياً « عقل المجتمع » ، اذ يجب الا يقتصر دورها على مجرد تخريج افواج حملة الشهادات في كل التخصصات باعداد تقل او تكثر لان الغاية من العملية التعليمية والتربوية ليست مجرد التحصيل العلمي الذي هو ليس غاية في حد ذاته ، بل خلق الكوادر العلمية الواعية بدورها في بناء صرح الدولة الحديثة ، دولة المؤسسات السياسية والدستورية التي ينتخبها الشعب، وبناء مجتمع التقدم ، باعتبار المثقفين والمتعلمين هم حملة لواء التحديث وطليعة بناء الوطن .

واذا كان خلق الوعي ، الوعي بالمواطنة وواجباتها وحقوقها ، والوعي بوظيفة ودور المؤسسات السياسية والدستورية التمثيلية ، يعتبر المحطة الأولى في مسيرة التربية السياسية للمواطنين ، فإن المحطة الثانية تتمثل في البدء بخطوات اولية على طريق ممارسة حق الانتخاب

والترشيح ، كأن تكون هذه البداية مثلاً في المجالس البلدية . بل انه في بلد كالامارات العربية المتحدة يمكن الذهاب لابعد من ذلك كأن تقوم كل امارة بانتخاب مرشحيها لعضوية المجلس الوطني الاتحادي بدل ان يقوم حاكم كل امارة بتعيين ممثلي امارته في المجلس على نحو ما هو قائم حالياً ، خصوصاً ان الدستور المؤقت لدولة الامارات (الذي جرى تمديد العمل به خمس سنوات اخرى منذ مطلع كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١) ترك لكل امارة الحق في ان تختار الطريقة التي يتم بها تنسيب ممثليها الى المجلس الوطني الاتحادي ، ولم يشترط ان يتم ذلك عن طريق التعيين وحده .

ان هذا الامر يقتضي ، بالاضافة لذلك ، توسيع صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي بحيث يمتلك فعلاً ، لا شكلاً ، حق ممارسة كافة الصلاحيات التشريعية المخولة للمجالس التمثيلية في البلدان الديمقراطية ، والا فستبقى صلاحيات هذا المجلس صلاحيات صورية ولن يكون أمامه سوى وضع « أختامه » على ما تقرره السلطة التنفيذية . فالسلطة التشريعية ، باعتبارها أهم السلطات الثلاث وباعتبارها السلطة الاكثر تعبيراً عن الارادة الشعبية ، هي كالسلطتين التنفيذية والقضائية ، اما ان تكون سلطة حقيقية كاملة الاختصاصات والصلاحيات واما ان لا تكون اصلاً . ووجود سلطة تشريعية منقوصة السلطة هو تحايل صريح على الاصول الديمقراطية في ابسط معانيها والتي تقوم على اساس وجود سلطات ثلاث كاملة الصلاحيات وعلى أساس الفصل بين السلطات . ويجب عدم التذرع بكون اعضاء المجلس الوطني الاتحادي ـ او ما يماثله في البلدان الخليجية الاخرى كمجالس الشورى ـ قد تم تعيينهم بواسطة الحكام اي السلطة التنفيذية او ممثليها ، كي يتم التقليل من شأن هذه المؤسسة التشريعية . ذلك انه أياً كانت الطريقة التي يتم بها تشكيل عضوية اعضاء المجلس الوطني (ومجالس الشورى) سواء عن طريق التعيين او الانتخاب فإن ذلك يجب الا يؤدي الى الانتقاص من الحقوق والصلاحيات الدستورية التي يجب أن يمارسها هؤلاء الاعضاء ، والا فإن الافضل ان تقوم السلطة التنفيذية بممارسة السلطتين التنفيذية والتشريعية ممارسة كاملة من أن تخلق مؤسسة تشريعية صورية ذات صلاحيات منقوصة . وطالما كان الحاكم الذي يعين اعضاء السلطة التشريعية تعييناً يعتبر نفسه ممثلاً للارادة الشعبية ، وطالما انه قام بعملية التعيين نيابة عن الشعب فلماذا ـ وفقاً لهذا المنطق نفسه لا يعطى هؤلاء الاعضاء حق ممارسة سلطتهم التشريعية ممارسة كاملة وفعلية ، بما ان تعيينهم تم بواسطة سلطة تمثل الشعب ؟

والمسألة الاساسية التي يجب اثارتها في هذا الصدد تتمثل في السؤال التالي : من يمثل من ؟ اي بمعنى آخر : في ممارسة حق الانتخاب والترشيح ، ما الذي يضمن ان يكون الاعضاء المعينون في المجالس التشريعية ذات الطبيعة الاستشارية هم بحق معبرون تعبيراً تقريبياً ـ ولا نقول حتى كاملاً ـ عن اوسع قطاعات الشعب ، بمختلف شرائحهم الاجتماعية ومصالحهم المختلفة على نحو عادل ومتكافىء ؟ ذلك انه من الملاحظ عموماً أن من يقع عليهم الاختيار لعضوية تلك المجالس هم عادة من « علية القوم » اي من ذوي الوجاهات العشائرية او الاجتماعية في غالبيتهم . وتتغلب اعتبارات التوازنات العشائرية على اي اعتبار آخر . وهذا النمط من الممارسة السياسية لا يمكن الا أن يحافظ على ثورة المجتمع القائم أصلاً على اساس العصبية . واذا كان لهذه العصبية بعض الجوانب الاجتماعية في المجتمعات العربية (كالمحافظة على اواصر القربى والتآلف والتضامن الاجتماعي والمحافظة على وحدة الاسرة ... الخ .) فإنه لا يصح ان تظل هي الاساس الذي تقوم عليه ممارسة السلطة في المجتمعات السائرة على طريق التنمية واذا كان لا

يمكن تجاهل او انكار دور « علية القوم » في الممارسة السياسية موضوعياً ، فإن المعيار الاساسي لتلك الممارسة يجب ان يكون الكفاءة والقدرة على العطاء . وللطليعة المتعلمة والمثقفة دور اساسي بهذا الصدد .

٢ ـ المشاركة السياسية : لماذا ؟

اذا كانت المشاركة السياسية ، بالمدلول الواسع والشامل للكلمة ، هي المقومة الاساسية للدولة الديمقراطية بشكل عام ، فإنها في اقطار الخليج العربية ، على وجه خاص ، تكتسب اهمية واولوية على ما عداها من اولويات وشواغل العمل السياسي ، لا بل انها يجب أن تحتل المكانة الاولى في سلم الاهداف الوطنية على الاطلاق . فاقطار الخليج العربية تشهد عملية نمو ، ولا نقول تنمية ، متسارعة لا تشهدها الدول الاخرى في العالم الثالث بل وربما حتى في بعض البلدان الغربية ذاتها . ولقد بات من الضروري ان تؤدي المشاركة السياسية الى تحويل النمو الى تنمية وطنية منظمة ومدروسة على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولهذا يمكننا القول بأن المشاركة هي في الوقت ذاته ضرورة سياسية ، وضرورة اقتصادية وضرورة اجتماعية ، على النحو الذي سنبينه فيما يلي :

أ ـ **المشاركة : ضرورة سياسية** : لقد كان من ابرز النتائج التي أفرزتها حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ في الشرق الاوسط ان ظهر لحيز الوجود ما سماه العالم الغربي «ازمة الطاقة » اثر اعلان البلدان العربية فرض حظر نفطي على الدول التي ساندت اسرائيل في الحرب ضد البلدان العربية من ناحية ، واثر اعلان البلدان المصدرة للنفط عن زيادات مهمة جديدة في اسعار نفطها . ومنذ ذلك الوقت والى الآن ، فرضت قضية الطاقة نفسها ، بكل ثقلها ، على المسرح السياسي الدولي ، واصبحت مادة سياسية واعلامية للحكومات ودوائر صنع الرأي العام والتأثير فيه ، وكذلك الشغل الشاغل للمراكز ومعاهد الدراسات الغربية . ومهما كانت وجهة نظرنا حول افتعال العالم الغربي لهذه « الازمة » ، فإننا لانستطيع ان نتجاهل حقيقة كون النفط قد اصبح شأناً عالمياً ، ولم يعد شأناً محلياً او اقليمياً على الاطلاق .

لقد حركت هذه القضية الصراعات الدولية باتجاه منطقة الخليج العربي ، واصبح « أمن الخليج » وحده كافياً بأن يسبب اكبر الازمات الدولية بين القوى المتنافسة ، ومدعاة لأن تتحرك الاساطيل الغربية العملاقة باتجاه المنطقة وترابط فيها باسم المحافظة على « الامن » و « الاستقرار » في هذه المنطقة . وباختصار ، اصبحت الفترة الممتدة منذ مطلع السبعينات حتى هذا الوقت من تاريخ العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين تعرف باسم « الحقبة النفطية » .

فإذا كانت قضية النفط قد احتلت هذه المساحة العريضة من اهتمامات الدول الكبرى ، ولاسيما في الدول الصناعية الغربية ، واصبح تقرير الاستراتيجيات والسياسات حولها قضية « قومية » عامة يشارك الجميع فيها ، بدءاً من المؤسسات العلمية ووسائل الاعلام المختلفة وانتهاء بصانعي القرارات ، فإنه لا يصح النظر الى التنمية في اقطار الخليج العربية ، القائمة أصلاً على النفط ومداخيله ، بمعزل عن هذه الظروف والمتغيرات الدولية الخطيرة والمعقدة . لقد اصبحت الطاقة والتنمية في اقطار الخليج قضايا اكبر وأعقد من أن يتم التعامل معها من خلال حلقات

ضيقة ومحدودة من صناع القرارات على مستوى السلطة التنفيذية . فطالما كانت ثروة النفط هي ثروة وطنية يملكها عموم الشعب ، وطالما ان الشعب هو الهدف الاساسي للتنمية ومحورها الرئيسي ، فإنه لا يعقل اذن الّا يشارك الشعب في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بمستقبل ثروته وبمستقبل تنميته الوطنية في ظل الاوضاع الحالية للعلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول الكبرى.

انه من حق الشعب مثلاً ان يقول بوضوح من هي القوى الدولية التي تهدد أمنه واستقراره وتطمع في ثروته ، وتشكل خطراً حقيقياً ضد امانيه في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري وتعوق تطوره السياسي الوطني المستقل ؟ ومن حق الشعب ايضاً ان يقرر ما اذا كان يجد من المطلوب منه وطنياً وقومياً أن يستخدم ثروته استخداماً سياسياً في عالم لا يوجد فيه فصل بين السياسة والاقتصاد ، اي بين القوة والثروة . هذا على المستوى الدولي .

اما على المستوى الاقليمي ، فلقد اصبح من الواضح ان البلدان الخليجية قد عقدت العزم على المضي قدماً في سبيل اقامة اوثق علاقات التعاون في المجالات والشؤون التي تهمها كافة ، بدءاً من الشؤون الاجتماعية والتعليمية والصحية وانتهاء بالشؤون الامنية والعسكرية والسياسية . وقد جاء قيام « مجلس التعاون لدول الخليج العربية» تجسيداً عملياً لهذا التوجه على مستوى الحكومات ، وهو أمر لا اعتراض عليه طالما كان يهدف اولاً واخيراً صيانة أمن واستقرار هذه المنطقة وتأمين تطور شعوبها وتقدمها الاجتماعي . على أنه من الملاحظ غياب المشاركة الشعبية عن مثل هذا العمل ذي الطابع الوحدوي بين البلدان الخليجية . لقد تعلمنا من واقع التجارب الوحدوية الاخرى التي حدثت في بعض انحاء الوطن العربي ان اي عمل وحدوي ـ سواء أكان في ادنى مستوياته كالتنسيق ام في اعلى مستوياته كالوحدة الاندماجية ـ اذا لم يتم بناؤه على قاعدة شعبية عريضة فسيتعرض عاجلاً ام آجلا للانهيار . ونحن لا نريد لهذه التجربة الوليدة في منطقة الخليج ان تشهد يوماً ذات المصير . صحيح ان دول مجلس التعاون ليست متعجلة من امرها ، كما يبدو ، في هذا الصدد،وصحيح انها تحاول السير ببطء كي لا تسرع فتتعثر ، غير ان اي مسيرة وحدوية في هذه المنطقة لا بد من ان يكون للشعوب دور اساسي وطليعي فيها . فإذا ما خلقت المؤسسات السياسية والدستورية التمثيلية في بلدان الخليج ، اصبح في مقدور هذه الشعوب ان تقول كلمتها فيما يتعلق بالشكل الامثل للتعاون الخليجي في مختلف مجالاته ، وان تكون لها كلمتها المسموعة فيما يتعلق بالشكل الامثل للتنمية ، وان توجه هذه التنمية الوجهة الوطنية والقومية الصحيحة عن طريق التكامل الاقتصادي والمالي الخليجي ـ العربي ان لم نقل الخليجي على الاقل في المرحلة الاولى . كما انه سيكون في مقدور هذه الشعوب ان تساهم بفعالية في صنع سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية ، وهناك العديد من القضايا الحساسة والبالغة الاهمية في هذا الصدد التي لا يجوز أن تمر دون رقابة المؤسسات السياسية والدستورية التمثيلية عليها رقابة حقيقية دقيقة ، اذ لم تعد صناعة القرارات فيما يتعلق بالشؤون الدولية في منطقة ذات اهمية اقليمية ودولية خاصة كمنطقة الخليج ، صناعة سهلة يمكن احتكارها في يد قلة من الناس ، مهما بلغت كفاءتهم واخلاصهم الوطني .

وهكذا ، فإنه اذا تولدت االقناعة الحقيقية بأنه لا بد للوحدة الخليجية ان تكون وحدة شعوب لا مجرد وحدة حكومات ، وحدة في الشكل والمضمون معا ، فلا بد اذن من تسريع

الخطى في البلدان الخليجية لاقامة المؤسسات التمثيلية التي تعبر عن ارادة الشعب . فإذا قامت البرلمانات في تلك الاقطار جميعها مثلاً ، فما الذي يمنع حينها ايضاً من الاعداد لاقامة برلمان خليجي موحد كمقدمة لاقامة اتحادات ونقابات شعبية مهنية مماثلة على مستوى البلدان الخليجية ككل .

ب ـ المشاركة : ضرورة اقتصادية : نظراً لأهمية العنصر البشري في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي تكوين ثروة ، ولدوره الاساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد اعطى الاقتصاديون تأكيداً اكبر على العنصر البشري تأكيداً برز في كل من كتابات الاقتصاديين الاوائل وفي كتابات الاقتصاديين المحدثين فقد اعتبر « آدم سميث » ان العمل لأي امة يُعتبر الذخيرة التي توفر لها كل ضرورات الاشياء المفيدة للحياة ، وان العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية للسلع ، كما اعتبر« ريكاردو » ان قيمة السلعة او الكمية التي يجري مبادلتها تعتمد على كمية العمل النسبية الضرورية لانتاجها . واعتبر « اللورد روبنز وجان باتيست ساي وفردريك ليست » ان العنصر البشري هو جزء من رأس المال القومي ، واعتبر « مارشال » ان الانسان يعتبر الوسيلة الاساسية لانتاج الثروة وهدفها النهائي. وفي السنوات الاخيرة ، وعلى الرغم من التطور التكنولوجي الهائل، ركز الاقتصاديون اهتمامهم على العنصر البشري وكرسوا جهداً كبيراً لتطوير وتوصيف مفهوم «رأس المال البشري » وذلك من خلال الاستثمار في الانسان ، اي من خلال تكوين رأس المال البشري عن طريق النشاطات كالتعليم والتدريب باشكالهما ومستوياتهما كافة . بل يذهب بعضهم الى القول ان الطاقة الانتاجية للكائنات البشرية الآن اكثر من كل الاشكال الاخرى للثروة مأخوذة معاً[٢٥] .

واذا كانت مشاركة العنصر البشري في عملية الانتاج والتنمية تكتسب مثل هذه الاهمية ، فإنها في مجتمعات الخليج العربية تكتسب اهمية خاصة ، وذلك من اجل تحقيق الخطوات الملحة التالية :

(١) **التصرف بالطاقة** : إن صادرات النفط من البلدان الخليجية يمثل نسبة عالية جداً من انتاج النفط العالمي ، وهذه النسبة تعتبر سلبية لأقصى حد بالنسبة لاحتمالات مستقبل التصنيع والتحديث الزراعي للبلدان الخليجية . وهكذا فإن هذه البلدان هي بصدد فقدان او اهدار افضل فرصها للتنمية في القرن المقبل. انها تتصرف بمصادر طاقة رخيصة ولكن دون ان تبني آلة صناعية وقطاعاً زراعياً كافيين وقادرين على المنافسة وعلى سد الفجوة الاقتصادية القائمة فعلاً بين مستوى تنميتها ومستوى تنمية العالم الصناعي[٢٦] .

لذلك ، فلقد بات قيام المؤسسات السياسية والدستورية التمثيلية امراً ضرورياً للغاية كي يتمكن الشعب خلالها من اعادة التصرف بثروته الهائلة من النفط بشكل يضمن استخدام مصادر الطاقة في حدودها المطلوبة محلياً واقليمياً ضمن استراتيجية طويلة الاجل ، واستراتيجية للتصنيع والتحديث الزراعي .

(٢) **التصرف بالعملات الاجنبية** : يتعين ان يكون امتلاك العملات الاجنبية الفرصة الثانية

---

(٢٥) فليح حسن خلف . « العنصر البشري في الفكر الاقتصادي.» **النفط والتنمية** ، العدد ٢٢ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٨٦ .

(٢٦) قرم ، « المستقبل الاقتصادي للاقطار العربية النفطية .» ص ٣٢ .

لبلدان الخليج لاجل تحقيق استراتيجية تنموية سليمة طويلة الامد . وبلدان الخليج تراكم فوائض من العملات الاجنبية كونها محكومة بأن تفعل ذلك لتلبية حاجات البلدان الصناعية من الطاقة . وبما أن النظام النقدي الدولي قد فقد قاعدته الذهبية ، فإن قيمة اي تراكم من السيولة الدولية لم يعد يرتبط بقيمة حقيقية ، ولا تملك البلدان الخليجية كميات مهمة من الذهب ومع ارتفاع اسعار هذا المعدن النفيس ، تتمتع البلدان الصناعية بزيادة هائلة في قيمة المحتوى الذهبي لموجوداتها الخارجية ، بينما بلدان الخليج المضطرة للاحتفاظ بكميات ضخمة من الدولار الامريكي تتحمل خسائر فادحة وان اي ضعف يصيب الدولار سيؤدي الى رفع سعر الذهب[٢٧] .

ومن هنا ، فإن قيام المؤسسات السياسية والدستورية التمثيلية لهو ضمانة لكي يتمكن الشعب خلالها من التصرف باموالة الطائلة بالطريقة التي تكفل الحفاظ على قيمة هذه الاموال بواسطة تحقيق استراتيجية تنموية متكاملة على الصعيدين المحلي والاقليمي ، بدلاً من اعادة تصدير ناتج الثروة النفطية الى البلدان الصناعية الغربية في صورة واصول مالية ليست لها قيمة حقيقية ثابتة .

(٣) **السيطرة على التجارة الخارجية** : جنباً الى جنب مع التنمية وزيادة الاستثمارات ، تعرضت الاقطار الخليجية الى ضغط هائل من جانب قطاعاتها التجارية لأن زيادة الانفاق ادت الى زيادات كبيرة على الطلب لم يكن بالمستطاع مواجهتها دون فتح الابواب التجارية على مصاريعها . وفي غياب اي حواجز جمركية او ادارية تذكر تعوق عملية الاستيراد ، وفي ظل تزايد الدخل الفردي وبروز انماط ترفيه استهلاكية جديدة[٢٨] تحولت البلدان الخليجية عموماً الى ما يشبه « سوقاً تجارية ضخمة » تصدر اليها البلدان الصناعية ، بل وحتى البلدان السائرة على طريق التنمية ، فوائض صناعاتها وسلعها التجارية المختلفة ، ولم يبق شيء في البلدان الخليجية لم يتم استيراده من الخارج ، بدءاً بالسلع الغذائية (الفاسدة في كثير من الاحيان) وانتهاء بالمصنوعات الالكترونية والصناعات الثقيلة . وقضت هذه العملية على كل حافز وطني للانتاج .

وعليه ، فقد آن الاوان لقيام المؤسسات التمثيلية التي تكفل اعادة سيطرة الشعب على مداخيله الفردية وثرواته الوطنية التي يتم اهدارها لارضاء شهية الاستهلاك المتزايدة التي لا تقف عند حد ، والتي تغذيها صادرات العالم الصناعي الغربي من « الالعاب الحضارية » المختلفة لاستنزاف ثروات شعوب هذه المنطقة فيما لا طائل تحته . وبات من الضروري ان يؤدي قيام تلك المؤسسات التمثيلية الى وضع حد للاقتصاد الطفيلي ، اقتصاد الاستيراد لا التصدير ، واقتصاد الاستهلاك لا الانتاج ، واقتصاد التبذير والهدر لا الادخار .

(٤) **السيطرة على التضخم** : لقد كان من آثار سياسة « الباب المفتوح » الاقتصادية في البلدان الخليجية التي لا تحكمها كوابح او ضوابط من اي نوع ، والتي تسيرها رغبات ومصالح وضغوط كبار التجار واصحاب الوكالات التجارية الذين لا حصر لهم ، وكذلك زيادة القدرة الشرائية لدى عموم المواطنين اجمالاً ، ان ارتفعت اسعار السلع ارتفاعاً كبيراً بشكل مطرد دون وجود اي رقابة حكومية حقيقية على التجارة الداخلية . واذا كان الارتفاع المستمر في اسعار السلع على اختلافها وعلى راسها

---

(٢٧) المصدر نفسه .

(٢٨) برهان الدجاني ، « هموم التنمية الاقتصادية العربية في مرحلة الوفرة المالية لدول النفط » ، **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، العدد ٨ (تموز / يوليو ١٩٧٩) ، ص ١٢ .

السلع الغذائية الاساسية، لم يضر في شيء بالوضع المعيشي للشرائح الاجتماعية ذات الدخل العالي والميسورة ، فإنها اصابت في الصميم الشرائح الاخرى من الشعب ذات المداخيل البسيطة او المتوسطة ، التي عجزت عن الاستمرار الى ما لا نهاية في « لعبة » السباق المكلفة هذه بين العرض والطلب ، وبات على هذه الشرائح ان تعاني آثار استنزاف مدخولها لتأمين الحد الادنى من سبل العيش الكريم الذي لا يجعلها عرضة للعوز او الفاقة زد على ذلك أنها باتت محرومة من فرص الوفر والادخار ، فضلاً عن تحسين وضعيها الاقتصادي والاجتماعي .

وفي ظل هذه الوضعية ، فإن قيام المؤسسات السياسية والدستورية والتمثيلية من أجل اعادة السيطرة على التجارة الداخلية ، وحماية صغار المستهلكين أمر ليس منه بد . وسيكون من واجب هذه المؤسسات فضلاً عن وقف هذا النزف المستمر في مداخيل المواطنين ذوي الدخل المحدود بسبب التضخم اعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً بين ابناء الشعب ، بحيث يتم ردم الهوة الكبيرة التي تفصل بين من يملكون الملايين بل المليارات ، وبين من لا يملكون سوى رواتبهم الشهرية او حتى الاعانات الحكومية . تلك هي « العدالة الاجتماعية » التي دعا اليها الاسلام دعوة صريحة لا سبيل الى التنكر لها او تجاهلها .

ج ـ المشاركة : ضرورة اجتماعية : إن العامل الحاسم في تعظيم الاستفادة من الطاقات الكامنة في البشر في اي مجتمع هو ما اصطلح على تسميته بالتنظيم الاجتماعي الذي هو احرج مراحل التنمية الوطنية قاطبة . ويعود ذلك في المقام الاول الى أن المضمون الاساسي للتنمية هو تعبئة كل موارد المجتمع واستغلالها ، واهم هذه الموارد القوى البشرية . ويمكن أن يدخل تحت مضمون التنظيم الاجتماعي عناصر القيادة والعقيدة ، ووسائل تعبئة الجماهير ودرجة مشاركتها في اتخاذ القرارات في المجتمع[٢٩] .

كما أن ايجاد الاسلوب الصالح لتحريك مجتمع ما ونقله من حال تخلفه الى حال التقدم يتطلب فهم واقع هذا المجتمع من حيث وضعه الاجتماعي ـ السياسي ـ الاقتصادي ـ الثقافي ، وفهم واقعه القومي وتحديد مكانه في السياق التاريخي ، ومعرفة العوامل المسؤولة عن انحداره وتخلفه ، ومدى استعداده للخروج من وضعية تخلفه وتطوير نظامه الاجتماعي . ومثل هذا الاسلوب الصالح لنقل المجتمع الى حال التقدم ينبغي أن يكون شاملاً لمسائل كثيرة يستحق بعضها عناية خاصة ، مثل مسألة التجزئة القومية وفقدان الوعي القومي وانعكاس ذلك على تخلفه ، مسألة فقدان الوحدة الاجتماعية والروحية وضياع الشخصية القومية ، مسألة السيطرة الاجنبية على هذا المجتمع في شقيها الاقتصادي السياسي الفكري الروحي ، مسألة النزعة الفردية وتفشيها في هذا المجتمع بصورة واسعة .

وفي مجتمعات الخليج العربية على وجه التحديد ، حيث التلاحم الاجتماعي يتسم بالضعف ، وحيث تعاني هذه المجتمعات الاغتراب الثقافي والاجتماعي ، وحيث يتعرض الامن الاجتماعي للاضطراب والارتباك وذلك على النحو الذي أتينا على تفصيله فيما سبق ـ فقد باتت قضية التنظيم الاجتماعي لتلك المجتمعات تحتل مرتبة غاية في الاهمية ، لأنه لا شيء يمكن أن يستقيم في اي دولة من الدول اذا لم يستقم بناؤها الاجتماعي .

---

(٢٩) نادر فرجاني ، **هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٧٠ ـ ٧١ .

ومن المبادىء التي تساعد في رسم حدود المجتمع الجديد المنشود :

- أن يأخذ المجتمع بالنظام الاجتماعي الذي يتلاءم وحاجاته واهدافه وشخصيته وشروط حياته ووضعه في السياق التاريخي .

- الحرص على وجود واستمرار الوحدة الاجتماعية ، لأن اي مجتمع يهمل وحدته الاجتماعية ولا تكون تنظيماته ومؤسساته انعكاساتها يجازف باستقراره ويعرض حياته لكثير من التشنجات والاضطرابات الاجتماعية التي قد تهدد مصيره بالذات .

ولو حاولنا تطبيق هذه المبادىء العامة على مجتمعات الخليج العربية ، فإن عملية التنظيم الاجتماعي المرجوة يجب ان تتضمن العمليات التالية :

- انه لأجل ان تأخذ المجتمعات الخليجية بالنظام الاجتماعي الذي يتلاءم مع حاجاتها وشخصيتها فلا بد من اعادة تجذير عوامل اصالته العربية - الاسلامية كي لا تتعرض هذه الاصالة لخطر التغريب او الاغتراب . ان ذلك يجب ان يتم عن طريق التركيز على سيادة اللغة العربية على ما عداها من لغات الجاليات الاجنبية المتعددة غير العربية التي تطغى مرات مضاعفة على عدد السكان بحيث يبرز هذا التأكيد في كل مجالات الحياة والعمل ، والتركيز كذلك على الثقافة العربية - الاسلامية والتراث العربي - الاسلامي . كما يقتضي ذلك تعميق العلاقة بين المواطنين وبين ابناء الجاليات العربية العاملين في البلدان الخليجية لما في ذلك من اثر كبير في نجاح عملية تجذير عوامل الاصالة والهوية . وغني عن القول ان هذه العملية تستلزم بالضرورة التخلص ، ما امكن ، من العوامل المسببة للاغتراب وضياع الهوية . وعلى الاخص وضع حد للتدفق اللامحدود واللامنظم للهجرة الاجنبية غير العربية للاقطار الخليجية ، ووقف الانعكاسات السلبية المختلفة لهذه الهجرة على وضعية المجتمعات الخليجية على كل الصعد .

- وإنه لأجل المحافظة على الوحدة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي فإنه لا بد من العمل بجد على التقليل ما أمكن من الفوارق الكبيرة في الثروة والمداخل بين المواطنين ، بحيث لا تشعر فئة اجتماعية او اكثر بأن خيرات البلاد وثرواتها انما هي وقف عليها وبحيث لا تشعر فئة اجتماعية او اكثر بأنها محرومة من تلك الخيرات والثروات . ذلك ان الشعور بـ - « الغبن الاجتماعي » يولد ردات فعل اجتماعية سلبية خطيرة احيانا ، واقل ردود الفعل هذه حدة قد تكون الابتعاد عن المشاركة في بناء الوطن والانسحاب من الحياة العامة والسلبية وعدم الاكتراث ازاء كل ما يمكن أن يتهدد الوطن من اخطار .

- وبالاضافة الى ما تقدم ،فإن التنظيم الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربية يستلزم بالضرورة ايضا التركيز على بعث « قيم الحياة » الايجابية التي كانت سائدة في حقبة ما قبل النفط ، كالتضامن والتكامل الاجتماعي والترابط الاسري ، والاعتزاز بالانتماء القومي والهوية الثقافية ، والاستعداد للبذل والتضحية . كما يستلزم ايضا بعث « قيم العمل » الايجابية كتشجيع قيمة العمل في حد ذاتها لأنها مرادفة لمعنى البقاء والاستمرار وخلق روح المبادرة والابداع ، ونبذ نزعة الاعتماد على الغير او نزعة الخلود الى الراحة او الاشغال السهلة والكسب السريع ، دون الاخذ في عين الاعتبار مصالح المجتمع والوطن ، لا مجرد المصالح الشخصية الضيقة .

٣ ـ ايّ مشاركة شعبية ؟

إن البحث عن النظام السياسي العربي ، اي عن النموذج الذاتي للتعامل بين الحاكم والمحكوم ، ليس سوى نتيجة منطقية لحقيقة مزدوجة : من جانب هو تعبير عن البحث عن الذات القومية ، ثم من جانب آخر هو النتيجة المنطقية لفشل جميع النظم السياسية المستوردة من العالم الخارجي[٣٠] .

وعندما نسأل : ايّ مشاركة شعبية نريد ، اي ما هو « النموذج » الديمقراطي الذي نبتغيه ، فإن الجواب البسيط والمبدئي على ذلك هو اننا نريد مشاركة ، وديمقراطية ، نابعتين من نموذج الدولة العربية ـ الاسلامية الاولى ، دولة المساواة والعدالة الاجتماعية والشورى . انه النموذج الذي في ظله انبثقت ارفع النظم السياسية واكثرها تعبيراً عن العلاقة الايجابية الحميمة بين الحاكم والمحكوم،بين المؤسسات والافراد ،وهو النموذج الذي في ظله انبثق اروع مفهوم للمواطنية القائمة على انكار الذات والتضحية لصالح الوطن والأمة ، بعدما توحدت مصلحة الوطن بمصلحة الفرد ومصلحة الفرد بمصلحة الوطن .

إن ما تقدم يفترض موضوعياً اننا ننبذ النموذج الديمقراطي العامل في الغرب ، لانه ليس من شأنه أن يساعدنا على تحقيق اهدافنا في بناء مجتمع عصري ومتقدم وتحقيق اهداف التنمية . فقد وجدت في بعض الاقطار العربية انظمة ديمقراطية على الطراز الغربي،كما هو حال لبنان مثلاً،كما وجد في مصر بعض مظاهر الديمقراطية الغربية وكذلك في بعض اقطار المغرب العربي واثبتت هذه التجارب انه ، في احسن الاحوال ، يجب ان تتأقلم الديمقراطية العربية وتأخذ اشكالاً متطورة تنمشى مع بنية المجتمع العربي الاجتماعية ـ الاقتصادية الثقافية[٣١] .

وحين نطرح نموذج الديمقراطية الغربية فإننا ، كعرب ، نجد انفسنا امام تناقض مزدوج : فما ننظر اليه عندما نتكلم عن الديمقراطية ونعجب بما تم انجازه في الغرب ، هو احترام الفرد والقيمة الاجتماعية للفرد ، الا أن هذا الانجذاب نحو هذا الشكل من الديمقراطية يصطدم دائماً بتقاليد حضارتنا المتمسكة او المتمحورة حول قيم اجتماعية ، سواء أكانت قيماً عشائرية ام قبلية . ثم هناك نقطة الحضارة . ذلك ان محتوى الديمقراطية هو الى حد بعيد ـ كما يرى البعض ـ في حرية الابداع الحضاري . وما زلنا في الوطن العربي لا نعرف هذا النوع من الديمقراطية لاننا ما زلنا مكبلين بقوالب فكرية ثقيلة الوطأة ، اي ما يسمى عادة بـ « الاتباعية » ، سواء في تصورنا لما هو يمين او لما هو يسار ، وفي تصورنا للوحدة العربية او القطرية والانفصالية والشعوبية وفي تصورنا للتراث او التجديد . لذا فإن جوهر الحرية هو امكانية الخروج من الاتباعية للخلق والابداع الحضاري[٣٢] .

اننا لا نريد ان ننشىء ديمقراطية هي بالضرورة في ظروف صراع ضد سيطرة خارجية وضد سيطرة داخلية . ان حركتنا الديمقراطية تتم في اطار صراع هذه السيطرة في وجهيها ، وان القوى صاحبة المصلحة في التنمية او في التطور الحضاري للوطن العربي ليست من القوة بحيث تقبل بقواعد اللعبة في الديمقراطية الغربية كما هي وتحتفظ مع ذلك بالتوجه الاساسي المعادي للامبريالية

---

(٣٠) ربيع ، « الظاهرة الانمائية والتطور الوحدوي : حول بناء نظام اسلامي عربي جديد »،ص ٤٣ .

(٣١) الاخضر الابراهيمي . في « ندوة **المستقبل العربي** : ازمة الديمقراطية في الوطن العربي »، **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ١١٨ .

(٣٢) جورج قرم ، في: المصدر نفسه ، ص ١١٩ ـ ١٢٠ .

والاستعمار ، لذلك فإنه لا يمكن نقل النموذج الغربي للديمقراطية الى بلادنا[٣٣] .

وانطلاقاً مما تقدم ، فإن الديمقراطية التي ينبغي ان ننظر اليها كركن أساسي فيما يمكن ان نسميه بالمشروع العربي الجديد يقوم على اسس ثلاثة رئيسية : التنمية الاقتصادية ، التطور الحضاري ، والتقدم الاجتماعي الوحدوي. وبهذا المفهوم تصبح الديمقراطية التي نريدها عملية تاريخية وليست مجرد قرار سياسي يتخذ . اي انها يجب ان تقوم على المشاركة ، مشاركة الجماهير في صنع القرارات السياسية والاقتصادية التي تحدد مصيرها . وهذا لا يعني ان الجماهير معصومة عن الخطأ ، غير ان المشاركة هي الضامن الوحيد لان تتبلور اتجاهات الجماهير وتتثقف ، وتأخذ ابعادا اعمق . واذا كانت ادبيات التنمية تتكلم اليوم عن الاعتماد على النفس ، وعلى الاعتماد الجماعي على النفس ، فإن الاعتماد على النفس ، كما يقول « د. اسماعيل صبري عبدالله » ، هو اعتماد على الجماهير « ولكي تعتمد على الناس يجب ان تعطيهم امرين اولاً ان يحسوا بأن ما يجري من تنمية لمصلحتهم ومصلحة اولادهم ، وثانياً ، ان يحسوا بأن لهم صوتاً فيما يجري ، وهذا يسمح بمعالجة الاخطاء ويمنع تراكمها »[٣٤] .

والمشاركة ، من جهة اخرى ، تعتبر أرقى صور العلاقة بين السلطة والمجتمع . وبالتالي فإنها تعتبر اهم مصادر الفاعلية السياسية ، حيث انها تحتضن قاعدتي القانونية والمشروعية ، ثم انها تعكس الاستعدادات والممارسات العملية لدعم النظام والسلطة وتأييدهما ، وبالتالي فإنها تعتبر من اهم قواعد ومقومات التوازن الحركي للتضامن السياسي والاجتماعي بشكل عام .

وتتخذ المشاركة عدداً من الصور اهمها: **اولاً** ، المشاركة في الانتخابات السياسية ، المركزية او المحلية ، وتمثل هذه المشاركة اضعف صور المشاركة المطلوبة واقلها تأثيراً في سير علاقات السلطة ، حيث غالباً ما تنتهي فاعلية الناخبين بمجرد ادلائهم باصواتهم في العملية الانتخابية . **ثانياً**، المشاركة في صنع السياسة العامة ، طبقاً لقواعد اقتسام السلطة بين القوى السياسية المختلفة ، او طبقاً لقاعدة المساهمة في النقاش حول السياسة العامة . **ثالثاً** ، المشاركة في العمليتين السياسية والانمائية ، بدءاً بصنع السياسة ومناقشتها وانتهاء بتنفيذها ومتابعتها وتقويمها وذلك طبقاً لقاعدة « انتشار السلطة » وقاعدة « المحتوى الشعبي » للسياسة[٣٥] .

هذه هي جملة المبادىء والاسس العامة التي يجب أن تهتدي بهديها البلدان العربية ، وبضمنها البلدان الخليجية ، اذا ما ارادت ان تسعى لبناء نموذج عربي ذاتي للمشاركة السياسية ، اي الديمقراطية . وليس المجال هنا لاقتراح شكل محدد ، او صيغة محددة لمثل تلك المشاركة . فالأزمة الديمقراطية التي يعانيها الشعب العربي لا تكمن في الاشكال او الصيغ السياسية والدستورية القائمة (وهي في كثير من الاحيان لا غبار عليها) وإنما تكمن اساساً في مضمون الممارسة الديمقراطية . اذ من الممكن ان تتعدد الاشكال والصيغ والتسميات اذا كانت قائمة في آخر الامر على الجوهر نفسه ومستمدة منه ، وأمينة عليه وعلى استمراره □

---

(٣٣) حسام عيسى ، في : المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .

(٣٤) اسماعيل صبري عبدالله ، في : المصدر نفسه ، ص ١٢١ ـ ١٢٢ .

(٣٥) عبد المعطي عساف ، « ازمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية: اطار نظري مقارن »، شؤون عربية ، السنة ١ ، العدد ١٢ (شباط / فبراير ١٩٨٢) ، ص ١٩ ـ ٢٠ .

الفكر الاستعماري والاحياء الاسلامي عام ١٩٠٠(*)

د. مروان بحيري

استاذ مساعد في دائرة التاريخ بالجامعة الامريكية في بيروت .

مقدمـــة

في صيف عام ١٨٩٧ اقيم موكب مهيب احتفالاً باليوبيل الماسي للملكة فكتوريا وبمركز بريطانيا العظيم بين الدول الاستعمارية . وقد وصف كارلتون هيز هذه المناسبة في دراسته المعنونة : **جيل من المادية ١٨٧١ ـ ١٩٠٠** ، قائلاً :

« مر امام قصر باكنغهام موكب لم يشهده العالم من قبل ، واخترق البيكاديلي وميدان الطرف الاغر وستراند وشارع فليت ستريت وذلك لاداء شعائر الشكر في كنيسة سانت بول . وسارت في مقدمة الموكب فصائل من القوات المسلحة من وراء البحار : شرطة ديال من بورنيو الشمالية ، ثم الماوريس من نيوزيلندا ، والهاوسا من غرب افريقيا ، و٢١ فارساً من كيب كولوني ، و ٤٢ جندياً من ذوي الخوذات من هونغ كونغ ، ومقاتلون سود يعملون في خدمة شركة النيجر الملكية ، ورجال ضبطية راكبون من قبرص ، ووحدة من فرسان روديسيا ، ورجال من استراليا يرتدون زياً بني اللون ، وكنديون في ازياء مختلفة ينتمون الى ٣٠ منظمة عسكرية . ومر بعدهم رؤساء وزارات الدومنيون في حلل سوداء وعشرات من حكام المستعمرات بسيوفهم وشرائطهم الذهبية ، ويليهم ممثلو جميع رتب البحرية الملكية ثم جيش المملكة المتحدة بمعاطفهم القرمزية . وبعد ذلك مرت عربات تقل الوزراء والسفراء المعتمدين لدى بلاط سانت جيمس ، والامراء والملوك والاباطرة الاجانب ، وعائلة الملكة ـ وكان لها تسعة ابناء واربعون حفيداً وثلاثون من ابناء الحفداء . واخيراً مر موكب الملكة والامبراطورة فكتوريا في عربة مذهبة يجرها ثمانية جياد بيضاء اللون يحيط بها حرس من الجنود الهنود »(١) .

وكان عام ١٨٩٧ في كثير من النواحي بمثابة عام تأليه للامبراطورية البريطانية ، والمثل الحي للداروينية الاجتماعية على صعيد عالمي . بل ربما كان ترتيب المشتركين في الموكب ـ بدءاً

(*) بحث قدم الى الحلقة الدراسية الدولية الاولى التي نظمها معهد الدراسات العربية في بلمونت ـ الولايات المتحدة خلال الفترة ٥ ـ ٦ حزيران / يونيو ١٩٨١ .

(١) Carlton Hayes, *A Generation of Materialism, 1871-1900* (New York: Harper, 1963), p. 315.

من شرطة دياك من بورنيو الشمالية وانتهاء بالحرس الملكي الخاص بالملكة ـ انعكاساً غير واع للسلم الداروينى الاجتماعي كما يراه الصفوة المثقفة والسياسية والجمهور العام .

ولم تكن جمهورية فرنسا الثالثة متخلفة كثيراً عن انكلترا الفيكتورية من الناحيتين النظرية والعملية . وقد قدم واحد من اقوى منظريها الاستعماريين تأثيراً ، ويدعى جول هارمان ، التبرير الشائع للتوسع الامبريالي وفقا للخطوط الداروينية الاجتماعية ، مصورا اياه بأنه رسالة الحضارات الاعلى حيث قال : « لا بد لنا من ان نقبل كمبدأ اساسي من مبادئنا الحقيقة القائلة بوجود تدرج في الاجناس والحضارات ، واننا ننتمي للجنس الاعلى والحضارة الاعلى . ولكن لا بد من ان ندرك ايضاً ان تفوقنا يفرض علينا واجبات مهمة مثلما يمنحنا بعض الحقوق . ذلك لأن تفوقنا تفوق اخلاقي بصفة خاصة وليس تفوقاً اقتصادياً وعسكرياً فحسب . وهذه الحقيقة تشكل مبررنا الرئيسي لغزو الشعوب الفطرية »[٢] .

وكان من شأن الخليط الحديث من المستعمرات ـ الذي يعرف عامة بأنه « الامبريالية الجديدة » ، والذي بدأ بغزو فرنسا لتونس عام ١٨٨١ وغزو بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ ـ ان وضع هاتين الدولتين العظميين في حال تنافس شديد . وربما لم تدخلا في حرب بينهما لا لشيء الا لأن الكعكة الاستعمارية كانت هائلة وكان باستطاعة كل منهما ان يدعي أنه يملك نصيب الاسد .

ففي حين كان حلم بريطانيا ومخططها انشاء امبراطورية افريقية ذات محور شمالي ـ جنوبي عبر اراض متصلة تمتد من الكاب (الرأس) حتى القاهرة ، عملت فرنسا جاهدة على انشاء محور غربي ـ شرقي من السنغال على الاطلسي حتى الصومال على البحر الاحمر . وكانت نقطة التقاطع الاستراتيجية التي لم تكن الدولتان الاستعماريتان قد فتحتاها بعد هي حوض النيل الاعلى في السودان . فقد ارسلت فرنسا حملة لاعاقة آمال بريطانيا في محور شمالي ـ جنوبي متصل والعكس بالعكس . وبهذا المعنى ابلغ هانوتو وزير خارجية فرنسا الكابتن مارشان قائد الحملة الفرنسية قائلاً ان « فرنسا ستبدأ باطلاق نيران مسدسها » وهو ما كادت تفعله عندما وصل طابور مارشان الى فاشودا في جنوب السودان عام ١٨٩٨ . وفي الوقت نفسه زحف كيتشنر من القاهرة وهزم خليفة المهدي في عطبرة وام درمان وواجه مارشان في فاشودا . ودار بين الدولتين الاستعماريتين حديث حرب فترة قصيرة . ثم انسحبت فرنسا على مضض من فاشودا ولكن مع اعتراف بريطانيا بمطالب فرنسا في وَدَاي (شرقي بحيرة تشاد) مقابل اعتراف فرنسا بمطالب بريطانيا في السودان[٣] .

وحسب المصطلحات الاستعمارية لم تكن هناك سوى بضع « ثغرات » اخرى بحاجة الى سدها قبل ان تصبغ القارة كلها بالالوان الخاصة بكل من الدول الاستعمارية. وكانت المغرب تمثل احدى هذه « الثغرات » وقد سعت فرنسا بشدة الى امتلاكها وبسرعان ما امتلكتها بمساعدة بريطانيا . وقد واجه الاستعمار على امتداد المحور الفرنسي واجزاء كبيرة من المحور البريطاني مقاومة اسلامية عنيفة للغزو والاستعمار . وفي هذه المواجهة ـ غير المتكافئة سقطت

---

(٢) Jules Harmand, *Domination et colonisation* (Paris: Flammarion, 1910), p. 156, quoted in: Harvey Goldberg, *French Colonialism: Progress or Poverty?* (New York: Rinehart, 1959), p. 4.

(٣) Hayes, *A Generation of Materialism, 1871-1900*, pp. 318-319.

الصفوة الحاكمة القديمة في حين ادى نشوء قوى اقتصادية جديدة الى حدوث تغييرات في العلاقات الاجتماعية . وتعرض ضحايا الاستعمار اما للتدمير او الادماج او المشاركة او الفصل ، في حين عمد المستعمر في تأكيد الواثق من قوته ، الى تبرير اعماله باسم الرسالة الحضارية[٤] .

ومع اتساع رقعة السيطرة الاستعمارية في افريقية ، والمطامع الواسعة في الامبراطورية العثمانية ، كانت **السياسة الاسلامية** لفرنسا تعبر عن اهتمام قوي من جانب مجلس الوزراء والجيش والادارة الاستعمارية والمؤسسة المتنامية من الدارسين المتخصصين بالدراسات الشرقية . وكان جهدهم المشترك يرمي ـ كما يقول ادوارد سعيد ـ الى « السيطرة والتعمير وفرض السلطة على الشرق »[٥] . وكان التساؤل هل يستطيع الاسلام كدين وتنظيم اجتماعي ان يحتفظ بمعارضته التقليدية للهيمنة الغربية والاستعمار ؟ وهل يمكنه أن يستمر في ذلك اذا امكن صبغهُ بالصبغة الاوروبية المناسبة ؟ ومع تدمير الصفوة الوطنية القديمة ، من الذي يستطيع ان يملأ الفراغ وما نوع النمط التعليمي اللازم للصفوة الجديدة ؟ وكيف يمكن لفرنسا ان تواجه المفارقة المتمثلة في انه بينما ادت الانتصارات التكنولوجية الغربية في ميدان الاتصالات والمواصلات (الصحافة والسكك الحديدية والسفن البخارية وقناة السويس والبرق) الى تسهيل السيطرة الاستعمارية ، فقد عملت ايضاً على الربط بين المجتمعات الاسلامية من شواطىء الاطلنطي الى الشرق الاقصى ؟ وما هو سبب ومغزى الاحياء الاسلامي في القرن التاسع عشر ؟ كانت هذه وغيرها من بين الاسئلة المهمة التي سعت المؤسسة الاستعمارية بكاملها الى البحث عن اجابات لها[٦] .

الاسلام في عام ١٩٠٠ ، الى اين ؟
(مفهوم المستشرقين والمستعمرين)

في عام ١٩٠١ اجرت احدى المجلات الاستعمارية المهمة ـ وهي مجلة *Questions diplo-matique et coloniales* (قضايا دبلوماسية واستعمارية) التي كانت تصدر **كل اسبوعين** ، تحقيقاً شاملاً حول آفاق الاسلام في القرن العشرين . وكان قد تألف في تلك الفترة حزب استعماري جديد (١٨٩٤) عملت في خدمته في باريس ٤٥ صحيفة ودورية كانت تعمل على نشر الافكار التوسعية وترويجها . ويتبين من فحص قائمة القيادات والاعضاء الذين حضروا « الندوات الاستعمارية » التي نظمتها مجلة « قضايا دبلوماسية واستعمارية » صحة ما ذهب اليه هنري برونشفيغ وشارل روبير اغيرون من ان الحزب الاستعماري كان يتكون في الاساس

---

(٤) Marwan Buheiry, «Planat de la Faye, a Critic of France's Algerian Mission in the 1940's,» *Al-Abhath*, vol. 26 (1977), p. 19.

(٥) Edward Said, *Orientalism* (New York: Pantheon, 1978), pp. 2-3.

(٦) للاطلاع على الابحاث البريطانية في الاحياء الاسلامي السياسي والديني في منتصف السبعينات ، انظر : Marwan Buheiry, «Islam and the Foreign Office: An Investigation of Religious and Political Revival in 1873,» in: Wadad al-Qadi, ed., *Studia Arabica et Islamica, Festschrift for Ihsan Abbas* (Beirut: American University of Beirut, 1981), p. 47-59.

من تجمع يضم الاعيان والاتحادات واللجان[٧] .

وكان الدافع الى التحقيق الذي اجرته المجلة واضحاً كل الوضوح ـ وهو « ان فرنسا تمثل ـ ومن الطبيعي ان تصبح اكثر فاكثر ـ دولة اسلامية كبرى . ومن ثم فإن تطور الاسلام وربما مصيره في القرن العشرين لا بد من ان يصبح الشغل الشاغل لكل فرنسي وطني »[٨] . وقد استهل ادمون فازي المحرر المكلف باجراء هذا التحقيق الخاص ، استهل التحقيق بكلمة قال فيها ان الاسلام في حالة احياء كما يتبين من توسعه في القارة الافريقية في عزم وثبات .

وقد نشرت نتائج هذا التحقيق على مدى شهور . وكانت تتألف بصفة رئيسية من اجابات دقيقة من جانب ما لا يقل عن ١٨ من كبار المشتركين من انحاء العالم مع تعليقات ستة فرنسيين : كارا دي فو ، كليمان هوار ، رينيه باسيه ، ادمون دوتّيه ، وليام مارسيه ، هنري كاستري ؛ ثلاثة بريطانيين : ادوارد براون ، مالكولم ماكول ، ف . ج . افلالو ؛ هولنديان : ل. و . س. فان دين بيرغ ، سنوك هورغرونجي ؛ مجريان : أ . غولد تسيهر ، أ . فامبيري ؛ الماني واحد : مارتن هارغان ؛ روسي واحد : يوجين دي روبرتي ؛ تركي يوناني واحد : موسورس غيكيس ؛ فارسي واحد : محمد حسن سرجاني ؛ جزائري واحد : محمد بن رحال .

ويمكن تقسيم مادة ملاحظاتهم وتعليقاتهم الى المجالات الخمسة التالية : (١) آفاق الاحياء الاسلامي في القرن العشرين ومهمة اوروبا ؛ (٢) الخلافة والاسلام ؛ (٣) الاسلام جنوبي الصحراء ؛ (٤) مدرسة المستعمرين ومشكلة الصفوة القديمة والجديدة ؛ (٥) دفاع عن الاسلام .

١ ـ آفاق الاحياء الاسلامي في القرن العشرين ومهمة اوروبا

جاءت على رأس التحقيق اجابة وصفها المحرر بأنها كلمة رئيسية وهي اجابة البارون كارا دي فو من المعهد الكاثوليكي ـ وهو متخصص بابن سينا وكان موقفه واضحاً في هذا الموضوع ، حيث قال : « إن الاسلام ـ بادىء ذي بدء ـ مؤسسة تمتلك طابع الثبات والرسوخ الخارق ... وتضع اتباعها في اطار فكري غير نقدي ومعارض للتقدم »[٩] . ويرى انه باستثناء فارس التي نظر اليها في ضوء « الروح الآرية التي تتفاعل ضد السامية » ، فإن الاسلام سوف يظل في القرن العشرين على ما كان عليه في القرن التاسع عشر، وان التغيير يتحقق من خلال قوى خارجية فقط؟[١٠] . وهذه القوى هي الدول المسيحية التي مارست الهيمنة على اجزاء كبيرة من العالم الاسلامي . وقال كارا دي فو ان « الاسلام مقهور اليوم . وانحطاطه السياسي محتم ... وبالنسبة لمصيره الزمني فإن الاسلام دين ميت »[١١] .

---

(٧) Henri Brunschwig, *Mythes et réalités de l'impérialisme colonial francais, 1871-1914* (Paris: Colin, 1960), pp. 113-115, and Charles-Robert Ageron, *France coloniale ou parti colonial?* (Paris: Presses *universitaires* de France, 1978), p. 131.

(٨) *Questions Diplomatiques et Colonials*, 15 / 5 / 1901, p. 279 (Henceforth cited as *QDC*).

(٩) المصدر نفسه ، ص ٥٨٠ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٥٨١ ـ ٥٨٢ .

(١١) المصدر نفسه .

ومع ذلك فلم يكن كل شيء على ما يرام . فقد اعترف بأن الاستعمار الاستيطاني عملية بطيئة وان رد الفعل الوطني يظل عسيراً على التكهن : « ان الخطر الكبير والعام الذي يتهدد الدول المسيحية في علاقاتها بالعالم الاسلامي هو الاسلام في مجموعه : اذ ان نشوب ثورة في وقت واحد من المغرب حتى الشرق الاقصى،وان كانت غير محتملة،الا انها لا تزال ممكنة في اي وقت ودون اي علة واضحة»[١٢] ان اوروبا غير قادرة تماماً على فهم التيارات « الخفية والسرية » التي فرزت ظاهرة المهدية « ونظام رعايتها الباطنية » والتي من المرجح ان تثمر في المغرب وطرابلس .

وإذا كانت هذه القوالب الجامدة تطابق المعايير الاستعمارية والفكتورية عن الشرق (الجمود والانحطاط والسرية واللامعقولية والخطر المهدد) فما هو الرد الممكن ؟ لقد قدم كارا دي فو صيغة سحرية تتمثل في سياسة تمزيق وحدة الاسلام . وكتب يقول « اعتقد انه يتعين علينا ان نسعى الى شق العالم الاسلامي ، وكسر وحدته الاخلاقية ، وان نستخدم لهذا الغرض الانقسامات العرقية والسياسية ... فلنشدد اذن حدة هذه الخلافات ، بغية زيادة الحس الوطني من ناحية والاقلال من مشاعر المجتمع الديني من ناحية اخرى بين مختلف اجناس المسلمين ، ولنستغل الظروف السياسية . اذ يتعين مثلاً ان تشكل مصر ـ التي تحكمها بريطانيا اليوم ـ كياناً معنوياً متميزاً بشكل واضح عن السودان الفرنسي وعن السعودية التي لا تزال حرة . ولنجعل من مصر حاجزا بين الاسلام في افريقية والاسلام في آسيا . وبعبارة واحدة ، لنشتت الاسلام ولنستغل البدع الاسلامية والطرق الصوفية »[١٤] . والمهمة في نظره هي « اضعاف الاسلام ... لجعله عاجزاً الى الابد عن اليقظة الكبرى »[١٥] .

اما تقويم يوجين دي روبرتي فقد كان مختلفا واكثر تعقيدا وان كان قد قدم مشورة مماثلة في نهاية تحليله . ان هذا المفكر الحر والعالم الاجتماعي الروسي ومؤلف كتاب « علم الاجتماع » (١٨٨٠) وكتاب « فردريك نيتشه » (١٩٠٢) لم يعلق اي اهمية على العقيدة الدينية التي لعبت ـ في رأيه ـ دوراً سلبياً وعارضاً فقط . وعنده ان التحديث والعصرية هما نموذج عالمي ولذلك طلب من اوروبا أن « تتحرك بين الصفوة المسلمة ... بأن توفر الدارسين والفنانين والمهندسين والعمال الغربيين ، مع ابقاء القساوسة والمبشرين الكاثوليك والبروتستانت والاروثوذكس داخل اوروبا » . ان المهمة الحقيقية هي بناء السكك الحديدية في عالم الاسلام والانطلاق نحو التعمير العلماني للارض والصناعة . وفضلاً عن ذلك ، فقد حبذ روبرتي بوضوح تمزيق اواصر الدولة الاسلامية الكبرى ، الامبراطورية العثمانية ، وتقسيمها الى مراكز سياسية متعددة تشمل : « ارمينيا مستقلة وحرة ... ، جمهورية يهودية وفقا للخطة الصهيونية ، مصر متحررة من الوصاية البريطانية الانانية والعديمة الجدوى ، اتحادا يضم الامارات العربية الصغيرة ، وهكذا »[١٦] .

اما موسورس غيكيس وهو شخصية سياسية من الاتراك اليونانيين في المنفى في اوروبا فقد كان له رأي آخر فيما يتعلق بافاق الاسلام حيث قال انه في حين « لا يمكنه ان يتصور ان تبدي

---

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٥٨٧ .
(١٣) المصدر نفسه .
(١٤) المصدر نفسه ، ص ٥٨٨ .
(١٥) المصدر نفسه ،
(١٦) المصدر نفسه ، ص ٥٩١ ـ ٥٩٢ .

القبائل العربية في نجد والحجاز واليمن رغبة حارة بحلول العام ٢٠٠٠ في نظام الضرائب والخدمة العسكرية والمحاكم والمدارس ... الخ ، وفي اجراء مناقشات في البرلمان حول الميزانيات والمصروفات » . الا انه يمكن ان يتصور اقرانهم في الدين في البوسنة يقبلون الحضارة الغربية . وشعر ايضاً ان الاتراك « على استعداد كامل لاستقبال معظم مؤسسات الغرب . ان لم تكن كلها ... وان يصبحوا مع اليونانيين وكلاء التقدم في الشرق ، يشاركونهم شرف كونهم حراس الشواطىء الاوروبية والآسيوية لبحر ايجه من اجل المصلحة الافضل للقوى الرئيسية في البحر المتوسط وامنها » . وباختصار فقد ظهر موسورس غيكيس وكأنه مبشر متحمس لبعض حجج حلف الاطلنطي[١٧] .

كما ساهم مارتن هارتمان ـ وهو من كبار الدارسين الالمان ـ بآرائه ايضاً ، وكان تركيزه مع شيء من الغموض حول الظاهرة التي ثار الكثير من الجدل بشأنها وهي ظاهرة الاحياء الاسلامي في عصره . فقد كتب يقول : « ليس هناك خطر اسلامي ولكن الامر يحتاج الى بعض التدابير الاحتياطية : ذلك ان الغليان المتزايد في العالم الاسلامي يحتاج الى مراقبة دقيقة حتى يصبح خطراً داهماً »[١٨] . وقال ان « الاسلام في عام ١٨٠٠ بدا ميتاً كقوة سياسية ، في حين انه اليوم على حافة تطور جديد » ذي بعدين : (١) تجديد داخلي يدعو الى التمسك بشدة بالشعائر والمعتقدات الدينية ويؤدي الى نشوء العديد من الطرق الصوفية ؛ (٢) اقتباسات غربية في الميدان العسكري ولاسيما في ميدان التعليم والصحافة وتقدم المرأة .

وعلى صعيد السياسة العالمية يرى هارتمان ان الاسلام رضخ لفقدان افريقية، واقتسام ايران واسيا الوسطى بين بريطانيا وروسيا . ولم تترك سوى تركيا لترتدي عباء القيادة الاسلامية ؛ واكد في هذا الشأن ان « تركيا جديدة سوف تحتل في القرن العشرين مركز المسرح السياسي على رأس اسلام صاعد وقوي » . وانتهى الى مقولة تميز الداروينية الاجتماعية حيث قال ان « الصراع يساوي التقدم »[١٩] . وقد كان لتأكيد هارتمان على الزعامة العثمانية اصداء في السياسة العالمية للقيصر ويلهلم الثاني والاهمية الاستراتيجية للتحالف مع تركيا .

٢ ـ الخلافة والاسلام

لا غرابة في ان التحقيق قد كرس بعض الاهتمام الى الامبراطورية العثمانية . وبرزت في هذا الشأن آراء سنوك هورغرونجي من سومطرة . ومقالته « الاسلام والفونوغراف » وصفها محرر التحقيق بأنها « بحث تقليدي في عالم المستشرقين »[٢٠] .

ونوه سنوك في مقدمة تقريره الى المجلة بالادوار السياسية والادارية المتزايدة والرحلات التي قام بها في اندونيسيا ، واوضح انه لم يعد قادراً على ملاحقة تطور الابحاث في اوروبا . وبالنسبة لمسألة الخلافة التي ركز عليها الانتباه يرى ان هناك قدراً كبيراً من الغموض والبلبلة لدى صانعي القرارات السياسية في الغرب وان هناك ضجة كبيرة حول هذا الموضوع ، ولا بدّ

---

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٥٩٥ ـ ٥٩٦ .

(١٨) *QDC*, 15/7/1901, p. 84.

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٨٥ ـ ٨٨ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٧٢ .

من تخفيف حدة الجدل حوله . واشار الى خطورة اقحام « المعتقدات السياسية والدينية الاسلامية في ساحة العلاقات الدولية » ، والمشروع الاستعماري ، واذا قبلت الدول الاستعمارية مبدأ الخلافة ومضامينها فإن رعاياها المسلمين سوف يكونون في وضع يضطرون فيه الى قبول حكامهم الحاليين « على انهم شيء شاذ »[٢١] .

ولا شك ان السلطان عبد الحميد قد اسعده ان يخاطبه المسؤولون الاوروبيون والصحافة الاوروبية على انه الخليفة ؛ فقد اعطاه ذلك فرصة توسيع مجال عمله واضفاء الشرعية على سياسة الاسلام الشامل وايديولوجيته . ولكن سنوك اصر على ان واقع الامر ان « الخلافة قد انتهت لان الوحدة السياسية للمسلمين قد انتهت الى الابد ، وان الوحدة الدينية لم تقم بواسطة الخليفة بل بواسطة العلماء »[٢٢] .

واذا انتقلنا الى مسألة الاصلاحات في الامبراطورية العثمانية ، وهي الاصلاحات التي علا الحديث من حولها ، نجد أن الاب مالكولم باكول يقول ان المساواة في العدل بالنسبة لجميع رعايا السلطان كانت مستحيلة في تركيا ، وان الاسلام يستبعد « اي تطور او تقدم خارج محتويات القرآن »[٢٣] ، وان الوطنية بالنسبة للمسلمين « مسألة تتعلق بالدين اكثر مما تتعلق بالبلد » . فكيف اذن تبدأ اوروبا في اجراء اصلاحات في تركيا ؟ وكانت مشورته تتفق الى حد بعيد مع الرأي التقليدي للدوائر الغربية .

« إن القهر الذي تمارسه قوة عليا هو الحجة الوحيدة القادرة على اقناع السلطان باجراء اصلاح يخرق مواد القانون المقدس . وكيف غابت هذه الحقيقة الاساسية عن الدول الكبرى خلال السنوات الاخيرة في مفاوضاتها مع الباب العالي ؟ ولتعرض على السلطان مشروعاً اصلاحياً مشفوعاً بانذار يطالب بالاذعان كامل والا فهي الحرب في موعد محدد وما من شك في ان السلطان سوف يذعن لرأي شيخ الاسلام الذي لا بد من ان يستشيره »[٢٤] .

وهناك قضية اخرى حظيت باهتمام كثير من المساهمين في هذا التحقيق الواسع النطاق . ويقول ارمينيوس فامبيري ان « السنوات الخمسين التي امضيتها في دراساتي الاثنوغرافية تجعلني اجيب عن مجموعة من هذه الاسئلة على النحو التالي :هل الاسلام الشامل موجود حقاً ؛ وهل من المرجح ان يشكل في آسيا ،مثلاً ، خطراً على المشروع السياسي والحضارة للغرب ؟»[٢٥] . وكان يعرف عن فامبيري انه نجّى السلطان وقد شملت الردود التي ارسلها الى المجلة اصول حركة الاسلام الشامل التي نمت - في رأيه - اول ما نمت في « الهند خلال حرب القرم عندما بذلت محاولات متواضعة في الهند وجاوة لتقديم المساعدة الى الجيش التركي في صورة اموال وارز » . غير ان « انتصارات الجيوش المسيحية في القوقاز والجزائر وجزر الهند الشرقية هي التي ايقظت المؤمنين ونبهتهم الى مأزقهم الخطر وانهيارهم المادي وجعلتهم يسعون الى اقامة علاقات اخوية وثيقة بين بعضهم البعض » ، وذلك في السنوات الاخيرة على حد تعبيره . ومن

---

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٨١ .
(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٨٢ .
(٢٣)
(٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .
(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٤٧ .

QDC, I/8/1901, p. 152.

القسطنطينية ، مركز الاسلام الشامل ، تلاعب السلطان الماكر شخصياً بخيوط المكيدة الكبرى »[٢٦] . ولكن فامبيري لم يكن يؤمن بفعالية هذه الحركة لا في ذلك الوقت ولا في المستقبل : فمع غياب الجهود المتضافرة والتنظيم الاجتماعي السليم « لن تتوفر للاسلام الشامل القوة الكافية لاحراز نجاح معين ، ولن يستطيع وقف الزحف المظفر للعالم الغربي باستثناء افريقية في الارجح »[٢٧] .

وقد اوضح موسورس غيكيس انطباعاته عن الاسلام الشامل بعبارات مماثلة تقريبا وان كانت تنبه الى خطر كامن (ربما بمضامين المانية) :

« إن الاسلام الشامل الذي يبدو انه يؤرق الصحافيين في لندن وباريس ذو اهمية نظرية فقط ، لانه يفتقر الى الموارد المادية الكافية . وسوف يشكل خطراً على هدوء المستعمرات البريطانية والفرنسية في حال واحدة فقط واستجابة لدوافع يسهل على انصار تغيير الوضع القائم ادراكها ، وذلك اذا وضع السلطان نفسه تحت السيطرة المطلقة لملكية عسكرية كبرى سوف يخدم مشروعها السياسي الطموح »[٢٨] .

٣ ـ الاسلام في جنوبي الصحراء

كان اثر التوسع الاستعماري الاوروبي على المجتمعات والمؤسسات الاسلامية موضع اهتمام عالمي . وفي هذا الصدد ، كشف المساهمون الفرنسيون في التحقيق عن افكار مهمة حول طبيعة الاسلام وآفاقه في افريقية السوداء . فقد لاحظ الكونت هنري دي كاستريز في كتابه « الاسلام : انطباعات ودراسات » ان « الاسلام موضع دراسة من فئتين من الافراد : مستشرقون ضليعون ، وآخرون يمكن تسميتهم « بمستعربي الجزائر » لعدم وجود تسمية افضل »[٢٩] . وقد وضع كاستريز نفسه ضمن الفئة الثانية ، معترفاً بأن المستشرقين قد انتجوا « اعمالاً علمية تفوق بكثير اعمال المستعربين وان كان الاخيرون قد ساهموا عن حق في الدراسات الاسلامية بفضل اتصالهم اليومي المكثف بالمسلمين »[٣٠] .

وبالنسبة للتحقيق الذي نشرته المجلة عام ١٩٠١ ، فقد ارسل كاستريز رداً عاماً حول الموضوع الذي دار من حوله نقاش ساخن والمتعلق بانتشار الاسلام في افريقية السوداء وتراجعه المزعوم امام النشاط التبشيري المسيحي . واعترف كاستريز بأن الاسلام قد حقق اختراقات قوية داخل القارة وان ذلك يرجع الى ما سماه « عقيدته البسيطة واخلاقياته التوكلية »[٣١] . وقد لاقت ملاحظات كاستريز صدى لها في مقالات وليام روم التي كتبها انطلاقاً من مركز البعثات البروتستانتية ونشرت في مجلة « العالم الاسلامي »[٣٢] .

---

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٤٨ .
(٢٧) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ .
(٢٨) المصدر نفسه .
(٢٩) Henri de Castries, *L'Islam: Impressions et études* (Paris: Colin, 1928), p. 7.
(٣٠) المصدر نفسه .
(٣١) *QDC*, 1/11/1901, p. 533.
(٣٢) William J. Roome, «The Dead Weight of Islam in the Western and Eastern Sudan,» *The* =

وهناك بعد مهم للاسلام له دلالة خاصة ادعى الكونت انه ليس معروفاً جيداً بعد : وهو غياب التعصّب العنصري . وعلى العكس من ذلك كان هذا التعصب « سمة مستمرة ودائمة لدى المبشر المسيحي حتى ولو ابدى ارقّ تعاطفه مع الاسود وحتى عندما يدعي انه اخوه »[٣٣] .

ثم انتقل كاستريز الى بحث ما يعتقد انه نتيجة مهمة للتوسع الاستعماري الاوروبي . وقال « اذا لم تكن السيطرة الاوروبية قد توسعت في افريقية بالسرعة التي توسعت بها خلال السنوات الثلاثين الاخيرة ، مما ادى الى تغيير وضع المسلمين تغييراً عميقاً . فمن المؤكد ان القارة كلها كانت ستصبح مسلمة رغم جهود المبشرين المسيحيين » . ويرى ان المرتد الافريقي الى المسيحية سيعلو على المسلم الافريقي في المدى الطويل في سلّم الحضارة ويقترب اكثر من الاوروبي ، في حين انه من آثار الاسلام تمييز وفصل الافريقي عن الغرب . وفي ختام بحثه رسم صورة قاتمة لمستقبل الاسلام في افريقية حيث قال : « إن عقيدته لن تتطور واخلاقياته لن تتقدم ... وان المسلمين ـ حتى بعد مرور عدة قرون ـ سيستمرون في العيش كقبائل متفرقة غير قادرين على بذل النشاط الاجتماعي والفردي على السواء »[٣٤] . وقد كان الكونت ، مثل كثير من معاصريه ، من دعاة الرسالة الحضارية لفرنسا مقتفياً في ذلك اثر سلفه « روي » الذي وصف مهمة دولته عام ١٨٤٣ بأنها « مهمة استعمار مسيحي وحضارة بواسطة الدين »[٣٥] .

وعلى منوال مماثل ، عمد رينيه باسيه ـ وهو خبير متميز في الدراسات البربرية والايثوبية ومبعوث من قبل حكومته لفض المشاكل في افريقية ـ الى بحث سياسة فرنسا تجاه الاسلام . وبصفته مديراً لمدرسة الآداب العليا في الجزائر وخليفة ماسكيراي بدا كأنه معني بصفة خاصة « بتحقيق النظام والرخاء في ارض حكمتها الفوضى لقرون »[٣٦] .

وبدا رينيه باسيه باجراء تمييز اساسي بين افريقية الشمالية ومنطقة السودان ـ السنغال . ففي الاولى واجهت فرنسا امراً واقعاً : السكان مسلمون ، « والردة الطوعية لا يمكن التعويل عليها ... وان زمن محاكم التفتيش قد انقضى »[٣٧] . ان هناك حاجة الى مراقبة الصوفيين ولكنهم ليسوا خطرين كما يظن عامة . وبدلاً من ذلك ، فهو يرى أنه لا بد من ايلاء قدر اكبر من الاهتمام الى الصحافة العثمانية ورسالتها الداعية الى الاسلام الشامل ، والى مشهد الحج في مكة . والمهمة العاجلة لفرنسا في شمالي افريقية هي « كسب الجماهير من خلال الرخاء المادي والعمل حثيثاً بين الطبقات العليا » . وينبغي ان يسير الاصلاح تدريجاً والا يفقد الفرنسيون صبرهم ازاء مدى التقدم . غير ان باسيت يقترح في منطقة السودان ـ السنغال الخاضعة للاستعمار ، بذل جهد دؤوب « لوقف نمو الاسلام من خلال دعم المبشرين المسيحيين وبخاصة الفرنسيين » ؛ ويقول انه « ما زال من الممكن وقف تقدم الاسلام ولكن بعد انقضاء نصف قرن سيكون الاوان قد فات »[٣٨] .

Moslem World, vol. 4, no. 2 (April 1914), and William J. Roome, «The Dead Weight of Islam in = Equatorial and Southern Africa,» *The Moslem World*, vol. 4, no. 3 (July 1914).

(٣٣) *QDC*, 1/11/1901, p. 533.

(٣٤) المصدر نفسه .

(٣٥) M. Roy, *Illustrations de l'histoire d'Algérie* (Limoges: 1943), pp. 237-238.

(٣٦) *QDC*, 1/10/1901, p. 386.

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٣٨٨ .

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩ .

ونشرت المجلة دراسة بعنوان « بحث في مستقبل الاسلام » كتبه كليمان هوار الذي قدمته المجلة للقراء على انه دبلوماسي ومستشرق ومن رجال الأدب واستاذ للغة الفارسية في مدرسة اللغات الشرقية وحجة بارزة في البابية ويرى ان الاسلام في حال توسع سريع في الصين وافريقية حيث تستند مكانته الى الممارسات الفردية للمؤمنين الاقوياء[٣٩] . وفي رأيه ان السنة هي التي تقود حركة التوسع وتكسب انصاراً جدداً . وفضلاً عن ذلك ، سوف يتميز القرن العشرون بانتصار المذهب السني على الهرطقة . اما عن انتشار الاسلام في انكلترا (ليفربول) وفرنسا (بونتارلييه) فلم يعلق اهمية كبيرة على هذه الظاهرة التي استبعدها باعتبارها « اوهاماً فردية »[٤٠] .

٤ ـ مدرسة المستعربين ومشكلة الصفوة القديمة والجديدة

لقد احدث الغزو الفرنسي للجزائر واستعمارها الاستيطاني تغييراً عميقاً في التنظيم السياسي والبنية الاقتصادية والتوازن الديموغرافي للبلاد : وفضلاً عن ذلك ، فقد ابدى الجزائريون مقاومة متصلة وفعالة تميزت بالتمرد المسلح ضد الغزو الاستعماري. وكان الشغل الشاغل للمسؤولين في الادارة الاوروبية (العسكرية والمدنية على السواء) هو تحديد الفئات الاجتماعية « المعادية » بالفعل التي يحتمل معاداتها مقابل الفئات الاجتماعية « السلسة القياد » في البوتقة الاستعمارية الجزائرية وامتدادا الى تونس والمغرب في نهاية المطاف . وقد كان ذلك موضوعاً رئيسياً في صوغ السياسة الفرنسية تجاه البلدان الاسلامية في شمالي افريقية التي اشتركت فيها مدرسة المستعربين اشتراكاً كاملاً . وفي الواقع ، كما اشار جاك بيرك ، فإن كثيراً من الجنود والاداريين قد انضموا الى هذه المدرسة[٤١] . وثمة مثال معاصر على كتابات هذه المدرسة هو الدراسة الشاملة التي كتبها أ ـ لو شاتيليه بعنوان « السياسة الاسلامية » (١٩١٠)[٤٢] .

فلا غرابة اذن ان يساهم في التحقيق اثنان من المستعربين الشباب من المدرسة الجزائرية ، هما ادمون دوتيه ووليام مارسيه ،وقد كان لهما موقف في المناقشة المستديمة حول اثر الاستعمار الفرنسي على الصفوة التقليدية وظهور فئات اجتماعية جديدة واكثر امتثالاً . وقد كتب ادمون دوتيه من فاس مبدياً اشمئزازاً غريباً عندما اشار الى هذه التحفة من العمار واصفاً اياها « بالمدينة الحزينة والكئيبة بشوارعها الضيقة والمظلمة » : وطرح السؤال التالي : « ما هو مستقبل الاسلام في شمالي افريقية في ظل التغييرات التي احدثتها الحضارة الاوروبية في الحالة الاجتماعية للمسلمين »[٤٣] . واتسمت اجابته بحدة الملاحظة وقال ان « اوروبا عملت على الانتشار السريع للاسلام النقي والتقليدي نسبياً ، ذلك ان الاشخاص الذين كانوا متراخين في شعائرهم الدينية اصبحوا الآن يتمسكون بمبادىء اكثر صرامة في ظل سيطرتنا » . واشار الى ان ذلك يعود الى سببين : « الاول هو ان الاتصالات قد تحسنت بصفة عامة وانتشرت التعاليم الدينية ، والثاني انه من الظواهر الطبيعية

---

(٣٩) *QDC*, 1/8/1901, p. 156.

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ١٥٧ .

(٤١) Jacques Bérque, «Cent vingt -cinq ans de sociologie magrébine,» *Annales Economies, Sociétés, Civilisation*, vol. II (1956), p. 302.

(٤٢) A. Le Chatelier, «Politique musulmane: Lettre à un conseiller d'états,» *Revue de Monde Musulman*, vol. 12, no. 9 (Septembre 1910), pp. 1-165.

(٤٣) *QDC*, 1/10/1901, pp. 390-391.

ان الاسلام يشتد ويقوى لدى اتصاله بالمسيحية »[٤٤]

وعند ادمون دوتيه انه لا يمكن الوثوق بالصفوة القديمة : « ان المسلم المثقف يبتعد عنا كثيراً في حين ان العامل الوطني هو الذي يتآخى مع المستوطنين الفرنسيين » . والمهمة هي « العمل على ان يتولد اسلام جديد اكثر ميلاً نحو المصالحة والتسامح مع اوروبا ، وتشجيع العلماء الشباب الذين يسيرون في هذا الاتجاه ، وزيادة عدد المساجد والمدارس والجامعات الاسلامية وامدادها بموظفين من انصار النظريات الجديدة »[٤٥] .

كما اوضح دوتيه بعداً آخر في السياسة الاسلامية لفرنسا وهو امكانية ايجاد منافس للسلطان العثماني تحت رعاية فرنسا . وقد كتب يقول عشية الاستيلاء الرسمي على المغرب : « ينبغي ان يتركز في فاس مصير الاسلام الجزائري ـ المغربي ، لأن هناك في الواقع يقيم الامام والشريف ... وان وضع سياسة اسلامية من فاس ينطوي على مسألة اقامة توازن سليم بين السيدين الاعظمين للاسلام ، المغولي في اسطنبول والعربي في مراكش وفاس . ومن المعروف ان الاخير لا يعترف بحق الاول في ان يكون إمام المؤمنين . اذ لا بد للامام من ان يكون ، في حقيقة الامر ، من اصل عربي ، وان يكون الشريف من قبيلة قريش على الاقل . وفضلاً عن ذلك فإن سلطان اسطنبول تركي فحسب ، حقيقة انه تركي عظيم ولكنه يبقى تركياً على اي حال . فلا غرابة ان نتطلع الى هذه السياسة : اذ ان المهمة التي نضطلع بها في الجزائر وتونس تعطينا كل الحق في ذلك »[٤٦] .

وكان أ . لو شاتيليه قد قال قبل عشر سنوات من نشر التحقيق ان المهمة في المناطق الحضرية في الجزائر هي « خلق مجتمع جديد لا يعود مسلماً ويظل جزائرياً دون ان يصبح فرنسياً »[٤٧] .

وقد كان ذلك في الواقع جوهر اصلاحات مورلي ـ منتي في الهند استناداً الى وجود « طبقة من الاشخاص الهنود في الدم واللون ، ولكنهم انكليز في الذوق والرأي والاخلاق والفكر »[٤٨] . ومن الواضح في كلتا الحالين انه كان هناك تعويل على صفوة جديدة ينظر اليها على انها متطورة وتصنف ضمن البورجوازية الوطنية الوليدة ـ نتاج المواجهة الاستعمارية ـ وذلك لتسهيل مهمة الغزو الاوروبي . وقد كتبت صحيفة واسعة النفوذ عام ١٩٠٨ تقول ان « البورجوازية التي في طريقها للتشكل في الجزائر سوف تدعم النفوذ الفرنسي بشكل مفيد »[٤٩] . غير ان ذلك انطوى على عزل الاسلام : وقد نظر الى الاتصال من خلال الصحافة او الحج على انه امر خطير .

اما وليام مارسيه وكان يتجه نحو التحليل الاجتماعي ويميل الى الحلول العلمانية مثل روبرتي الذي كان يستشهد به، فقد وجد امل فرنسا في « الاسلام الجديد » او « الاسلام الحديث » (وقد استخدم مارسيه كلا التعبيرين) ـ على ان يكون بصفة رئيسية ابتكارا فرنسيا استعماريا في المغرب

---

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٦ .

(٤٥) المصدر نفسه .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٣٩٨ .

(٤٧) وذلك عام ١٨٨٨ ، كما وردت في :

(٤٨) Charles- Robert Ageron, *Les Algériens musulmans et la France, 1871 - 1919*, 2 vols. (Paris: Presses universitaires de France, 1968), vol. 2, pp. 823-824.
Quoted in: Geoffrey Barraclough, *An Introduction to Contemporary History* (London: Pengiun; Harmondsworth, 1967), p. 167.

(٤٩) Ageron, *Les Algériens musulmans et la France, 1871-1919*, vol. 2, p. 824.

ومن المهم ان نلاحظ ان هذا الدارس للنقوش الجزائرية كان مديرا لمدرسة تلمسان التي اسستها السلطات الاستعمارية لاعداد القضاة الجزائريين وفقاً للتفكير « العقلاني » الفرنسي[٥٠] . وكانت نقطة الانطلاق عند مارسيه ـ كما اوضحها بنفسه ـ هي ان « عنصرا جديدا قد دخل اقتصاد الاسلام في المغرب خلال السنوات السبعين الماضية : وان سلطة اوروبية قد قامت في هذه الارض »[٥١] . ولم يكن مضمون ذلك دون مغزى . فقد مارست افكار الحضارة الغربية وعاداتها اعمق تأثير لها على الصفوة الحضرية في اتصال وثيق « بالحياة اليومية للمنتصرين الاستعماريين » . وقد انعقد أمله في التحول المناسب للمجتمع الاسلامي على هذه الصفوة ، ولاسيما الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الفرنسية . وفي رأيه ان انصار ذلك يتوقون الى المواءمة بين القرآن والعلم الحديث واقتران العقلانية بقدر ما بمذاهب المعتزلة .

غير ان مارسيه لم يلحظ الطبيعة المصطنعة لهذا الابتكار الجديد : « فهذه الصفوة ... لم تكن نمواً طبيعياً وضرورياً من بين طبقات السكان التي تحدث عنها روبرتي . بل انها رأت النور في ظل تأثير اجنبي : ولم يكن هناك تفريخ من الداخل ، بل اختراق من الخارج . ولذلك يجب اعتبارها بمثابة كيان مصطنع ، وليست خلقاً ذاتياً »[٥٢] . كما أن حجم تأثيرها ونطاقه كان محدوداً للغاية ، ولم يكن يعتقد بأنه في امكان اي شخص عام ١٩٠١ ان يخاطر بمجرد التلميح الى نتائج التغييرات في عام ٢٠٠٠ .

والمذهل انه ما من احد من المستشرقين او المستعمرين المشتركين في التحقيق ، قد أثار احتمال أن تقود مثل هذه الصفوة عملية تصفية الاستعمار .

٥ ـ دفاع عن الاسلام

من بين الاجابات الثماني عشر هناك ثلاث جاءت دفاعاً عن الاسلام ، وهي اجابات محمد حسن سرجاني ، ومحمد بن رحال ، وادوارد براون .

لقد عمل محمد حسن سرجاني الذي أسس عدة مدارس في طهران وتخصص بتعليم اللغة الفرنسية ، مديراً للجناح الفارسي في معرض باريس . وقد خلع عليه الشاه لقب « شيخ المُلك » . وقد ارسل سرجاني الذي وصفته المجلة بأنه صديق لفرنسا ، ملاحظاته التي تضمنت دفاعاً عن الاسلام ضد « الاتهامات الاوروبية الواسعة الانتشار بأنه يعارض العلم » : كما تضمنت رأياً يقول ان الخلاف بين السنّة والشيعة خلاف طفيف فقط . وفضلاً عن ذلك ، « فإنهم كإخوان في الاسلام سوف يهبون الواحد لنجدة الآخر عندما تتهددهم اخطار عظيمة »[٥٣] . ومما يذكر ان سرجاني ساهم مراراً وهو في باريس في القسم الفارسي لجريدة « التردد » ليعقوب صنوع .

اما محمد بن رحال وهو قاض جزائري من ولاية وهران وعضو في الجمعية الآسيوية ، ومشارك في مؤتمر المستشرقين ، فقد قدم لقراء المجلة دفاعاً حاراً لم يكن عن الاسلام بقدر ما كان عن موقفه

---

(٥٠) William Marçais, *Musée de Tlemcen* (Paris: Leroux, 1906), and William Marçais, «Un Siécle de recherches sur le passé de l'Algérie musulmane.» in: J. Alazard et E. Albertini, *Histoire et historiens de l'Algérie*, introduction de Stéphane Gsell (Paris: Alcan, 1931).

(٥١) *QDC*, 1/10/1901, p. 400.

(٥٢) المصدر نفسه ، ص ٤٠٣ .

(٥٣) *QDC*, 1/8/1901, pp. 137-139.

الوجودي . وعالج صفات العدل والرحمة والتسامح في الاسلام ، والاواصر الوثيقة في الاسرة المسلمة . كما نوّه بغياب الصراع الطبقي في المجتمع الاسلامي، والتعاون بين رأس المال والعمل ، والانسجام الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن تحريم الفائدة . ويرى ان هناك إحياء في العالم الاسلامي دفعت اليه الى حد ما تجربة مشتركة من النكسات ، وهو احياء سعت اوروبا بجهلها (حماقتها ، تهورها) الى وقفه بالقوة العسكرية المتفوقة[٥٤] . ان لدى المسلم صفات من المقاومة والصبر الذي لا ينفد . واذا كانت الدول الاسلامية مقسمة الآن فإنها سوف تنهض مرة اخرى بمساعدة التعليم ؛ كما ان السلوك العدائي للمسيحية سوف يعمل على توحيدها[٥٥] .

وكتب بن رحال يقول ان « العداء هو النقمة السائدة في مشاعر اوروبا تجاه الاسلام ... واذا دافع المسلم عن بيته ودينه ووطنه فلا ينظر اليه كوطني بل كمتوحش ؛ واذا ابدى شجاعة او بطولة فإنه ينعت بالتعصب ؛ واذا ابدى اذعانا بعد الهزيمة ينعت بالقدرية » .وباختصار فإن الاسلام « مرفوض ويتعرض لتحقير منظم وهو موضع هزء دون اي معرفة به على الاطلاق »[٥٦] .

ويعتقد بن رحال أن حل هذا العداء المتأصل في القرن العشرين سوف يتخذ شكل « كارثة او سلام » . وقد اوردت المجلة ادانته للمشروع الاستعماري وان تنصّلت منها . فقد قال : « ان احلام ضم نصف قارة وفرض البؤس على الوطنيين ولو بالوسائل القانونية ليس بالسياسة ، كما ان اتهامه بجميع انواع الجرائم ليس مبرراً ولا حلاً »[٥٧] .

وقدم ادوارد براون ، وهو حجة بارزة في الدراسات الفارسية ، مسحاً دقيقاً ونقدياً اكسبه لقب « محب الاسلام » لدى المجلة . وقد ذكّر قراءه برؤية النبي العظيمة واعماله ، وقال : « ان محمداً قد حقق وحدة القبائل العربية ، وايقظ لدى شعبه روح الوطنية ... وادرك الفكرة العظيمة المتمثلة في التضامن والاخوة بين المؤمنين كافة »[٥٩] . كما دافع براون عن الاسلام ضد القوالب السائدة في الغرب مثل عدم التسامح والقدرية .

وقد عارض ادوارد براون الاتجاه السائد لدى معاصريه وانتقد الامبريالية الاوروبية . وكان يشعر بمزيد من القلق تجاه مجتمعه في بدء القرن العشرين اكثر من شعوره بالقلق حول مستقبل الاسلام او الشرق : « في رايي ان آسيا على حق في حذرها من الحضارة الغربية ، ومن الجشع والمادية اللذين هما نتيجة مباشرة ولازمة للتعلق الاعمى بالعلوم الطبيعية . ان مستقبل اوروبا وليس مستقبل آسيا هو الذي يقلقني ويؤرقني . وكيف يمكن للمرء ان يقوّم اخلاقاً خالصة وغير مغرضة على اساس نظرية تعلن بوضوح ان الاقوى والاكثر نهماً هو الذي له حق البقاء : نظرية تفتقر الى التعاطف مع الضعيف . ان نظرية كهذه لا يمكن ان تؤدي الا الى حرب لا تنتهي بين الدول »[٦٠] .

---

(٥٤) *QDC*, 1/11/1901, pp. 545-546.

(٥٥) المصدر نفسه ، ص ٥٤٧ .

(٥٦) المصدر نفسه .

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٥٥٠ .

(٥٨) *QDC*, 1/5/1901, p. 592.

(٥٩) المصدر نفسه ، ص ٥٩٤.

(٦٠) Marwan Buheiry, «Tocqueville on Islam,» *Al-Abhath*, vol. 24 (1971), p. 104.

خاتمـــة

ونقدم في ختام موضوعنا الملاحظات التالية :

١ ـ كتب توكفيل الى صديقه جوبينو في العقد التالي لغزو فرنسا للجزائر يبلغه انه قرر دراسة الاسلام نظراً للمركز الاستعماري الذي اكتسبته بلاده حديثاً[٦٠] . وبعد ذلك ، ابدت اوروبا اهتماماً ملموساً بالاسلام مترافقاً مع التوسع الاستعماري . وظلت الرابطة قوية بين الابحاث المدرسية والسياسية حول الاسلام وبين متطلبات السياسة الاستعمارية . وكان التزييف اكثر اهمية من التجرد المدرسي ابتداء من توكفيل حتى سنوك هورغرونجي والمستعمرين من المدرسة الجزائرية . وفضلاً عن ذلك ، واستعادة لصيحة محمد بن رحال ، كان التزييف يمضي جنباً الى جنب مع العداء . وكانت دلائل النهضة او الاحياء تفسر على انها خطرة وتوسم بأنها « تعصب » ، وكانت تعارض بكل وسيلة من الوسائل . لقد كان ذلك باختصار هو احد الخطوط الاساسية لاستمرار المواجهة الغربية مع الاسلام في القرن التاسع عشر . ولم يكن العالم الاسلامي ، مثل بقية العالم الافريقي الاسيوي هدف غزو فحسب بل وتشويه سمعة ايضاً .

٢ ـ كان ينظر الى الاسلام باعتباره مصدر تهديد ، وكان قول كارا دي فو المأثور عن « تقسيم العالم الاسلامي » انعكاساً للفكر التقليدي لمقرري السياسة الاوروبية . ومع ذلك ، فقد استغلت الدول الاستعمارية الكبرى الاسلام في صراعاتها وخصوماتها ، مثلما تحاول الدول الكبرى اليوم تعبئة الشعور الاسلامي ضد تدخلات بعضها في شؤون البعض الآخر . وغالباً ما يحدث ذلك باسم الدفاع عن الاسلام مثلما حدث مؤخراً في غزو افغانستان . غير انه لا بد للمرء من أن يتذكر ان الغرب لم يعترض على قيام اسرائيل بغزو القدس ـ وهي واحدة من اقدس المدن الاسلامية . وما هو السبب اذن في هذا الاهتمام المفاجيء بالدفاع عن الاسلام ؟

٣ ـ الملاحظة الثالثة تتعلق بمؤتمر القمة الاسلامي الثالث الذي عقد في مكة والطائف في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ . فقد سجل العالم الاسلامي في البيان الختامي للمؤتمر احتجاجه على الايديولوجيات المستوردة وسياسة الدول العظمى التي تسعى الى اقامة مناطق نفوذ في المحيط الهندي والخليج والبحر الاحمر . كما رفض النزعة العسكرية وسياسة القواعد . وقد اظهر العالم الاسلامي في هذا الشأن اتجاه نيته الى تعزيز استقلاله في العمل في الميادين السياسية والاقتصادية .

وفي الميدان الثقافي ، اتخذت قمة الطائف قراراً غير متوقع ينطوي على آثار بعيدة المدى : وهو يتعلق بعقد مؤتمر للحقوقيين والمثقفين المسلمين لدراسة مشاكل الحياة المعاصرة وتقديم الحلول المستندة الى التراث الثقافي الاسلامي وتطور الفكر الاسلامي في مواجهة المشاكل المعاصرة . ومن السابق لاوانه بالطبع الحديث عن نوع التعديل الذي سيطرأ على الحياة الفكرية والاجتماعية للمسلمين عقب هذه المبادرة . ولكن مجرد وجود مثل هذا المنبر والاصرار عليه يهيء ـ كما نأمل ـ آفاقاً رائعة[٦١] □

---

(٦١) George de Bouteiller, «Après Taef 1981, la Nation Islamique?» *Defense National* (April 1981), pp. 100-104.

ازدواجية اللغة ووحدة الثقافة في الجزائر : دراسة ميدانية(*)

د. محمد احمد الزعبي

استاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة وهران ـ الجزائر .

مقدمـــــة

إن الدراسة التي نقوم بتقديمها الآن ، إنما هي محصلة بحث ميداني ، قام به الكاتب نفسه[1] على عينة طلّابية من جامعة وهران ، التي يدرس فيها مادة علم الاجتماع . لقد كان عدد العينة ٥٠٠ طالب وطالبة ، مقسمين مناصفة بين القسمين السائدين في الجامعة « القسم المعرّب » و « القسم المفرنس » ، وتمثل هذه العينة (٦ بالمائة) من عدد طلاب جامعة وهران ، ابان فترة البحث التي استمرت من آذار / مارس الى حزيران / يونيو ١٩٨٠ .

وما أرغب ان أنوه به بدءاً ، هو اننا كباحثين سوسيولوجيين وكأساتذة جامعيين ، نقوم بتعليم طلابنا ، قواعد وأصول منهجية محددة ، تعتبر شرطاً لتوفير الحد المقبول من العلمية والموضوعية ، ولاسيما في اطار البحث السوسيولوجي الذي يتعامل اساساً مع « الظواهر الاجتماعية والانسانية » . ولكن المؤسف هنا ، هو أن هذه القواعد كثيراً ما تنقلب من كونها وسيلة لتتحول إلى غاية بحد ذاتها ، الأمر الذي يجعلها قيداً « ذهبياً » على البحث ، بدل

(*) رغم ما قد يبدو من عنوان الدراسة من انها قطرية ، الا ان لها بعدها القومي لانها تعالج مشكلة تمتد الى اقطار المغرب العربي الاخرى . (المحرر)

(١) في احدى مراحل انجاز هذا البحث ، عرضنا على الاخ الدكتور طالب محمد، المدرس في دائرة علم الاجتماع بجامعة وهران ، فكرة المساهمة المشتركة في هذا العمل ، وقد وافق الاخ طالب بالفعل على ذلك . وقمنا بعرض الاستمارة التي كنا قد انجزناها وطبعناها عليه ، وابدى حولها ملاحظات قيمة تم على أساسها تعديل بعض فقرات الاستمارة ، واعادة طبع الصفحة الخامسة منها . كما ان الاخ الدكتور طالب قد ساهم معنا في ملء الاستمارات من عناصر العينة المعتمدة ، ضمن برنامج عمل مشترك . إلّا ان انشغالات الاخ طالب في المراحل اللاحقة حالت دون استمراره . وهكذا توجب علينا متابعة واستكمال هذا البحث بمفردنا ، وللامانة العلمية اقتضى التنويه . ولا بد من ان اشير الى الدور المشكور الذي قام به طلابي في جامعة وهران (دائرة علم الاجتماع) حول ما يتعلق بتفريغ الاستمارات والذي قامت به ابنتي لمى فيما يتعلق باستخراج النسب المئوية للمعطيات الاحصائية للبحث

العكس ، في كثير من الحالات . إن كثيراً من البحوث السوسيولوجية « المقننة » ميثودولوجياً وميثودياً (طرائقياً) التي يمكن أن يكون قد أنفق عليها الكثير من الجهد والمال والوقت ، إنما تتكشف عند وضعها على محك النقد العقلي ، او الممارسة العملية ، عن خواء كامل .

اننا نتفق بالتأكيد مع أحد الاتجاهات السوسيولوجية في البحث والذي يرى انه لا بد من أن يلتزم البحث العلمي بالمعايير التالية[٢] : الحزبيّة (الالتزام بوجهة نظر) ؛ الترابط بين النظرية والتجربة ؛ الموضوعية ؛ الصلاحية ؛ الصحة ؛ التمثيل ؛ الاقتصادية . بيد أن القبول بهذه المعايير السبعة ، لا يحل الاشكالية المتعلقة بالرؤى المتباينة ـ الايديولوجية أساساً ـ لهذه القواعد العلمية نفسها .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات والتعقيدات ـ بل وبسببها ـ فإننا نرى في « المنهج الجدلي » مخرجاً علمياً مضموناً ، يعصم من منزلقات « التغليب » (تغليب العام على الخاص او تغليب الخاص على العام مثلاً) و « الارجاع » (الرجوع بالظواهر الاجتماعية الى سبب وحيد واسقاط العوامل المختلفة الاخرى) و « الاسقاط» (اسقاط الحاضر على الماضي او العكس ... اسقاط الوضع الشخصي الذاتي على الظاهرة الموضوعية) ، و « العمى الايديولوجي » و « التجزيئوية » (رؤية الجزء خارج اطاره البنيوي) ، و « السكونية » (رؤية الثبات دون الحركة والتغير) ، و « التجريبية » (النظر الى الحقائق الجزئية التي تقدمها التجربة دون وضعها ضمن اطار نظري عام) وانطلاقاً من هذا المنهج ، فإننا قد الزمنا أنفسنا فيما يتعلق بمجمل هذا البحث ، أولاً في ألّا يكون عبداً للأقماع (جمع قمع) والمتاهات الميثودولوجية والميثودية الفجّة ، وثانياً وبالوقت نفسه أن يلتزم بكل ما هو مقبول ومشروع من وفي هذه المناهج والطرائق المنهجية .

وسوف نعمد الى عرض بحثنا هذا وفق المخطط التالي :

- مدخل نظري حول العلاقة بين اللغة والثقافة .
- اشكالية البحث ، وفرضيته الاساسية .
- ملاحظات عامة حول الجوانب الاجرائية والمنهجية العامة .
- عرض معطيات البحث الميداني في صورة جداول تحمل ارقاماً متسلسلة ويمثل كل جدول اجوبة المبحوثين على احد الاسئلة المطروحة .
- قراءة هذه الجداول ، قراءة « فوتوغرافية » محايدة اذا صح التعبير .
- تكثيف القراءة السابقة في استخلاصات عامة تبين مدى صحة او خطأ « الفرضية » المعتمدة في البحث .

اولاً : العلاقة بين اللغة والثقافة

من المفاهيم الخلافية (التي يدور حولها خلاف) ، بين علم الاجتماع البورجوازي ، وعلم الاجتماع الاشتراكي (الماركسي) ، هو مفهوم « الثقافة » Culture . ويقع اساس هذا

---

(٢) K. Winter, *Soziologie für Mediziner* (Berlin (East): 1973), pp. 148-151.

الخلاف ، على حد تقديرنا ، في استناد كل من هذين « العلمين » الى نظام فكري مغاير للآخر . اذ بينما ينطلق علم الاجتماع الماركسي من ان وعي الناس انما يتحدد بواسطة وجودهم (اسلوب انتاج الخيرات المادية خاصة) ، يرى علم الاجتماع البورجوازي المسألة بصورة معكوسة تماماً ، اي ان وجود الناس هو الذي يتحدد بالوعي .

وبينما يختزل علماء الاجتماع الغربيون ـ على حد تعبير اوسيبوف ـ الثقافة الى أفكار وخبرات نفسية[٣] ، تجعل منها نظاماً من القيم يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفن والاخلاق والقوانين والعادات الجمعية ، وغير ذلك من القدرات التي يكتسبها الانسان بوصفه عضواً في المجتمع[٤] ، يرى فيها علم الاجتماع الماركسي جماع القيم المادية والروحية التي يخلقها الانسان في مجرى التطور الاجتماعي والتاريخي ، والتي تحددها الظروف المادية المختلفة خلال مختلف فترات التطور الاجتماعي[٥] . وإذا كنا لا نريد الخوض في مناقشة هذا الموضوع ، نظراً لخروجه عن نطاق بحثنا ، فإننا سوف نكتفي بالاشارة الى جملة من الافكار ذات الصلة بموضوعنا .

١ ـ إن مفهوم الثقافة يرتبط بمجموعات ثابتة نسبياً من الناس (شعب ، امة) ، وذلك للتعبير عن تجربتها التاريخية ككل بشقيها : المادي والروحي .

٢ ـ تجسد التجربة التاريخية لكل شعب العلاقة الجدلية الحية بين الواقع الاجتماعي والوعي الاجتماعي .

٣ ـ تتحول هذه التجربة التاريخية عبر عملية التراكم المعرفي ، وعبر عملية الصراع بين القديم والجديد ، وبين الاصيل والوافد ، وبين الجوهري والعارض ، الى نوع من المعايير الثابتة نسبياً ، او على حد تعبير سمنر (W.G. Sumner) الى نوع من « الطرق الشعبية » التي تحدد للناس انماط سلوكهم وتصرفاتهم وحتى اشكال تفكيرهم .

٤ ـ وهذا يعني أن هذه التجربة التاريخية (ونعني بها الثقافة) ، انما تلعب دوراً مزدوجاً في حياة كل امة : دوراً تقدمياً ايجابياً بوصفها حاملة لتجارب وخبرات « الاجداد »، بحيث توفر على الاجيال الجديدة ان تبدأ في كل مرة من الصفر ؛ ودوراً محافظاً سلبياً بما تتضمنه من امكانية ضغط وقولبة التغير والتفتح الاجتماعي والفردي في قوالب جاهزة ، يمكن أن تكون قد فقدت مبرر وجودها وشرعيتها .

٥ ـ تمثل ثقافة كل شعب المحدد النوعي لشخصيته الوطنية الاساسية، دون أن يلغي ذلك عملية التمايز بل والصراع في اطار وفي حدود الثقافة القومية الواحدة (الطابع الطبقي للثقافة) .

---

(٣) يقول هيرسكوفيتز، « ومن المعروف ان الحقيقة النهائية للثقافة سيكولوجية » . انظر : ملفيل هيرسكوفيتز . « عمليات التغير الثقافي »، في : رالف لنتون ، محرر ، **الانثروبولوجيا وازمة العالم الحديث** (بيروت : ١٩٦٧) ، ص ٢٨٥ .

(٤) ج . اوسيبوف ، **قضايا علم الاجتماع : دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الراسمالي** ، ترجمة سمير نعيم واحمد فرج (القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠) ، ص ١٢٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٣٦ .

٦ ـ وإذا كانت دولة ما تتكون من أكثر من امة ـ بالمعنى السوسيولوجي للأمة ـ فإننا سوف نقع هنا ، على عدد من الثقافات الفرعية الى جانب الثقافة الاساسية للدولة .

٧ ـ انه في عصر الترانزستور ، والطائرة ، والآلة الطابعة ، والتلفزة ، ما عاد ممكناً التكلم عن ثقافات منعزلة لا تأخذ ولا تعطي . ان الطابع العالمي للرأسمالية والاشتراكية كنظامين اجتماعيين ـ اقتصاديين ـ ايديولوجيين قد جعل مشروعاً وصحيحاً التكلم عن بناء فوقي عالمي ، وعن بناء تحتي عالمي ، وبالتالي عن ثقافة عالمية دون ان يعني ذلك تغليب العام على الخاص ، او تذويب الخاص في العام ، علماً أن ظاهرة الامتزاج والتلاقح الثقافي ظاهرة قديمة جداً .

٨ ـ وضمن موازين القوى الدولية الراهنة ، فإن ثقافات الدول « الضعيفة » ، قد تعرضت لغزو ثقافي خارجي من الدول القوية (بالمعنى الاقتصادي والعسكري) ، كان رأس الحربة فيه ، في بعض الحالات ، الغزو اللغوي ، الامر الذي افسد عملية التواصل الطبيعي ، والتفاعل العفوي بين الثقافات ، وهبط بهذه الظاهرة الانسانية الى مستوى « الاستعمار الثقافي » وتذويب الشخصية الاساسية للشعوب ، بغية قطع سلسلة التواصل التاريخي لديها ، والحاقها بثقافات الدول المهيمنة .

وأياً كان طابع او طبيعة الثقافة ، فإن « اللغة » تمثل العمود الفقري فيها . ذلك أن « كل سير » حسب رأي « جان بياجيه » « هو بآن واحد انتاج ومبادلة وإقامة توازن » اي انه يفترض بدون انقطاع :قراراً او اختياراً ، يفترض اعلامات وتنظيمات[٦]. بل إن المجتمع بحد ذاته ـ وبالتالي الثقافة ـ ما هو الا « شبكة محكمة جداً من التفاهم الجزئي او الكلي بين أعضاء الجماعات..»[٧]. ومن الواضح بطبيعة الحال أن اللغة إنما تمثل الاداة الاساسية بيد الانسان لتحقيق أشكال الاتصال والاعلام والتفاهم كافة . لقد حدد « ليفي ستروس » ثلاثة انواع من أنظمة الاتصال بين الافراد والجماعات : تواصل الرسائل (اللغة) ، وتواصل المنافع (الاقتصاد) ، والتواصل الجنسي ، ولكن من الواضح ان هذه المستويات « تعطي دوراً اساسياً للغة : اولاً : لانها تفترض وجوداً مسبقاً للغة في تكوين الانسان من حيث هو نوع انساني ومن حيث هو فرد ، ثانياً ، لأن كل صور التواصل المذكورة مصحوبة ببعض منظومات كلامية ... ثالثاً ، لانها ان لم تكن قد صيغت كلامياً ، فهي قابلة كلها لمثل هذه الصيغة ، اي انها قابلة للترجمة الى لغة الرسالة الكلامية ، في شكلها المنطوق او اقله في شكلها الداخلي او الذاتي »[٨] .

ونظراً لأهمية اللغة في حياة الفرد والمجتمع ، فقد ذهب شاعر كبير مثل غوته الى حد القول « إن اللغة تخلق الناس ، اكثر مما يخلق الناس اللغة » ، وبصيغة اكثر اعتدالاً يقرر همبولد ان « الانسان ليس انساناً الا باللغة ، ولكن لكي يبتكر اللغة ينبغي له ان يكون قد اصبح انساناً »[٩] .

---

(٦) جان بياجه ، « المشكلات العامة للبحث بين الفرعي والآليات المشتركة .. » في : **الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية** ، ترجمة جماعة من الاساتذة المختصين في العلوم الاجتماعية (دمشق : ١٩٧٦) ، ص ٣٧٧ .

(٧) رومان ياكبسون ، « علم اللغة .. » في : المصدر نفسه ، ج ٢ ، القسم ١ ، ص ٢٨٢ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٢٨٢ .

(٩) آرنست فيشر ، **ضرورة الفن** (بيروت : دار الحقيقة ، [د.ت.])، ص ٣٠ . هذا مع العلم ان توكيد هؤلاء =

ويهمنا هنا ، وهذا في اطار موضوعنا ، ان نسجل الافكار الاساسية التالية حول موضوع اللغة ، من حيث صلته بالثقافة :

ـ تعتبر اللغة من جهة حاملا للثقافة ، ومن جهة اخرى وسيلة للتفاهم بين الافـراد والجماعات .. انها اذن وسيلة تواصل واتصال.

ـ إن اللغة هي ظاهرة اجتماعية حيّة ومتطورة ، ولكنها ظاهرة اجتماعية من نوع خاص ، إنها ظاهرة « عبر زمنية » و « فوق طبقية » ، وهي تحمل قدراً كبيراً من الثبات النسبي .

ـ اذا كانت الثقافة تحمل طابعاً « قومياً » و«طبقياً» ، فإن اللغة تحمل طابعاً قـومياً اساساً[١٠] .

ـ إن بنية اللغة إنما تعكس بنية الواقع المادي والروحي لشعب من الشعوب أو ثقافة من الثقافات ، الأمر الذي يعني أن دلالات الالفاظ التي ترمز أو تشير الى « الاشياء » نفسها لا يمكن أن تكون متطابقة ، لا في كل الازمان ، ولا في كل الامكنة ولا في كل الثقافات . فعلى الرغم من أنه يمكن مثلاً ان نترجم ببساطة كلمة « خنزير» الى «Schwein» الالمانية ، والذي هو الحيوان نفسه لدى الطرفين ، الاّ ان الدلالة الثقافية لكلا المفهومين مختلفة جذرياً بين الثقافتين العربية والالمانية .

ـ لهذا فإن « كل شعب ينطلق بلغة معينة يحلل العالم تحليلاً مزيداً » وحسب Jost» «Trier فإن « كل لغة انما هي منظومة تنتقي ما تراه صالحاً للانتقاء من الواقع الموضوعي ... وكل لغة تبني الواقع بطريقتها الخاصة »[١١] ، وهكذا فنحن نقع في اللغة العربية مثلاً على ٥٠ كلمة للدلالة على الاسد ، و ٢٠٠ كلمة للدلالة على الثعبان ، و٨٠ كلمة للعسل ، واكثر من ١٠٠٠ كلمة للسيف ، ونقع في احدى المناطق الفرنسية على ٥٠ اسماً للخبز ، وهكذا .

ـ ولكن اللغات بدورها ـ كالثقافات ـ ما عاد بعضها معزولاً عن بعض ، وكما أن اسطورة الدماء النقية ، والثقافة النظيفة قد سقطت ، فقد سقطت معها أيضاً اسطورة اللغة الصافية . اننا نعيش مرحلة « العالمية » بكل ابعادها الاقتصادية ، والسيـاسية ، والثقـافية ، وايضـاً اللغوية . دون أن ننسى العلاقات الدولية غير المتكافئة في المجالات الاقتصادية والسيـاسية والعسكرية ، انما تنسحب بجدارة على المجالات اللغوية ، كما هي الحال بالنسبة للثقافة .

ونخلص مما تقدم الى انه تقوم بين اللغة والثقافة علاقة جدلية ، يصعب معها الفصل بين ثقافة امة او شعب ولغته ، دون تشويه طرفي العلاقة ، وبالتالي الاخلال بالوجود التاريخي لهذا الشعب او تلك الامة . ان ثقافة شعب ما ، يصعب التعبير عنها بصورة صادقة ودقيقة بغير

= المفكرين الالمان على دور واهمية اللغة في بنية الامة وثقافتها ، كان مرتبطاً بالمسألة القومية الالمانية خلال الصراع مع فرنسا على مقاطعتي الالزاس واللورين ، اللتين كانت اللغة الالمانية فيهما هي لغة السكان .

(١٠) ونقول اساساً لعلمنا ان هناك بعض الامم تتعايش فيها اكثر من لغة ، كما ان بعض اللغات تتكلمها اكثر من امة .. الا ان ذلك لا يتعارض او يلغي جوهر كلامنا وخطوطه العامة .

(١١) حنفي بن عيسى ، **محاضرات في علم النفس اللغوي**، ط ٢ (الجزائر: ١٩٨٠) ، ص ٣٢ ـ ٣٩ .

لغته ، وبالمقابل فإن الفاظ لغة من اللغات انما تستمد شحنتها التعبيرية من جماع الواقع التاريخي والثقافي لذلك الشعب .

ان اللغة هي حامل الثقافة القومية عبر الاجيال ، ولذلك فهي اداة التفاهم بين الجيل الحاضر والاجيال الغابرة (الاجداد) انها صلة الوصل الجوهرية بين الماضي والحاضر والمستقبل اي المعبر عن اصالة الامة ، وتواصلها التاريخي . وهكذا فإن كلاً من : الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ الأيديولوجي والثقافة ، واللغة ، انما تمثل منظومة واحدة ، تستند اليها العلاقات الاجتماعية المختلفة في امة من الأمم او شعب من الشعوب ، الأمر الذي سيمثل العمود الفقري لبحثنا .

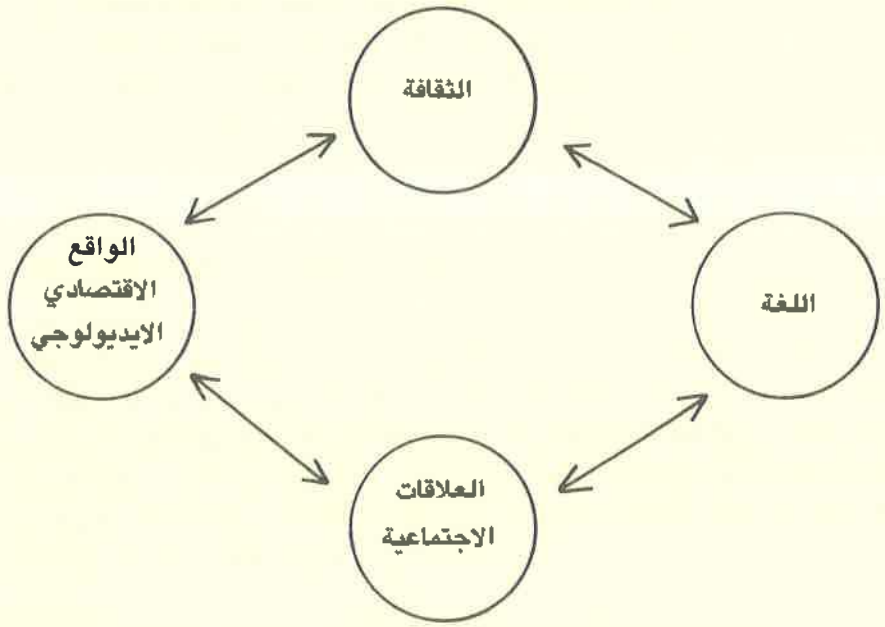

ثانياً : حول اشكالية البحث وفرضيته الاساسية

لقد نبتت فكرة هذا البحث في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ حيث شهدت جامعات الجزائر ، ومنها جامعة وهران ، اضرابات طلابية حول مسألة « التعريب » . وكان الأمر الذي لفت نظري آنذاك هو أن الاضرابات انحصرت في الاقسام « المعربة » الى حد بعيد ، في حين كان يتابع الطلبة في الاقسام « المفرنسة » دروسهم بشكل اعتيادي . إن هذه الظاهرة قد استثارت لديّ « اشكالية » ، ذات طابع ابستمولوجي (معرفي) أساساً يمكن صوغها بالتساؤلات التالية :

إذا كانت مسألة « التعريب » مسألة وطنية عامة ، وتقع كما هو معلن في صلب « الثورة الثقافية » ، فمن المنطقي ألّا يكون الانقسام حولها انقساماً « لغوياً » ، وانما انقسام من طبيعة مختلفة تقع في مركزها مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والايديولوجية

(الطبقية اساساً) ... الخ . هل يعكس اذن هذا الانقسام اللغوي حول مسألة « التعريب » (علماً أن قضية التعريب ليست مسألة لغوية وحسب ، وإنما هي عملية ثقافية ، سياسية ، اجتماعية، وطنية متكاملة) مواقف وانقسامات اجتماعية وطبقية اخرى ؟ هل يمكن أن تلعب اللغة دور المتغير المستقل ، في حين تمثل العملية الثقافية دور المتغير التابع ؟ وهل يمكن أن يتحول هذا الانفصام اللغوي الى انفصام ثقافي ؟

وكجواب على هذه التساؤلات ، تبادرت الى ذهننا « الفرضيات » التالية :

ـ تمثل اللغة عاملاً اساسياً في تكوين وفي المحافظة على الشخصية الاساسية للامة ، ومن جملتها « الثقافة الوطنية » .

ـ ان الانفصام اللغوي ، يمكن أن يترتب عليه انفصام ثقافي .

ـ ان الانفصام اللغوي ـ في حال مثل حال الجزائر ـ لا يمكن تصوره خارج المناخ الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ الثقافي ، السابق على هذا الانفصام . وعلى الرغم من ان الاستعمار كان واقعاً على الجميع وليس على فئة دون اخرى ،ومع ذلك فإن الانفصام اللغوي في ظل الاستعمار ، والموقف من مسألة التعريب بعد الاستقلال كان انتقائياً .

ـ إن اللغة كحامل للثقافة وكوسيلة للتفاهم ، يمكن أن تتحول مرة الى نتيجة ، ومرة الى سبب ، فيما يتعلق بدورها كأداة توحيد او تفكيك ثقافي .

ومن الواضح ، ان التصورات الاربعة السابقة ، لا تعدو كونها اجوبة افتراضية ، تفتقر الى البرهان العلمي . ولقد كان البحث الميداني هو سبيلنا الى هذا البرهان . ونحن لا نزعم بطبيعة الحال اننا من خلال بحثنا قد وقعنا على الحقيقة كاملة .. فالحقائق الكاملة ممتنعة في العلم ، فكيف اذا كان هذا العلم علماً اجتماعياً . لقد كان اقصى ما هدفنا اليه هو تلمس الحل ، او تلمس المشكل ، او تلمس المؤشرات ، ولو بصورة نسبية وتقريبية . وكما يقول العلامة الالماني « يورغن كوتسنسكي » ان البحث الناجح هو الذي يحل مشكلة ، ولكنه في الوقت نفسه يخلق مشكلتين جديدتين تبحثان عن حل .

ثالثاً : بعض الملاحظات الاجرائية والمنهجية

١ ـ من الواضح ان الموضوع الذي نحن بصدده هو مسألة بالغة التعقيد ، وذلك على المستويين النظري والتطبيقي . وان الدراسة الميدانية (والتجريبية) ـ حتى ولو كانت أوسع واشمل ـ سوف تظل عاجزة عن تقديم جواب علمي شافٍ لتلك التساؤلات التي وردت في الفقرة السابقة . ولا بد من أن تكون اي دراسة ميدانية من هذا النوع مسبوقة ومشفوعة بدراسة نظرية معمقة وتفصيلية وتخصصية تلقي الضوء على :

أ ـ الحجم الفعلي للاشكالية وللأزمة اللغوية في الجزائر منذ ما قبل الاستعمار وحتى الآن .

ب ـ العلاقة بين اللغة والثقافة بصورة عامة ، وهذا استناداً لكل التراث السوسيولوجي ، والانثروبولوجي ، والفيلولوجي المتعلق بهذا الموضوع .

٢ ـ ولا بد من أن اعترف هنا ، انني غير راض عن التغطية النظرية للموضوع ، وان ظروفي حالت بيني وبين مثل هذه التغطية . ولقد كان الخيار المطروح علي ، هو اما أن أؤجل نشر هذه المعطيات الميدانية (اي مجمل البحث) الى أن تتاح لي فرصة نشرها بصورة مرضية ، وإما ان اقدمها في هذه الصورة المتواضعة ، حيث يمكن للمتخصص الاستفادة من المعطيات الاحصائية الخوارزمية (الحسابية) المقدمة ، في بحوث قريبة او مشابهة ، علماً أن هذه المعطيات تتمتع ـ وهذا حسب تقديرنا ـ بدرجة مقبولة من الموضوعية والصحة ، نظراً لأننا قد اجرينا هذا البحث وفقاً للأصول المنهجية الكلاسيكية المعروفة في مجال البحث السوسيولوجي .

٣ ـ ان الاستنتاجات التي تمخض عنها هذا البحث، لا بد لدى المخاطرة في تعميمها ، ان يضع المعمم باعتباره ، محدودية هذا البحث من حيث كونه : أولاً ، قد أجري في مدينة واحدة ، وثانياً ، قد شمل فئة اجتماعية واحدة (الطلبة) ، وثالثاً ، انه اعتمد على عينة صغيرة (٦ بالمائة من المجموع الكلي) .

٤ ـ لقد تم اجراء هذا البحث (ملء الاستمارات من افراد العينة) في في فترة قريبة من فترة الاضرابات ، الأمر الذي يمكن أن نتوقع معه ان اجابات المبحوثين ، قد تكون حملت معها شحنة انفعالية في هذا الاتجاه او ذاك ، وان كان ذلك لا يقلل حسب تقديرنا من القيمة العلمية العامة للاجابات ، فهذه الشحنات الانفعالية هي بدورها جزء من المشكلة ومن الاشكالية .

٥ ـ ان الاسباب التي حدت بنا الى اجراء البحث في جامعة وهران تعود الى :

أ ـ ان اشكالية البحث انبثقت عن ظاهرة اجتماعية تمت ملاحظتها في اطار الجامعة .

ب ـ يمثل الصراع حول عملية « تعريب » التعليم العالي ، جزءاً جوهرياً واساسياً من الصراع العام حول هذه المسألة . وبالتالي فإن الموقف الطالبي هنا ، يمكن أن يعكس الى درجة كبيرة مجمل الموقف الثقافي العام (بما فيه الاجتماعي والايديولوجي والطبقي) حول هذه المسألة .

ج ـ الطلبة بصورة عامة ، هم الجزء الحي المتفتح من المجتمع ، وبالتالي فهم غالباً ما يعكسون خلاصة تناقضاته وتوافقاته .

د ـ الطلبة جماعة اجتماعية متماثلة الى حد كبير ، من حيث كونهم موضوعاً للبحث السوسيولوجي . ولذلك فإن العينة مهما كانت صغيرة انما تحمل قيمة تمثيلية عالية .

هـ ـ بحكم مستواهم العلمي ، ووضعهم الطلابي ، فإن الطلبة غالباً ما يقدرون قيمة البحث العلمي ، ويتعاونون والباحث ، ولا سيما حين يكون استاذاً .

٦ ـ اعتمد بحثنا على عينة « طبقية ـ عشوائية » من ٥٠٠ طالب وطالبة ، موزعين مناصفة بين الاقسام « المعربة » والاقسام « المفرنسة »[١٢] ، ثم توخيت ان تكون العينة ضمن كل قسم

---

(١٢) نقصد بـ « المعرب » هنا ، اصطلاحاً ، الذي يتابع تعليمه الجامعي باللغة العربية وبـ « المفرنس » ، الذي يتابع تعليمه الجامعي باللغة الفرنسية .

معرب او مفرنس ، مناصفة بين السداسي الثاني (السنة الجامعية الاولى) ، والسداسي الثامن (السنة الجامعية الرابعة) ، وذلك بهدف دراسة الفارق في الموقف الثقافي بين الجيل الجديد والجيل القديم من الطلبة . ولا بد من التنويه بأن النتائج قد اثبتت ضآلة هذا الفارق ـ فيما عدا بعض الحالات النادرة والتي سأشير اليها عند تحليل البيانات ـ الأمر الذي حدا بي الى عدم التوقف عنده .. وفيما يلي حجم العينة وتوزيعها :

القسم	الصف السداسي	العدد	المجموع	المجموع الكلي
المعرب	الثاني الثامن	١٢٥ ١٢٥	٢٥٠	٥٠٠
المفرنس	الثاني الثامن	١٢٥ ١٢٥	٢٥٠	

٧ ـ لقد شهدت المرحلة التنفيذية عدداً من الصعوبات والاخطاء من بعض الزملاء الذين ساعدوني في املاء الاستمارات من الطلبة ، الأمر الذي ادى الى ضياع بعض الاستمارات حيث أن الطلبة أخذوها الى بيوتهم ولم يعيدوها ، وبرأيي فإن هذه الظاهرة بحد ذاتها كانت ـ الى حد ما ـ جزءاً من « الموقف » الثقافي لبعض الطلبة ، حتى من مجرد وضع هذه القضية على محك البحث العلمي . وهكذا فإن العينة قد اختل توازنها ، واصبحت فعلياً (الحجم الصافي للعينة) كما يلي :

القسم	الصف السداسي	العدد	المجموع	المجموع الكلي
المعرب	الثاني الثامن	١١٧ ١١٩	٢٣٦	٤٢٥
المفرنس	الثاني الثامن	٧٩ ١١٠	١٨٩	

٨ ـ ان المنهج الذي اعتمدناه في بحثنا ، او بالاصح الطريقة المنهجية هي طريقة اختبار الموقف بواسطة « السؤال » . وهكذا فقد قمنا بوضع استمارة ، تضمنت ٣٦ سؤالاً توزعت كالتالي :

ا ـ اسئلة عن الحالة الشخصية (الاسئلة من ١ ـ ٥)
ب ـ اسئلة عن الحالة المادية والوضع الاجتماعي (الاسئلة من ٦ ـ ٩)
ج ـ اسئلة حول الخلفية اللغوية للمبحوث (الاسئلة من ١٠ ـ ١٥)
د ـ اسئلة حول الموقف من اللغة العربية (الاسئلة من ١٦ ـ ٢١)

هـ ـ اسئلة حول « الموقف » الثقافي للمبحوث (الاسئلة من ٢٢ ـ ٣٥) (باستثناء السؤال ٣٢ الذي تم الغاؤه فيما بعد) . وذلك باللغتين العربية والفرنسية .

٩ ـ قمنا بالاجراء التجريبي للاستمارة على حوالى عشرة طلاب ، ولكني اعترف هنا ، ان الركض وراء « السهولة » قد اغراني ، بأن اختار هؤلاء الطلبة من بين طلابي المباشرين ، والأقربين وبما انهم يفهمونني اكثر من غيرهم ، فلم يكتشفوا كافة نقاط الضعف الموجودة في الاستمارة.. وهكذا تبين لنا عند تفريغ الاستمارات ان بعض الاسئلة قد وضع بصورة خاطئة الامر الذي دفع بالمبحوثين اما الى عدم الاجابة عنها ، او الاجابة عن اكثر من احتمال ، في حين ان المطلوب كان احتمالاً واحداً . ان الفارق في الارقام بين سؤال وسؤال كما هو واضح (انظر الفقرة الآتية) ، انما يعود بصورة اساسية الى هذه الناحية .

١٠ ـ لقد بات من المسلم به اليوم ، في مجال البحث السوسيولوجي ، انه لا يمكن الفصل بين « النظرية والتجربة »، فالنظرية التي لا تؤكدها التجربة وتزكيها الممارسة هي نظرية عديمة القيمة ، والتجربة التي لا تعتمد اساساً نظرياً ، ولا تملك بعداً نظرياً انما هي تجربة عمياء . ولا بد من الاعتراف هنا ، من أن مجموعات الاسئلة التي وضعناها للاستمارة انما تحمل طعماً وطابعاً ايديولوجياً ، ويمكن لباحث آخر ان يضع اسئلة مختلفة لفحص ذات الفرضية . وسوف ينسحب هذا الطابع الايديولوجي بطبيعة الحال على تحليلنا للمعلومات فنحن مثلاً عندما وضعنا سؤالاً للوقوف على موقف المبحوث من مسألة « الحجاب والسفور » ، انما وضعناه بالاستناد الى موقف مسبق ومقرر، وهو أن من مع « السفور » هو اكثر تقدمية ممن هو مع « الحجاب » ، الأمر الذي قد لا يوافقني عليه باحث آخر الّا ان ذلك لا يمس موضوعية المعطى الذي سيقدمه البحث .

إلا أن موقفي الايديولوجي هذا ، الذي تدخل ربما بصورة فظّة في وضع اسئلة الاستبيان ، سوف يتحول موضوعياً الى موقف محايد عند تقديم المعطيات (وليس عند تحليلها) ، وهكذا فإننا سنعرض المواقف الثقافية للمبحوثين تماماً كما هي اي كما افصحوا هم عنها ، دون أن يكون احد ملزماً بمشاركتنا وجهات نظرنا نفسها فيما يتعلق بتقويم وتحليل هذه المعطيات .

١١ ـ ان عرضنا لنتائج البحث سوف يكون انتقائياً ، سواء فيما يتعلق باختيار بعض العناصر دون غيرها (بعض الاسئلة) ، او بإهمال الفوارق بين السداسي الثاني والسداسي الثامن ضمن كل قسم نظراً لعدم دلالتها ، ونظراً لضرورات تحديد الحجم الذي يمكن أن يكون مقبولاً للنشر في مجلّة دورية .

١٢ ـ سوف نعمد الى عرض كل الجداول المنتقاة دفعة واحدة في القسم التالي ، ثم بعد ذلك نقوم بقراءتها ضمن قسم خاص وهذا على سبيل التسهيل على القارىء فقط ، اذ أننا في هذه المرحلة سوف لن نتدخل في تقويم المعطيات ، وإنما قراءتها قراءة « فوتوغرافية » فقط إذا صح التعبير .

١٣ ـ وسوف يلاحظ القارىء أننا عند استخراج النسب المئوية للاجابات ، قد تغاضينا عن

الكسور العشرية ، حيث قمنا بجبرها اما نحو الاعلى (اذا كانت اكثر من ٠,٥ بالمائة) او نحو الادنى (اذا كانت اقل من ٠,٥ بالمائة) .

١٤ ـ ولا بد من ان أشير الى أن استخدام مصطلح « مفرنس » و « معرب »، لا يحمل اي دلالات ايديولوجية او سياسية على الاطلاق.

رابعاً : معطيات البحث الميداني

جدول رقم (١)

تحديد المبحوثين لحالة اسرهم المادية

السؤال	هل حالة اسرتك المادية ...								المجموع (٪١٠٠)
المتغير / القسم	جيدة جدا		جيدة		وسط		دون الوسط		
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرّب	٢	١	٢٥	١٠	١٦٧	٧٢	٣٨	١٦	٢٣٢
المفرنس	٢	١	٣٠	١٦	١٢٧	٦٧	٣٠	١٦	١٨٩

جدول رقم (٢)

تحديد المبحوثين للكماليات التي تملكها اسرهم

السؤال	هل تملك اسرتك ...										المجموع (٪١٠٠)
المتغيّر / القسم	راديو		تلفزيون		ثلاجة		تلفون		غسالة كهربائية		
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرّب	٢١٨	٩٢	٢٠٠	٨٥	١٣٥	٥٧	٦٠	٢٥	٢١	٩	٢٣٦
المفرنس	١٧٧	٩٣	١٧٥	٩٢	١٤٧	٧٨	٨٤	٤٤	٥٣	٢٨	١٨٩

جدول رقم (٣)

تحديد المبحوثين لاصولهم الديمغرافية

السؤال	اين يسكن اهلك ...				المجموع (٪١٠٠)
المتغيّر / القسم	في الريف		في المدينة		
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرّب	٧٣	٣٢	١٥٣	٦٨	٢٢٦
المفرنس	٣٠	١٦	١٥٦	٨٤	١٨٦

جدول رقم (٤)

تحديد المبحوثين للغتهم الدراسية

السؤال		هل درست المرحلة (الابتدائية، المتوسطة، الثانوية) بـ...						المجموع
المتغير / القسم		اللغة الوطنية		الفرنسية		اللغتين (مزدوج)		(١٠٠٪)
		العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرّب	الابتدائية	٣٣	١٥	٢٥	١١	١٦٩	٧٤	٢٢٧
	المتوسطة	٩٤	٤٣	٩	٤	١١٦	٥٣	٢١٩
	الثانوية	١٤٩	٦٨	٢	١	٦٨	٣١	٢١٩
المفرنس	الابتدائية	٥	٣	٣٢	١٧	١٥٠	٨٠	١٨٧
	المتوسطة	١٦	٩	٢١	١١	١٤٨	٨٠	١٨٥
	الثانوية	٧٨	٤٢	٢٢	١٢	٨٦	٤٦	١٨٦

جدول رقم (٥)

تحديد المبحوثين لمعرفتهم باللغة الوطنية

السؤال	ما هي درجة معرفتك باللغة الوطنية (قراءة وكتابة) ...						المجموع
المتغيّر / القسم	جيدة		وسط		ضعيفة		(١٠٠٪)
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرب	١٦٠	٦٩	٧٠	٣٠	٣	٢	٢٣٣
المفرنس	٨٦	٤٦	٨٤	٤٤	١٩	١٠	١٨٩

جدول رقم (٦)

تحديد المبحوثين لمعرفتهم باللهجة الجزائرية الدارجة

السؤال	ما هي درجة معرفتك باللهجة الجزائرية الدارجة ...						المجموع
المتغيّر / القسم	جيدة		وسط		ضعيفة		(١٠٠٪)
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرّب	١٨٤	٧٩	٣٩	١٧	٩	٤	٢٣٢
المفرنس	١٤٦	٧٨	٣٩	٢١	٢	١	١٨٧

جدول رقم (٧)
تحديد المبحوثين لمعرفتهم باللغة الفرنسية

السؤال	ما هي درجة معرفتك باللغة الفرنسية ...						المجموع (٪١٠٠)
المتغيّر / القسم	جيدة		وسط		ضعيفة		
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرّب	٣٤	١٤	١٤٧	٦٢	٥٣	٢٣	٢٣٤
المفرنس							
الصف السداسي الثاني	٣٥	١٩	٣٨	٢٠	٤	٢	١٨٨
الصف السداسي الثامن	٧٣	٤٠	٣٨	٢٠	صفر	صفر	

جدول رقم (٨)
تحديد المبحوثين لاستخدامهم اللغة الوطنية في الحياة اليومية

السؤال	هل تستخدم اللغة الوطنية في حياتك اليومية ...						المجموع (٪١٠٠)
المتغيّر / القسم	دائماً		غالباً		نادراً		
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرّب	٨٦	٣٦	١٠٧	٤٦	٤١	١٧	٢٣٤
المفرنس	٤٢	٢٣	٧٤	٤١	٦٧	٣٦	١٨٣

جدول رقم (٩)
تحديد المبحوثين للغة التي يقرأون بها الصحف

السؤال	هل تطالع الصحف التي تصدر باللغة						المجموع (٪١٠٠)
المتغيّر / القسم	العربية		الفرنسية		اللغتين		
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرّب	٨٢	٣٧	١٤	٦	١٢٥	٥٧	٢٢١
المفرنس	٤	٢	٩٨	٥٥	٧٥	٤٢	١٧٧

جدول رقم (١٠)
تحديد المبحوثين لقدرة اللغة العربية على التطور

السؤال	هل تعتقد ان اللغة العربية تستوعب التطور المعاصر ...						المجموع (٪١٠٠)
المتغيّر / القسم	نعم		لا		بصعوبة		
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرّب	١٧٧	٨٠	٣	١	٤١	١٩	٢٢١
المفرنس	٨٥	٤٧	٢٠	١١	٦٧	٤٢	١٨١

جدول رقم (١١)

تحديد المبحوثين لضرورة تعريب التعليم العالي

السؤال	هل ترى ان تعريب التعليم العالي....				المجموع
المتغيّر / القسم	ضروري		غير ضروري		(٪١٠٠)
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرّب	٢٢١	٩٥	١١	٥	٢٣٢
المفرنس	٩٩	٥٤	٨٤	٤٦	١٨٣

جدول رقم (١٢)

تحديد المبحوثين لموقفهم من شمول تعريب التعليم العالي

السؤال	هل ترى ان يشمل التعريب ...				المجموع
المتغيّر / القسم	كل الفروع		بعض الفروع		(٪١٠٠)
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرب	١٥٦	٦٦	٨٠	٣٤	٢٣٦
المفرنس	٥٣	٣٠	١٣٠	٧١	١٨٣

جدول رقم (١٣)

تحديد المبحوثين لموقفهم من برمجة تعريب التعليم العالي

السؤال	هل ترى ان يتم تعريب التعليم العالي...				المجموع
المتغيّر / القسم	فوراً		على مراحل		(٪١٠٠)
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرب	٤٨	٢١	١٨٦	٧٩	٢٣٤
المفرنس	٥	٣	١٧٨	٩٧	١٨٣

جدول رقم (١٤)

تحديد المبحوثين للخلفية اللغوية لاصدقائهم

السؤال	الى اي قسم ينتمي اقرب صديق اليك...				المجموع
المتغيّر / القسم	القسم المعرب		القسم المفرنس		(٪١٠٠)
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرب	١٦٩	٧٨	٤٧	٢٢	٢١٦
المفرنس	٣٠	١٧	١٤٨	٨٣	١٧٨

جدول رقم (١٥)

تحديد المبحوثين لمدى التزامهم بفريضة الصوم

السؤال	هل صمت شهر رمضان الماضي ...						المجموع (٪١٠٠)
المتغيّر / القسم	بصورة كاملة		بصورة متقطعة		لم اصم ابدا		
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرب	١٩٥	٨٤	٢٣	١٠	١٤	٦	٢٣٢
المفرنس	١٣٨	٧٤	١٥	٨	٣٣	١٨	١٨٦

جدول رقم (١٦)

تحديد المبحوثين لموقفهم من تعليم المراة

السؤال	هل ترى ان يكون تعليم المراة ...				المجموع (٪١٠٠)
المتغيّر / القسم	مطلقاً		محدوداً		
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرب	١١٥	٥١	١١٢	٤٩	٢٢٧
المفرنس	١٣٨	٧٤	٤٨	٢٦	١٨٦

جدول رقم (١٧)

تحديد المبحوثين لموقفهم من نشاط المراة السياسي

السؤال	هل ترى ان يكون النشاط السياسي للمراة ...				المجموع (٪١٠٠)
المتغيّر / القسم	مطلقاً		محدوداً		
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرب	٧٧	٣٤	١٤٧	٦٦	٢٢٤
المفرنس	١١٤	٦١	٧٤	٤٠	١٨٨

جدول رقم (١٨)

تحديد المبحوثين لرايهم في حجم الاسرة الجزائرية

السؤال	ما هو عدد الاولاد المناسب للاسرة الجزائرية برايك ...								المجموع (٪١٠٠)
المتغيّر / القسم	ولدان		ثلاثة		اربعة		اكثر من اربعة		
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرب	٢٦	١١	٦١	٢٧	١٠٠	٤٤	٤٢	١٨	٢٢٩
المفرنس	٣٩	٢٢	٥٨	٣٢	٥٧	٣٢	٢٦	١٤	١٨٠

جدول رقم (١٩)

تحديد المبحوثين لرايهم بالحجاب والسفور بالنسبة للمراة الجزائرية

السؤال	هل ترى ان تخرج المراة الجزائرية...				المجموع
المتغيّر / القسم	محجّبة		سافرة		(٪١٠٠)
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرب	١٢٣	٥٤	١٠٤	٤٦	٢٢٧
المفرنس	٥٠	٢٩	١٢١	٧١	١٧١

جدول رقم (٢٠)

تحديد المبحوثين لموقفهم من التعليم المختلط

السؤال	ما هو موقفك من التعليم المختلط ...						المجموع
المتغيّر / القسم	موافق		غير موافق		لا اعرف		(٪١٠٠)
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرب	١٤٥	٦٣	٦١	٢٦	٢٥	١١	٢٣١
المفرنس	١٥٠	٨١	٢٢	١٢	١٣	٧	١٨٥

جدول رقم (٢١)

تحديد المبحوثين لموقفهم من تحديد النسل

السؤال	ما هو موقفك من تحديد النسل ...						المجموع
المتغيّر / القسم	موافق		غير موافق		لا اعرف		(٪١٠٠)
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرب	١٢٤	٥٤	٨٣	٣٦	٢٤	١٠	٢٣١
المفرنس	١٢٤	٦٨	٣٦	٢٠	٢٣	١٢	١٨٣

جدول رقم (٢٢)

تحديد المبحوثين لموقفهم من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج

السؤال	بخصوص الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، هل توافق على...						المجموع
المتغيّر / القسم	الغائها تماما		المحافظة عليها		تحديدها		(٪١٠٠)
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
المعرب	٥٩	٢٦	٣٩	١٧	١٢٩	٥٧	٢٢٧
المفرنس	٥٥	٣٠	٣١	١٧	١٠٠	٥٤	١٨٦

جدوول رقم (٢٣) (مركّب)

العلاقة بين درجة معرفة المبحوثين باللغة الوطنية ودرجة استخدامهم لها في الحياة اليومية

المتغيّر / القسم	درجة المعرفة باللغة الوطنية (٪)		درجة استخدام هذه اللغة في الحياة (٪)		المتغيّر / القسم
المعـــرّب	جيدة	٦٩	٣٦	دائما	المعـــرّب
	وسط	٣٠	٤٦	غالباً	
	ضعيفة	٢	١٧	نادراً	
المفرنـــس	جيدة	٤٦	٢٣	دائماً	المفرنـــس
	وسط	٤٤	٤١	غالباً	
	ضعيفة	١٠	٣٦	نادراً	

جدول رقم (٢٤) (مركّب)

العلاقة بين درجة معرفة المبحوثين باللغة العربية ودرجة معرفتهم باللغة الفرنسية

المتغيّر / القسم	درجة المعرفة باللغة العربية (٪)		درجة المعرفة باللغة الفرنسية (٪)		المتغيّر / القسم
المعـــرّب	جيدة	٦٩	١٤	جيدة	المعـــرّب
	وسط	٣٠	٦٢	وسط	
	ضعيفة	٠٢	٢٣	ضعيفة	
المفرنـس	جيدة	٤٦	٥٩	جيدة	المفرنـس
	وسط	٤٤	٤٠	وسط	
	ضعيفة	١٠	٠٢	ضعيفة	

جدول رقم (٢٥) (مركّب)

العلاقة بين موقف المبحوثين من التعريب وموقفهم من الحجاب

المتغيّر / القسم	الموقف من التعريب (٪)		الموقف من الحجاب (٪)		المتغيّر / القسم
المعـرّب	ضروري	٩٥	محجبة	٥٤	المعرّب
	غير ضروري	٠٥	سافرة	٤٦	
المفرنس	ضروري	٥٤	محجبة	٢٩	المفرنس
	غير ضروري	٤٦	سافرة	٧١	

جدول رقم (٢٦) (مركّب)

العلاقة بين موقف المبحوثين من التعليم المختلط وموقفهم من تحديد النسل

المتغيّر / القسم	الموقف من التعليم المختلط (٪)		الموقف من تحديد النسل (٪)		المتغيّر / القسم
المعرّب	موافق	٦٣	موافق	٥٤	المعرّب
	غير موافق	٢٦	غير موافق	٣٦	
	لا اعرف	١١	لا اعرف	١٠	
المفرنس	موافق	٨١	موافق	٦٨	المفرنس
	غير موافق	١٢	غير موافق	٢٠	
	لا اعرف	٠٧	لا اعرف	١٢	

خامساً : القراءة البسيطة للجداول

١ ـ يتبين من الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) المتعلقين بالوقوف على الحال المادية لطرفي عينة البحث ما يلي :

ا ـ لا يوجد فوارق ماديّة بين الطرفين بالنسبة للحالتين القصويين (جيدة جدا ، ودون الوسط) بالنسبة للجدول الاول ، في حين يشير الجدول الثاني ـ وهذا خلافاً للاول الى حد ما ـ الى وجود فارق واضح بين الطرفين فيما يتعلق بمسألة ملكية بعض السلع :

السلعـة	المعربون (٪)	المفرنسون (٪)
ثلاجة	٥٧	٨٨
تلفون	٢٥	٤٤
غسالة كهربائية	٩	٢٨

ويعود هذا الفارق في الاجابة بتقديرنا ، الى انه في السؤال الاول (الجدول الاول) ترك للمبحوث نفسه ان يقدر مستواه المادي حسب نظرته الخاصة لما هو عليه المستوى الجيد جداً او الجيد او الوسط او دون الوسط ، في حين يمثل السؤال الثاني (الجدول الثاني) نوعاً من السؤال الضابط للسؤال الاول .

ب ـ وجود فارق في المستوى الجيد باتجاه المفرنسين (١٦ بالمائة مفرنسين مقابل ١٠ بالمائة معربين) ، ووجود فارق في المستوى المتوسط باتجاه المعربين (٧٢ بالمائة معربين ، مقابل ٦٧ بالمائة مفرنسين) .

ج ـ ان النسبة الكبرى لدى الطرفين تتركز في المستوى المتوسط ثم تليها دون الوسط فالجيد ، فالجيد جداً على التوالي عند الطرفين معاً .

٢ ـ يشير الجدول رقم (٣) الى ان غالبية اسر الطرفين تسكن في المدينة (٦٨ بالمائة من المعربين ، ٨٤ بالمائة من المفرنسين) . ولكنه يشير ايضاً الى ان نسبة من تسكن اسرهم في الريف هي بين المعربين اعلى منها بين المفرنسين (٣٢ بالمائة معربين مقابل ١٦ بالمائة مفرنسين) .

٣ ـ وفيما يتعلق باللغة التي درس فيها الطلبة المرحلة ما قبل الجامعية (ابتدائي ، متوسط ، ثانوي) . فإن الجدول رقم (٤) يقدم لنا المعطيات التالية :

أ ـ ان الاغلبية الساحقة من الطرفين قد درست المرحلة الابتدائية باللغتين ، العربية والفرنسية (٧٤ بالمائة من المعربين و ٨٠ بالمائة من المفرنسين) ، وان هذه النسبة قد انخفضت بصورة واضحة في المرحلة المتوسطة عند المعربين ، وحافظت على نفسها عند المفرنسين (انخفضت من ٧٤ بالمائة الى ٥٣ بالمائة عند المعربين ، وظلت ٨٠ بالمائة عند المفرنسين) ، اما بالنسبة للمرحلة الثانوية فقد تابعت انخفاضها عند المعربين (انخفضت من ٥٣ بالمائة الى ٣١ بالمائة) وشهدت كذلك انخفاضاً نوعيا عند المفرنسين (هبطت من ٨٠ بالمائة الى ٤٦ بالمائة) وذلك لصالح اللغة العربية في الحالين ولدى الطرفين تقريباً .

ب ـ يلاحظ ان نسبة الذين درسوا باللغة العربية في المراحل الثلاث ما قبل الجامعية هي عند المعربين اعلى منها عند المفرنسين (١٥ بالمائة ، ٤٣ بالمائة ، ٦٨ بالمائة مقابل ٣ بالمائة ، ٩ بالمائة، ٤٢ بالمائة على التوالي) والعكس بالعكس بالنسبة للدراسة باللغة الفرنسية .

ج ـ يلاحظ ان نسبة الذين درسوا باللغة العربية ، كانت في حالة ازدياد مطرد من مرحلة الى مرحلة عند المفرنسين ، فقد تطورت هذه النسبة من (٣ بالمائة الى ٩ بالمائة الى ٤٢ بالمائة) في المراحل الثلاث على التوالـي . وكذلك الامر بالنسبة للمعربين ، حيث تطورت هذه النسبة بدورها من (١٥ بالمائة الى ٤٣ بالمائة الى ٦٨ بالمائة) في المراحل الثلاث على التوالي .

د ـ يلاحظ ان نسبة الذين درسوا باللغة الفرنسية من المفرنسين كانت في حال تناقص مطرد من مرحلة الى اخرى ، وذلك لصالح اللغة العربية (تراجعت هذه النسبة من ١٧ بالمائة الى ١١ بالمائة) .

٤ ـ ويشير الجدولان رقم (٥) ورقم (٦) الى ان ١٠ بالمائة فقط من المفرنسين لا يعرفون العربية ، قراءة وكتابة الا بصورة ضعيفة في حين ان (٩٠ بالمائة) يعرفونها اما بصورة جيدة (٤٦

بالمائة) او بصورة متوسطة (٤٤ بالمائة) ، اما اللهجة الجزائرية الدارجة فإن (٩٩ بالمائة) منهم يعرفها ، اما بصورة جيدة (٧٨ بالمائة) ، واما بصورة متوسطة (٢١ بالمائة) . ومع أن نسبة الذين يعرفون العربية بصورة جيدة من المعربين هي اكبر من مثيلتها عند المفرنسين ، إلّا ان الفارق بين النسبتين ليس نوعياً على كل حال (انظر الجدولين) .

٥ ـ ويختلف الامر فيما يتعلق بمعرفة الطرفين باللغة الفرنسية في المستويات الثلاثة (الجدول رقم ٧) اذ بينما يعرف (٥٩ بالمائة) من المفرنسين اللغة الفرنسية بصورة جيدة ، لا تسجل هذه المرتبة عند المعربين سوى (١٤ بالمائة) . ونجد المسألة معكوسة بالنسبة للمستوى المتوسط ، حيث ان نسبة ٦٢ بالمائة من المعربين تعرف الفرنسية بصورة متوسطة ، مقابل ٤٠ بالمائة من المفرنسين ، وهذا امر طبيعي ، لأن غالبية المفرنسين تنتمي الى المستوى الاول (الجيد) . وبالاتجاه نفسه فإننا نجد ٢٣ بالمائة من المعربين لا يعرفون الفرنسية الا بصورة ضعيفة ، مقابل ٢ بالمائة فقط من المفرنسين . ومن جهة ثانية فإن معطيات هذا الجدول (الجدول رقم ٧) تبين وجود فارق بين ضمن المجموعة المفرنسة نفسها ، فيما يتعلق بدرجة معرفة اللغة الفرنسية بين السداسيين الثاني والثامن . فنسبة الـ ٥٩ بالمائة الذين يعرفون الفرنسية بصورة جيدة في هذه المجموعة تتوزع بين ٤٠ بالمائة للسداسي الثامن و ١٩ بالمائة للسداسي الثاني ، الامر الذي يشير الى ان الاجيال الجامعية الجديدة اقل معرفة واجادة للغة الفرنسية من الاجيال الاقدم .

٦ ـ ويشير الجدول رقم (٨) ، الى انه على الرغم من ان ٩٩ بالمائة من المعربين و ٩٥ بالمائة من المفرنسين يعرفون اللغة الوطنية اما بصورة جيدة او متوسطة ، فإن ٣٦ بالمائة من الاوائل و ٢٣ بالمائة من التالين هم الذين يستخدمون هذه اللغة بصورة دائمة في حياتهم اليومية فقط ، وان ١٧ بالمائة من المعربين و ٣٦ بالمائة من المفرنسين لا يستخدمون اللغة الوطنية في حياتهم اليومية الاّ نادراً (قارن الجداول : ٥ ، ٦ ، ٨) . ومن جهة اخرى فإن هذا الجدول يشير الى وجود فارق في نسبة استخدام اللغة الوطنية في الحياة اليومية الدارجة بين المعربين والمفرنسين . اذ بينما يستخدم ٣٦ بالمائة من المعربين اللغة الوطنية بصورة دائمة فإن هذه النسبة تهبط عند المفرنسين الى ٢٣ بالمائة. وفي الاتجاه نفسه ، فإن ٣٦ بالمائة من المفرنسين يندر ان يستخدموا اللغة الوطنية في حياتهم اليومية ، مقابل ١٧ بالمائة من المعربين ولكن بالوقت نفسه يلاحظ ان نسبة الذين يستخدمون اللغة الوطنية في حياتهم اليومية بشكل متوسط هي جد متقاربة عند الطرفين (٤٦ بالمائة عند المعربين ، ٤١ بالمائة عند المفرنسين) . والمعني بالشكل المتوسط هنا ، اما المزج بين اللغتين العربية والفرنسية او التحدث تارة بهذه وتارة بتلك حسب الحال .

٧ ـ ويبيّن الجدول رقم (١٠) ان (٨٠بالمائة) من المعربين يعتقدون بامكانية اللغة العربية ان تستوعب المظاهر المختلفة للتطور المعاصر ، مقابل (٤٧ بالمائة) من المفرنسين فقط يوافقون على ذلك . الاّ ان النسبة الباقية من المفرنسين لا تنكر على اللغة العربية استيعابها للتطور المعاصر نهائياً ، ولكنها ترى ان ذلك الاستيعاب يمكن ان يحصل ولكن بصعوبة (٤٢ بالمائة) . ان المعطيات التي يقدمها هذا الجدول تشير الى وجود موقفين شبه متمايزين لكل من المعربين والمفرنسين حيال اللغة العربية .

٨ ـ وبصدد الموقف من مسألة تعريب التعليم العالي، فإن المعطيات التي تقدمها لنا الجداول ١١ ، ١٢ ، ١٣ تشير الى ما يلي :

أ ـ ان الاغلبية الساحقة من المعربين (٩٥ بالمائة) يرون ضرورة تعريب التعليم العالي ، مقابل (٥٤ بالمائة) من المفرنسين يرون ذلك ايضاً .

ب ـ ان (٤٦ بالمائة) ، اي حوالى النصف من المفرنسين لا يرون ضرورة للقيام بهذا التعريب ، مقابل (٥ بالمائة) من المعربين يرون الرأي نفسه .

ج ـ إن (٦٦ بالمائة) من المعربين يرون ان يكون هذا التعريب كلياً (كل الفروع) ، في حين لا يشاركهم هذا الرأي سوى (٣٠ بالمائة) من المفرنسين ، والعكس بالعكس فيما يتعلق بالموقف من التعريب الجزئي (بعض الفروع) (٧١ بالمائة مفرنسين ، ٣٤ بالمائة معربين).

د ـ ان الاغلبية الساحقة من الطرفين مع ان يكون التعريب على مراحل ، وليس فورياً ودفعة واحدة (٧٩ بالمائة من المعربين ، ٩٧ بالمائة من المفرنسين) .

هـ ـ اذن فيما عدا الموقف من « مرحلة » عملية التعريب (اي جعلها على مراحل) فإن المعطيات الاخرى تشير الى وجود تمايز واضح في الموقف بين المعربين والمفرنسين حيال مسألة « التعريب » .

٩ ـ وبما يتعلق بأثر ازدواجية اللغة على العلاقات الاجتماعية بين المبحوثين ، فإن المعطيات التي يقدمها الجدول رقم (١٤) تشير الى ان الصديق الاقرب لكل عنصر من عناصر العينة كان الى حد بعيد من المجموعة اللغوية نفسها . إن ٧٨ بالمائة من المعربين كان صديقهم الاقرب من المعربين ، وان ٨٣ بالمائة من المفرنسين بدورهم كان صديقهم الاقرب من المفرنسين ، وذلك مقابل ٢٢ بالمائة من المعربين و ١٧ بالمائة من المفرنسين كان الصديق الاول لكل منهم من القسم الآخر .

١٠ ـ يشير الجدول رقم (١٥) الى عدم وجود فارق جوهري في موقف الطرفين فيما يتعلق بصيامهم شهر رمضان ، اذ ان الاغلبية الساحقة من الطرفين قد صامت (٨٤ بالمائة من المعربين و ٧٤ بالمائة من المفرنسين) . كما ان الذين لم يصوموا من الباقين كانوا يمثلون ٦ بالمائة من المعربين ، مقابل ١٨ بالمائة من المفرنسين اي ان نسبة الذين لم يصوموا هي بين المفرنسين ثلاثة اضعاف ما هي عليه عند المعربين .

١١ ـ وفيما يتعلق بالموقف من المرأة ، فإن الجداول رقم ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٠ تقدم لنا المعطيات التالية :

أ ـ ان ٧٤ بالمائة من المفرنسين هم مع إعطاء المرأة حقها في التعليم دونما قيود ، في حين لا يقف هذا الموقف سوى ٥١ بالمائة من المعربين .

ب ـ ان ٦١ بالمائة من المفرنسين مع حق المرأة في النشاط السياسي بصورة مطلقة ، مقابل ٣٤ بالمائة فقط من المعربين مع هذا الحق وبالمقابل فإن ٦٦ بالمائة من المعربين يرون ان يكون هذا الحق مقيداً ، وكذلك يرى هذا الرأي ٤٠ بالمائة من المفرنسين .

ج ـ ان ٧١ بالمائة من المفرنسين الى جانب السفور ضد الحجاب في حين ان ٥٤ بالمائة من المعربين مع الحجاب ضد السفور وذلك مقابل ٢٩ بالمائة من المفرنسين مع الحجاب ، و ٤٦ بالمائة من المعربين مع السفور .

د ـ ان ٨١ بالمائة من المفرنسين مع التعليم المختلط ، و ١٣ بالمائة ضد هذا الاختلاط (التعليم المختلط) ، يقابل ذلك عند المعربين ٦٣ بالمائة و ٢٥ بالمائة على التوالي .

١٢ ـ بصدد الرأي حول عدد الاولاد المناسب للاسرة الجزائرية في رأي المبحوثين ، فإن معطيات الجدول رقم (١٨) تشير الى ان نسبة من يرون تحديد هذا العدد بولدين او ثلاثة فقط هي بين المفرنسين اعلى منها بين المعربين في الحالتين (٢٢ بالمائة و ٣٢ بالمائة بين المفرنسين ، مقابل ١١ بالمائة و ٢٧ بالمائة بين المعربين على التوالي) . أما في حالة الاربعة اولاد او اكثر من اربعة اولاد ، فإن النسب تأخذ صورة معكوسة ، اي تصبح بين المعربين اعلى منها بين المفرنسين (٤٤ بالمائة و ١٨ بالمائة بين المعربين ، مقابل ٣٢ بالمائة و ١٤ بالمائة بين المفرنسين على التوالي) . اي ان النسبة تشير الى ميل المفرنسين الى العدد الاقل ، وميل المعربين الى العدد الاكثر ، ولكن النسب الغالبة عند الطرفين هي حول الرقمين ثلاثة اولاد واربعة اولاد في حين ان النسب تنخفض لدى الطرفين في الحال الاولى (ولدان) والاخيرة (اكثر من اربعة) .

١٣ ـ ويبين الجدول رقم ٢١ ان ٦٨ بالمائة من المفرنسين هم مع تحديد النسل ، وان ٢٠ بالمائة ضد هذا التحديد ، وذلك مقابل ٥٤ بالمائة من المعربين مع التحديد و ٣٦ بالمائة ضده .

١٤ ـ يشير الجدول رقم (٢٢) المتعلق باختبار موقف المبحوثين من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج :

ـ ان نسبة من هم مع الغاء هذه الملكية هي متقاربة عند الطرفين (٢٦ بالمائة معربين ، ٣٠ بالمائة مفرنسين) .
ـ ان نسبة من يرون المحافظة على هذه الملكية متطابقة عند الفريقين (١٧ بالمائة) .
ـ ان نسبة من هم مع تحديد هذه الملكية هي الغالبة بين الفريقين ، وهي ايضاً هنا متقاربة (٥٧ بالمائة معربين ، ٥٤ بالمائة مفرنسين) .
ـ اذن تتشابه مواقف الطرفين فيما يتعلق بهذا الموضوع الى حد بعيد .

سادساً : القراءة المركبة للجداول

سوف نعمد في هذه الفقرة الى الدمج بين القراءة المركبة للجداول (مقاطعة المعطيات الاحصائية بعضها مع البعض الآخر) والاستنتاجات العامة للبحث ، بما يسمح لنا باصدار حكم أولي عام على فرضيات البحث ، دون التضحية بالمنهج الكمي . اي اننا سوف نزاوج جدلياً بين الاستقراء والاستنتاج بما يجعلنا في مأمن من الانزلاق سواء في « عبادة الرقم » او في « احتقاره » باعتبارهما تطرفين غير علميين . وسوف اصنف هذه الاستنتاجات في ثلاثة اصناف هي :

ـ القضايا والمواقف المتشابهة لدى الطرفين (المعربين والمفرنسين)
ـ القضايا والمواقف التي يفترق فيها الطرفان افتراقاً محدوداً
ـ القضايا والمواقف التي يفترق فيها الطرفان افتراقاً ملموساً .

١ ـ القضايا والمواقف المتشابهة

أ ـ إن اعلى نسبة لدى الطرفين فيما يتعلق بالوضع المادي هي نسبة من حالتهم المادية متوسطة .

ب ـ إن اعلى نسبة لدى الطرفين فيما يتعلق بمكان سكن الاسرة هي نسبة السكن في المدينة .

ج ـ ما بين المرحلة الابتدائية والثانوية تزايدت نسبة الدارسين باللغة العربية وتناقصت نسبة الدارسين بالفرنسية عند الطرفين .

د ـ ان اغلبية الطرفين تعرف العربية قراءة وكتابة بصورة جيدة او متوسطة . وينطبق هذا الامر على اللهجة الدارجة .

هـ ـ إن قلة من الطرفين هي التي تستخدم اللغة العربية في حياتها اليومية .

و ـ ان الاغلبية الساحقة من الطرفين ، لا ترى ان يتم التعريب بصورة فورية ، وانما على مراحل .

ز ـ الاغلبية الكبيرة من الطرفين صامت شهر رمضان .

ح ـ النسبة الاكبر من الطرفين هي مع ان عدد الاولاد المناسب للاسرة الجزائرية هو ما بين ٣ ـ ٤ .

ط ـ النسبة الغالبة عند الطرفين بما يتعلق بالموقف من ملكية وسائل الانتاج هي مع تحديد هذه الملكية .. وتتشابه النسب كذلك فيما يتعلق بالاحتمالين الآخرين المطروحين في السؤال (الغاء الملكية الخاصة تماما او المحافظة عليها) .

ي ـ نسبة قليلة من الطرفين هي التي ترى ان اللغة العربية عاجزة عن استيعاب التطور المعاصر .

٢ ـ القضايا والمواقف المتقاربة

أ ـ على الرغم من التقارب العام في الوضع المادي للطرفين ، الا ان المعطيات تشير الى ان نسبة امتلاك المفرنسين لبعض السلع (ثلاجة ، تلفون ، غسالة كهربائية) هي اعلى مما هي عليه عند المعربين .

ب ـ على الرغم من ان غالبية اسر الطرفين تسكن في المدينة الا ان نسبة من تسكن اسرهم في الريف من المعربين تساوي ضعف ما هي عليه الحال عند المفرنسين .

ج ـ ان نسبة الذين قرأوا باللغة العربية في المراحل الثلاث ما قبل الجامعية كانت باستمرار اعلى مما هي عليه الحال عند المفرنسين والعكس بالعكس فيما يتعلق باللغة الفرنسية .

د ـ على الرغم من التشابه الكبير في موقف الطرفين فيما يتعلق بالعدد الملائم للاولاد في الاسرة الجزائرية (من ٣ ـ ٤) ، الا اننا نجد اختلافاً ملحوظاً في النسبتين الاخريين . ففي حال الولدين فإن نسبة القبول عند المفرنسين هي ضعفها عند المعربين .

هـ - وكذلك فإنه فيما يتعلق بالموقف من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فإنه رغم ان ما يزيد على النصف كانوا مع تحديد الملكية ، وكانت نسبة الطرفين متقاربة جداً ، الا ان الامر اختلف قليلاً فيما يتعلق بالاجابة المتعلقة بالغاء هذه الملكية حيث وافق على هذا الالغاء ٣٥ بالمائة من المفرنسين مقابل ٣٦ بالمائة من المعربين .

٣ - المواقف والقضايا المتباعدة

أ - بلغت نسبة الذين يعرفون اللغة العربية قراءة وكتابة ٦٩ بالمائة عند المعربين مقابل ٤٦ بالمائة عند المفرنسين .

ب - في الحين الذي تصل فيه نسبة من يعرف الفرنسية بصورة جيدة عند المفرنسين حوالى ٦٠ بالمائة فإنها لا تصل عند المعربين الا الى ١٤ بالمائة .

ج - ان نسبة ٣٦ بالمائة من المفرنسين لا تستخدم اللغة الوطنية في حياتها اليومية الا بصورة نادرة ، مقابل ١٧ بالمائة من المعربين وكذلك فإن ٣٦ بالمائة من المعربين تستخدم اللغة الوطنية في حياتها اليومية بصورة كاملة في حين لا تبلغ هذه النسبة بين المفرنسين سوى ٢٣ بالمائة . علماً أنه من المعروف ان كلاً من السؤال والجواب كان يعني اللغة الوطنية الفصحى او الدارجة .

د - إن ٨٠ بالمائة من المعربين يرون صلاحية اللغة العربية وقدرتها على استيعاب التطور المعاصر ، في حين لا يرى هذا الرأي سوى ٤٧ بالمائة من المفرنسين وبالمنحى نفسه فإن ١ بالمائة فقط من المعربين يرى ان اللغة العربية عاجزة مقابل ١١ بالمائة من المفرنسين . وحتى بالنسبة للاحتمال الذي يرى ان العربية تستوعب التطور ولكن بصعوبة فإن نسبة من يرتأون هذا الرأي من المفرنسين زادت عن ضعف ما هي عليه الحال عند المعربين (٤٢ بالمائة ، ١٩ بالمائة على التوالي) .

هـ - ويتباعد موقف الطرفين بشكل واضح حول مسألة التعريب اذ بينما يرى ٩٥ بالمائة من المعربين ان هذا التعريب ضروري لا يرى ذلك من المفرنسين سوى ٥٤ بالمائة... اي ان ٤٦ بالمائة من المفرنسين ترى ان التعريب (المعني هنا طبعاً تعريب التعليم العالي) . هو غير ضروري نهائياً ، وذلك مقابل ٥ بالمائة عند المعربين .

و - يلاحظ ان اللغة قد شكلت حاجزاً لغوياً فاضحاً فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية ، اذ ان هذه العلاقات انحصرت ضمن حدود القسم اللغوي . فأقرب صديق لـ ٧٨ بالمائة من المعربين كان معرباً ، ولـ ٨٣ بالمائة من المفرنسين كان مفرنساً . ومن الطبيعي ان نتصور هنا ان هذا الصديق حتى ضمن كل قسم يمكن أن ينحصر في زميل الصف ، ولكن ذلك لا يخفف ولا يقلل من صحة استنتاجنا .

ز - يلاحظ ان الذين لم يصوموا شهر رمضان بين المفرنسين يمثلون نسبة اعلى بثلاث مرات مما هي عليه الحال عند المعربين (١٨ بالمائة ، ٦ بالمائة على التوالي) .

ح ـ يلاحظ ان نسبة من هم الى جانب تعليم المرأة ، ومساهمتها الكاملة في السياسة من المفرنسين اعلى بشكل واضح مما هي عليه الحال عند المعربين ، وينطبق هذا الامر على الموقف من خروج المرأة سافرة ومن التعليم المختلط .

الحالـــة	مفرنس (٪)	معرب (٪)
مع حق المرأة في التعليم المطلق	٧٤	٥١
مع حق المرأة في النشاط السياسي الكامل	٦١	٣٤
مع خروج المرأة سافرة	٧١	٤٦
مع التعليم المختلط	٨١	٦٣

خلاصـــة

١ ـ تشير النتائج العامة لهذا البحث الى وجود حالة جنينية « شعرية » من الانفصام الثقافي بين المبحوثين .

٢ ـ ان هذا الانفصام الثقافي الجنيني يتماشى ومنعرجات الانفصام اللغوي .

٣ ـ ان هناك مواقع ثقافية وتراثية كانت مكان اجماع الطرفين .

٤ ـ إن المستوى المتواضع لهذا البحث،ولكونه جهداً فردياً ، لا يساعد على تقديم جواب شاف على فرضية العلاقة السببية بين الانفصام اللغوي في الجزائر والواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ الايديولوجي الذي شكل ويشكل المناخ الذي نشأ ويعيش فيه هذا الانفصام .

واخيراً فإنا لنرجو ان نكون بهذا العمل العلمي المتواضع ، قد قمنا ببعض واجبنا القومي تجاه اخوتنا الجزائريين ، معربهم ومفرنسهم ـ فما هذه الا سحابة صيف ـ الذين طالما منحونا الكثير □

صَـدر حـديثـاً عَـــن

مركز دراسات الوحدة العربية

الإمكانات العربية

إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة

الدكتـور علـي نصّـار

السياسة الامريكية والثورة في اليمن الشمالية : ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧

د. احمد يوسف احمد

مدرس بقسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

نجحت القوى الثورية في اليمن الشمالية في اطاحة حكم اسرة حميد الدين ونظام الامامة برمته في ٢٦ ايلول / سبتمبر ١٩٦٢ ، وكان لهذا الحدث من الآثار الإقليمية والانعكاسات الدولية ما يتناسب مع الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة التي وقع فيها ، وتهتم هذه الدراسة بتحليل محاولة الولايات المتحدة احتواء هذه الثورة في بدايتها ، وإن كان التحليل سوف يمتد بنا على نحو مختصر الى ١٩٦٧ ، بما يعني أن الدراسة سوف تغطي بصورة او بأخرى ، الفترة التي ساندت فيها مصر ثورة اليمن عسكرياً ، مما جعل خطر انتشارها غير قاصر على جاذبية الافكار التي مثلتها الثورة بالنسبة لمنطقة الجزيرة العربية فقط ، إنما مستنداً ايضاً الى القوة العسكرية للثورة المصرية . وتنقسم هذه الدراسة الى قسمين ، اولهما يتناول المحددين الرئيسيين اللذين يعتقد انهما أثرا على السياسة الامريكية تجاه الثورة اليمنية ، والثاني يتناول ابعاد هذه السياسة ، وذلك فضلاً عن خاتمة ، تلخص التطورات الاساسية في السياسة الامريكية حتى ١٩٦٧ .

اولاً : محددات السياسة

تحددت السياسة الامريكية من الثورة اليمنية والتدخل المصري المساند لها بتفاعل عاملين أساسيين هما : المصالح الامريكية المتضمنة في الصراع الذي نشب عقب الثورة ؛ رؤية القيادة السياسية الامريكية .

١ ـ المصالح المتضمَّنة في الصراع اليمني

انبثقت هذه المصالح أساساً من الوضع الجغرافي لليمن ، فهي تجاور المصالح الامريكية المهمة في السعودية وشبه الجزيرة عموماً ، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي لليمن على ساحل البحر الاحمر بالقرب من مدخله الجنوبي ، ومن ثم فإنه يمكن تبويب هذه المصالح على النحو التالي :

أ ـ **النفط** : في ذلك الوقت ، لم تكن المصلحة الامريكية في نفط المنطقة ، تأتي من اعتمادها عليه في

الاستهلاك المحلي ، فلم تكن الولايات المتحدة تستورد الا حوالى $\frac{1}{5}$ استهلاكها من النفط من الخارج فضلاً عن ان ٢ بالمائة فقط من هذا الاستهلاك كان يأتي من الشرق الاوسط كله ، ومن ثم فقد كانت المصلحة الامريكية في نفط الشرق الاوسط مبنية اساسا على نصيب الشركات الامريكية في انتاج النفط في المنطقة ، وهو ما بلغ حوالى ٥٣ بالمائة في ذلك الوقت ، مما يشير الى مصلحة امريكية اساسية في الحفاظ على البنية القائمة آنذاك لصناعة النفط ، وفضلاً عن ذلك فإن احدى النتائج المترتبة على وضع الدولة العظمى ، ان تكون للولايات المتحدة مصلحة في مصلحة حلفائها في اوروبا الغربية الذين يعتمدون بشدة على نفط الشرق الاوسط كمصدر للطاقة المستهلكة محلياً[١] .

ب ـ **المرور عبر البحر الاحمر** : فعلى الرغم من أن وحدات الاسطول السابع في المحيط الهندي تدعم اساسا بخطوط مواصلات عبر المحيط الهادي فإن قناة السويس والبحر الاحمر يمثلان صلة ذات قيمة بين الاسطول السابع والاسطول السادس في المتوسط[٢] ، كذلك تجب الاشارة الى اهمية المرور التجاري من الطريق نفسه للولايات المتحدة فإن كل التجارة الامريكية تقريباً مع الخليج فضلاً عن نسبة كبيرة من صادرات النفط من هذه المنطقة الى حلفاء الولايات المتحدة في اوروبا الغربية وشمال امريكا تنقل عبر البحر الاحمر وقناة السويس[٣] .

ج ـ **منع السيطرة المعادية على الشرق الاوسط** : انعكاساً للدور العالمي للولايات المتحدة ولوجود مصالح واضحة لها في الشرق الاوسط تجيء مصلحتها في منع السيطرة المعادية عليه او على اي جزء حيوي منه ، وفي ذلك الوقت كان مصدر التهديد الوحيد الخطير بمثل هذه السيطرة يتمثل لدى دوائر السياسة الامريكية في الاتحاد السوفياتي ، وربما زاد من خطورة هذا التهديد في نظر الامريكيين ان السوفيات لم يدخلوا الشرق الاوسط اعتباراً من منتصف الخمسينات عن طريق التهديد بالقوة او تأييد حركات محلية وإنما بالتقاء في المصالح مع مطامح الحركة القومية العربية[٤] .

٢ ـ رؤية القيادة الامريكية

في تحقيق المصالح السابقة ، انتهى الامر بالولايات المتحدة بصورة او باخرى الى الارتباط بالنظم المحافظة في المنطقة والتصادم مع الحركة القومية العربية ، وعندما نشبت الثورة في اليمن ، كان عمر ادارة جون كيندي لم يصل العامين بعد ، وكان كيندي قد اتى الحكم برؤية جديدة للسياسة الامريكية اراد بها ادخال تغييرات جذرية على هذه السياسة[٥] . وقد انطلق كيندي ومساعدوه من ان تأييد الوطنيين غير

---

(١) اكثر من نصف واردات اوروبا الغربية من النفط الخام يأتي من الشرق الاوسط ، فضلاً عن مصالح بعض شركاتها ـ وان تكن صغيرة نسبياً ـ في استثمارات النفط ونقله ، انظر :
Institute for Strategic Studies [ISS], *Sources of Conflict in the Middle East*, Adelphi papers, no. 26 (London: ISS, 1966), pp. 4-6, and «Oil in the Persian Gulf,» *The World Today*, vol. 20, no. 7 (July 1964), p. 305.

(٢) ISS, *Sources of Conflict in the Middle East*, pp. 5-6.

(٣) Manfred W. Wenner, *Modern Yemen, 1918-1966*, Johns Hopkins University studies in historical and political sciences, ser. 85, no. 1 (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1967), p. 181.

(٤) انظر : John S. Badeau, *The American Approach to the Arab World* (New York: Harper and Row for the Council on Foreign Relations, 1968), pp. 10-14 and 22-23.

(٥) ودودة عبد الرحمن بدران ، « السياسة الخارجية الامريكية في عهد كيندي » (رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٣) (غير منشورة) .

الشيوعيين قد يكون افضل لتحقيق المصالح الامريكية من تأييد النظم المحافظة التي لا تتسم بالكفاءة بل التي تعبر عن مفارقات تاريخية احياناً ، وانعكس هذا في اعتقاد مؤداه ، ان استعادة الحراك للسياسة الامريكية في المنطقة لا بد من أن يرتبط باتجاه ودي من الناصرية[٦] ، خصوصاً ان الاتجاه المعادي لها في منتصف الخمسينات لم يأت الا بأسوا النتائج من المنظور الامريكي وبصفة خاصة دخول السوفيات رسمياً المنطقة عسكرياً وتجارياً وثقافياً[٧] . انطلاقاً مما سبق ، سعى كيندي الى أن يطور العلاقات مع مصر حول نقاط المصلحة المتبادلة مع الاعتراف بأن ثمة خلافات حادة مع عبد الناصر لا ينتظر لهذا التطوير ان ينهيها[٨] ، وقد ساعد على اتباع هذه السياسة دون شك فتور العلاقات المصرية ـ السوفياتية في ذلك الوقت بعد ازمة ١٩٥٩ الخطرة في هذه العلاقات .

ثانياً : ابعاد المحاولة

لم يكن تطبيق تصور كيندي السابق الاشارة اليه على مواقف بعينها بالامر اليسير ، وقد بدا هذا واضحاً بنشوب ثورة اليمن وما عقبها من تدخل مصري مساند لها ، فقد اختلفت دوائر صنع السياسة الخارجية في تحديد ماهية المصالح الامريكية المتصلة بهذا الموقف وكيفية حمايتها ، ومن ثم في تحديد بدائل السياسة المتاحة . وفي البدء كان الانطباع لدى الكونغرس الذي كانت علاقته بالرئيس كنيدي تتسم بطابع التوتر اصلاً[٩] . إن اخراج مصر من اليمن ووقف « المغامرات » لعبد الناصر في حد ذاته يجب ان يكون الاهتمام الرئيسي ، وقد كان الكونغرس في موقفه هذا يعكس موقف رجال صناعة النفط العاملة في الشرق الاوسط والمجموعات الموالية لاسرائيل داخل الكونغرس فضلاً عن التأثير البدهي لهم على الصحافة ، كذلك كانت وزارة الدفاع تشارك الكونغرس موقفه هذا لعدم اضعاف بريطانيا في عدن[١٠]

ولكن وزارة الخارجية الامريكية التي كانت تمثل اتجاهات كيندي والتي افترض لها دور رئيسي في صنع السياسة الخارجية في عهده[١١] كانت ترى ان المصالح الامريكية المتضمنة هي تهديد استقرار النظام السعودي بكل وزن المصالح الامريكية النفطية فيه ، ولم يكن ذلك التهديد ناشئاً عن احتمال غزو عسكري مصري لبعد اليمن عن مراكز الحياة السعودية وبدرجة اكبر عن حقول النفط فضلاً عن عدم ظهور اي نية مصرية في ذلك ، ولكنه ـ اي التهديد ـ كان مترتباً على ان الثورة في اليمن والمواجهة المصرية ـ السعودية والتدخل السعودي ضد الثورة ، امور قد تعجل كلها باهتزاز الحكومة السعودية بدرجة تفقد معها سيطرتها ، خاصة ان هناك فئات ساخطة ـ فضلاً عن عدم تأييد كثير من السعوديين للتدخل ضد ثورة اليمن

---

(٦) Dana Adams Schmidt, «The Civil War in Yemen,» in: [David] Evan Luard, ed., *The Internationanl Regulaiton of Civil Wars* (London: Thames and Hudson, 1972: New York: New York University Press, 1972), pp. 126-127.

(٧) انظر :

Secretary Rusk, «The Foreign Aid Program for 1964,» *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 49, no. 1253 (1 July 1963), p. 24 (A statement made before the Senate Committee on Foreign Relations on June 11, 1963).

(٨) John S. Badeau, «U.S.A. and U.A.R.: A Crisis in Confidence,» *Foreign Affairs*, vol. 43, no. 2 (January 1965), p. 281.

(٩) انظر التفصيلات في : بدران ، « السياسة الخارجية الامريكية في عهد كيندي » ص ٢١٩ ـ ٢٤٠ .

(١٠) Badeau, *The American Approach to the Arab World*, pp. 123 and 132.

(١١) بدران ، « السياسة الخارجية الامريكية في عهد كيندي » ص ٨٦ .

في البداية ـ قد تحاول استغلال المناخ السابق للقيام بعمل ثوري بنفسها او بمساعدة من الخارج . وانسحب الامر نفسه على الاردن حيث كانت العناصر الموالية لعبد الناصر اقوى منها في السعودية وحيث توجد حساسية خاصة لاي تغير سياسي فيها ، بالنظر الى حدودها المشتركة مع اسرائيل . وقد انتهت وزارة الخارجية الى ان خير وسيلة لحماية المصالح الامريكية المهددة هي خلق موقف يمكّن من حماية الاستقرار في السعودية والاردن من التأثيرات المحتملة السابق بيانها ، ويتمثل هذا الموقف في حصر الصراع اليمني بحيث تمنع انعكاساته من الانتشار خارج اليمن بما يعرض المصالح الامريكية في الشرق الاوسط خصوصاً في السعودية والاردن للخطر[١٢] . وقد ساعد على تطبيق هذه السياسة (على الرغم من ان وزارة الخارجية قد علمت من مصادر بريطانية ومصادر صحافية امريكية ان المقاومة الملكية وإن لم تكن واثقة من النصر ، الا ان التأييد الذي تلقاه داخل اليمن بالاضافة الى الدعم السعودي يوفر لها بالتأكيد فرصة نجاح)[١٣] . ان التقارير التي كانت الوزارة تتلقاها من بعثتها الدبلوماسية في اليمن قد نقلت ولا شك صورة حقيقية عن نظام الامامة اولاً ثم التأييد الشعبي للجمهورية ثانياً ، وقيل انها ألحت بشدة على ضرورة الاعتراف الامريكي بالثورة ، وذلك فضلاً عن ان هذه التقارير هي المسؤولة في الغالب عن التقويم السياسي السليم الذي ساد دوائر الخارجية الامريكية في ذلك الوقت من ان « غير الموالين لقيادة النظام الجمهوري الجديد لا يؤيدون عودة الامامة المخزية » ، ومن ان المعارضة القبلية للنظام الجمهوري ليست معارضة له في حد ذاته بقدر ما هي معارضة تقليدية لاية حكومة مركزية[١٤] .

كما دعم التصور السابق للخارجية الامريكية ان مصر كانت قد تدخلت بقواتها العسكرية لدعم الثورة اليمنية ، وكانت الخبرة الامريكية مع عبد الناصر كما رآها وزير الخارجية الامريكي تشير الى تجنب اي صدام معه على أساس انه قد التزم بالدفاع عن الجمهورية في اليمن ، وان اي ضغط شديد يتعرض له لن يؤدي الا الى المزيد من التشدد والتطرف[١٥] ، بينما من المتصور ان يؤدي الاعتراف الامريكي الى اعتراف بريطاني او على الاقل وقف او شبه وقف للمساعدة السعودية والاردنية للملكيين ومن ثم يعطي عبد الناصر مبررا حقيقيا لانسحاب مشرّف[١٦] . كذلك كانت دول الكتلة الشيوعية قد اعترفت على الفور بالنظام الجمهوري ، وكان هذا يعني ان عداء السياسة الامريكية للنظام الجديد سوف يؤكد الاستقطاب التقليدي في المنطقة بين قوى للتقدم يدعمها الاتحاد السوفياتي وقوى تقليدية ترتبط بها الولايات المتحدة وهي في هذه الحال ممثلة بنظام واهٍ لا مستقبل له ، وكان هذا الوضع في حال حدوثه يتعارض مع المصلحة الامريكية الاساسية في تقليص النفوذ السوفياتي حيثما امكن[١٧] .

وهكذا بدت الظروف السابقة اكثر ما تكون ملاءمة لاتباع مسلك توفيقي تجاه الصراع اليمني تمثل في **ثلاثة عناصر** : محاولة تهيئة الثوار بالاعتراف السياسي فضلاً عن أنه سيوفر للولايات المتحدة قناة اتصال

---

(١٢) Badeau, *The American Approach to the Arab World*, pp. 132-135; «The United States Assistant Secretary of State Philips Talbot to Senator Hickenlooper,» in: D.C. Watt, James Mayall and Cornelia Navari, eds., *Documents on International Affairs, 1963* (London: The Royal Institute of International Affairs, 1973), pp. 333, and Schmidt, «The Civil War in Yemen,» p. 127.

(١٣) Schmidt, Ibid., p. 127.

(١٤) «The United States Assistant Secretary of State Philips Talbot to Senator Hickenlooper,» p. 333.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٤ .

(١٦) Wenner, «Modern Yemen, 1918-1966,» p. 203.

(١٧) Badeau, *The American Approach to the Arab World*, p. 137.

دبلوماسية تمكنها من القيام بجهود وساطة لتطويق آثار الصراع اليمني ؛ اعلان نية الدفاع عن السعودية ان لم يكن عن الملكيين اليمنيين ؛ محاولة احداث فض اشتباك بين السعودية ومصر .

١ ـ الاعتراف بالنظام الجمهوري

كانت المعايير الرسمية الامريكية للاعتراف بأيّ حكومة جديدة ، ثلاثة : أ ـ وجوب ان تسيطر الحكومة على جزء رئيسي من البلاد ؛ ب ـ وجوب الا تكون بسبيلها للهجوم على جاراتها ، ج ـ وجوب التزامها بالتعهدات الدولية للنظام السابق[١٨]. ولم يكن المعيار الاول موضع جدل كبير سواء بالنظر الى اقتناع الخارجية الامريكية بتوافره بصورة او باخرى ، أو لأن التحليل السابق لرؤيتها للموقف يعطي الاولوية للمعيارين الثاني والثالث ، ولذلك سعت الدبلوماسية الامريكية الى الحصول على ضمان معلن لتوافر المعيارين السابقين من جانب الحكومتين المعنيتين وهما الحكومة المصرية والحكومة الجمهورية اليمنية ، وتمثل ذلك في الرسالة التي ارسلها كيندي لعبد الناصر في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ مقترحاً ان تؤكد الجمهورية اليمنية علناً عزمها على احترام التعهدات والالتزامات الدولية والسعي لاعادة العلاقات الودية مع جيرانها الى مجراها الطبيعي ، وصرف جهودها الى الشؤون الداخلية بالاضافة الى اصدار نداء من الجمهورية اليمنية الى اليمنيين في المناطق المجاورة [المقصود جنوب اليمن] باحترام القانون ، وبعد ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تعترف فوراً بجمهورية اليمن .

وقد رد عبد الناصر على كيندي برسالة اوضح فيها قبوله دون تردد لاقتراح كيندي شارحاً أن مصر لا تؤمن بفرض الثورة من الخارج ، وانها تحتاج الى جهودها لبناء نفسها ، وانها كانت تلزم دائماً جانب الدفاع ضد هجمات ضارية عليها[١٩] . وفي ١٨ كانون الاول / ديسمبر اصدرت الحكومة اليمنية الجمهورية بياناً التزم حرفياً تقريباً باقتراحات كيندي، وعقب ذلك صدر من القاهرة بيان يؤكد كل ما جاء في البيان اليمني[٢٠] . وفي اليوم التالي صدر بيان بالاعتراف الامريكي بالنظام الجمهوري في اليمن رحب بالمعاني السابقة في البيانين اليمني والمصري ، واشار صراحة الى ان تعهد الحكومة اليمنية باحترام الالتزامات الدولية للحكومة الامامية يشمل معاهدة صنعاء مع الحكومة البريطانية[٢١] .

وقد مثل قرار الاعتراف الامريكي كسباً سياسياً لا شك فيه للنظام الجمهوري اليمني وكذلك لمصر ، وكانت أبرز العلامات بهذا الصدد هي قبول الوفد الجمهوري كممثل لليمن في الامم المتحدة في اليوم التالي مباشرة بقرار من الجمعية العامة ، ولكنه في الوقت نفسه مثل ضربة سياسية لا شك فيها ايضاً لسياسات القوى المساندة للملكيين . ويبرر هذا اهمية العنصر الثاني في السياسة الامريكية .

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٣٨ .

(١٩) محمد حسنين هيكل ، **عبد الناصر والعالم** (بيروت : دار النهار للنشر، ١٩٧٢) ، ص ٢٩٦ ـ ٣٠٣ .

(٢٠) انظر نص البيانين على التوالي في : عبد الله بن احمد الثور ، **ثورة اليمن** ، ١٣٦٧ ـ ١٣٨٧هـ / ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨ م ، سلسلة دراسات عينية (القاهرة : دار البنا للطباعة ، ١٩٦٨) ، ص ١٣٧ ، و **الاهرام** ، ١٩ / ١٢ / ١٩٦٢ .

(٢١) «U.S. Recognizes Government of Yemen Arab Republic,» *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 48, no. 1228 (7 January 1963), pp. 11-12 (Department statement press release 739, dated December 19).

وجدير بالذكر ان معاهدة صنعاء هي المعاهدة التي وقعتها حكومة الامام يحيى مع بريطانيا عام ١٩٣٤ وتضمنت تعليق البحث في موضوع الحدود اليمنية الى ان تتم مفاوضات بين الطرفين بشأنها قبل انتهاء مدة المعاهدة (٤٠ عاماً) . وقد اعتبر بحق ، ان هذه المدة ستمكن بريطانيا من تثبيت وجودها في جنوب اليمن . انظر : احمد يوسف احمد ، **الدور المصري في اليمن ، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) ، ص ٦٧ .

٢ ـ اعلان نية الدفاع عن السعودية

كانت دوائر السياسة الخارجية الامريكية تشعر ـ كما سبقت الاشارة ـ بقلق شديد على الاوضاع في السعودية ، وبالنظر الى الدواعي السابقة للاعتراف بالجمهورية اليمنية فقد اعتبر من الضروري ان تخطر السعودية رسمياً بعزم الولايات المتحدة على الدفاع عن سلامتها الاقليمية . وفي ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٢ ـ وهو اليوم نفسه الذي شنت فيه اول غارة جوية مصرية على نجران ـ ارسل كيندي الى الامير فيصل رسالة ـ لم يعلن عنها في ذلك الوقت ـ قدم فيها تأكيداته باهتمام الولايات المتحدة العميق باستقرار السعودية ، وتأييدها الكامل « للحفاظ على سلامتها الاقليمية » ، ولاحظ ان السعودية تحتاج « جوا بخلو من المهاترات المضادة والتحريض من الداخل او الخارج » كي تنجح في تحقيق اهدافها[٢٢] . وقد بدأ تنفيذ العنصر العسكري في سياسة تطويق الصراع اليمني بارسال سرب مقاتل من الطائرات الامريكية للطيران فوق الرياض في تظاهرة لها دلالتها الواضحة[٢٣] .

وعندما وقعت اول هجمات جوية مصرية على نجران بعد الاعتراف الامريكي في الفترة من ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٢ الى ١ كانون الثاني / يناير ١٩٦٣ اتخذت الولايات المتحدة **ثلاث خطوات** . **الاولى** اصدار بيان عن وزارة الخارجية يأسف بشدة لهجوم طائرات يقودها طيارون مصريون على نجران ، ويعلن ان الحكومة الامريكية قد عبرت عن اهتمامها بهذا الصدد للحكومة المصرية ، واعلن البيان ان هناك مصلحة امريكية في الحفاظ على السلامة الاقليمية للسعودية والدول الاخرى في المنطقة[٢٤] . ثم كانت **الخطوة الثانية** هي اذاعة رسالة كيندي الى الامير فيصل السابق الاشارة اليه في ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٦٣ لتأكيد النية الامريكية في الدفاع عن السعودية ؛ واخيراً كانت **الخطوة الثالثة** هي تكرار العنصر العسكري في السياسة الامريكية بارسال مدمرة امريكية في زيارة مجاملة الى ميناء جدة في ١٥ كانون الثاني / يناير[٢٥] .

٣ ـ جهود فض الاشتباك

لم تكن التصرفات الامريكية السابقة كافية لحماية السعودية ، فإعلان النيات وتظاهرات القوة العسكرية يمكن ان تضع الولايات المتحدة في موقف بالغ الحرج من الناحية السياسية في حال تعرضها لتحد حقيقي ، ولذلك فقد كانت دوائر السياسة الامريكية واعية منذ البداية بأن الحل الحقيقي لمشكلة تهديد النظام السعودي لايكمن في مثل هذه الاجراءات وإنما في خطوة اكثر فعالية لتطويق آثار الصراع داخل اليمن بالفعل ، وتمثلت هذه الخطوة في محاولة ايجاد فض للاشتباك في منطقة الحدود السعودية ـ اليمنية ، وقد ارتبطت هذه المحاولة عضوياً بتطور الموقف الامريكي من الاعتراف ، فقد تضمنت رسالة كيندي الى عبد الناصر في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ اقتراحاً بفض الاشتباك يقوم على أساس انهاء متبادل

---

(٢٢) «U.S. Support for Saudi Arabia,» *U.S. Department of State Foreign Policy Briefs*, vol. 12, no. 14 (21 January 1963).

(٢٣) William Quandt, «United States Policy in the Middle East: Constraints and Choices,» in: Paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander, eds., *Political Dynamics in the Middle East* (New York: American Elsevier, 1972), pp. 532-533.

(٢٤) «U.S. Urges Disengagement of Foreign Forces in Yemen Conflict,» *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 48, no. 1230 (21 January 1963), pp. 90-91.

(٢٥) Schmidt, «The Civil War in Yemen,» p. 130.

للعون لاطراف الحرب الاهلية اليمنية ، ويتضمن هذا اجلاء مرحلياً وسريعاً للقوات الاجنبية (المقصود المصرية) عن اليمن وإنهاء العون الخارجي للملكيين ، والاجلاء المرحلي والسريع للقوات التي ادخلت بعد الثورة في اليمن الى منطقة الحدود السعودية ـ اليمنية (اشارة الى القوات السعودية وربما الاردنية) واقترح كيندي ان تصدر مصر بيانا تعلن فيه استعدادها لقبول العناصر السابقة كأساس لفض الاشتباك[٢٦] . وقد اكد عبد الناصر لكيندي في رده عليه قبوله اقتراحاته بهذا الصدد[٢٧] ، وانعكس ذلك في البيان الذي اصدرته القاهرة في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٢[٢٨] . وعندما لم تفض تطورات الصراع اليمني الى اي تقدم بخصوص فض الاشتباك ووقعت هجمات جوية مصرية على مواقع سعودية في آخر كانون الاول / ديسمبر ـ اول كانون الثاني / يناير ١٩٦٣ اكدت الحكومة الامريكية استمرار اقتناعها بأن افضل وسيلة لخدمة مصالح الشعب اليمني هي فض اشتباك القوات العسكرية الاجنبية وانهاء التدخل الخارجي[٢٩] .

وقد شاركت الامم المتحدة من خلال الامين العام في جهود فض الاشتباك ابتداء من كانون الثاني / يناير ١٩٦٣ ، وقد صوّر بعض المصادر هذه المشاركة بما يوحي بأنها مبادرة من **يوثانت** حظيت بتأييد قوي من الولايات المتحدة[٣٠] ، غير انه من الواضح ـ على الاقل من تاريخ رسالة كيندي السابق الاشارة اليها الى عبد الناصر في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ ـ اي المبادرة بهذا الصدد كانت امريكية . وفي كانون الثاني / يناير ـ شباط / فبراير ١٩٦٢ بدأت اتصالات بين الامين العام وممثلي الاطراف المعنية في الامم المتحدة في ناحية وبين السفيرين الامريكيين في مصر والسعودية والقائم بالاعمال في اليمن والسلطات المعنية في كل من البلاد الثلاثة في ناحية اخرى[٣١] ، فضلاً عن استمرار المراسلات بين كيندي وعبد الناصر بهذا الشأن . وقد انتهت هذه الاتصالات بالتمهيد لزيارة ممثل كل من الامين العام والرئيس الامريكي للمنطقة في آذار / مارس ـ نيسان / ابريل ١٩٦٣ في مهمتين انتهتا بالتوصل الى اتفاقية لفض الاشتباك[٣٢] .

ففي الفترة من ١ ـ ٧ آذار / مارس قام رالف بانش بتكليف من الامين العام بمهمة في مصر واليمن لاستطلاع وجهات النظر الخاصة بهما بصدد الموقف والاجراءات التي يمكن اتباعها للتوصل الى تفاهم يعيد الاوضاع الى حالتها الطبيعية ، وكان المفروض ان يزور بانش السعودية ايضاً ولكن هذه الزيارة لم تتم لاعتراض السلطات السعودية على عدم نية الامم المتحدة في الاتصال بالملكيين في هذه المهمة[٣٣] . وفي الوقت نفسه تقريباً قام السفير **الزورت بانكر** مبعوث كيندي بمهمة مماثلة في كل من الرياض والقاهرة وقد امتدت مهمته طوال شهر آذار / مارس والنصف الاول من نيسان / ابريل تقريباً . وفي اثناء هذه الفترة التقى اكثر

---

(٢٦) هيكل ، **عبد الناصر والعالم** ، ص ٢٩٦ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٢٩٨ .

(٢٨) انظر نص البيان في : **الاهرام** ، ١٩ / ١٢ / ١٩٦٢ .

(٢٩) «U.S. Urges Disengagement of Foreign Forces in Yemen Conflict,» pp. 90-91.

(٣٠) Allan James, *The Politics of Peace-Keeping*, Studies in international security, 12 (London: Praeger for the ISS, 1969), pp. 109-110.

(٣١) «Rapport du secretaire général au Conseil de Sécurité sur certains faits nouveaux relatifs au Yémen,» Nations Unies, Conseil de Sécurité, 29 Avril 1963, p. 1, (S/ 5298).

(٣٢) Badeau, *The American Approach to the Arab World*, pp. 141-142.

(٣٣) «Rapport du secretaire général au Conseil de Sécurité sur certains faits nouveaux relatifs au Yémen,» p. 1.

من مرة كلا من الامير فيصل وعبد الناصر[٣٤] .

وفي محاولة تبين مضمون هذه الاتصالات ليس هناك اي دليل على ان الامم المتحدة قد قدمت اقتراحات تختلف عن الاقتراحات الاصلية الواردة في رسائل كيندي الى الاطراف المعنية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ ! بل ان مهمة بانش ربما لا تكون قد تجاوزت مجرد اجراء تقصي الحقائق الضروري لفض الاشتباك . وتظهر المدة التي قضاها بانكر في المنطقة مقارناً ببانش (شهر: اسبوع) وشمول اتصال بانكر لطرفين يمثلان وجهتي النظر المتصارعتين (مصر والسعودية) بعكس بانش (اليمن ومصر) والمضمون النهائي لاتفاقية فض الاشتباك كما سيجيء صحة الرأي القائل بأن بانكر هو الذي لعب الدور الاساسي في التوصل الى اتفاقية فض الاشتباك .

وقد كان جوهر الموقف الامريكي في هذه الاتصالات مؤسساً على مقترحات كيندي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ وقد اوضح المفاوض الامريكي للمسؤولين المصريين في غمار هذه الاتصالات طبيعة وحساسية المصالح الامريكية المتضمنة في الصراع اليمني ، وحاول اقناع عبد الناصر بأن التعاون في ايجاد مخرج من هذا المأزق امر في مصلحته سواء بالنسبة لخير مصر او لاستمرار العلاقات الطيبة بالولايات المتحدة بما في ذلك تفادي ان يؤدي التورط المصري المتزايد في اليمن الى اتخاذ الكونغرس اجراء غير مناسب حيال برنامج المساعدة الامريكية واوضح المفاوض الامريكي للمسؤولين السعوديين المسألة نفسها لبلادهم وإن اضيف اليها تأكيد ضمان الولايات المتحدة للسلامة الاقليمية للسعودية ولوضع النظام السعودي ، على الا يفهم من هذا اي تعاطف مع التدخل السعودي المساند للملكيين اليمنيين[٣٥] ، وليجعل هذا التأكيد قابلاً للتصديق من المسؤولين السعوديين فقد عرض بانكر عليهم استناداً الى قرار من مجلس الامن القومي الامريكي ارسال ثماني طائرات الى السعودية كرمز للحماية الامريكية في مقابل الالتزام السعودي بوقف دعم الملكيين ، وعلى هذا الاساس كان مجلس الامن القومي الامريكي يأمل في امكان اقناع عبد الناصر بسحب قواته[٣٦] .

وقد استطاع بانكر ان ينقل الى الامين العام صيغة اتفاقية فض الاشتباك التي وافقت عليها الاطراف المعنية . كما تلقى يوثانت تأكيداً رسمياً من السلطات المصرية واليمنية والسعودية بقبولها هذه الصيغة[٣٧] ، ومن ثم فقد اعلن يوثانت في ٢٩ نيسان / ابريل مضمون هذه الاتفاقية في تقريره الى مجلس الامن على النحو التالي :

ـ توقف السعودية عن مساندة الملكيين ومنعها لهم من استخدام اراضيها كمراكز لمواصلة الكفاح في اليمن .

---

(٣٤) الاهرام ، ٢ ـ ٤ ، ١٠ / ٤ / ١٩٦٣ :

«Secretary Rusk's News Conference of March 8,» *U.S. Department of State Bulletin*, vol. 48, no. 1239 (25 March 1963), p. 437 (Press release dated March 8), and Badeau, *The American Approach to the Arab World*, p. 143.

(٣٥) هيكل ، **عبد الناصر والعالم** ، ص ٣٠٦ ، و

Badeau, Ibid., p. 142.

(٣٦) كان هذا العرض غامضاً في انه لم يوضح ما اذا كانت هذه الطائرات سوف تشتبك مع العدو او انها كانت حقيقة مجرد رموز ، وقد اوضحت التطورات اللاحقة انها كانت كذلك حتى تم سحبها نهائياً عام ١٩٦٤ بانتهاء محاولة فض الاشتباك ذاتها .

(٣٧) Badeau, *The American Approach to the Arab World*, p. 143.

- التزام مصر بالبدء في الانسحاب من اليمن على مراحل وفي اسرع وقت ممكن .
- قبول مصر لعدم اتخاذ اجراءات عقابية ضد الملكيين بسبب اي مقاومة بدرت منهم قبل فض الاشتباك .
- توقف القوات المسلحة المصرية عن القيام بأي عمليات عسكرية على اراضي السعودية .
- انشاء منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود بين اليمن والسعودية لمسافة ٢٠ كلم على كل جانب يعمل فيها مراقبون محايدون للتأكد من احترام شروط فض الاشتباك ، كذلك فسوف يكلفون بتجاوز هذه المنطقة للتأكد من عدم وجود مساندة للملكيين من جانب السعودية ومن انسحاب القوات المصرية بمعداتها من مطارات اليمن وموانئها .
- تعهد مصر والسعودية بالتعاون مع ممثل الأمين العام اواي وسيط آخر تقبله الدولتان ، وذلك من أجل التوصل الى اتفاق حول جوانب فض الاشتباك والرقابة عليه[٣٨] .

وانشئت بعثة للرقابة تابعة للأمم المتحدة لتنفيذ النص الوارد بالاتفاقية عن قيام مراقبين محايدين بالتأكد من الالتزام بتنفيذها ، وقد بدأت هذه البعثة مهمتها في ٤ تموز / يوليو ١٩٦٣ ، وتم انهاء نشاطها في ٤ ايلول / سبتمبر ١٩٦٤ اشارة الى اخفاق الاتفاقية السابقة في احتواء الصراع اليمني ، وبعبارة اخرى اخفاق السياسة الامريكية بهذا الصدد[٣٩] .

خاتمة : من الاستنزاف الى الصدام الحتمي

اغتيل الرئيس الامريكي كيندي ، في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣ ، وبغض النظر عن مدى النجاح الذي حققته سياساته الجديدة فإن اغتياله كان اغتيالاً لهذه السياسات ، وبقدر ما يمكن أن يسهم متغير القيادة السياسية في التأثير على الاحداث فقد كان مجيء جونسون الى الحكم يمثل عودة كاملة الى السياسات الامريكية التقليدية ، وقد تلا وصوله الى الحكم بالتدريج تدهور منتظم في العلاقات المصرية ـ الامريكية كان له اثره فيما بعد على الموقف الامريكي من ثورة اليمن والتدخل المصري المساند لها ، ولا يجب ان نفصل هذا كله عن بعض التطورات الاقليمية والدولية غير المواتية بالنسبة للعلاقات المصرية ـ الامريكية مثل السياسة المصرية تجاه الصراع في الكونغو في ١٩٦٤ والتطور الايجابي في العلاقات المصرية ـ السوفياتية اعتباراً من ايار / مايو ١٩٦٤ بصفة خاصة[٤٠] ، ويؤكد هذا ان متغير القيادة السياسية لا يمكن ان ينظر اليه في فراغ بغض النظر عن اهميته في حد ذاته .

وثمة شواهد على ان عبد الناصر كان يشعر منذ الشهور الاخيرة من حياة كيندي بأن جزءاً من المخطط الامريكي كان يهدف الى زيادة تورطه في اليمن[٤١] ، وفي الواقع ان جون بادو ـ السفير الامريكي في مصر في ذلك الوقت ـ قد اعطى شهادة غير مباشرة بوجود مثل هذه السياسة عندما اشار الى انه ابتداء من ١٩٦٥ تغيرت السياسة الامريكية تجاه اليمن بعدما

---

(٣٨) «Rapport du secretaire général au Conseil de Sécurité sur certains faits nouveaux relatifs au Yémen,» p. 2.

(٣٩) انظر التفاصيل في : احمد ، الدور المصري في اليمن ، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ ، ص ٢١٩ ـ ٢٤٧ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٣١٥ ـ ٣٢٢ .

(٤١) هيكل ، عبد الناصر والعالم ، ص ٣٠٧ ـ ٣١٠ .

بدا ان المصالح الامريكية في أمان وان افضل طريقة هي ترك المشكلة اليمنية لمن أوجدوها ، وان هذا كان في الواقع يعني اتباع سياسة « تحمل نتائج اعمالك »[٤٣] .

وقد نجحت هذه السياسة بالاضافة الى محاولات تضييق الخناق اقتصادياً على مصر[٤٢] ضمن عوامل اخرى بدفع مصر واليمن الى قبول محاولات للتسوية السياسية للصراع اليمني طوال عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥[٤٤] غير ان التناقض الرئيسي القائم بين اطراف الصراع قد حكم بالاخفاق على هذه المحاولات، بل ان اليمن الجمهورية ومصر قد بدأتا في اتباع خط متشدد داخل اليمن باقصاء العناصر التي ثار ادنى شك في استعدادها للتسوية مع خصوم الثورة ، واتباع استراتيجية عسكرية تكفل بقاء طويلاً غير مكلف للقوات المصرية في اليمن ، وخارجها بتصعيد الدعم المساند لقوى الثورة في جنوب اليمن ، ومحاولات اختراق النظام السعودي نفسه[٤٥] . وكانت تلك السياسة الجديدة نابعة ـ بالاضافة الى اخفاق محاولات التسوية ـ من اعتبارات مواجهة المحاولات الغربية لاعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة بما يضمن المصالح الغربية فيها بعد الانسحاب البريطاني من جنوب اليمن ـ بما في ذلك قاعدة عدن ـ الذي كان قد اعلن رسمياً في ٢٢ شباط / فبراير ١٩٦٦ انه لن يتجاوز بداية عام ١٩٦٨[٤٦] .

وبكل وزن المصالح الامريكية والغربية الهائل في المنطقة لم يكن ممكناً لوضع كهذا ان يستمر ، واصبحت سياسة « تحمل نتائج اعمالك » ترفاً غير وارد ، ومخاطرة لا يمكن لهذه المصالح ان تتحملها ، ومن ثم اصبح من الضروري ان ينتهي التدخل المصري في اليمن بشكل او بآخر ، لا قبل بداية ١٩٦٨ فقط ، ولكن في اسرع وقت ممكن قبل ان يجني هذا التدخل ثماره في شبه الجزيرة العربية وفقاً لما تصورته الدوائر الغربية المختلفة ، وقد كان الوضع القوي للثورة اليمنية والتدخل المصري المساند لها في ذلك الوقت يجعل من محاولة مواجهتها في شبه الجزيرة ذاتها عملية صعبة ان لم تكن مستحيلة ، كذلك كان النظام المصري يبدو محصناً ضد محاولات للانقلاب مماثلة لتلك التي جرت في اندونيسيا وغانا ، وهكذا بدا ان الحل الامثل في توجيه ضربة عسكرية قوية تمثلت في عدوان اسرائيل في حزيران / يونيو ١٩٦٧ على مصر وسورية والاردن . ففي ذلك الوقت كانت اسرائيل تشعر بالقلق من احتمالات نمو المقاومة الفلسطينية المسلحة والسياسة السورية تجاهها فضلاً عن مصلحتها الدائمة في تحطيم القوة العسكرية العربية ، بل ان الشيء الذي يجب الأ يغيب عن الاذهان ان ضرب مصر عسكرياً لانهاء تدخلها في اليمن لم يكن مصلحة غربية فحسب بل كان مصلحة اسرائيلية اساسية ايضاً ، فإن الانتصار المقصود للسياسة المصرية في شبه الجزيرة مع عام ١٩٦٨ ان لم يكن قبلها كان يمثل خطراً حقيقياً على امن اسرائيل : **بروز احتمال تجسد الحركة القومية العربية في دولة عربية كبرى فضلاً عن تحكم قوى ثورية عربية في المدخل الجنوبي**

---

(٣٢) التعبير الذي استخدمه بادو هو «stew in your own juice» . انظر :
Badeau, *The American Approach to the Arab World*, p. 147.

(٤٣) احمد ، الدور المصري في اليمن ، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ .
(٤٤) انظر التفاصيل في : المصدر نفسه ، ص ٣٣٠ ـ ٣٩٠ .
(٤٥) انظر التفاصيل في : المصدر نفسه ، ص ٤١٦ ـ ٤٦٠ .
(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٤٢٧ .

للبحر الاحمر بما يغلق المنفذ الاسرائيلي الى هذا البحر تماماً . وهكذا التقت المصلحة الغربية والمصلحة الاسرائيلية في توقيت الضربة العسكرية لمصر ، وكان عدوان حزيران / يونيو ١٩٦٧ .

ومن الواضح ان التحليل السابق يذهب الى وجود تواطؤ ما بين الولايات المتحدة واسرائيل في هذا العدوان ، ومع ذلك فإنه تحليل ذو طابع استنباطي لا يستند الى شواهد تجريبية حتى الآن ، ومع ذلك فإنه اذا كان لهذه الدراسة ان تدعي انها قد توصلت الى افتراض ما بشأن حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ استناداً الى الملابسات التي احاطت بالتدخل المصري في اليمن قبيل الحرب فهو ان هذه الحرب لا يمكن ان تكون سوى عمل امريكي ـ اسرائيلي مشترك .

وقد كان عدوان حزيران / يونيو ١٩٦٧ وما افضى اليه من هزيمة مصرية عاملاً حاسماً في انهاء المساندة المصرية العسكرية لثورة اليمن ، ومن ثم عاملاً مهماً ـ بقدر ما يكون للعوامل الخارجية من اهمية في تحديد مسار هذه الثورة ذاتها ، وهكذا فإن السياسة الامريكية وإن كانت قد اخفقت في محاولتها المباشرة لاحتواء الثورة اليمنية فإنها حققت دون شك نجاحاً بالالتفاف على الحركة القومية العربية برمتها وضربها باستخدام الاداة الاسرائيلية في ١٩٦٧ □

دعوة
الى المفكرين والمثقفين العرب

ترحب المستقبل العربي بمساهمة المفكرين والمثقفين العرب بالكتابة فيها حسب القواعد التالية :

١ ـ ان يتراوح حجم المقال بين ٦٠٠٠ ـ ٨٠٠٠ كلمة .
٢ ـ تنشر المجلة ابحاثا ودراسات ومقالات من المدارس الفكرية المختلفة ، ويكون معيار النشر هو الموضوعية ، والمستوى العلمي ، وذلك في حدود إلتزام المركز بالتوجه القومي العربي الوحدوي .
٣ ـ ترحب المجلة باية اسهامات في ابوابها المختلفة الاخرى (آراء ومناقشات ، نقد الكتب ، تقارير عن الندوات والمؤتمرات) على ان تكون المساهمة في حدود ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ كلمة .
٤ ـ يشترط ان تكون الدراسة او المقالة موثقة وان تشمل الاشارات المرجعية : اسم المؤلف ، وعنوان الكتاب ، ومكان النشر ، ودار النشر ، وسنة النشر .
٥ ـ يفضل ان تكون الدراسات مطبوعة على الآلة الكاتبة او بخطوط واضحة تجنبا للاخطاء المحتملة .
٦ ـ تخضع الدراسات الواردة للمركز للتحكيم بواسطة اثنين من الخبراء على الاقل .
٧ ـ يلتزم المركز بتقويم اية دراسة تصله واعلام المؤلف بذلك في حدود شهر من تاريخ استلامها .
٨ ـ الدراسات التي لا يرى المركز صلاحية نشرها لا ترد للمؤلف .

إستخدام الحروف العربية في الحاسبات الالكترونية : (مجال حفظ واسترجاع المعلومات) (*)

محمد ابراهيم

وكيل قسم المعلومات في الاهرام .

مقدمـــة

تمثل الحاسبات الالكترونية علامة بارزة من علامات التطور الحضاري للبشرية ، كما تمثل سمة مميزة لعصرنا الحاضر . وكان دخولها مجال حفظ واسترجاع المعلومات ضرورة نتيجة لما شهده هذا العصر من تفجر هائل في إنتاج ونشر المعلومات ، مع التعدد في أشكالها ومصادرها ولغاتها ، مما جعل من المستحيل على الباحث الفرد أن يحصل على جميع المعلومات المتعلقة بمجال تخصصه . وعلى سبيل المثال ، فإن الطبيب المتخصص في فرع واحد صغير من فروع الطب وهو السرطان عليه أن يقرأ كل عام أكثر من ٢٥ ألف بحث في خمس وأربعين لغة . والمشكلة أكثر تعقيداً بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة ، التي يتحتم عليها أن تحصل على معلومات محددة في وقت معين لاتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بنشاطها ومستقبلها .

ومن هنا أصبحت الأساليب التقليدية في تجميع المعلومات وتنظيمها عاجزة عن تلبية تلك الاحتياجات بكفاءة وفاعلية . وهكذا حلّت الحاسبات الالكترونية بإمكانياتها الهائلة ـ في اختزان واسترجاع المعلومات ـ محل الوسائل التقليدية ، بغرض تحقيق الهدف المثالي لنظام المعلومات وهو تقديم المعلومات المناسبة في الوقت المناسب وبالقدر المناسب . لقد استطاع الحاسب الالكتروني أن يحل مشكلتي الحفظ والتداول وذلك بابتكار الذاكرات الجبارة التي تستوعب آلاف المليارات من البيانات حيث يقوم الحاسب بتنسيقها وتنظيم تداولها وتعبئة الجديد ومتابعة القديم بالتعديل والحذف والاضافة ، مع الإجابة على ما يقدم إليه من أسئلة واستفسارات في أجزاء من الثانية .

(*) إتماماً للفائدة من المعلومات الواردة في هذا المقال لا بد من الاشارة إلى جهود عربية أخرى ، قومية وقطرية ، في مجال استخدام الحروف العربية في الحاسبات الالكترونية لم يرد ذكرها في المقال ، وهي :

ـ على المستوى القومي ، الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق التعريب في الرباط ـ التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ ويتولى الاشراف عليها ومتابعة تطويرها العلّامة عبد العزيز بن عبدالله.

ـ على المستوى القطري ، الدراسات التي يقوم بها معهد اللسانيات في جامعة الجزائر ويشرف عليها الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح .

وكذلك الدراسات التي يقوم بها مركز البحوث والدراسات العلمية في دمشق . (المحرر)

وقد نشأت الحاسبات الالكترونية - بما فيها من تجهيزات مادية(*) وتجهيزات تنظيمية-(**) داخل مجتمعات غير عربية اللغة ، وصممت خصيصاً لخدمة هذه المجتمعات . ولما كان تحدي التطوير في مجتمعاتنا العربية ، يفرض علينا ضرورة الاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تيسرها الحاسبات الالكترونية ، فقد تركز اهتمام العديد من الهيئات والمؤسسات العربية لتطويع استخدام هذه الحاسبات مع الحروف العربية ، أو تطويع الحروف العربية للاستخدام داخل هذه الحاسبات .

وتتمثل المشكلة هنا في عدم وجود الرموز والتمثيلات المعيارية العربية الملائمة ، والتي تلقى القبول على مستوى الوطن العربي ، بحيث يمكن أن يقبل عليها مصممو الحاسبات الالكترونية ، وتصلح للتعامل بكفاءة مع النصوص العربية .

فاللغة العربية لها بعض الملامح الأساسية والخاصة بها ، والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند التحسيب بالعربية . من أهم هذه الملامح أن عدد الحروف العربية هو ٢٨ حرفاً ، ولكن لكل حرف منها عدة أشكال حسب موقعه من الكلمة ، وحسب استخداماته ، وحسب ارتباطه بحرف سابق أو لاحق . كما أن اللغة العربية تكتب من اليمين إلى اليسار بالنسبة للحروف ، ومن اليسار إلى اليمين بالنسبة للأرقام . وهناك أيضاً مشكلة تشكيل الحرف العربي وهي ضرورية في بعض الأحيان لفهم النص فهماً صحيحاً . وبالإضافة إلى ذلك نجد العدد الكبير من الأشكال الجمالية والفنية للحروف ، بالإضافة إلى اختلاف مستوياتها الطباعية . كل هذه الملامح خاصة باللغة العربية ، وهي تحتاج إلى جهود مركزة من أجل المواءمة بينها وبين الاستخدام في الحاسبات الالكترونية[١] . وقد تمت عدة جهود لإيجاد الرموز والتمثيلات المعيارية العربية الملائمة للاستخدام في الحاسبات الإلكترونية ، والتي تصلح للاستخدام في كافة أنحاء الوطن العربي . بعض هذه الجهود تم على مستوى الأقطار العربية منفردة وخاصة في مصر والعراق والمغرب والسعودية ، والبعض الآخر على المستوى القومي وخاصة من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في جامعة الدول العربية ، وهناك جهود اخرى تمت على المستوى العالمي في اوروبا والولايات المتحدة الامريكية .

وسنعرض هنا بإيجاز لما توصلت إليه هذه الجهود من إنجازات وما اعترضها من صعوبات :

الجهود المصرية

أول هذه الجهود بدأ في مصر من خلال معهد التخطيط القومي عام ١٩٦٢ حيث بدأ التفكير في إمكانية تمثيل جميع الحروف العربية بجانب الحروف اللاتينية ، وذلك بأن يكتفى بشكل واحد لكل حرف عربي . وفي عام ١٩٦٩ تطورت المحاولات إلى ايجاد « شيفرات » ثنائية للحروف والأرقام العربية ، منفصلة عن التقنينات الخاصة بالحروف والأرقام اللاتينية . وقد ساعد على هذا التطور أنه تم على الحاسبات من الجيل الثالث التي في إمكانها تمثيل ٢٥٦ شكلاً مختلفاً، بعكس الجيل الثاني الذي لم تكن تتعدى قدرته ٦٤ شكلاً[٢] .

(*) Hard wares.

(**) Soft wares.

(١) السيد احمد محمد حسب الله ، « الاستخدامات البيليوجرافية للحاسبات الالكترونية في الدراسات البترولية » (رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاداب ، ١٩٧٩) ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) محمد سمير عليش ، « معالجة البيانات العربية على الحاسبات الالكترونية » ورقة قدمت الى : **ندوة اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات ، طرابلس ، ليبيا ، ٧ - ٩ / ١ / ١٩٧٩** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ١٩٧٩) ، ص ١٦ .

كما أن دار الكتب المصرية بدأت في عام ١٩٦٨ مشروعاً ضخماً يستهدف إعداد فهرس كامل لجميع محتوياتها في مائة عام (١٨٧٠ ـ ١٩٦٩) . وفي مرحلة لاحقة من إعداد هذا الفهرس تقرر إدخال الميكنة في إنتاجه عن طريق الحاسب الالكتروني . واستعانت الدار في هذا المجال بهيئة اليونسكو . وقد بدأت دار الكتب بميكنة القسم العربي من المشروع حيث قام خبير من اليونسكو بمساعدة فريق من المتخصصين في الدار بتطوير آلات التثقيب بحيث تلائم احتياجات الحروف والفواصل والرموز العربية . ولكن للأسف لا توجد كتابات حول هذا المشروع تكفي لتقييم عملية التطوير التي تمت لهذه الآلات[٣] .

الجهود العراقية

أما في العراق فقد شهد المؤتمر العلمي لجمعية المهندسين العراقية عام ١٩٧٠ حول « مستقبل الحاسبات الالكترونية في العراق » أول دعوة لتغيير رموز الحروف العربية . وفي عام ١٩٧٣ استطاع المركز القومي للحاسبات الالكترونية في بغداد أن يتوصل إلى معيار موحد للحرف العربي نتج عنه مقترح اعتمد كأساس للرموز العربية في العراق . ويبين الشكل التالي (شكل رقم١) المجموعة الأساسية للرموز العربية في المقترح العراقي .

وقد صادفت المقترح العراقي الصعوبات التالية :

١ ـ حرف الألف وصعوبة تمثيله برمز واحد للموقعين المنفصل والمتصل .

٢ ـ حرف « الهمزة » وتعدد كراسيها حسب موقعها من الإعراب . فتارة منفردة وتارة على كرسي الياء وأخرى على الواو .. الخ .

٣ ـ رمز « لا » المركب من حرفي اللام والألف الذي يؤدي استعماله إلى الشذوذ عن قاعدة الرمز الواحد للحرف الواحد .

٤ ـ الألف المقصورة وموقعها من التسلسل .

٥ ـ التاء المربوطة التي هي شكل من أشكال التاء الطويلة وموقعها .

٦ ـ التشكيل وكيفية تمثيل رموز مستعملة تعقب الحرف في الكلمة ولا تضاف فوقه لصعوبة ذلك تكنولوجيا .

٧ ـ إرضاء أكبر عدد من المستفيدين على مستوى الوطن العربي دون التأثير على جوهر المعيار وأهدافه البعيدة المدى .

٨ ـ الأرقام المتداولة في المشرق العربي ومدى تقبل فكرة الرجوع إلى الأرقام العربية المتعارف عليها عالمياً لمنع استخدام مجموعتين من الأرقام ذات المعنى الواحد في المعايير العالمية .

ويتميز المقترح العراقي بالخصائص التالية :

١ ـ التاء المربوطة لم تمثل برمز مستقل .

٢ ـ الألف المقصورة وضعت مجاورة للألف . وقد تبين لغوياً ـ بعدئذٍ ـ أن الألف المقصورة هي أحد أشكال الياء وليس الألف ، لذا فمن المنطقي أن تكون مجاورة للياء .

---

(٣) عبد الرحيم صبري، « استخدامات الحاسب الالكتروني في اعداد الفهرس المئوي لدار الكتب القومية بالقاهرة »، **الثقافة العربية** ، العدد ٤ (١٩٧٦) ، ص ٣٠٧ ـ ٣١٧ .

٣ ـ لم يتعرض المقترح العراقي لمشكلة التشكيل الذي يعتبر من أهم الصفات المميزة للغة العربية[٤] .

الجهود المغربية

وهناك في المغرب العربي ، وخاصة في معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في جامعة الرباط ، تم

شكل رقم (١)

المجموعة الأساسية للرموز العربية في المقترح العراقي

الرمز العربي	الرمز اللاتيني	قيمه ASCII
ء	8	5/14
ى	—	5/15
ا	`	6/0
ب	a	6/1
ت	b	6/2
ث	c	6/3
ج	d	6/4
ح	e	6/5
خ	f	6/6
د	g	6/7
ذ	h	6/8
ر	i	6/9
ز	j	6/10
س	k	6/11
ش	l	6/12
ص	m	6/13

الرمز العربي	الرمز اللاتيني	قيمه ASCII
ض	n	6/14
ط	o	6/15
ظ	p	7/0
ع	q	7/1
غ	r	7/2
ف	s	7/3
ق	t	7/4
ك	u	7/5
ل	v	7/6
م	w	7/7
ن	x	7/8
ه	y	7/9
و	z	7/10
ي	{	7/11
ـ	}	7/13
	~	7/14

(٤) عمر طه ، « الحرف العربي في الحاسبات الالكترونية » ، المجلة العربية للمعلومات ، السنة ١ ، العدد ٢ (١٩٧٨) ، ص ٢١٤ ـ ٢١٥ .

التوصل إلى نتائج جيدة أقرت بمنفعتها الحكومة المغربية وكذلك جامعة الدول العربية ومنظمة اليونسكو الدولية . وفي هذا المقترح تكوّن الحروف وعلامات الشكل ـ وليس الأرقام وعلامات الوقف ـ مجموعة من ٨٨ رمزاً تنقسم إلى مجموعات فرعية متداخلة كل مجموعة منها تحتوي على المجموعة التي تليها وتمثل درجات من الاختصار . فإذا كانت مجموعة الـ ٨٨ رمزاً تمثل المستوى صفر من الاختصار ، يمكن على أساس ذلك تمييز ٦ مستويات للاختصار بصفة تصاعدية من صفر إلى ٥ وهذه المجموعات الفرعية الست يمكن تحديد تسلسلها كما يلي : (انظر الشكل رقم ٢) .

وكما هو واضح في الشكل يبدأ المستوى ٥ من أعلى ثم يتدرّج حتى المستوى صفر في الأسفل . وفيما يلي بيان لهذه المستويات :

المستوى ٥ : نظام أساسي ذو ٣٢ رمزاً يتضمن : الـ ٢٩ حرفاً ساكناً المكوّنة للألفباء (بإدخال الهمزة) ، الحركات القصيرة الثلاث بخط وصل .

المستوى ٤ : نظام البراقة ذو ٣٥ رمزاً يتضمن : ٣٢ رمزاً المكونة للمستوى ٥ ، الألف المقصورة ، التاء المربوطة ، علامة التضعيف (الشدّة) .

المستوى ٣ : نظام متوسط ذو ٤٠ رمزاً يتضمن : الـ ٣٥ رمزاً المكوّنة للمستوى ٤ ، الحروف المهموزة (٥ أشكال لكتابة الهمزة) .

المستوى ٢ : نظام الإعلاميات المختصر ذو ٤٩ رمزاً يتضمن : الـ ٤٠ رمزاً المكوّنة للمستوى ٣ ، ٩ علامات للشكل بما في ذلك التضعيف والتنوين .

المستوى ١ : نظام الاعلاميات الأساسي ويتكوّن من ٦٤ رمزاً ويتضمن :الـ٤٩ رمزاً المكوّنة للمستوى ٢ ، ٣ حروف صوتية (الباء والفاء المثلثتان والكاف المغلقة) ، ٢ حروف نهائية ، ٩ حركات للشكل مشددة .

المستوى صفر : نظام تام ذو ٨٨ رمزاً ويتضمن : الـ ٦٤ رمزاً المكوّنة للمستوى ١ ، ٣ تعريفات لتأليف الحروف النهائية ، خط الوصل، حرفين صوتيين إضافيين (القاف والجيم المثلثتان) ، ١٦ حرفاً لتزيين الخط(٥) .

المقترح العراقي المغربي

في حزيران / يونيو عام ١٩٧٦ عقد في بنزرت بتونس المؤتمر العربي التحضيري للندوة الدولية لاستراتيجية وسياسات الإعلام ، والتي نظمها مكتب الحكومات للاعلام بالتعاون مع منظمة اليونسكو . وفي هذا المؤتمر تم نوع من التعاون بين العراق والمغرب ، وتم وضع مقترح عراقي مغربي موحد للرموز العربية اعتمد على المقترح العراقي مع إضافات من المقترح المغربي أهمها رموز تشكيل النصوص .

وقد حاول المقترح العراقي المغربي تجاوز الصعوبات التي صادفها المقترح العراقي منذ أضيف إلى الرموز الأساسية للحروف رمز التاء المربوطة لأهميتها ، كذلك فقد وضعت الألف المقصورة بعد الياء بدلاً من موقعها قرب الألف في المقترح العراقي .

---

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢١٥ ـ ٢١٦ .

والمقترح العراقي المغربي يتضمن ما يلي :

١ ـ مجموعة أساسية للحروف العربية تتكوّن من ٣١ رمزاً تشكل الحد الأدنى لاستعمال اللغة العربية في الحاسبات الالكترونية (أنظر شكل رقم ٣) .

٢ ـ مجموعة اختيارية لرموز التشكيل مكوّنة من ١٣ رمزاً تفي بمتطلبات التشكيل بصورة مرضية (شكل رقم ٤) .

شكل رقم (٢)

المقترح المغربي ذو الـ ٨٨ رمزاً

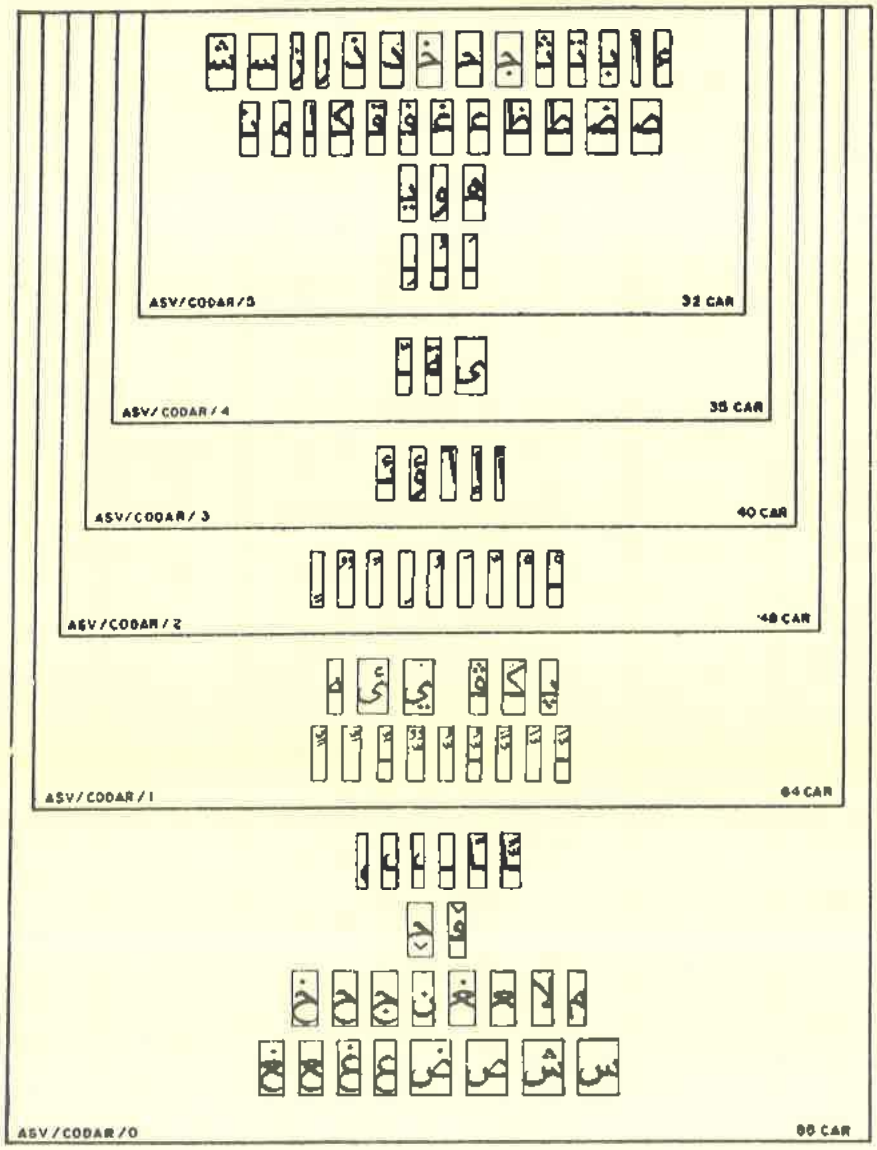

٣ ـ مجموعة اختيارية لرموز إضافية لزيادة ايضاح النصوص العربية في بعض التطبيقات التي تتطلب ذلك ، وتتكوّن من ١٣ رمزا (شكل رقم ٥)[٦] .

وفي مجال التطبيق العملي للمقترح العراقي المغربي تعاقدت وزارة الصناعة والمعادن العراقية عام ١٩٧٦ مع احدى الشركات المتخصصة في تصميم وصنع الحاسبات الالكترونية لصنع ٢١ حاسباً الكترونيا صغيراً لاستخدامها في المنشآت التابعة للوزارة في مختلف محافظات الجمهورية العراقية . وقد اشترط التعاقد أن تقوم الشركة ، بالتعاون مع الوزارة ، بتصنيع أجهزة إدخال وإخراج بيانات ،

شكل رقم (٣)

الرمز العربي	الرمز اللاتيني	قيمه ASCII
ء	^	5/14
ا	_	6/15
ب	`	6/0
ت	a	6/1
ة	b	6/2
ث	c	6/3
ج	d	6/4
ح	e	6/5
خ	f	6/6
د	g	6/7
ذ	h	6/8
ر	i	6/9
ز	j	6/10
س	k	6/11
ش	l	6/12
ص	m	6/13

الرمز العربي	الرمز اللاتيني	قيمه ASCII
ض	n	6/14
ط	o	6/15
ظ	p	7/0
ع	q	7/1
غ	r	7/2
ف	s	7/3
ق	t	7/4
ك	u	7/5
ل	v	7/6
م	w	7/7
ن	x	7/8
ه	y	7/9
و	z	7/10
ى	{	7/11
ـ	}	7/13
	~	7/14

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢١٧ .

وبالأخص المنافذ(*) والطابعات السطرية(**) بحيث تستخدم فيها اللغتان العربية والانجليزية بهجائيتهما العربية واللاتينية في آن واحد ـ مستخدمة في ذلك الرموز الواردة في المقترح العراقي المغربي .

ولا بد من الإشارة هنا أيضاً إلى الجهود التي قام بها في المغرب الأستاذ / أحمد الأخضر غزال مدير معهد الدراسات والابحاث للتعريب في جامعة الملك محمد الخامس بالرباط إذ أصدر دراسة عصرية شاملة بعنوان « العربية المعيارية المشكولة ، الشيفرة العربية الموحدة » . وهي تتكون من عدة أقسام تغطي كل المعالجات الآلية للهجائية العربية في الآلة الكاتبة وفي الطباعة وفي المراسلات البرقية والتلفازية .

ولعل من أحدث التطورات في الشيفرة العربية الموحدة ، التي وضعها الأستاذ غزال ، هو ما أعلن

شكل رقم (٤)

الرمز العربي	الرمز اللاتيني	قيمه ASCII
ـَـ	A	4/1
ـُـ	B	4/2
ـِـ	C	4/3
ـْـ	D	4/4
ـّـ	E	4/5
ـٓـ	F	4/6
ـٰـ	G	4/7
ـٔـ	H	4/8
ـٕـ	I	4/9
ـٱـ	J	4/10
ـٲـ	K	4/11
ـٳـ	L	4/12
ـٴـ	M	4/13

(*) Terminals.
(**) Line printers.

في آب / أغسطس عام ١٩٧٨ من أن « مركز خدمة توثيق الفضاء الأوروبي » قد قام بتصميم احدى التكنولوجيات الجديدة في مجال المنافذ ، حيث يمكن للمنفذ الجديد أن يعرض جنباً إلى جنب على نفس الشاشة نصين مكتوبين بهجائيتين مختلفتين . ورأت وكالة الفضاء الأوروبية أن تبدأ بتنفيذ هذا التصميم ، فطلبت إلى إحدى الشركات الايطالية المتخصصة في هذا المجال أن تطبق هذا النظام للمرة الأولى بين الهجائية العربية والهجائية اللاتينية . واختارت مجموعة الرموز التي وضعها الأستاذ غزال لكي تدخل ضمن هذا النظام المتقدم في العرض الالكتروني[٧] .

الجهود السعودية

ولم يقتصر الأمر على ما بذل من جهود في الأقطار العربية الثلاثة : مصر والعراق والمغرب ، بل

شكل رقم (٥)

الرمز العربي	الرمز اللاتيني	قيمه ASCII
آ	N	4/14
ء	O	4/15
أ	P	5/0
ؤ	Q	5/1
ئ	R	5/2
ى	S	5/3
ك	T	5/4
ه	U	5/5
ي	V	5/6
ـ	W	5/7
ـ	X	5/8
ـ	Y	5/9
	Z	5/10

(٧) سعد محمد الهجرسي ، ورقة عمل قدمت الى : حلقة استخدام الحاسب الالكتروني في الاعمال الببليوغرافية في الوطن العربي ، ٢ ، الرياض ، ٢٠ ـ ٢٩ / ١١ / ١٩٧٩ (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٩) .

هناك أقطار عربية أخرى شاركت بهذا الجهد ، وإن لم تصل إلى إيجاد مجموعة معيارية من الرموز العربية للاستخدام في الحاسبات الالكترونية . من هذه الجهود تلك المحاولات التي جرت في المملكة العربية السعودية لتطوير الحاسبات الالكترونية التي تحتوي على طابعات سطرية من طراز (أ . ب . م) . بحيث أصبح في إمكانها طباعة أربعين شكلاً مختلفاً للحروف العربية بالإضافة إلى عشرة أرقام وخمس علامات ترقيم ، إلا أن الطابعات السطرية لا تسمح بطباعة علامات التشكيل . ولم يتعرض أحد بالدراسة والبحث لهذا التطوير [٨] .

جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

استطاعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، التابعة لجامعة الدول العربية ، أن تنبه الأذهان إلى أهمية الموضوع على مستوى الوطن العربي ، وذلك حين عقدت « الحلقة الدراسية لاستخدام الحاسب الالكتروني في مجال الببليوغرافيا » في مدينة الخرطوم خلال الفترة من ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر إلى ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ . وكان من بين توصيات هذه الحلقة التوصية التالية :

« تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بالتعاون والمشاركة مع الهيئات اللغوية على المستوى الوطني والقومي في الاقطار العربية ، بتنسيق الجهود لتطويع الخط العربي واللغة العربية لمتطلبات المعالجة الآلية بعامة والالكترونية بخاصة . وتنوه بصفة خاصة بتطويع الطابعات السطرية لمتطلبات الخط العربي . وبالتعرف الالكتروني على الحروف والأرقام في النصوص العربية » [٩] .

وخلال الفترة من ١٣ إلى ١٤ نيسان / أبريل ١٩٧٧ عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ندوة خبراء في مدينة القاهرة « لاستخدام اللغة العربية في الحاسبات الالكترونية » . وقد اشترك فيها ممثلون من الأقطار العربية والمؤسسات العربية والأجنبية المهتمة بالموضوع ، ونوقشت خلالها بحوث ودراسات منها : الشيفرة العربية الموحدة ، مقترح معيار للرموز العربية في المجالات الإعلامية ، تطويع التكنولوجيا للكتابة بالخط العربي الصحيح ، استخدام اللغة العربية في الحاسبات الالكترونية ، إدخال كلمات عربية جديدة باستخدام نتائج إحصاءات معاجم اللغة .

وخلال مناقشات الندوة تبلورت عدة اتجاهات من بينها أنه كان هناك إجماع على الحفاظ على مقومات اللغة العربية الفصحى بحيث لا تتغير صورة الكتابة العربية في جوهرها ، والسعي لانتشارها في مجتمعات جديدة كوسيلة لنقل الفكر العربي والثقافة العربية والعمل على توحيد شكل الكتابة العربية في الوطن العربي كله كتعبير عملي على وحدة هذا الوطن .

أما الاتجاه الثاني فقد كان نحو محاولة الهبوط بعدد صور الحروف العربية إلى أقل عدد ممكن مع عدم ارتباط صورة حرف ما بصورة حرف آخر . ويبرز ذلك أهمية وجود مجموعات قياسية متفق عليها لأشكال الحروف تنتظم في مجموعة من المستويات .

وكان الاتجاه الثالث عدم ربط حل مشكلة الكتابة الآلية العربية بنوع معين من المعدات ، ولكن بترك المجال مفتوحاً لاستخدام أجهزة جديدة تكون قابلة للتغيير مع مرور الزمن وتغير التكنولوجيات .

---

(٨) حسب الله ، « الاستخدامات الببليوجرافية للحاسبات الالكترونية في الدراسات البترولية » ، ص ٢٨ .

(٩) بانقا الامين علي ، « الحلقة الدراسية لاستخدام الحاسب الالكتروني في مجال الببليوجرافيا والتوثيق » ، **الثقافة العربية** ، العدد ٤ (١٩٦٧) ، ص ٣٠٦ .

كما كان هناك اتفاق على أن وضع علامات الشكل لا بد وأن يكون متاحاً نظراً لأهميته في بعض الحالات. كما ارتؤي أن تكون الدراسات الجديدة امتداداً للدراسات التي أنجزت في مجال إصلاح الطباعة العربية .

ومن أجل تحقيق المعيارية في أشكال الحروف العربية خلصت ندوة المنظمة لاستخدام الحروف العربية في الحاسبات الالكترونية إلى التوصيات التالية :

١ ـ أن تقوم المنظمة بالتعريف ، على أوسع نطاق ، بالنظام المعياري للحروف العربية المشكولة ، ومن مختلف نواحيه اللغوية والإعلامية والهندسية والتربوية ، وأن تنشر بشكل مستمر كل ما يرد إليها من معلومات وملاحظات حول استخدامه او تعديلاته . كما توصي المنظمة ـ كلما اقتضى الامر ذلك ـ بان تجمع المسؤولين في أية واحدة من هذه النواحي ، سواء أكانوا خبراء أم هيئات أم مؤسسات أم شركات ،وان تعرض عليهم ما يتجمع لديها من معلومات وخبرات ، وان تنشر ما ينتهون اليه على أوسع نطاق .

٢ ـ أن تهتم الأقطار العربية بتجميع جهود العاملين فيها في مجالات استخدامات اللغة العربية في الطباعة والاتصالات والاعلاميات ، بهدف تحقيق المعيارية في شكل الأحرف العربية ومتابعة جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتدعيمها على الصعيد القطري .

٣ ـ أن تعد المنظمة تقارير عن نتائج هذه الجهود موضحة فيها مدى التقدم في الممارسة الفعلية للمعيارية في الكتابة العربية ، وذلك من جميع النواحي ، وأن تعرض هذه التقارير على الهيئات العربية المتخصصة سعياً لتحقيق التقارب في التنفيذ وبما يؤدي إلى تحقيق المعيارية في الوطن العربي كله .

٤ ـ أن تقوم المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ وفي الوقت المناسب ـ باتخاذ إجراءات اعتماد الكتابة العربية المعيارية على الصعيد الدولي(١٠) .

ولعل من أبرز مساهمات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في حل هذه المشكلة هو أنها قررت الدخول في قلب المشكلة بطريقة عملية ، وذلك في شكل مشروعات لتحسيب بعض الأعمال الببليوغرافية التي بدأتها بالشكل التقليدي مثل **النشرة العربية للمطبوعات والقائمة الموحدة لمداخل الأسماء العربية** .

وقد قامت المنظمة بإعداد دراسة استطلاعية حول **النشرة العربية للمطبوعات** للتعرف على الحاجات التي تدعو إلى استخدام الحاسب الالكتروني في هذا المشروع والجهود والتكاليف وذلك في ضوء المتطلبات الفنية اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة .

وتم أيضاً إعداد المداخل المعيارية **للقائمة الموحدة لمداخل الأسماء العربية** وذلك بالنسبة لحوالي عشرة آلاف اسم عربي من المؤلفين وغيرهم ، مع الاحالات اللازمة لها بمتوسط ثلاث إحالات لكل اسم

جهود عالمية في اوروبا والولايات المتحدة

في أوائل السبعينات من هذا القرن بدأ في مدينة (سياتل) في الولايات المتحدة الأمريكية

---

(١٠) احمد منصور ، « ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسبات الالكترونية » ، المجلة العربية للمعلومات ، العدد ١ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٩)، ص ١٧٠ ـ ١٧٥ .

مشروع متواضع لاستخدام الحاسب الالكتروني في طباعة الكتب العربية والكتب التي تستخدم الهجائية العربية كالفارسية والأردية . صاحب المشروع هو الدكتور « بيير مكاي » الأستاذ في قسم الآداب القديمة وقسم لغات الشرق الأدنى وآدابها في جامعة واشنطن . وقد تطور هذا المشروع في الوقت الحالي واكتسب شهرة علمية . وتتركز أهدافه فيما يلي :

١ ـ إنشاء جدول شامل للرموز العربية المقننة الكترونياً طبقاً لمعايير المنظمة الدولية للتقييس وغيرها من المعايير الدولية في معالجة المعلومات .

٢ ـ تصميم مجموعة من الرموز بالخط غير اللاتيني ، لتظهر على منفذ من فئة أنبوبة أشعة كاثود متوسط الثمن .

٣ ـ إعداد برنامج للحاسب الالكتروني من أجل تجهيز النصوص متعددة الهجائيات للطباعة ، وسمي هذا البرنامج « كاتب » .

٤ ـ إعداد برنامج آخر لاستخدام الحاسب الالكتروني في عملية « الجمع التصويري » السريع بدلاً من الجمع المعدني البارد أو الساخن . وسمي هذا البرنامج « خطاط » .

ومن أبرز المحاولات في أوروبا محاولتان إحداهما في بلجيكا والثانية في فرنسا . فقد قدم روبرت جابربيل ـ الذي يعمل في المكتبة القومية البلجيكية ـ مشروعاً بعنوان « مجموعة التمثيلات الهجائية العربية » إلى إحدى لجان المنظمة الدولية للتقييس . ويتضمن المشروع تعريفاً بخصائص الهجائية العربية والتقنين الالكتروني الملائم لها ثم الجدول المقترح لهذا التقنين .

أما في فرنسا فقد قام سيد صلاح الدين حيدر في جامعة السوربون بتصميم آلة طباعة فيها جهاز اختبار مهمته تأجيل طباعة الحرف حتى يتعرف الجهاز على الحرف الذي يليه ، وبالتالي يعرف شكل طباعته . وقد تمكن من تحديد ٣٥ شكلاً مختلفاً من الممكن أن تغطي معظم أشكال الحروف العربية مع استخدام النقط والأقواس والخطوط المستقيمة ، فيما بينها ، لرسم شكل الحرف المطلوب .

أما مكتبة الكونجرس الأمريكية فقد قطعت شوطاً كبيراً في الدراسة من أجل الخروج بمجموعة رموز عربية معيارية للاستخدام في مشروعها المعروف بـ « الفهرسة المقروءة آلياً »(*) . ولكنها لأسباب مالية ولضرورات الوقت والأولويات قررت أن تختزن التسجيلات الببليوغرافية العربية بالهجائية اللاتينية . وعادت في عام ١٩٧٩ لكي تستثني اللغة العربية مع بضع لغات أخرى من الاختزان بالهجائية اللاتينية وذلك انتظاراً لقرار آخر . وهكذا أجّلت مكتبة الكونجرس البت في هذا الموضوع الذي يحتاج إلى الكثير من النفقات والوقت لاعداد المكوّنات والتجهيزات المادية والتنظيمية اللازمة لاختزان بطاقات الفهرسة بالهجائية العربية(١١) .

خاتمة : نظرة مستقبلية

في ختام الدراسة نود التأكيد على النقاط التالية :

١ ـ على الرغم من أن قضية استخدام الحروف العربية ، قضية ملحة بالنسبة للوطن العربي ،

(*) Machine - readable cataloging (LC-MARC).

(١١) حسب الله ، « الاستخدامات الببليوجرافية للحاسبات الالكترونية في الدراسات البترولية » ص ٣١ ـ ٣٧ .

وعلى الرغم من العديد من المجهودات التي بذلت لحل مشكلات الحرف العربي ، إلا أن كل المحاولات - سواء على مستوى الأقطار العربية منفردة أو على المستويين القومي والدولي - لم تصل بعد إلى حلول نهائية ومرضية لهذه المشكلات .

٢ - كان من نتيجة ذلك استغلال شركات الحاسبات الالكترونية لهذا الوضع ، باقتراح حلول غير مدروسة بقصد إرضاء عملائها المشترين وتلبية طلباتهم المتعددة الاتجاهات ، مما أدّى الى التضارب في استخدام الحاسبات الالكترونية مع اللغة العربية . وقد ادى ذلك إلى وجود المئات من الرموز العربية المشتتة والمستخدمة في الحاسبات المختلفة ، مما يجعل من الصعوبة تبادل المعلومات والنظم بين « مراكز المعلومات » في كافة أنحاء الوطن العربي . ولا يمكن لأي « بنك للمعلومات » أن يستفيد من خدمات البنوك الأخرى والتي تستخدم نفس اللغة العربية ، كما أن ذلك أيضاً ، يعرقل الجهود نحو تطوير موحّد لتمثيل الحرف العربي في الحاسبات الالكترونية .

٣ - كل ذلك يفرض ضرورة توحيد الجهود بهدف الوصول إلى قائمة معيارية موحدة من الرموز العربية للاستخدام في الحاسبات الالكترونية . ويحتاج إنجاز هذا العمل إلى حشد للكفاءات العلمية والفنية واللغوية القادرة على إنجاز المشروع بصورة تحظى بالقبول على مستوى الوطن العربي كله . كما يحتاج إلى إمكانيات مادية للإنفاق على البحوث والدراسات اللازمة .

ونقترح أن يتم ذلك من خلال المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة التنمية الصناعية والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس . إن هذه المنظمات العربية تستطيع تحقيق البعد القومي في مشروعاتها ، كما تستطيع توفير المتخصصين اللازمين في مختلف الاتجاهات ، وأيضاً التمويل اللازم لإتمام المشروع□

صدر
عن
مركز دراسات الوحدة العربية
يوميات ووثائق
الوحدة العربية
١٩٨٠

الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية

د. محمد السيد سليم

مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

مقدمـــــة

في تحليله لظاهرة التبعية الاقتصادية في إطار « النظرية الهيكلية للاستعمار » ، اوضح **يوهان غالتونغ** ان التقسيم الدولي للعمل الاقتصادي هو جوهر ظاهرة التبعية . وبمقتضى هذا التقسيم فإن دول المركز تحتكر عملية تصنيع المواد الخام ، بينما يقتصر دور دول الهامش على تصدير تلك المواد واستهلاكها في شكل منتجات مصنّعة . كذلك ، فإن التفاعل الاقتصادي بين دول المركز ودول الهامش (في الاطار الاستعماري) يفوق حجم التفاعل الاقتصادي بين دول الهامش وبعضها البعض. ويضيف غالتونغ ان التبعية بهذا المعنى ليست مقصورة على المجال الاقتصادي ، ولكنها تمتد لتشمل كل اشكال العلاقات الاجتماعية والسياسية بين دول المركز ودول الهامش . احد هذه الاشكال هو التبعية العلمية ، او ما سماه غالتونغ « التقسيم الدولي للعمل العلمي » . طبقاً لهذا الشكل ، فإن الفرق العلمية من دول المركز تذهب الى دول الهامش لجمع المعلومات (المواد الخام) في شكل دراسات ميدانية سلوكية واكتشافات أثرية ، لكي تقوم بتحليلها في مؤسسات دول المركز (التصنيع) ، ثم تقـوم بارسال الناتج النهائي في شكل كتب ومجلات (منتجات مصنّعة) للاستهلاك العلمي في دول الهامش[١] .

إن تحليل هذا النموذج وتطبيقه على الوطن العربي ، يوضح أن الوطن العربي لا يتميز فقط بسيادة ظاهرة التبعية الاقتصادية ، بكل ابعادها على نحو ما أوضحه الدكتور جلال امين في دراسته الشاملة عن هذا الموضوع[٢] ، ولكن ايضاً بظاهرة تبعية الوظيفة العلمية للجامعات العربية للوظيفة العلمية للجامعات الاجنبية ، بكل ما يعنيه ذلك من آثار سلبية عـلى قدرة

---

(١) Johan Galtung, «A Structural Theory of Imperialism,» *Journal of Peace Research*, no. 2 (1971), p. 93.

(٢) جلال احمد امين ، **المشرق العربي والغرب ، بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطوير النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية** ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) .

الجامعات العربية ليس على اداء وظيفتها العلمية فقط ، بل وايضاً على وظيفتها الاجتماعية على نحو ما سنحاول أن نوضحه في هذه الدراسة . فالجامعات العربية تمثل **اولاً** امتداداً للتقاليد الجامعية الاوروبية والأمريكية ، وهي بذلك منقطعة الصلة بالتقاليد العربية والاسلامية في التعليم العالي . ومن ناحية **ثانية** ، فالجامعات العربية تتفاعل مع الجامعات الاجنبية ثقافياً وعلمياً أكثر مما تتفاعل مع بعضها البعض ، كما يتضح من نمط البعثات وطرق تأهيل اعضاء هيئة التدريس ، ومن ناحية **ثالثة** نجد ان العلم الجامعي العربي يفتقد طابع الاصالة العربية والتعبير عن الخصائص الذاتية للأمة العربية سواء من حيث الاطر النظرية ام من حيث لغة التدريس في بعض الاحيان ، مما يثير قضية فريدة من نوعها يطلق عليها الجامعيون العرب « تعريب التعليم الجامعي العربي »[٣] .

اولاً : التبعية العلمية والتقاليد الجامعية العربية

أول ما يلاحظه المرء في تحليله للوظيفة العلمية للجامعات العربية هي انقطاع الصلة بين التقاليد الجامعية العربية الراهنة ، وبين التقاليد العربية والاسلامية في التعليم العالي ، التي سادت في اوائل العصور الوسطى . فإذا استثنينا الجامعات الاجنبية في الوطن العربي ، كالجامعة الأمريكية في القاهرة ، والجامعة الأمريكية في بيروت ، والجامعة اليسوعية التي تمثل في الواقع نماذج التعليم الجامعي في الولايات المتحدة وفرنسا ، فإننا نجد أن الجامعات العربية تستمد معظم تقاليدها من الفلسفات والنظم المسيطرة على الجامعات الغربية[٤] . فقد نجح العرب والمسلمون في العصور الاسلامية الأولى أن يطوروا مجموعة من التقاليد الفكرية والنظامية في التعليم العالي . وتدور هذه التقاليد حول النظر الى العلم كرسالة تؤدى ، والأصالة والابداع العلميان ، وتعدد المدارس الفكرية ، والحرية العلمية في إطار العقيدة ، وعدم التخصص الدقيق ، بالاضافة الى مجموعة من التقاليد النظامية كنظام الحلقات الدراسية وحق الشيخ في منح الشهادات[٥] . وقد أثبت المؤرخون ، أن هذه التقاليد كان لها اثرها في نشأة التقاليد الجامعية الأوروبية ، ابتداء من القرن الحادي عشر[٦] ، بيد ان الركود الغربي أصاب

---

(٣) وفي هذا الصدد نود ان نشير إلى أن الجامعات العربية تشترك في خصيصة التبعية للتقاليد الجامعية الغربية مع كثير من جامعات العالم الثالث . فالجامعات الافريقية مثلاً اقيمت على نمط الجامعات الأوروبية ، وما زالت مواد التدريس فيها هي ذاتها مواد التدريس في الجامعات المتبوعة ، بل ويعتمد بعضها حتى الآن، في توفير هيئات التدريس ، على الجامعات الاجنبية . انظر :

Alex Kwapong, *Universities in the Developing Countries of Africa* (Los Angeles: University of California Press, 1973), pp. 1 and 6-7.

(٤) متى عقراوي ، « التقليد الجامعي في الشرق الاوسط » في : **الجامعة وانسان الغد (محاضرات العيد المئوي)** ، ترجمة انيس فريحة وفؤاد صروف (بيروت : الجامعة الاميركية في بيروت ، ١٩٦٨) ، ص ١٢٨ ـ ١٢٩ ، و فاخر عقل ، « أهداف الجامعة في الوطن العربي ومستقبلها » في : **التنظيم الجامعي ، الهيكل والادارة** (القاهرة : اتحاد الجامعات العربية ، ١٩٧٩) .

(٥) عقراوي ، المصدر نفسه ، ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

(٦) سعيد عبد الفتاح عاشور ، **الجامعات الاوروبية في العصور الوسطى** (القاهرة : مكتبة النهضة =

المجتمعات العربية والاسلامية ابتداء من القرن الثاني عشر ، امتد ليشمل المؤسسات التعليمية العالية في بغداد ، ودمشق ، والقاهرة ، وقرطبة بالاضافة الى انهيار عدد كبير من المدارس والمساجد ، وتدهور روح البحث العلمي . من ناحية أخرى فإن النهضة الفكرية التي سادت غربي أوروبا في أواخر القرن الحادي عشر والتي عرفت باسم « النهضة الكارولنجية » أدت الى تأسيس معاهد جديدة ، كان اهمها جامعتا بولونيا وباريس وما تلاهما من الجامعات الاوروبية . وعبر ستة قرون تقريباً طورت اوروبا مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالوظيفة الجامعية تدور حول علمانية المعرفة ، والتخصص النظامي ، ووضع القواعد الرسمية لمنح الدرجات العلمية . وعندما اصطدمت البلاد العربية باوروبا عقب الهزائم التي لحقت بالامبراطورية العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، لم يكن أمام العرب من نموذج للتحديث التعليمي العالي سوى النموذج الغربي الذي كان بادي التفوق في مواجهة المؤسسات العلمية العالية التي خلفتها الامبراطورية العثمانية . ولهذا فإن حركة التحديث التعليمي في عهد محمد علي في اوائل القرن التاسع عشر اتجهت مباشرة الى تقليد هذا النموذج بتأسيس مدارس جديدة لا تخضع للسلطة الدينية كمدارس الطب والهندسة والصيدلة . وقد ازداد الاتجاه نحو تقليد النظم الغربية في التعليم العالي ، بعد انشاء الجامعات الأجنبية في الوطن العربي ، كالجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٨٦٨ ، والجامعة اليسوعية عام ١٨٧٥ ، وجامعة الجزائر التي أسسها الفرنسيون عام ١٩٠٩ والتي ظلت تابعة لوزارة التعليم الفرنسية حتى عام ١٩٦٢ ، والجامعة الامريكية في القاهرة عام ١٩١٩ .

تعتبر الجامعة المصرية التي انشئت عام ١٩٠٨ اول محاولة وطنيّة لتأسيس جامعة وطنية عربية . بيد أن الجامعة ، وما تلاها من جامعات عربية ابتداء من أواخر الأربعينات ، نشأت في اطار التقاليد اليونانية الرومانية المسيطرة على الجامعات البريطانية في القرن التاسع عشر . هذه التقاليد التي اوضح الكاردينال **جون هنري نيومان** أسسها النظرية في كتابه الشهير **فكرة الجامعة** الصادر عام ١٨٥٦ ، تدور حول اعتبار الجامعة بمثابة مكان لتلقي فروع المعرفة العامة التي تهدف الى خلق ثقافة عالية عامة للنخبة الممتازة من الأفراد ، ولا تهدف الى تحقيق منافع اجتماعية محددة . ولذلك فالجامعة تقوم أساساً بوظيفة تدريس الآداب الحرة والتراث الكلاسيكي . الواقع أن هذا المفهوم الذي كان يسيطر على تقاليد جامعتي اوكسفورد وكامبريدج ، انتقل الى الجامعة المصرية متمثلاً في التركيز على الدراسات الانسانية والكلاسيكية في اطار كلية الآداب . كما أن معظم الجامعات العربية بدأ انطلاقاً من هذه التقاليد أو من تقاليد مشابهة .

من ناحية اخرى ، فإن المؤسسات العربية والاسلامية القديمة نفسها اتجهت نحو التكيف مع النظم الغربية في التعليم العالي . وقد تمثل ذلك في حركة اصلاح الأزهر من خلال سلسلة من القوانين والانظمة التي سنت عامي ١٨٧١ و ١٩٦١ ، بمقتضى هذه القوانين تم تنظيم العلوم

= المصرية ، ١٩٥٩) ، و

Mehdi K. Nakosteen, *History of Islamic Origin of Western Education, A.D. 800- 1350* (Boulder, Colorado: University of Colorado Press, 1964), pp. 62.

التقليدية في كليات مستقلة كالشريعة واصول الدين . وتنطبق الملاحظة نفسها الى حد كبير على الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، وجامعة القرويين بالمغرب . فالجامعة الاسلامية مقسمة الى كليات على النمط الغربي (كلية القرآن الكريم ، كلية الشريعة ، وكلية الدعوة واصول الدين) . اما جامعة القرويين ، فقد تأثرت كجامعة اسلامية بالثقافة الفرنسية ونظمت على نمط يشابه نمط الجامعة الاسلامية وجامعة الأزهر[٧] . من ناحية أخرى ، فإن جامعة الأزهر أدخلت عليها كليات جديدة كالطب والهندسة والزراعة على غرار التعليم المدني ، وهناك اتجاه قوي في المغرب للأخذ بالنظام نفسه في جامعة القرويين . وأخيراً ، فإننا نجد أنه في بعض البلدان العربية الحقت كلية الشريعة بالجامعات المدنية ، كما حدث في تونس حين تحولت الجامعة الزيتونية الى كلية للشريعة واصول الدين والحقت بالجامعة التونسية عام ١٩٦١ . وفي سوريا ، والأردن ، والسعودية حيث الحقت كلية الشريعة بجامعة دمشق عام ١٩٥٤ ، وبالجامعة الاردنية عام ١٩٧١ ، وفي العام التالي ضمت كلية الشريعة والدراسات الاسلامية الى جامعة الملك عبد العزيز[٨] .

ولعل الأخذ المتزايد بالتقاليد الجامعية الغربية حتى في المؤسسات الدينية التعليمية العالية العربية يتضح في أخذ تلك المؤسسات بنظام الدرجات العلمية الغربية كالماجستير والدكتوراه ، بحيث رأينا مشايخ الأزهر الشريف يتخلون تباعاً في العشر سنوات الاخيرة عن لقب المشيخة ودرجة العالمية مفضلين عليها لقب الدكتور ودرجة الدكتوراه التي لا أصل لها في النظام الأزهري العريق .

ثانياً : الجامعات العربية والتقسيم الدولي للعمل العلمي

بالاضافة الى الأخذ بالتقاليد الجامعية الغربية في الجامعات العربية ، فإن نمط تفاعل تلك الجامعات مع الجامعات الأجنبية يأخذ في طابع التقسيم الدولي للعمل العلمي الذي وصفه غالتونغ ويتضح ذلك بالذات بالنظر الى إعداد اعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية ، وأشكال التفاعل البحثي العلمي مع الجامعات الأجنبية . وتعتمد الجامعات العربية ، وبالذات الجامعات العربية غير المصرية ـ بصفة رئيسية ـ في اعداد اعضاء هيئة التدريس على الجامعات الاجنبية ، وذلك في شكل ايفاد المبعوثين (المواد الخام) للحصول على الدرجات العلمية التي تؤهلهم لشغل وظائف اعضاء هيئة التدريس (المواد المصنّعة) . ولا شك أن تلك العملية تعود على البلاد العربية بفوائد كثيرة ، اهمها ملاحقة التطور العلمي والثقافي العالمي ، وخلق علاقات علمية وثقافية مع الجامعات والمراكز العلمية الأجنبية . بيد أن تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأجنبية قد يؤدي الى تبعية علمية ستتضح ابعادها حينما نناقش قضيتي التعريب والأصالة . فبعض المبعوثين يتجه الى تقبل المفاهيم والأطر الفكرية والبحثية الغربية ، وتتحدد وظيفته في مجرد نقل العلم الغربي حتى ولو لم يناسب الواقع العربي ، وكثير

---

(٧) **دليل الجامعات العربية** (القاهرة : اتحاد الجامعات العربية) ، ص ٦٧ ـ ٦٨ و ٩٣٠ ـ ٩٣١ .
(٨) المصدر نفسه ، ص ٨ ، ٤٠ ، ١٢٩ و ٢١٥ .

منهم يجري بحوثه العلمية على مشكلات اجنبية[٩] . أضف الى ذلك أن تأهيل أعضاء هيئات التدريس العربية في الخارج يحرم الجامعات العربية من اسباب الانطلاق الذاتي، بل يحرمها من عدد غير قليل من المبعوثين الذين يمتنعون عن العودة الى الوطن بعد اتمام دراساتهم في الخارج . ففي الجامعات المصرية وحدها يقدر عدد المبعوثين الذين امتنعوا عن العودة حتى سنة١٩٧٦ حوالى ١٠٥٨ مبعوثاً (منهم ٥٥٨ في الولايات المتحدة الامريكية وحدها) وهؤلاء يمثلون حوالى ١٠ بالمائة من هيئات التدريس في الجامعات المصرية[١٠] . وفي نظرنا ، فإن المبالغ الباهظة التي تنفق على الايفاد الخارجي للمبعوثين ، على إعداد أعضاء هيئات التدريس محلياً من شأنه أن يوفر جواً علمياً بحثياً يحقق للجامعات العربية امكان الانطلاق الذاتي والتعامل مع المشاكل العربية ، بجانب الأثر العلمي التراكمي بدلاً من استنزاف أموال الجامعات العربية « لاستيراد » اعضاء هيئات التدريس . وفي الوقت نفسه فإنه يمكن تحقيق الاحتكاك العلمي الخارجي عن طريق ايفاد أعضاء هيئات التدريس في مهمات علمية بعد تأهيلهم داخلياً ، وعن طريق عقد الاتفاقات الثقافية مع الجامعات الاجنبية ، والاشتراك في المؤتمرات العلمية .

يتضح النمط الثاني للتقسيم الدولي للعمل العلمي الذي تشترك فيه الجامعات العربية في ميدان البحوث العلمية الغربية والبحوث العلمية المشتركة[١١] . فكثير من البحوث العلمية المنشورة في الوطن العربي هي في الواقع ترجمات لبحوث تنشرها الدوريات الأجنبية دون محاولة لمواءمتها مع الواقع العربي ، وهذا ما يثير قضية أصالة العلم العربي التي سنناقشها في قسم لاحق . من ناحية اخرى فإننا نجد أن كثيراً من البحوث المشتركة بين الجامعات العربية والجامعات الاجنبية يعكس المفاهيم العلمية الغربية سواء من حيث المنهج او مشكلة البحث ، اما انه يعكس حاجات الباحثين في الجامعات الأجنبية . ففكرة البحث عادة ما تبدأ في الجامعة الأجنبية حيث يكون المقر الرئيسي للبحث سواء من ناحية الباحث الرئيسي أو تحليل البيانات . كما يوجد عالم عربي مسؤول عن إدارة البحث في الجامعة العربية ، ولكن دوره يقتصر في الأغلب على تجميع البيانات وتسهيل اتصالات الفريق الاجنبي في البلد العربي ، كما أنه يشارك هامشياً في عملية تحليل البيانات والصيغة النهائية للنتائج . بعبارة أخرى ، إن نمط التفاعل هو في الواقع عملية اختبار لنظريات غربية في الواقع العربي ، وتجميع للبيانات الخام ، مما يضعف ما يمكن أن نسميه « الأثر التراكمي للعلم » على نمط « الأثر التراكمي لرأس المال » .

---

(٩) محمد حمدي النشار ، « الهيكل الجامعي وكفايته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر »، في : **الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر** (القاهرة : اتحاد الجامعات العربية، ١٩٧٣) ، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .

(١٠) Amr Mohi El-Din and A. Omar, «The Emigration of University Academic Staff,» a paper prepared for : The Project on Egyptian Labor Emigration, Cairo University and MIT Technology Planning Program, June 1980, p. 11 (Mimeo.).

(١١) لتوضيح خصائص نمط « التقسيم الدولي للعمل العلمي »، في ميدان البحوث العلمية المشتركة ، انظر : E. Cadenhead, «Social Science Cooperation across National Boundaries: Development and Dependence,» a paper presented at: 1977 I.S.A. meeting, St. Louis, p. 8-10.

ثالثاً : تعريب التعليم الجامعي[١٢]

يقصد بتعريب التعليم الجامعي أن تكون لغة التدريس والبحث العلمي هي اللغة العربية ، سواء من حيث الموضوع ، او اللفظ الاجنبي . والواقع أن مشكلة تعريب التعليم الجامعي من المشكلات التي تكاد تنفرد بها الجامعات العربية . ذلك أنه باستثناء بعض الدول الافريقية ، جنوب الصحراء التي خضعت للاستعمار ، وبعض الدول التي كثرت فيها اللغات المحلية بحيث لا توجد لها لغة قومية جامعة كالهند ، فإن التعليم الجامعي في بلاد العالم يتم باللغة القومية ، فهو في بريطانيا والولايات المتحدة واستراليا بالانجليزية ، وفي الصين باللغة الصينية ، وفي الاتحاد السوفياتي يتم بلغة كل شعب وقوميته ، بل إن مقاطعة كويبيك في كندا سنت تشريعاً عام ١٩٧٧ يجعل لغة التعليم بكل أشكاله اللغة الفرنسية (وهي اللغة القومية لسكان المقاطعة) حماية لجامعاتها من سيطرة الاغلبية الانجليزية . أما في الوطن العربي ، فإن قضية التدريس باللغة العربية في الجامعات ما زالت قضية إشكالية مطروحة ، ويكفي أن نشير الى المناقشات التي دارت في **مؤتمر تعريب التعليم العالي في الوطن العربي** المنعقد في بغداد عام ١٩٧٨ ، وندوة **التعريب وقضايا اللغة العربية في التعليم الجامعي** المنعقد في الخرطوم في كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، لنتبين أن قضية التدريس والبحث باللغة العربية في جامعات الوطن العربي هي أحد مظاهر التبعية الثقافية والعلمية للجامعات العربية .

الواقع أن قضية تعريب التعليم الجامعي العربي هي قضية حديثة ترتبط بالسيطرة الاستعمارية على الوطن العربي ، ومحاولة التخلص من التبعية العلمية للغرب بعد الاستقلال . ففي عصور ازدهار المؤسسات العلمية العربية والاسلامية في العصور الوسطى ، كانت اللغة العربية هي لغة التدريس والبحث . وفي حال نقل التراث العلمي الاغريقي او الروماني ، اتجه العرب الى الترجمة والتعريب والاستيعاب في الثقافة العربية . ومن الملاحظ كذلك أن حركة النهضة العلمية في عهد محمد علي ، ورغم أنها اقتبست النظم التعليمية الأوروبية ، حرصت على تعريب العلوم المنقولة ، وكان الحكام يلزمون طلاب البعثات بنقل هذه العلوم الى اللغة العربية ، وأن تكون العربية هي لغة التدريس . فحينما أنشأ **كلوت بك** مدرسة الطب التابعة للجيش في أبي زعبل عام ١٨٢٧ ، جعل المحاضرات باللغة العربية بواسطة مترجم ، ثم تعلم هو وزملاؤه اللغة العربية وألقوا بها محاضراتهم . كذلك قام طلاب البعثات بترجمة كتب الطب الفرنسية المشهورة الى اللغة العربية . وبذلك صارت الدراسة في مدرسة الطب باللغة العربية ما عدا الدراسات العليا . بيد أنه مع وقوع مصر تحت الاستعمار البريطاني تحولت المدرسة الى اللغة الانجليزية[١٣] . من ناحية اخرى ، فإن المؤسسات التعليمية العالية التي انشئت في ظل الاحتلال استعملت لغة المستعمر كلغة للتدريس . فكلية غردون التذكارية التي انشئت في السودان عام ١٩٠٢ ، كانت مرتبطة بجامعة لندن ، تدرس باللغة الانجليزية ويحصل طلبتها على درجاتهم العلمية من جامعة لندن . وبعد إنشاء كلية الخرطوم الجامعية عام ١٩٥١ استمر

---

(١٢) في تحليل مفهوم التعريب بصفة عامة ، انظر : محمد المنجي الصيادي ، **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٩٣ ـ ١٠٦ .

(١٣) محمد احمد سليمان ، « مقومات تعريب التعليم الجامعي في مجال العلوم الطبيعية والطبية والهندسية وغيرها » ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية** (القاهرة) (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ١٣٠ ـ ١٤٣ .

الاتجاه نفسه حتى تأسيس جامعة الخرطوم عام ١٩٥٦[١٤] . كذلك فكلية الآداب بجامعة الملك محمد الخامس كانت حتى عام ١٩٦٢ تابعة لجامعة بوردو الفرنسية وتستعمل الفرنسية كلغة رئيسية للتعليم . كذلك استعملت جامعة الجزائر المؤسسة عام ١٩٠٩ اللغة الفرنسية ، واستعملت الجامعة الأهلية المصرية التي أسست عام ١٩٠٨ اللغة الانجليزية ، ففي كلية العلوم بجامعة القاهرة ، كان التدريس يتم الى عهد قريب باللغة الانجليزية ، وفي كلية الآداب كان قسم كبير من الدراسة يتم بواسطة اساتذة أجانب وباللغات الاجنبية . ومع استقلال البلاد العربية ، بدأ الاتجاه بين الجامعيين العرب للتخلص من التدريس باللغات الاجنبية ، في إطار ما سمي « بتعريب التعليم الجامعي » .

وقد سارت جهود الجامعات العربية في **ثلاثة محاور** رئيسية . **المحور الاول** هو المحور التشريعي وقوامه ادخال نصوص في قانون الجامعات الوطنية تجعل من العربية بمثابة لغة التدريس ، وفي هذا المحور سارت مصر والعراق على سبيل المثال . **المحور الثاني** ، هو المحور العلمي وقوامه أن تكون اللغة العربية هي لغة المراجع والمؤلفات الجامعية العربية ، وفي هذا الصدد يمكن أن نميز بين توجه أول قوامه الترجمة ، وهو التوجه الذي تبنته جامعة دمشق والجامعة الأردنية[١٥] . ويدور هذا التوجه حول ترجمة المؤلفات الأجنبية الى العربية على أن تدرس كما هي[١٦] . اما التوجه الثاني فقوامه التأليف باللغة العربية وهو التوجه الذي تبنته جامعة القاهرة . ففي تلك الجامعة صدر العديد من المؤلفات العربية عن الموضوعات العلمية الأجنبية ، وبالذات في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانيات[١٧] . اما المحور الاخير فهو محور صوغ المصطلحات العلمية . ومن المدهش ، أن معظم المحاولات التي تمت في هذا الصدد، تمت خارج اطار الجامعات العربية ، ذلك أنه باستثناء الجهود التي بذلتها جمعية خريجي كلية العلوم بجامعة القاهرة ، ومجلة رسالة المعلم ، وبعض الجهود الفردية لأساتذة الجامعات ، فإن جهود تعريب المصطلحات العلمية تمت في اطار مجمع اللغة العربية في القاهرة ، جامعة الدول العربية وبالذات الادارة الثقافية والمنظمات المتخصصة ، والمجمع العلمي العراقي ، والمجمع المصري للثقافة العلمية ، مجمع اللغة العربية الاردني ، والاتحادات العربية المتخصصة ، والاتحاد العلمي العربي[١٨] .

---

(١٤) علي احمد سليمان ، « تعريب دراسة العلوم الاجتماعية بجامعة الخرطوم » ، في : **الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر** ، ص ٤٢٥ ـ ٤٣٢ .

(١٥) في عرض هذا التوجه في جامعة دمشق والجامعة الاردنية على التوالي ، انظر : شكري فيصل ، « المؤتمرات والندوات التي تعقدها المنظمات والهيئات العربية حول تعريب التعليم الجامعي في مجالات المصطلح العلمي والترجمة والتأليف » ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية** (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ٥٣ ـ ٥٥ ، وعبد الكريم خليفة ، « تأهيل اعضاء هيئة التدريس وتمكينهم من القيام بأعباء التدريس باللغة العربية » ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية** (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ١٦٨ .

(١٦) جدير بالذكر أن جامعة دمشق كانت رائدة في مجال التأليف والبحث والتدريس باللغة العربية ، إلا أن الترجمة كانت تشكل حيزاً مهماً من جهود التعريب .

(١٧) كمثال للمؤلفات وجود التعريب في ميدان الفلسفة وعلم النفس ، انظر : كامل دسوقي ، « مقومات تعريب التعليم الجامعي في مجال العلوم الانسانية » ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية** (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ٨٩ ـ ٩٤ .

(١٨) انظر في عرض وتحليل جهود تعريب المصطلحات : عبد الحليم منتصر ، « المؤتمرات والندوات التي =

بيد أننا نلاحظ رغم تلك الجهود أن مشكلة تعريب التعليم الجامعي العربي كأحد مظاهر التبعية العلمية للجامعات العربية ، لم تحسم بعد . فالمشكلة ما زالت قائمة بالنسبة للعلوم الطبيعية في كثير من الجامعات العربية . فالتدريس والبحث العلمي بما في ذلك المجلات العلمية المتخصصة بمجالات الطب والصيدلة والكيمياء ، تتم بلغات أجنبية على الرغم من أن معظم الاساتذة والباحثين من العرب . وفي مجال الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، رغم أن العربية هي لغة التدريس والبحث العلمي ، الا أننا نجد أن التبعية الثقافية تتضح في عدة مجالات منها . **اولا** : أن اللغة التي تدرس بها العلوم الاجتماعية والانسانيات في الجامعات العربية هي خليط من العامية والمفردات الأجنبية ، **ثانياً** : أن المفردات الأجنبية كثيراً ما تقدم بألفاظها الأجنبية حسب لغة البلد الأجنبي الذي تعلم فيه الاستاذ ، **وثالثاً** : أنه في كثير من الجامعات لم تجر محاولات لربط المصطلح الاجنبي بمصطلح عربي مقابل[١٩] .

إن قضية تعريب التعليم الجامعي ليست كما يبدو اول وهلة مجرد مشكلة تتعلق بالتعامل داخل الجامعات باللغة العربية ، ولكنها ترتبط بقدرة الجامعات العربية على الاضطلاع بكفاية بوظيفتها العلمية ، وعلى الوفاء بوظيفتها الاجتماعية . فاللغة القومية هي المنطلق الاساسي الذي تنطلق منه الامم في ثورتها العلمية ، وذلك ما تثبته خبرة الجامعات اليابانية والصينية ، وكما تثبته ايضاً الخبرة التاريخية لمدرسة الطب المصرية في النصف الاول من القرن التاسع عشر، ومدرسة الطب السورية في النصف الاول من القرن العشرين . فقد ازدهرت حركة التأليف ، والترجمة ، والنشر ، والبحث العلمي في هاتين المدرستين حينما استعملتا اللغة العربية كلغة للتعامل[٢٠] . وفي هذا الصدد يؤكد الدكتور عبد الحافظ حلمي عميد كلية العلوم بجامعة عين شمس أنه قد ثبت من « التجارب العملية انه عند تدريس موضوع ما لجماعتين من الطلاب العرب متكافئتين على وجه العموم ، تتلقاه إحداهما بالعربية وتتلقاه الأخرى بالانجليزية ، وكانت حصيلة الطالب من المجموعة الاولى اكبر وفهمه للموضوع أتم واعمق في وقت اقصر ، وبجهد اقل » . ويضيف أن « لغة العلم هي مركز لأربع دوائر متداخلة : الأعمال والمهن العلمية ، نشر الثقافة العلمية : تدريس العلوم : ثم البحث العلمي ونشر نتائجه. وتدريس العلوم بالعربية يزيد من ترابط الدوائر الثلاث الاولى »[٢١] . كذلك يشير الدكتور عبد الملك ابو عوف الاستاذ بكلية الصيدلة بجامعة القاهرة الى تجربته الشخصية حينما قام بالتدريس باللغة العربية في جامعة دمشق بعدما قضى سنوات حياته يدرس

= عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول تعريب التعليم الجامعي في مجالات المصطلح العلمي والترجمة والتأليف ،» **مجلة اتحاد الجامعات العربية** (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ١٩ ـ ٣٩ . و فيصل ، « المؤتمرات والندوات التي تعقدها المنظمات والهيئات العربية حول تعريب التعليم الجامعي في مجالات المصطلح العلمي والترجمة والتأليف ،» ص ٤٠ ـ ٨٨ .

(١٩) محمود ابراهيم ، « تعريب العلوم الانسانية : قضايا ومقترحات ،» **مجلة اتحاد الجامعات العربية** (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ١١٥ .

(٢٠) خليفة ، « تأهيل اعضاء هيئة التدريس وتمكينهم من القيام بأعباء التدريس باللغة العربية ،» ص ١٦٥ ـ ١٧٠. و سليمان ، « مقومات تعريب التعليم الجامعي في مجال العلوم الطبيعية والطبية والهندسية وغيرها ،» ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .

(٢١) عبد الحافظ حلمي محمد ، « لغة تدريس العلوم في الجامعات ، » **مجلة اتحاد الجامعات العربية** (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ١٥٧ .

باللغة الانجليزية . فقد ساعده التدريس بالعربية على وضع مؤلف ضخم باللغة العربية في الكيمياء العضوية كاسهام عربي رائد ، كما ان نتائج طلبته في جامعة دمشق كانت أفضل من نتائج طلبته في جامعة القاهرة نظراً لاستيعاب طلبة جامعة دمشق لمحاضراته بشكل أعمق[٢٢] .

إذا انتقلنا الى الوظيفة الاجتماعية للجامعات العربية ، فإننا يمكن أن نحصرها في اربعة ادوار رئيسية. أولها إعداد القوى البشرية المدربة مهنياً لمواجهة حاجات مهن وتخصصات فنية محددة كالطب والقانون . والواقع ان اعداد تلك القوى المهنية التي ستتعامل مباشرة مع المجتمع يتطلب أن تكون قادرة على التعامل المهني باللغة القومية ، كما يؤكد الدكتور مدني الخيمي رئيس جامعة دمشق السابق[٢٣] . وثاني تلك الأبعاد ، هو التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة . فالجامعة هي نقطة الاتصال بين الأجيال ، ومحور الاحتكاك الحقيقي للفرد بالقيم الاجتماعية ـ التاريخية ، وأداة لاكتساب الأفراد منظوراً اكثر تركيباً وواقعية لتحليل الظواهر . والجامعة ـ من ناحية ثالثة ـ هي اداة لتحقيق الاندماج بين أجزاء الجسد الاجتماعي القومي كافة ، وتوحيد الارادة القومية ، وبلورة الهوية القومية ، وتطوير الخصائص الرئيسية للشخصية القومية على نحو ما فعلته الجامعات الألمانية في توحيد المانيا والجامعة العبرية في القدس المحتلة في تطوير الفكر الصهيوني قبل انشاء اسرائيل . والجامعة اخيراً، تضطلع بدور في تحديد المفاهيم الثقافية والعقيدية التي يعتنقها المجتمع ، أو ما يطلق عليه « تعريف الموقف الاجتماعي » بلغة علم النفس الاجتماعي . فالحوار الدائر في العالم النامي اليوم حول قضية التبعية الاقتصادية والمطالبة بانشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، ينبع أساساً من جامعات امريكا اللاتينية ، كما ان محاولات تنظير العملية السياسية الغربية جاءت من داخل الجامعات على يد بارسونز وآلموند وغيرهما . إن اضطلاع الجامعة بوظيفة التنشئة الاجتماعية ، وبوظيفة الاندماج القومي ، واخيراً بالوظيفة الثقافية ـ العقيدية . ويفترض التفاعل مع المجتمع ، وبالتالي التعامل باللغة القومية . فهل يمكن للجامعات العربية أن تنقل الى الأجيال العربية القيم التاريخية العربية من خلال اللغات الاوروبية ؟ وهل يمكن للجامعات العربية ، ان تسهم في توحيد الارادة القومية لدى الشعب العربي انطلاقاً من اللغة الانكليزية ؟ واخيراً ، فإن أي جامعة ـ بما فيها الجامعات العربية ـ لن تستطيع أن تسهم في بلورة المفاهيم الثقافية والعقيدية للمجتمع ، إذا لم تكن هي نفسها قادرة على التعامل بلغة هذا المجتمع . ولعل خبرة الجامعات الناطقة باللغات الأجنبية في الوطن العربي تثبت ذلك .

من هذا المنطلق ، فإن الجامعات العربية مطالبة بأن تتحول الى التعريب الكامل وبالذات في ميدان العلوم الطبيعية فتكون اللغة العربية هي لغة التدريس والتأليف والبحث العلمي ، وقبل كل شيء لغة التفكير . ولا يعني ذلك إهمال اللغات الاجنبية . فمن الضروري إتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل حتى يتمكن الباحث العربي من التفاعل الثقافي والعلمي مع الثقافات الأخرى وبالذات في المؤتمرات الدولية .

---

(٢٢) عبد الملك ابو عوف ، « امكانية استخدام اللغة العربية في التعليم العالي »، في : **الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر** ، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦ .

(٢٣) مدني الخيمي ، « التعليم العالي بالعربية في لبنان »، في : المصدر نفسه ، ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧ .

رابعاً : التبعية العلمية وأصالة العلم العربي

تقودنا قضية التعريب الى قضية اخرى اكثر عمقاً وخطورة هي قضية أصالة العلم الذي يدرس في الجامعات العربية . يقصد بالأصالة في هذا المضمار تعبير العلم عن الخصائص الذاتية للبيئة المحلية والقضايا الأساسية المطروحة فيها[٢٤] . والواقع أن هذه القضية تبدو بشكل أوضح في مجال العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية عنها في مجال العلوم الطبيعية والهندسية ، نظراً لارتباط الأولى المباشر بالقضايا الاجتماعية التي قد تختلف من مجتمع الى آخر . وفي هذا الصدد ، فإننا نلاحظ أن التعليم الجامعي في البلاد العربية يعبر في معظمه عن القضايا المطروحة في الفكر العلمي الغربي ، كما أنه يدور في إطار المفاهيم النظرية والاطارات الفكرية للثقافة الغربية الى حد أنه فقد طابع الأصالة القومية بل تحول في بعض الاحيان الى اداة لترسيخ « التبعية الثقافية » للغرب[٢٥] . فالمفاهيم الفكرية والنظم الجامعية في المجتمعات الغربية تعكس ـ على حد قول **كارنوي** في دراسته عن التعليم والاستعمار الثقافي ـ مضموناً طبقياً معيناً قوامه تغذية القيم الراسمالية والفردية ، ومن ثم فإن نقل هذه المفاهيم والنظم لا يعني فقدانا للأصالة فقط ، ولكن تكريساً لمفاهيم اجتماعية قوامها حماية مصالح وتوازنات اجتماعية معينة[٢٦] .

لنضرب مثالاً على ما نقول ، فإننا سنشير الى بعض النماذج المستقاة من علم السياسة باعتبار الكاتب متخصصا بهذا الفرع من العلوم الاجتماعية . فعلم السياسة المعاصر سيطرت عليه حتى الحرب العالمية الثانية القيم والأطر النظرية الاوروبية، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية سيطرت عليه المفاهيم الثقافية والعقيدية الامريكية سواء من حيث مناهج البحث او المشاكل والقضايا التي تثار[٢٧] . والواقع أن تتبع تطور علم السياسية في الوطن العربي، وبالذات مصر ، حيث أسس اول قسم للعلوم السياسية في جامعة القاهرة في اواخر الاربعينات ، يوضح تأثر علم السياسة في الوطن العربي بهذا التطور . فالمؤلفات الاولى التي ظهرت في علم السياسة في مصر في العشرينات كانت مجرد ترجمات لكتب الفقيهين الفرنسيين **لوبون وايسمان**،وكان كتاب **سليم عبد الاحد**بعنوان«مبادىء علم السياسة»الصادر عام ١٩١٥ ترجمة لبعض كتابات المؤلف الكندي **ستيفن ليكوك** . كذلك اصدر **احمد وفيق** مؤلفا بعنوان « علم

---

(٢٤) في تحليل مفهوم الاصالة في الثقافة العربية ، انظر : احسان عباس ، « الاصالة في الثقافة القومية المعاصرة » **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٢٥ (آذار / مارس ١٩٨١) ، ص ٦ ـ ٧.

(٢٥) كانت هذه القضية هي الموضوع الرئيسي الذي دارت حوله مناقشات المؤتمر الخامس والعشرين للمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية عام ١٩٧٧ . وقد عبر معظم علماء العالم الثالث عن قلقهم ازاء طغيان المفاهيم والأطر النظرية الغربية على دراسة العلوم الاجتماعية . انظر .

John Trent, «Internationalization? Interdisciplinarity? Development? The Social Sciences from 1952. to 1975,» *Participation* (IPSA, Ottawa), vol. 1, no. 3 (1977), pp. 9-11.

(٢٦) Martin Carnoy, *Education as Cultural Imperialism*(New York: McKay, 1974).

نقلاً عن : عامر الكبيسي ، « بعض المفاهيم المعاصرة في ادارة الجامعات وتطويرها » في **التنظيم الجامعي ، الهيكل والادارة** .

(٢٧) Alan Cairns, «National Influences in the Study of Politics,» *Queen's Quarterly* (Canada), (Fall 1974), pp. 1-17.

الدولة ، يعكس ثقافته القانونية الدستورية الفرنسية[٢٨] . وإذا نظرنا الى التطور المعاصر لعلم السياسية نجد أن « نظرية التنمية السياسية » التي طورها علماء السياسة في الولايات المتحدة الامريكية تحتل حيزاً مهماً في دراسة علم السياسة في الوطن العربي . فنظرية التنمية السياسية بكل فروضها ومقولاتها تدرس في الجامعات العربية ، بل ان بعضها خصص لها مادة دراسية كاملة ، لا باعتبارها احدى النظريات المطروحة ، ولكن باعتبارها « النموذج المتكامل » للتنمية السياسية في البلاد النامية . وفي نظري ، فإن التقبل الواضح لنظرية التنمية السياسية في جامعاتنا العربية هو احد الامثلة الصارخة لعدم أصالة العلم العربي. فنظرية التنمية السياسية هي في جوهرها ايديولوجية بورجوازية تحاول أن تقدم للدول النامية نموذجاً للتطور السياسي يقترب من النموذج الأمريكي . ولم يخف منظرو التنمية السياسية تلك المحاولة . ففي كتاب السياسة المقارنة : المسلك التنموي ، يؤكد **الموند وباول** انهما يحاولان تقديم نموذج غير شيوعي للتطور في البلاد النامية ، وكتب التنمية السياسية الصادرة عن جامعة برنستون كلها تحاول الدفاع عن القيم الليبرالية . والواقع أن النظرة التعمقية لفروض ومقولات نظرية التنمية السياسية ذاتها تثبت أن النظرية معادية للتغيير الاجتماعي الثوري ، حيث انها تقدم نموذجاً قوامه سيطرة المؤسسات الحكومية على العملية الاجتماعية ، ورفض التغيير الجذري للمجتمع . ولـن نحاول في هذا المقام أن نحلل بالتفصيل كل فروض ومقولات النظرية ، ولكن سنكتفي بالاشارة الى بعض الملامح العامة التي توضح ما نقول .

نظرية التنمية السياسية ، كما طورها علماء السياسة في الولايـات المتحدة ، تستمـد أصولها الفلسفية من مفهوم **ماكس فيبر** للدولة ، وتحاول تطبيقه في مجال السياسة والنسق السياسي ، كما يتضح في أعمال **دافيد ايستون** . فمفهوم السياسة عند ايستون وعند علماء التنمية السياسية يدور حول فكرة القهر والإلزام ، واحتكار السلطة الشرعية ، كما أن مفهوم النسق السياسي يدور حول فكرة قدرات النسق على تأكيد ذاته وارساء « التوازن » ومواجهة « المداخلات » والضغوط الآتية من البيئة ، وتحويلها الى سياسات ملزمة . ونظريـة التنمية السياسية تنطلق من هذا المفهوم المحدد للنسق السياسي ، وتنتهي الى تقديم نموذج مثالي للتنمية قوامه قدرات النسق السياسي على التأثير في الانساق الفرعية، وعلى ضبط عملية التغيير الاجتماعي ، كما أنها تهتم بصفة رئيسية بالظروف التي يمكن للنسق السياسي في ظلها أن يمارس وظيفة فرض الالزام السياسي والتحكم في العملية السياسية . في هذا الاطار تقـدم النظرية مجموعة من القيم السياسية التي تمثل في مجموعها نموذجاً للمجتمع النامي سياسياً ، كالتمايز البنائي ، والتخصص الوظيفي ، والمساواة ،والعلمانية الثقافية وغيرها . فإذا أخذنا كلا من هذه القيم على حدة وجدناها تنتهي الى المصب نفسه ، ألا وهو تعظيم قيمة « السيطرة » ، اي سيطرة الجهاز الحاكم على العملية الاجتماعية خلال المؤسسات الرسمية . ولهذا فإن نظرية التنمية السياسية تنتهي الى ما سماه **كارل مانهايم** « بالمحافظية البيروقراطية » . وتأكيداً لذلك فإن **ديفيد آيتر** ـ احد روافد نظرية التنمية السياسية ـ يؤكد أن النظرية ترفض بحكم

---

(٢٨) Ali E. Hillal Dessouki, «Political Science in Arab Countries: Problems and Prospects,» a paper presented at: Canadian Political Science Association, Annual Meeting, 50, London, 1978, pp. 2-3.

منطقها عملية التخطيط الشامل ، ولا تقبل على أحسن الفروض الا عملية التخطيط المتدرج[٢٩] .

بيد أننا لا يمكن أن نتجاهل الجهود العلمية العربية التي بذلت حديثاً لاقلمة نظرية التنمية السياسية (وغيرها من النظريات) . ولكن هذه الجهود ما زالت تتحرك في الاطار الفكري العام للنظرية . وهذا يثير لدينا التساؤل عما إذا كان المثقف العربي يستطيع أصلاً أن يتخلص من المقولات والاطارات الفكرية والنظرية الغربية . او على الاقل في نظرنا أن التخلص الكامل من تلك المقولات والاطارات ليس امراً مطروحاً للجدل . فالعلم الاجتماعي اصبح متشابكاً الى حد يصعب معه تصور علم اجتماعي محلي بحت . إن المهمة الاساسية التي تقع على المثقف العربي ـ وبالذات الجامعي ـ هي أن يكون واعياً لقضية التبعية العلمية ، وقضية المحتوى الايديولوجي للاطارات النظرية الغربية ، وأن يحاول باستمرار أن يؤقلم تلك النظريات للواقع العربي ، كذلك فالباحث الجامعي العربي مطالب ـ وبالذات في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانيات ـ بأن يكثف من الدراسات الامبيريقية ، التي يمكن ابتداء منها صوغ نظريات نابعة من الواقع العربي استرشاداً بالخصائص المميزة للمجتمع العربي[٣٠] ، بخاصة ان هناك تجارب مضيئة في مجال العلوم الاجتماعية العربية تشير الى امكانية ذلك . واخيراً ، فإن الجامعات العربية يقع عليها عبء تكثيف التعامل العلمي والنظامي فيما بينها ، فالجهد العلمي المشترك هو الطريق الى اسهام عربي مشترك في تطور العلوم □

---

(٢٩) David Apter, *Introduction to Political Analysis* (Cambridge, Mass.: Winthrop, 1977), p. 505.

(٣٠) سعيد التل ، « مبادىء واهداف التعليم الجامعي العربي ، » في : **التنظيم الجامعي ، الهيكل والادارة** .

دور التعليم في تنمية الذاتية العربية

د. هشام بو قمرة

استـــاذ محاضر بمركز الدراســـات والبحوث
الاقتصادية والاجتماعية ـ الجامعة التونسية .

مقدمـــــة

يعتبر التعليم العالي ـ في نطاق السياسة التربوية الشاملة ـ من الادوات الاساسية التي تسهم في تكوين المجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معا ، وضمان طرق النمو السليم للامة في مسيرتها نحو اهدافها في التقدم والامن الجماعي ، في مختلف الميادين الاقتصادية منها والاجتماعية والفكرية والسياسية . فهو السبيل الى اعداد القوى البشرية المتخصصة التي تخطط النمو المادي للمجتمع وتسهر على تنفيذه ، وهو الذي يعد الباحثين الذين يسبرون اغوار المستقبل ويدلّون الى اتجاهاته والعوامل التي يحتمل ان تؤثر في رسمه ، وهو ايضاً مبرز المواهب الفكرية والطاقات الخلاقة المبدعة التي تعطي الثقافة ابعادها وتدفع بها نحو العبقرية والشمول الكوني .

وللتعليم العالي في الوطن العربي دور اخطر ممّا له في سائر الاوطان ، بفعل التحديات المختلفة المنشأ والمنزع ، والتي تواجهها الامة العربية في مسيرتها الحضارية الراهنة ، وفي رهانها اليومي على التقدم وعلى الغد الأفضل . وليست هذه التحديات داخلية ذاتية فحسب ، تتمثل أساسا في محاربة الجهل والامية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي وضعف مستوى المعيشة والانتاج ، وانتشار التجزئة والاقليمية كواحدة من ابرز مخلفات الاستعمار ، وإنما هي ايضاً ، وربما قبل الاخرى ، تحديات خارجية يمثلها هذا الغزو الحضاري اليومي للذاتية العربية في عقر دارها ، واختلاط الحابل بالنابل في المفاهيم،والتصادم المستمر بين ثقافة عريقة متجذرة ومتميزة ومعتزّة بما هي ، وتساقط يومي ومتسارع لانماط من السلوك والفكر مطبوعة بالتطرف المادي تارة او التسيّب العقيدي تارة اخرى .

وتبرز خطورة التعليم العالي بالنسبة للمستقبل العربي القريب اذا ادركنا الاعداد الهائلة التي تلتحق به اليوم او تستعد للالتحاق به غداً . ففي خلال الخمسية المقبلة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) سيرتفع عدد الشباب العربي الذي سنّه ما بين ١٨ و ٢٣ سنة ، الى حوالى ٢٢ مليونا وقد يصل هذا

العدد حسب التوقعات السكانية الى ٢٤ مليونا في سنة ١٩٩٠[١] .

وهذا العدد ربما يقع تجاوزه بسبب الخصوبة السكانية العربية وتحسن الاوضاع المعيشية والصحية ، وبما للتعليم العالي من جاذبية خاصة لدى العائلات العربية التي لا تزال ترى فيه ضمان الامن والطمأنينة ، وبسبب الاقبال المتزايد على المدارس نتيجة سلوك الاقطار العربية لسياسة تعميم التعليم كاختيار أساسي[٢] . ثم ان هذه الملايين التي تلتحق ، او ستلتحق بالتعليم العالي ستكون هي المسؤولة غداً عن مصير الامة العربية المادي والمعنوي ، وهي التي سيكون لها كسب الرهان الحضاري في الأصالة والمعاصرة في آن واحد .

ولكنها ستقوم بتلك المهمة على النمط نفسه الذي نكون نحن اليوم قد رسمناه لها ، واستيحاء من المثل والمبادىء التي نغذيها بها ونهديها الى سبيلها . فأين نحن من هذا ؟ وما هو الزاد الذي نقدمه لهذه الناشئة في مواجهتها لمسؤولياتها التاريخية ؟ وبالتالي كيف يمكن تصور الدور الذي على التعليم العالي ان يضطلع به في تحقيق الذاتية العربية ؟

إذا كانت الذاتية هي المظهر المشترك لما يكوّن الأنا الجماعية ، فإن الذاتية العربية ذات مظهرين في الحقيقة ، مظهر واقع راهن ، وتصوّر مستقبل مُؤمَّل . فالمظهر الراهن هو خلاصة ما في الساحة العربية المعاصرة بكل عواملها المؤتلفة او المختلفة ، والمفرِّقة او المجمِّعة ، والموحِّدة او المشتِّتة . ثم إن الوطن العربي اليوم ، هو ليس وطن الامس ، وهو بالتأكيد ليس وطن الغد .

لقد بلغ الوطن العربي اليوم درجة من التطور الثقافي والاجتماعي أصبحت مؤشراته غير خافية على احد على الرغم من عدم انسجامها من قطر الى قطر،وتفاوت درجاتها من طبقة الى أخرى . فقبل نصف قرن كانت الامة العربية تعاني تفشي الجهل بينها ، وسيطرة الاستعمار على طاقاتها ، وهبوط مستويات المعيشة فيها ، وانتشار الفرقة بين أجزائها، وغياب التصور الجماعي لمصيرها . لقد كانت جسداً واهناً سقيماً متناثر الاعضاء والاطراف ، لا تُلمّ بوحدته إلا فئة قليلة من المصلحين المستنيرين . وكانت فوق كل ذلك تعاني الجهل بذاتها ، وعدم الوعي برصيدها الحضاري ، وبما لها من بعد في الماضي متين ، الامر الذي دفع بالبعض من ابنائها الى استحضار نهايتها والبحث عن بديل لها غريب .

ولكن نضال الامة العربية ، التي استمدت جذوته من تراثها الروحي واعتزازها بما تمثله من قيم متفرّدة متميّزة ، جعلها تتخلص من انواع الاستعمار كافة ، ثم تواجه جمع شتاتها بعزيمة حية وطاقة مبدعة . وقد حققت في وقت وجيز منجزات ايجابية ، في مستوى التطور الاجتماعي والثقافي ، يحسن التنويه بها :

١ ـ فقد طرأ على المجتمع العربي تحول جذري ـ نسبياً ـ وسريع في بناء الهيكلية الاساسية ، فتغيرت العلاقات داخله ، متجهة نحو المزيد من العدالة والمساواة والديموقراطية . وتشريك القوى العاملة المنتجة كافة ، وبروز المرأة كشريك في بناء الحضارة الحديثة وكقوة منتجة ونامية .

---

(١) انظر: خميس طعم الله ، « العرب في السنة ٢٠٠٠ »، **شؤون عربية** ، السنة ١ ، العدد ١ (آذار / مارس ١٩٨١) ، ص ١٢٧ ـ ١٤٢ .

(٢) انظر : عبدالله بوبطانة ، « مشاكل الكم والكيف في التعليم العالي »، **شؤون عربية** ، السنة ١ ، العدد ١ (آذار / مارس ١٩٨١) ، ص ١١٩ ـ ١٢٦ .

٢ ـ وتقلص وزن الزراعة في هيكلة المجتمع ، سواء بتطورها في ذاتها نتيجة استخدام التقنيات الحديثة ، او بسبب ظهور موارد الانتاج الجديدة في الصناعة والخدمات . وتبع ذلك ظهور انماط جديدة من السلوك انعكست في مستوى الثقافة والفكر والاعلام والعلاقات الاجتماعية .

٣ ـ وخضع الوطن العربي للثقل المتزايد للتبادل الحضاري بفعل تقدم الوسائل التقنية لنقل المعرفة ، وتضاؤل الحدود المادية بين الامم ، ووصول نتائج البحث العلمي المتقدم الى كل مكان ، مع ما يحمله في طياته من علاقة جدلية مُطْلَنة او مُضمَرة ، بين حضارة المُنتِج والاوضاع النفسية للمستهلك .

٤ ـ وفي الوقت نفسه ازداد الوعي العربي بالانتساب الى امة واحدة رسوخاً وعمقاً ، بعدما كان متشتتاً غامضاً وضبابياً ، وبعدما كان المغرب لا يكاد يعرف عن المشرق شيئاً ، بينما يكاد يسأل المشرق عن المغرب ، اين هو ؟! وانتقلت اشكالية الذاتية العربية من التساؤل عن الهُوية الى البحث عن وسائل تحقيق الوحدة ، فأنشئت المنظمات العربية المختلفة في السياسة والدفاع والاقتصاد والثقافة والعلوم والجامعات والهندسة والطيران ، وغيرها من الانشطة التي كانت الى وقت غير بعيد انشطة اقليمية معزولة او منعزلة او متجاهلة لبعضها البعض .

٥ ـ وظهر نتيجة هذا وعي عربي سياسي جديد ، وفكر وثقافة جديدان يمتازان بأنهما اكثر تقارباً واشد التصاقاً بما يوحّد ويجمع ، لا بما يفرّق ويمزّق . ومن الظواهر الاساسية في هذا الباب التطور المدهش الذي حققته الصحافة العربية ويُسر انتشارها داخل الوطن العربي ، ووفرة المتخصص منها بالقضايا الفكرية المصيرية ، وبلوغها الى القارىء العربي في كل مكان ، بتوجّه بعيد عن السطحية والالهاء الرخيص ، وغائص في المشاكل الاساسية بالموضوعية والجرأة .

٦ ـ وإذا كانت الوحدة العربية المنشودة منذ مطلع هذا القرن لم تتحقق بعد ، فإن المنجزات التي تم تنفيذها في سبيلها ، وباسمها ، ليست هينة ، بل بالعكس . فقد ازداد التعاون العربي ، خلال الربع الاخير من القرن ، بشكل مكثف ، وتقاربت المصالح اكثر من ذي قبل ، وأنشئت المنظمات المختصة في الميادين كافة، استجابة للوعي العربي ، ودعماً للتضامن المتزايد المتنامي . ونشأ عن ذلك تحول نوعي ممتاز في صوغ المخططات التي بدأت تخرج من قطريتها الضيقة لتأخذ بنظر الاعتبار تكامل الوجود العربي .

٧ ـ ولقد حصلت هذه المنجزات في نطاق توسع جغرافي طبيعي اعاد للوطن العربي حجمه الحقيقي، بعودة اجزاء واسعة منه كان قد فصلها عنه الاستعمار ، فتراخت الروابط بها او كادت تنفصم خلال القرن الماضي ، بفعل التجزئة وعمليات الطمس التي حاولتها القوى الاستعمارية (كما في الصومال او جيبوتي) .

٨ ـ ونشأ عن هذا تغير جذري في طبيعة علاقات المجتمع العربي بالعالم الخارجي . فبعدما كانت تلك العلاقات تسيطر عليها هيمنة التسلط الاستعماري ، اصبحت اليوم علاقات طبيعية تحكمها المصالح المشتركة ، ولكنها ايضاً دخلتها اولويات جديدة في الافضليات الموجهة نحو المحيط الافريقي والمحيط الآسيوي ، نتيجة عوامل تاريخية وجغرافية معروفة ، فأعطت الشخصية العربية بعداً جديداً ، وبالتالي تبعات ومسؤوليات جديدة .

٩ ـ ويحسن اخيراً الّا نغفل في هذا المجال عن التغير النوعي الذي حدث في الثروة العربية بسبب اكتشاف النفط ووجود نسبة عالية من احتياطيه ومن انتاجه في الوطن العربي . فقد ادى تدفق السيولة النقدية الى تغييرات جذرية داخل الوطن العربي في مستوى السلوك العام او في مستوى الشعور بالقوة بسبب ازدياد الثراء ، او في مستوى استعادة زمام مبادرات التنمية ، او في مستوى الصورة العامة التي اصبح المجتمع الخارجي يرسمها للفرد العربي ، والتي تتساقط شذرات منها بالضرورة على ذاتيته .

غير ان هذه المؤشرات الايجابية للتطور الاجتماعي والثقافي لا تجعلنا نغفل عن وجود بعض السلبيات المتصلة وثيق الاتصال بالذاتية العربية ونموها . فالعربي يعيش حالة فريدة من بين شعوب العالم ، سميت احياناً بحالة « التنوع في الوحدة » او العكس . فإذا كان الفرد العربي يشعر بهذه الذاتية الواحدة المضمرة في كيانه ، فإنه يعيش في الواقع ذاتية ذات تظاهرات متعددة ، يطغى عليها غالباً التمزق والانفصام :

ـ فإذا كان الفرد العربي يعيش روحياً ضمن الوحدة الذاتية ، فإنه يحيا يومياً ضمن التعدد القطري ، وسيطرة السياسات الجزئية . وهذا الوضع هو موروث استعماري ثقيل ، كانت القوى المهيمنة قد حاولته لتكريس سلطانها عن طريق التجزئة وجابهته بكل قوة الـ « أنا » الجماعية العربية .

ـ والذات العربية ايضاً تواجه تمزقاً يومياً ناشئاً عن صراعها مع الصهيونية التي تكرس بمبادئها ووجودها الرغبة الاستعمارية القديمة في التجزئة ، والهدف الامبريالي الحديث في الهاء المجتمع العربي ، حتى يبقى على هامش النمو ، والتاريخ ، فلا يحقق وجوده الجماعي الذي به يصبح فعالاً في الاحداث الدولية .

ـ ثم إن الذات العربية تواجه غزواً ثقافياً متواصلاً ، تتدفق في ثناياه المذاهب والافكار والعقائد ، هادفة جميعها في النهاية الى الهاء المجتمع العربي عن بناء ثقافته الاصيلة المتميزة ، باغراقه في الشواطىء والمستنقعات الجانبية للفكر والعلم ، وتدجينه إن امكن لمصلحة عقائد وثقافات خارجية .

ـ وفي مواجهة هذا الغزو يجد المجتمع العربي اسلحته منقوصة ، بفعل التمزق الداخلي الذي تعيشه الذاتية العربية ، وهي في الآن نفسه تحاول المزاوجة بين الاصالة والمعاصرة ، فينفصم السلوك نتيجة ذلك بسبب ارتكازه الحضاري الى موروث يغلب عليه الطابع الروحي ، ويحكم جزءاً واسعاً من الممارسة اليومية والعلاقات الاجتماعية وتصور العالم في دنياه وفي آخرته ، والى واقع مادي استنبطت انماطه من الشرق او من الغرب ، وبني على مذاهب معينة وعقائد معروفة ، فلا يستطيع ممارس تلك الانماط ان يدفع ما تنطوي عليه الا بالجهد والمعاناة واحياناً بالتقبل والاستسلام فتتأرجح الذاتية ما بين « نخوة الصراع » و « لذة الاستمتاع » ![٣] .

ـ هذا في الوقت الذي تنحو فيه طوائف واسعة في المجتمع العربي الى القبول بالامر الواقع

---

(٣) العبارتان للدكتور الفيتوري ، في ورقة قدمها الى : ملتقى العرب امام مصيرهم . تونس ، ٢٧ ـ ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ .

والانطلاق منه في تصوراتها الحضارية ولو بشكل مرحلي ، فتنتشر الدعوات لدى المفكرين والمثقفين لقبول ازدواجية الذات العربية ازاء الخارج وتعدديتها في داخل الوطن نفسه ، بتشجيع الخصوصيات القطرية واثرائها على انها عامل نوعي نامٍ وثري في الذاتية العربية الواحدة.

إن هذا الواقع المميز للذاتية العربية ، والذي المنا ببعض جوانبه ، ومن حيث ايجابياته ، واعتماداً على الاسس التاريخية والاجتماعية ، المُعلنة منها والمضمَرة في الكيان العربي ، هو المنطلق القويم لتصور الذاتية العربية المستقبلية .

فالانسان العربي المقبل هو انسان : « معتز بكرامته ، على وعي بحقوقه ، متمسك بها ، وعلى وعي بواجباته حريص على النهوض بها، يجعل من ايمانه بالله وبرسالات السماء استجابة لدواعي العقيدة الدينية ، وهي من اخص ما يتميز به الانسان ، ويستمد من ذلك الايمان التمسك بالقيم الانسانية والاعتماد على هداية عقله وهداية ضميره في مواجهة مشكلات الحياة وتحمل مسؤولياتها والموازنة بين مطالب الجسم ومطالب الروح فيها ، والسعي في خيره وخير مجتمعه وخير الانسانية بلا تناقض وانفصام . وهو انسان يعتمد على جهوده الذاتية في التعلم لتربية نفسه وتطوير شخصيته من جميع جوانبها ، ويقبل على الحياة في تجارب منتقاة على تعدد انماطها ويجعل منها سبيلاً لتطوير شخصيته ومواصلة تربيتها غير متقيد بزمان او مكان . وكما يستمد بواعثه في الاعتماد على العقل من ايمانه ، فإنه يتخذ من العلم سبيلاً لتنمية تلك المواقف العقلانية ، فيسعى الى استيعابه منهجا والى الالمام بجوانب منه محتوى ، كما يجعل من ممارسة الديموقراطية وسيلة لتنمية تلك المواقف العقلانية واشاعة الانسانية السلمية فيها واداة لتعزيزها في مجتمعه ، ويرى في العمل حقا وواجبا وشرفا ينمّي المواقف الايجابية نحوه والمهارات اللازمة لحسن اداته . وهو الى جانب اصالته وتمسكه بقيمه يتقبل التغيير ويسعى الى ابتكار وسائله واساليبه ، ويستمد من ايمانه وتربيته وعلمه وعمله ومواقفه الديموقراطية بواعث للالتزام بواجب المواطنة وبمطالب التنمية الشاملة في مجتمعه وباستيعاب الخصائص القومية وتمثلها سلوكا وارادة في النضال في سبيل امته العربية ووحدتها وتعزيز مكانتها وتمكينها من التوفيق بين الاصالة والتجديد ومن المساهمة في الحضارة الانسانية وفي دعم السلام العالمي القائم على الحق والعدل والمساواة »[٤] .

تلك هي ملامح الانسان العربي المستقبل ، كما رسمتها ثلة كريمة من الباحثين العرب المختصين في تقرير حول استراتيجية تطوير التربية العربية ، رفعته الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . وفي هذه الملامح تبرز الدعائم الاساسية للذاتية العربية المنشودة والتي هي هدف التربية العربية ، ممثلة في :

- الاصالة والتجديد .
- التفتح على الحضارة الانسانية والمساهمة فيها .
- المساهمة في التقدم العلمي .
- إجلال العمل وتشريفه .
- خدمة اللغة العربية .

واذا كان التعليم العالي ، كما أسلفنا ، هو المكوّن للكوادر القيادية والشاحذ لمظاهر الشخصية ، وهو الذي تتبلور من خلال برامجه وأهدافه وتطبيقاته اتجاهات اجيال المستقبل وسلامة انتماءاتهم ، فإنه يحسن ان نتناول دوره في كل دعامة من الدعائم المذكورة على انفراد .

---

(٤) **استراتيجية تطوير التربية العربية** (بيروت : دار الريحاني ؛ المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلام لجامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٩) ، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

اولاً : التعليم العالي ودوره في المحافظة على الاصالة

تعني الأصالة التمسك بخير ما في الماضي من أصول تدل على العراقة والذاتية والابتكار[٥] . ومنابعها الرئيسية آتية من اصول العقيدة الاسلامية وما يترتب عليها من خصائص الحضارة العربية الاسلامية[٦] . وهي تقوم اساساً على اختيار ما في التراث من نماذج اختيارا قائما على الفهم والتمييز ، وعلى ما تنطوي عليه من الابداع والابتكار وعلى ما تدل عليه من ذاتية ثقافة الامة وذاتية العبقريات التي اسهمت في تطور هذا التراث في مجالات القيم والفكر والثقافة او مجالات العلم والفلسفة ، او في مجالات السياسة والادارة . وجوهر الاصالة التأكيد على خصائص الابداع والابتكار وعلى ذاتية الثقافة وتميزها وعلى اتصالها بعراقة الامة في ماضيها الحي ؛ وعلى استمرارها في التعبير عن شخصيتها في مستقبلها[٧] .

لقد عرفت الامة العربية ماضياً زاخراً بالانجازات جعلها فريدة بين امم العصر . فهي الامة الوحيدة التي تضرب جذور حاضرها في ماضٍ امتد على اكثر من اربعة عشر قرناً ، ولم ينقطع اتصالها به ابداً . وفيه عرفت أمجاد السلطان السياسي والابتكار العلمي والريادة في الفكر البشري . ولكن هذا الاتصال عبر التاريخ يلقي عليها تبعات في التقدم لا تعرفها امم اخرى ، تبدو اكثر حرية في تحركها . ولكنها اقل عمقاً في ضمائرها ، وعاجزة عن ادراك نخوة الاعتزاز التي تُسنِد الذاتية العربية . ومن ذلك الماضي تراكم تراث ثري بالابداع الانساني ، ولكنه يطرح من المشكلات ما هو بقدر ضخامته .

وبسبب استناد الحركات الاصلاحية كافة في مطلع هذا القرن ، الى التراث واحيائه ، على انه جذع الأمة المشترك ، فقد تباينت منه المواقف واختلفت الاتجاهات . وإذا كان الرأي قد اتفق على انه لا بد من الاختيار والتمييز في التراث ، فإن اساليب هذا الاختيار وطرق الانتقاء والتمييز والتفسير ، قد اختلفت بين الباحثين . فالبعض يميل الى الجانب الديني الصرف ، والبعض الآخر يلح على الموقف العقلاني ، وهؤلاء يبحثون عن التوفيق ، واولئك عن التجذير ، في حين يميل فريق الى التفسيرات العرقية ، وفريق آخر الى التفسيرات المادية التاريخية .

وهنا للتعليم العالي دور خطير ، برجاله المدرسين او الباحثين ، ومؤسساته الجامعة او المختصة ، في وضع اسس التوازن المنشود ، وتبيان وسائل ومناهج ومحتويات الاختيار المطلوب . ويقتضي الامر وضع خطة جماعية تمثل الحد الادنى في موقف مؤسسات التعليم العالي من التراث ، فترسم خطوط الانتقاء ومناحيه ، وتدل على مصادره ، وكيفية استغلاله بشكل يسمح للطالب العربي ، في اي مؤسسة عالية ، ان يتلقى ثقافة تراثية موحدة ، دون ان تحد هذه الخطة من المجهودات الفردية في التحليل والتأويل والتوسع لمن أراد .

إن التعليم العالي هو الذي يستطيع ان يحدد هذه « المعادلة الصعبة » التي ترفض الانبتات والتغرّب في آن واحد ، وتشير الى نقاط التقاء الاصالة مع المعاصرة والتجديد . وهو ايضاً مطالب الى جانب ذلك بأن يجيب عن اشكالين جوهريين ، يطرحهما التراث حالياً .

---

(٥) المصدر نفسه ، ص ٨١ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٦٦ .
(٧) المصدر نفسه ، ص ٨١ ـ ٨٢ .

اما **الاشكال الاول**،فيتمثل في تحديد ثقل التراث على جهود التنمية،ومدى التكاليف التي اذا تجاوزناها كان نمونا مضطرباً ومسيرتنا متعثرة،فالامة العربية في الوقت الذي«تنفق على الاعتزاز » باحياء التراث المكتوب او المعماري ، من تحقيق للمخطوطات واقامة للمكتبات وترميم للمنشآت ، مطالبة ببناء المدارس والمستشفيات وتوفير فرص العمل والرخاء ، والنهوض بالزراعة والصناعة . ويعرف رجال التعليم العالي عجزهم في الاجابة عن السؤال الذي يدهمهم به طلبتهم كثيراً ، وهو : ايهما الحّ واوكد في الانجاز ، ان نحقق مخطوطاً او ان نبني مدرسة ابتدائية ؟

واما **الاشكال الثاني** ، فيتمثل في تحديد علاقة التراث بالابداع الفكري ومدى ضغطه عليه . فالحضارة العربية سيل متواصل من العطاء ، وحلقات مسنود بعضها الى بعض . وشاعر اليوم المغبون قد تكتشف فيه عبقرية مهدورة ، غدا . والابداع العربي المعاصر يعيش ازمة المنافسة مع ابداع الامس . ولكن اين الحدود السليمة لهذه المنافسة ؟ لقد اظهر احصاء لما اصدرته احدى دور النشر الكبرى خلال سنة ١٩٧٩ انها خصصت ٨٥ بالمائة من انفاقها للكتب التراثية ، ولم تنفق على المؤلفات الابداعية الا ١٠ بالمائة فقط .

والى جانب هذا ، على التعليم العالي العربي ان يبحث عن الملاءمة بين الاهداف المُعلَنة للتربية العربية والاهداف المضمنة فيها . اذ الملاحظ ان الاهداف المعلَنة تكاد تكون واحدة لأنها تستقي مصادرها من الانتماء الى الاسلام والتراث العربي ، بينما الاهداف الضمنية قطرية ضيقة[٨] . ورجال التعليم العالي ومؤسساته ، هم المسؤولون بالدرجة الاولى عن تكوين « الانسان العربي الواحد » الذي هو الشرط الضروري للوحدة العربية . واذا كان تقرير « لجنة استراتيجية تطوير التربية العربية » قد وضع بكل دقة ، وافاضة الاسس النظرية ، فإن مؤسسات التعليم العالي مدعوة الى تحقيق الحلول التطبيقية ، ولعل من اهمها في الوقت الحاضر تصور « جذع مشترك » من المعرفة يقدم للتلاميذ والطلاب في المستويات الابتدائية والثانوية والعالية كافة ، ليكون « القاسم المشترك » في تحقيق الذاتية العربية . ويمكن في هذا الباب الاستنارة بالخطوة الاولى التي قامت بها اقطار المغرب العربي في وضع « الرصيد اللغوي الوظيفي المشترك » للمدارس الابتدائية ، وتعميمه وتوسيعه في مناح اخرى من مراحل الدراسة ومن انواع المعرفة ، على مستوى عربي .

ولكن الحلول التطبيقية المنشودة عليها ان تقوم على اساس :

١ ـ غرس روح الاعتزاز بالامة وحضارتها والانتماء اليها .
٢ ـ التأكيد على قدراتها الذاتية في التجدد ومواجهة التحديات كما برهن على ذلك تاريخها .
٣ ـ بعث روح الابتكار والابداع في ناشئتنا وطلبتنا على غرار ما كان عليه اسلافنا .
٤ ـ الالحاح على تميز الامة العربية وتفردها ، تميزا غير ناشىء عن تعصب او انفرادية انعزالية ، وإنما عن إيمان واع بالاصول المجيدة للفكر العربي وعطاءاته وشموليته .

٥ ـ التأكيد على نزوع الامة العربية في كل مراحل تاريخها الى الوحدة والى التوق الى العدل في صوره الجماعية والفردية وملازمة الحرية للوجود العربي .

---

(٨) **الاهداف التربوية في البلاد العربية** (بيروت : مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية ، ١٩٨٠) .

٦ ـ جلاء القيم الايجابية في التراث العربي وفي مقدمتها الايمان وحب الخير وانتفاء التعصب والعصبية[٩] .

ثانياً : التعليم العالي والتفتح على الحضارة الانسانية

إن مؤسسات التعليم العالي بصفتها المركز الذي تتبلور فيه الاتجاهات والافكار وتتغربل فيه النظريات ، مسؤولة قبل غيرها عن تعميق البعد الانساني في الذات العربية . ولا يقتضي الامر أي اكتشاف جديد ، وانما استنباط المناهج والوسائل التي تسمح باستمرارية ما هو جوهر الذاتية العربية ، وهو شمولها . فالانسان العربي الذي تربى في ظل العقيدة الاسلامية يعرف بالسليقة انه لا فرق بين أعجمي وعربي الا بالتقوى ، وأن الاسلام دين البشرية جمعاء ، وان محمداً (ص) ارسل للعالمين ، وان الله وحده اله الناس جميعاً .

ولقد كان الاسلام من اكبر ثورات البشرية الحضارية ، إن لم يكن اعظمها على الاطلاق . فقد جاء بنظرة شاملة للكون وللانسان ، وأعْظَمَ جانبه الروحي دون اهمال جانبه الدنيوي ، ودعاهُ الى التدبر في الكون وإعمال الفكر والاسترشاد بالعقل والتعويل عليه، وجعل من البشر ، اكراماً لهم ، خلفاء الله في الارض وحاملي أمانته ، ونظّم المجتمع على الشورى والعدل والتعاون على البر والتقوى ونبْذِ الاثم والعدوان ، وسوّى بين البشر وقدس حق العمل والانفاق في سبيل الله وتوزيع المال عادلاً ﴿ كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم ﴾ . واقام على هذه الاسس حضارة رفعت الفكر والابتكار في كل الميادين العقلية والعلمية ، وجعلت من اللغة العربية لغة الاختراع والتقدم في كل الفنون . وهذه الحضارة هي وسيلة التخاطب بين الانسان العربي والحضارة الانسانية . فهو يترجم من خلال قيمها حدود الالتقاء مع الآخرين وهو ايضاً ، انطلاقاً منها ، يسهم في إثراء الفكر البشري بالقيم الخالدة .

إن الحضارة نهر دافق لا تترسب فيه الا القيم الكبرى ، ﴿ فاما الزبد فيذهب جفاء ، واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض ﴾ . ومسؤولية الانسان العربي ان يحمل الى البشرية ما ينفعها ، عن طريق مؤسساته العلمية والثقافية المتفاعلة مع الفكر الانساني .

وإذا كان التعليم العالي قد بقي فترة طويلة يعيش على زادين ، احدهما رصيده الذاتي المتمثل في تراثه ،وثانيهما مذاهب الآخرين وعقائدهم ، فإنه قد آن الأوان لتكوين فلسفة اجتماعية عربية معاصرة تنطلق من الذات وتكتمل بالعالم وتكون مثالاً وقدوة . ويبدو المحيطان الافريقي والآسيوي من المجالات التي تتطلب اولوية التوجه في هذا البحث الحضاري ، نظراً للسلامة النسبية التي تطبع علاقات المجتمع العربي به ، بينما علاقات الفكر العربي بالفكر الغربي يشوبها بعض الاحترازات أحياناً ، ويعتورها الرفض احياناً اخرى .

ولا يتعلق الأمر باستحداث امر جديد ، وإنما بعودة التاريخ الى مساره ، فقد اثرت الحضارة

---

(٩) في هذا المعنى تندرج المساهمة التي قدمها الدكتور الحبيب الجنحاني الى : ملتقى العرب امام مصيرهم ، تونس ، ٢٧ ـ ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ .

العربية في الحضارة الاوروبية خلال العصور الوسطى تأثيراً لم تخلص اوروبا منه الا مع النهضة. وقدمت الى الفكر الانساني من خلال اعمال فلاسفتها واطبائها ومهندسيها وشعرائها روائع الانجازات . ولم يكن لها ذلك الا لأن الوحدة الحضارية كانت تجمعها ، بعدما جمعها السلطان السياسي زمناً طويلاً . ولذلك يبدو أن المساهمة الايجابية للذات العربية في الحضارة الانسانية لا تكون فعالة ومؤثرة الا اذا صدرت عن فكر عربي واحد ، ومن منظور جامع الانتماء .

ثالثاً : التعليم العالي والتقدم العلمي

ليس من المبالغة أن نقول إن عصرنا هو عصر التقنية ورفع كفاءات الآلة الى الحد الاقصى بحثاً عن الاسراع في التقدم وسبر اغوار الكون والحياة . ولقد دوهم المجتمع العربي بهذا التقدم الذي احتكرته الامم الصناعية لنفسها زمناً طويلاً، فما أن طلبه حتى وجد نفسه يلاحقه فلا يَلحقه .

ويُواجه المجتمع العربي اليوم ما سمي بمشكلة « نقل التكنولوجيا » كمشكلة جوهرية لضمان تنميته الاقتصادية والاجتماعية بوسائله الذاتية . الا أن التكنولوجيا ليست آلة او مصنعاً جاهزاً فقط . إنها ايضاً فكر ونمط سلوك ، وضغط على العادات السائدة ، وغزو للذات في عقر دارها بمفاهيم ثقافية جديدة ، تحملها معها دون أن يستطيع المستعمل لصدها سبيلاً .

ونتج عن ذلك ان المجتمع العربي قد اصبح في غالب الاحيان مجرد مستهلِك لثمار التقدم العلمي ، خاضعاً لبهرجها ، وليس منتجاً لها . وهو إلى جانب ذلك ممزق نفسانياً بين مفاهيم غازية ذات صبغة مادية استهلاكية طاغية ، وقيم روحية موروثة متجذرة يدرك أنّها كُنهُ ذاته ، فضلاً عن التلاقح الثقافي غير المتكافىء الذي يتم داخل معادلة منخرمة ، في جانب منها مجتمع في طريق النمو ، مصاب احياناً بالانبهار ، وفي الجانب الثاني حضارة صناعية مغرية المظاهر ، تتمتع بسلطان القوة وسيادة السبق .

ولذلك فإن مؤسسات التعليم العالي العربية مطالبة بابتكار الانماط التعليمية والفكرية والثقافية التي من شأنها أن تحافظ على توازن الذات العربية ، انطلاقاً من مجموعة من الاولويات نقتصر منها على الآتي :

١ ـ تعميق الشعور والوعي بالمشكلة التقنية ، حتى لا نقع في فخ الاختيار الآلي . فنشدان نقل التكنولوجيا او امتلاكها يحسن أن لا ينسينا وجود « إشكالية تكنولوجيـة » في الغرب نفسه .

فقد قامت في الدول المصنّعة عينها منذ الخمسينات مدرستان كبيرتان ، **الأولى** تصف الالة بالوحش الكاسر وتبني فكرا فلسفيا على محاربة انعكاساتها على السلوك البشري ومضاعفاتها على النفس والعلاقات الاجتماعية ، بينما ترى فيها **الثانية** اختياراً إنسانياً واعياً لا محيد عنه لتكوين إنسان جديد متميز عن الحضارات السابقة . وقد نبّه الفيلسوف الفرنسي **جاك ألول** منذ سنة ١٩٥٤ في كتابه « المجتمع التقني »[١٠] الى أن التقنية لا تعني استعمال الآلات فقط ، وإنما ايضاً كل سلوك واعٍ وعقلي يهدف الى الفاعلية والنجاعة فقط ، بحيث يصبح البحث عن المردود غاية في حد ذاته . وتلاه العالم الاحيائي الفرنسي **روني ديبوس** ، فاعتبر الآلة قضاء على الطبيعة وتحطيما

(١٠) Jacques Ellul, *La Société technicienne* (Paris: 1954).

للشخصية الانسانية ، وكذلك الباحث الامريكي **شارل رايش** الذي حمل راية الشباب الداعي الى ثقافة مضادة إنسانية رافضة للآلة وللنمطية التي تفرضها وقضائها على الخصوصيات الفردية والمجتمعية(١١) .

ويرى هؤلاء ان التقنية قد صنعت عالماً وحشياً ، وطبقة جديدة من « الكواسر » التقنيين المهيمنين على العالم بقوة نفوذهم المذهل ، وافقدت الانسان انسانيته وجعلته مدجنا كالحيوانات الحبيسة في اقفاص الحدائق ، وارغمته على استهلاك مواد هو ليس في حاجة اليها فعلاً ، بل ولا يرغب فيها احياناً . هذا فضلاً عن أن التقنية ، بما أنها تقوم على التخصص ، فهي تقضي على شمولية الذات الانسانية واتساع آفاقها وتجعل المرء حبيس جزء معين من الحركة او المعرفة لا يتعداه .

وفي الجانب المقابل نجد الفيلسوف **دانيال كالاهان** يصف الانسان بأنه حيوان تقني بطبعه ، لذلك يجب أن نسلم بأننا عندما نتحدث عن التقنيات فإنما نتحدث باسلوب آخر عن الانسان في بعض مظاهره. وليس هنالك خوف من وحش التقنية الذي يمكن أن يفلت يوماً ما من رقابة الانسان عليه ، لان التقنية ليست قوة مستقلة ، وإنما هي جزء من نشاط الانسان الذي يتحكم فيها ويسيطر عليها .

٢ ـ ولذلك فإن عملية نقل التكنولوجيا التي هي من ابرز مهام المؤسسات الجامعية ، يجب ان تراعي حاجات المجتمع العربي وكذلك ايضاً خصوصيته . ولا يمكن هذا الاختيار إلا عندما يصبح الامر متعلقاً لا بنقل التقنية ، وإنما بامتلاكها والابتكار فيها . فالآلة التي تصنع في مجتمع ما تراعي موازين ذلك المجتمع وعاداته . فإذا صدّرت الى مجتمع آخر فإنها ستكون فيه نشازاً غازياً بحكم الحاجة اليها . ولعل ما يلاحظ من هبوط انتاجية المصانع الجاهزة المستوردة في بلدان العالم الثالث راجع بالاساس الى اختلاف المعايير الانتاجية والعادات النفسية ، ونقاليد العمل ما بين المجتمع المنتج والمجتمع المستهلك .

٣ ـ وليست التقنية ، كما لمّحنا الى ذلك آنفاً مجرد آلة تحيل الناس الى أرقام مجهولة الهوية ، وإنما هي فوق ذلك انماط سلوك وطريقة تفكير وموقف من العالم ينزلق غالباً نحو المادية والعلمانية . فهي في نهاية المطاف ثقافة بكل خاصياتها . وهذه الثقافة هي التي تغزو اليوم الوطن العربي عن طريق وسائلها التقليدية كالكتاب ، او المبتكرة كالوسائل السمعية البصرية من سينما وفيديو وغيرهما. وتحمل في قنواتها مضامين متنوعة تحدد موقف الانسان من الله ومن الكون ومن المجتمع والعادات الموروثة .

والمجتمع العربي بحكم موقعيه الجغرافي والحضاري لم يكن ابداً مجتمعاً منغلقاً ، وإنما هو مجتمع متفتح على كل الحضارات المحيطة به ، متفاعل معها . ولذلك فقد أصبح مجال تحرك خصب لهذه الثقافة التقنية وتصادم معها . غير ان التلقح بها غير متكافىء من جوانب عدة ، فهو في غالب الحالات ناقل غير مبتكر ، مردد غير مبدع ، ومقلد غير خلاق . وهو على الخصوص في موقف ضعف بالنسبة الى ثقافة في موقع السيادة والقوة . ويقتضي الأمر السهر على عدم رسوخ هذا الانحزام واحداث قنوات للاتصال تخفف من حدة الاصطدام . واذا كان الغرب قد بدأ يتفتح على الحضارة العربية ، فإن واجبنا أن نحمل اليه أزكى ما في خصوصياتنا ، وان نحافظ في تكويننا على استمرارية

---

(١١) Charles Reich, *Le Regain americain* (Paris: Laffont, 1971).

قيمنا وطواعيتها دون تصلب او تحجر ، وإنما انطلاقاً من معرفة واعية بالذات ورغبة شعورية في التجديد .

رابعاً : التعليم العالي والعمل

يكفي العمل شرفاً وجلالاً ان الله تعالى قد جعل نفسه ورسوله والمؤمنين شهوداً على العاملين ، فقال في كتابه العزيز : ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾. والعمل هو عصب التقدم ومنشيء الثروة وعليه عماد نهضة الامم وبه يقاس نماؤها . ولقد درج المسلمون طوال تاريخهم على التنويه به والالحاح عليه ، فكانت الامة العربية الاسلامية امة عاملة مخترعة مكتشفة تضرب قوافلها في أكباد الصحارى ، وتشق اساطيلها عباب البحار .

فلما كانت عصور الانحطاط ركن المسلمون الى السكون بفعل توقف روح الابتكار ، وران على قلوبهم الكسل ، فعمَّهم الجهل . وجاء الاستعمار فكان من أهدافه الاولى عزل العامل العربي عن القطاعات المنتجة وابقاؤه سلعة رخيصة يستغلها لتنمية ثرواته الخاصة . واقترن عصر النهضة بمفاهيم فكرية نظرية ، ثم اقترن التقدم من بعد ذلك لدى الجماهير العربية الواسعة بالتعليم ، على أنه باب الخروج من التخلف ، وولوج الأمن المعيشي . فكان من ذلك ان ساد التعليم النظري الكليات العربية ، لما فيه من البريق اللفظي وجندلة المفاهيم والعقائد ، واقترن التعلم بالوظيفة المكتبية في غالب الاحيان لما توحي به من راتب دائم ، على هزاله احياناً ، ومعاش مضمون ، بينما لم يرث العمل اليدوي والصناعي والتجاري ايضاً من « المهنة » في معناها اللغوي الاولي الا مضمون « الامتهان » ! ولذلك فإن من اهم واجبات التعليم العالي أن يعيد الى العمل اعتباره على انه قيمة انتاجية فعلية كما هو الحال في كل الشعوب المتقدمة .

فالاقطار العربية تعاني بشكل عام في مؤسساتها الجامعية ، كثافة الاقبال على بعض التخصصات ذات البريق الاجتماعي الخاص، وفي مقدمتها الدراسات القانونية والطبية ، كما تعاني الاقبال على التخصصات الادبية والانسانية ذات الطابع النظري المسيطر ، اذ تراوح نسبة الالتحاق بها ما بين ٤٠ و ٥٥ بالمائة حسب الاقطار ، بينما نجد ان الاختصاصات الزراعية ، في وطن زراعي بالاساس ، لا تستهوي اكثر من ١٤ بالمائة كحد اعلى . وتنزل هذه النسبة احياناً الى الـ٥٦ بالمائة من مجموع الطلاب المسجلين في التعليم العالي . اما الاقبال على التخصصات الفنية العالية ، فإنه لا يتجاوز الـ ٩ بالمائة كحد اعلى في منتصف الثمانينات . هذا في الوقت الذي تطرح فيه مخططات تنموية عربية طموحة يُضطر من اجل انجازها الى استيراد الكفاءات الاجنبية بكل ما تحمله معها من استنزاف للثروة العربية ، وعزل للمواطن العربي عن التقدم التقني وتمرير أنماط من السلوك الاجنبي في المجتمع العربي . ولذلك فإن مؤسسات التعليم العالي مدعوة الى العمل :

١ ـ في المستوى النفسي ، اعادة الاعتبار الى العمل المهني والتقني وغرس روح المبادرة التطبيقية ، وممارسة الفعل في نفس الناشئة العربية للحد من سيطرة الميل البيروقراطي المكتبي او اللهفة الى التخصصات المسرعة بالثروة دون انتاج فعلي ، كخدمات الوساطة التي هي ليست الا تكلفة اضافية تثقل القيمة الفعلية للانتاج .

٢ ـ العمل على تنويع وتوزيع التعليم العالي بما يضمن في الوقت نفسه الاعداد للعمل والتكوين المستمر . وليس الاعداد مجرد القدرة على الممارسة وإنما تنمية المهارات وروح الابتكار .

٣ ـ البحث عن الحلول الملائمة للتوفيق بين حاجات الخطط التنموية من الكفاءات الفنية العالية من جهة ، والكوادر الوسطى من جهة ثانية . فتحقيق المعادلة العلمية ضروري في هذا الشأن اذ أثبتت الدراسات أن الطلب الاجتماعي والاقتصادي على الكوادر الوسطى أكثر بكثير من الطلب على المهارات العالية ، بينما يتوجه التكوين في المؤسسات العلمية العربية الى الثانية اكثر من الاولى . ولقد أدرك بعض الاقطار العربية (كتونس مثلاً في مخططها الخامس) هذه الثغرة فعملت على تعديلها ، وذلك بقلب الاولويات المتعارفة ، فرفعت من نسبة الاختصاصات المهنية والتقنية وضغطت على الالتحاق بالاختصاصات الادبية والنظرية . الا أن التجربة بينت ان التخطيط والتطبيق في المستوى التعليمي وحده غير كاف ، وإنما يجب **اولاً** ، أن يحاط بالضمانات القانونية الكافية لحماية الخريجين التقنيين والمهنيين ، وان تنجز **ثانياً** ، في مستوى الخطة الاقتصادية والاجتماعية ، مواطن الشغل الكافية ، حتى لا يؤول الامر في النهاية الى تراكم صنفين من الخريجين العاطلين ، صنف النظريين وصنف الفنيين .

٤ ـ ضرورة طرح نماذج جديدة من التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق الاستفادة من التجارب الخارجية وبعض التجارب العربية وإقامة نقاش عربي منهجي وواسع حول أفضل النماذج الملائمة لواقعنا وحاجات مستقبلنا كاللامركزية الجامعية ، والجامعات المفتوحة والجامعات الحرة ، ومراكز التكوين التقني والمهني ، والمعاهد العليا المتخصصة ، ونظام الكليات الصغرى او المتوسطة ، وغيرها .

٥ ـ ولكن التعليم العالي مدعو ايضاً ، في هذا المجال ، الى عدم الوقوع في الآلية و « المكننة » ، وفصل المجتمع الى طائفتين ، طائفة الآلات البشرية، وطائفة « الادمغة النظرية » ، اي أن عليه أن يخطط الحد الادنى للزاد الفكري الذي يجب تسليح الكوادر العليا والوسطى به للمحافظة على أصالتها وانتمائها العربي الحضاري من جهة ، وحاجتها الى المهارة الفنية السريعة من جهة ثانية. فالفكر النظري الذي يزوّد به طالب في الآداب او الفلسفة او علم الاجتماع هو ليس بالطبع بالحجم والمستوى نفسه الذي يزود به المهندس او الكيمياوي او ميكانيكي السيارات ، ولكن هنالك حدا ادنى يعتبر ضرورياً للمحافظة على الذات لم يتوضح بعد ، ولا تزال أغلب المؤسسات العلمية مشغولة عنه .

٦ ـ واخيراً ، وكتشريف للعمل جليل، يجب على التعليم العالي أن يتوجه أكثر فأكثر الى الدراسات الميدانية ، التي لم تبق في العصر الحاضر وقفاً على بعض التخصصات الهندسية والزراعية ، بل شملت الدراسات الانسانية من اقتصاد واجتماع وآداب ، لأنها وسيلة أساسية من وسائل تعميق الشعور بالذات والرسوخ في الانتماء اذ تعيد الطالب الى وسطه الطبيعي ومحيطه البشري والجغرافي فتعمّق صلته بالارض وبالناس .

خامساً : التعليم العالي وخدمة اللغة العربية

إن اللغة ضمير الانسان ومسكنه ، ومستقر ماضيه وآماله ، وعنوان ذاته . واللغة العربية أوكد في دخولها في الذات العربية من اي لغة اخرى في اي ذات اخرى لارتباطها بأقدس مقدسات

الاسلام ، وهو القرآن الكريم . ولقد أوتي للغات أن تتبدل وان تتغير ، وللاقوام أن ينتقلوا من لسان الى لسان ، الا العرب فإن العربية ظلت لغتهم رغم أعاصير الزمان وتناوب الحدثان ، محفوظة كما في قوله تعالى : ﴿ انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون ﴾ .

إلا أن ظروف الانحطاط ثم الاستعمار قد أدخلت على اللغة العربية الوهن بانتشار اللهجات العامية لسيادة التجزئة وتباعد الاتصال ، وجعلت من اللغات الاجنبية لغات العلم والتقدم في كثير من الجامعات التي ورثت الانماط الاستعمارية في التنظيم والتدريس ، ربما سعياً وراء الجدوى وادراك المردود السريع .

ولذلك فإن مؤسسات التعليم العالي مدعوة الى النهوض بالعربية واحلالها محل اللغة الأم اللائق بها ، اعتماداً على :

١ ـ غرس حب العربية وتذوقها في نفوس الناشئة والطلاب ، اقتناعاً بأن اللغة ليست وسيلة تستعمل للتخاطب فقط ، وانما هي تنطوي على علاقة حميمة فيها جزء من العاطفة كبير .

٢ ـ الاعتماد على البحث العلمي وعلى طرق الالسنية الحديثة والوسائل التقنية المسموعة والمرئية لوضع لغة عربية موحدة تكون وسطاً بين الفصحى والعامية وينشرها التعليم لتكون اداة التخاطب الموحدة .

٣ ـ تطوير منهجية علمية لوضع مصطلحات عربية مقابل المصطلحات الاجنبية ، على أن يراعى في تلك المصطلحات توحيد الاستعمال والشيوع للقضاء على التذبذب وعدم الدقة والوضوح .

٤ ـ وضع خطة متكاملة للتعريب تصبح بموجبها اللغة العربية لغة المعرفة الاساسية . فالاتجاه الى التعريب في معناه الخاص يقتضي مواجهة حاسمة في التعليم العالي ، ولا بد للاقطار العربية من بذل الجهود لتحقيق هذا الهدف ليؤلف جانباً من المواجهة الشاملة للتعريب بمعناه العام : وهو اعتماد اللغة العربية الفصيحة في الادارة والتشريع وفي الثقافة والحياة عامة ، واضفاء الخصائص العربية عليها وقيمها وفضائلها .

٥ ـ ولا ينكر أحد أن كثيراً من الاقطار العربية قد قطع اشواطاً محمودة في طريق التعريب ، إلا ان الاتجاه السائد حالياً يكرس اللغة العربية ، في كثير من الجامعات ومؤسسات البحث ، على انها لغة العلوم الانسانية والتراث ، اي انها أوصل بالماضي منها بالحاضر ، بينما تتوقف دراسة العلوم الحديثة على لغة اجنبية هي الفرنسية او الانجليزية غالباً . وخطر هذه الازدواجية في انها تغرس في نفس الطالب الاعتقاد بتخلف العربية وارتباطها بالمسائل الدينية ، في حين تبرز اللغة الاجنبية على انها لغة التقدم .

٦ ـ تيسير تعليم اللغة العربية ، بفض بعض المشاكل التي عرضت لها في تطورها والمتعلقة بكتابتها ورسمها ونحوها . وهذا التيسير يبدو من الشروط المطلوبة لضمان نجاعة تعليم الناشئة العربية ، وكذلك انتشار اللغة العربية عالمياً . ويجب الاقتناع هنا بأن اللغة ليست كائنة بذاتها ، وإنما بالمتكلمين بها ، وأن العجز الذي تشكوه العربية ليس صفة فيها وإنما ضعف في اهلها وتقصير منهم .

٧ ـ على ان الاهتمام باللغة العربية لا يتناقض مع الاهتمام باللغة الاجنبية ، وإنما هو أحرى أن

يستدعيه وأن يفرضه ، حيثما كان من الاتجاهات المتفق عليها الاتصال بالثقافات الانسانية لاثراء الذات العربية في عالم أصبحت العزلة فيه مستحيلة ، وضرورة متابعة تطورات المعرفة العلمية والتقنية . والحق ان تعريب التعليم العالي يتطلب كرافد من روافده تطوير اللغات الاجنبية واعتماد الطلاب عليها ، ولكن في نطاق قلب سُلّم الاولويات الحالية بحيث تصبح العربية هي اللغة الاساسية والاجنبية هي المساعدة لها .

٨ ـ ولا يخفى ان تطوير العربية هو طريقنا الى المساهمة في الحضارة الانسانية بشكل متميز ، لأن كل اكتشاف يحمل اسم مخترعيه ولغتهم . فالارتقاء باللغة هو سبيل الابداع والابتكار . واذا كانت اللغات الاوروبية لا تزال تحمل الى اليوم اسماء بعض المخترعات العربية في الطب والصيدلة والهندسة وعلوم البحار بالفاظها العربية ، فلأن مبتكريها وضعوها بلغتهم العربية فخلدت آثارهم كما خلّد علم الاجتماع ابن خلدون .

خاتمـــة

هذه اذن بعض الملاحظات حول دور التعليم العالي في المحافظة على الذاتية العربية ، الا أن هذا التعليم سوف لا يستطيع النهوض بالدور المرجو منه اذا لم يتخلص من بعض مشاكله الذاتية التي تعوق نموه وتلهيه عن اهدافه الاساسية .

فهو يواجه المشاكل الكمية المتمثلة في تدفق خريجي الثانوي عليه بما لا يتناسب مع طاقة استيعابه ، وكذلك مشكلة التكلفة الضخمة للتعليم العالي ، وبخاصة البحث العلمي ، الأمر الذي ربما يفسر غلبة الاختصاصات الانسانية والنظرية على كثير من كلياتنا ومؤسساتنا نظراً لتواضع حاجاتها المالية .وهو ايضاً يعكس الواقع العربي بما فيه من تشتت . فالمناهج مختلفة من قطر الى قطر ، والحاجات المعتمدة في التخطيط هي غالباً قطرية ، وقنوات التبادل بين الجامعات العربية تكاد تكون معدومة ، والشهادات العربية لا تلقى الاعتراف بها في كل مكان داخل الوطن الواحد. وهو في آخر المطاف محتاج الى خطة تنسيقية تعتمد حداً ادنى من التكوين المتفق عليه ، وتسمح باستخدام الكفاءات في كل الاقطار على اساس الاعتراف المتبادل بالمستويات واعتماد فوائض كوادر التعليم العالي العربي ، لسد الثغرات في البلدان المحتاجة عوضاً عن الالتجاء الى الكفاءات الاجنبية.

واذا كان الوطن الواحد ذاتا واحدة ، فلا يمكن أن يكون لهذه الذات أكثر من مظهر في التربية تتجلى فيه ، فتكون الخصوصيات اثراء للكيان المشترك الذي هو الأمل المنشود □

حول التعليم العالي العربي والتنمية(*)

د . حامد عمار

المستشار الاقليمي للأمم المتحدة في تنمية الموارد البشرية - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

أولاً : التعليم العالي على ارضية الواقع الاجتماعي

المقصود من هذه الورقة التي تعالج التعليم العالي في الاقطار العربية من المنظور الانمائي ان تكون معالجة للكليات دون الدخول في التفاصيل والجزئيات ، كما أنها تحاول أن تناقش بعض المسلمات ، وتثير بعض التساؤلات في إطار الكليات التي تتعرض لها . وهي تأخذ بالقاعدة التي تقول بأن شؤون الحرب والسلام قضايا جوهرية وخطيرة لا ينبغي أن تترك للجنرالات وحدهم ، كذلك قضايا التعليم عامة والتعليم العالي خاصة قضايا جوهرية وخطيرة ، وينبغي ان تدرس وتحلل من مختلف الزوايا ، والا تقتصر في اتجاهاتها الرئيسة على المشتغلين بالتخصصات التربوية ، وإنما ينبغي أن يشارك في تحليلها وتقويمها مختلف المعنيين بقضايا التنمية في آمادها القصيرة والبعيدة .

تحاول هذه المعالجة أن تضع التعليم العالي في الأقطار العربية في منظور مجتمعي بأبعاده وعوامله الاقتصادية والاجتماعية . وهي بذلك تستبعد مناقشة القضايا التعليمية الفنية المرتبطة بالعملية التربوية إلا بالقدر الذي تتداخل فيه مع تلك الابعاد المجتمعية . بيد أنه من الضروري أن نقرر هنا التفاعل المتبادل بين التعليم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وما تجسده من بنى ومؤسسات وأوضاع اجتماعية . وقد تختلف طبيعة هذا التفاعل بين التعليم كنسق فرعي وبين بقية الانساق الفرعية الأخرى المؤلفة للنظام الاجتماعي العام . إن هذا التفاعل تأثيراً وتأثراً قد يختلف من مرحلة الى مرحلة في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، كما يختلف في جوهر مضمونه أو في عناصر معينة من هذا المضمون يمكن التعرف إليها من خلال الدراسة التحليلية لنتاج التعليم على أرض الواقع . ولا شك ان مثل هذا التفاعل بين التعليم والنظام الاجتماعي تبدو أوضح ما تكون في وظائف التعليم العالي باعتباره « قمة » النظام التعليمي . وهو كذلك في الدول النامية وفي الأقطار العربية على وجه الخصوص .

(*) تمثل الآراء الواردة في هذه الدراسة وجهة نظر الكاتب ولا تعكس بالضرورة موقف الجهة التي يعمل بها .

من هنا فإن معالجة العلاقة بين التعليم العالي في وظائفه وآثاره وتأثراته من ناحية وبين البنى والمؤسسات والأوضاع المجتمعية الاخرى من ناحية ثانية،تظل معالجة مكتبية تخضع للتأمل وللاستقراء النظري في مثل هذه الورقة او في غيرها مما يكتب في هذا المجال . ومن ثم فإن القيام بدراسات متكاملة ميدانية لطبيعة التفاعل والتأثير والتأثر بين مؤسسات التعليم العالي في الأقطار العربية،والقوى والسياسات والبنى الاقتصادية والاجتماعية ، تمثل اولوية ملحة في مجال البحوث الأساسية للتعرف على الأدوار والوظائف الفعلية لهذه المرحلة من التعليم ، ولتقويم هذه الأدوار والوظائف في ضوء السياسات أو الأهداف الرسمية المعلنة ، ومدى الاتساق والمواءمة بين ما ينتج تنفيذاً ، وما يستهدف تخطيطاً .

ولعل التهاون في إعطاء الأهمية لهذا النوع من الدراسات الميدانية (العينية) قد نجم عن الانشغال المتزايد بالمشكلات اليومية للتعليم العالي ، سواء ما تعلق منها بالنمو الكمي نتيجة الطلب الاجتماعي المتنامي على التعليم بصورة عامة وعلى التعليم العالي بصورة خاصة ، أو ما اتصل بقضاياه الفنية من مناهج وكتب ومعايير القبول وتنظيم المسافات وغيرها من الأمور الأكاديمية . كذلك استقر في الذهن تلك الصورة « المثالية » لكل ما يحدثه التعليم وما تقوم به مؤسساته .كما إن طغيان « النظرة التربوية الفنية » المتمثلة في « كيف نعلم » قد طغت إلى حد كبير على التساؤل لماذا نعلم ، ومن نعلم ، ومتى، وأين ، وماذا ، إلى غير ذلك من التساؤلات التي تجسد الفهم الحقيقي للتعليم في منظوره الاقتصادي والاجتماعي .

ثانياً : تساؤل حول دور التعليم العالي في التنمية

لعل أهم التساؤلات التي تطرح في مجال التعليم بصورة عامة ، وبالنسبة للتعليم العالي خاصة ، هو : ما دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفيما حدث ويحدث من نمو في قطاعات الانتاج ، وتوفير الخدمات وتحسين مستوى المعيشة ؟ وحين نقوم بالاجابة عن مثل هذا التساؤل لا ينبغي أن نقع في سذاجة التجريد المثالي القائل بأن « العلم نور » . ومن الناحية المنهجية فإن أي تحديد لدور التعليم يأخذ في اعتباره مواصفات معينة للتعليم ذاته في إطار ظروف وعوامل مجتمعية معينة . ويتم من خلال هذا التحديد وتفاعلاته تقرير دور التعليم في التنمية أو التطوير الاجتماعي . ولعلنا نحن المنغمسين في شؤون التربية والتعليم قد أخذنا دور التعليم العالي في احداث التنمية وتسريع منجزاتها قضية مسلمة لا تحتاج الى نقاش .. إن التعليم العالي هو المصدر الرئيسي لتكوين المهارات والدرايات العالية في المورد البشري باعتباره أهم الموارد المطلوبة لاحداث التنمية . وإن إنشاء مؤسسات التعليم العالي واستمرار التوسع فيها سياسة مرغوب فيها على إطلاقها ، دون تحليل وتقويم لمواصفات هذا التعليم ، ودون تحليل وتقويم للأبعاد الاقتصادية والمجتمعية المتفاعلة معه ، وكأنما وظيفة التعليم العالي من « المعطيات الخالدة » التي لا تتغير ، وكأن قوى المجتمع وحركته « ثابتة » لا تحول ، وكأنه لا توجد مصادر أخرى غير التعليم العالي لكسب الفرد للمهارات والدرايات العالية .

ثالثاً : التعليم العالي والنمو الاقتصادي

ان القضية الخاصة بالمردود الاقتصادي للتعليم العالي ، أي الاستثمار البشري ، قد شاعت في الستينات كرد فعل للمدرسة الكينزية حول العوامل الحاسمة في النمو الاقتصادي ، حيث

ركزت الاخيرة على دور راس المال المادي ، بينما بدات تظهر في مقابلها فكرة « القيمة الاقتصادية » للتعليم . ويقصد بذلك إجمالا أن للتعليم عائداً اقتصادياً يفوق ما ينفق عليه ، بل يفوق عائده الاستثمار في كثير من المشروعات الاقتصادية الاخرى . وأجريت دراسات متعددة لابراز قيمة الاستثمار في راس المال البشري من خلال التعليم ، سواء في التعليم الابتدائي او الثانوي أو المهني ، او العالي . واثبتت هذه الدراسات التي تم معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الاتحاد السوفيتي وفي بعض الدول الاسكندنافية ، أن ما حدث من نمو في الدخل القومي خلال فترات معينة ، لا يمكن تفسيره على أساس زيادة عوامل الانتاج المادية وزيادة رأس المال . وانتهى الاستنتاج إلى وجود عوامل أخرى أطلق عليها « العامل المتبقي » متمثلاً في ارتفاع مستوى المهارة في قوة العمل ، واستخدام التطبيقات التكنولوجية ، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة بالتعليم ومخرجاته المباشرة وغير المباشرة ذات الأثر في تعظيم العائد من مختلف عوامل الانتاج . كذلك قامت دراسات لتقدير القيمة الاقتصادية للتعليم العالي ، باعتبار أن الهدف الاقتصادي فيه أكثر وضوحاً سواء بالنسبة للفرد أو للمجتمع ، واظهرت العائد المجزى لما يكتسبه الفرد من مهارات متمثلاً في الفروق في دخول الأفراد الحاصلين على مؤهلات التعليم العالي بالمقارنة بنظرائهم الحاصلين على التعليم الابتدائي أو الثانوي . وذهبت دراسات أخرى إلى تحديد القدر الأساسي المطلوب من التعليم للوصول الى القدر الأمثل من الكفاية الانتاجية في بعض الأعمال والمهن ، كما حاول بعضهم تحديد الدرجة التي يتوقف عندها تأثير التعليم على الكفاية الانتاجية للعمال في مهن معينة[١] .

وحين نسوق هذه الأمثلة والدراسات على الدور الايجابي للتعليم عامة ، بما في ذلك مرحلة التعليم العالي ، يظهر للوهلة الأولى ان تلك الأدوار هي من قبيل تحصيل الحاصل ، وأنها أمور ثابتة لا تحتاج إلى تدليل . لكن الأمر يتجلى بوضوح اكثر عندما نضع هذه الافتراضات والمسلمات بالنسبة لدور التعليم العالي في إطار اسهامه في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ، وحين نتوغل في تحديد مقومات هذه التنمية واتجاهاتها ، وحين نسعى الى تكامل في أدوار التعليم العالي ووظائفه الاجتماعية في تكوين المواطن القادر على تحمل مسؤوليات التنمية المنشودة ، وحين نسعى إلى تعظيم العائد من مختلف الأدوار المتكاملة ومن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة من التعليم .

وهكذا يمكن تلخيص تلك الاتجاهات التي سادت في الستينات وأوائل السبعينات أن تعليماً بمواصفات معينة ، وفي إطار عوامل اقتصادية واجتماعية معينة ، يؤدي إلى قيمة اقتصادية ملحوظة في مجمل النمو الاقتصادي وذلك في إطار اوضاع الدول التي أجريت فيها هذه البحوث سواء في أوروبا او في الولايات المتحدة الامريكية . وقد وجد الطلب على التعليم وخاصة التعليم العالي مشروعية تبريره خلال العشرين سنة الماضية في تلك الدول في نظرية رأس المال البشري ، واعتبار التربية استثماراً من شأنه أن يرفع من قدرة الأفراد الانتاجية ومن دور قيمة « العمل » كعامل في المعادلة الانتاجية المبنية على رأس المال والعمل . ويتم ذلك ، حسب دراسة دنيسون من خلال تحسين التعليم للكفاءة الانتاجية للعاملين المتعلمين . كما أن التعليم (والتعليم العالي بالذات) من

---

(١) للاطلاع على تفصيل الابحاث التي اجريت في تقدير القيمة الاقتصادية للتعليم ومفهوم الاستثمار في راس المال البشري انظر : محمد نبيل نوفل ، **التعليم والتنمية الاقتصادية** (القاهرة مطبعة الانجلو المصرية،١٩٧٩) وخاصة الفصلان الرابع والخامس ، وحامد عمار ، **اقتصاديات التعليم** (سرس الليان : ١٩٦٤) .

خلال البحوث واشاعة الرغبة والقدرة على التجديد يؤدي الى تقدم المعارف واستخدام التقنيات(٢) . هذا فضلاً عن آثار التعليم على مستوى كسب الافراد ودخولهم الذي اشرنا إليه . وتبقى مع ذلك عدة أسئلة ، منها : هل العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ادت إلى هذا المردود المجزى للتعليم في النمو الاقتصادي ما تزال قائمة ، أم ان نوع التفاعل ودرجته قد تغير ؟ ثم هل القيمة الاقتصادية هي وحدها القيمة المطلوبة من التعليم العالي ؟ وهل التنمية المقصودة مقتصرة على بعد واحد هو النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة المنتج من السلع والخدمات ؟

للاجابة عن هذه الاسئلة لا بد لنا من الاشارة إلى بعض النظريات والاتجاهات الحديثة التي ظهرت في أواخر السبعينات في الغرب والتي بدأت تشكك في وزن القيمة الاقتصادية للتعليم الذي كان مقدراً له في العقدين السابقين . وقد انطلقت هذه النظريات من بطء معدلات النمو في الدول الصناعية المتقدمة على الرغم من ان ميزانية التعليم قد زادت أعباؤها المالية لتمثل أكثر من ٥ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي خلال فترة النصف الأول من عقد السبعينات ، والى حوالى ٢٠ بالمائة من الميزانية العامة وقد ارتفع مجموع الانفاق على التعليم في البلدان المتقدمة من حوالى ٤٧ مليار دولار عام ١٩٦٠ الى حوالى ٣١٨ مليار دولار عام ١٩٧٦ . اضف إلى هذا ظهور البطالة وتفشيها وخاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا . وذهبت بعض هذه النظريات الى القول بأن تأثير النفقات التربوية على النمو الاقتصادي هو تأثير ضعيف ، وان هناك أثراً قوياً جداً لمستوى الدخل القومي على نفقات التعليم،وهو ما حدا ـ حسب انصار هذا الرأي ـ بأن يفسر تفسيراً عكسياً نوع العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي . ويرى فريق آخر ان الترابط الذي اظهرته دراسات « رأس المال البشري»بالنمو الاقتصادي يتفاوت في قوته بين القطاعات الاقتصادية ، وان دور المستوى التعليمي العالي وقيمته الاقتصادية انما ينحصر في مردوده العالي على الوظائف القيادية في الادارة العليا وفي المؤسسات الانتاجية الكبرى ، وان كثيراً من الوظائف الفنية والمتوسطة التي لا تستخدم تكنولوجيات متطورة ليست بحاجة الى تعليم على مستوى عال(٣) .

وبعد ،فليس هدفنا من استعراض ما سبق من دراسات وافتراضات واتجاهات أن نناقش موضوع اقتصاديات التعليم العالي مناقشة اكاديمية ، وإنما أردنا أن نجعلها منطلقاً للتأكيد على أهمية **توظيف التعليم العام والتعليم العالي توظيفاً اجتماعياً واعياً يؤثر ويتأثر بقضايا التنمية** ، وإن هذا التوظيف في أدواره المختلفة وعوائده المتنوعة لا بد له أن يتلاءم في خطته مع استراتيجية المجتمع التي يقرها للتنمية . **كذلك فإنه من الضروري ايضاً أن تتطور السياسات والبنى المجتمعية بما يتيح للتعليم العالي ان يحقق التوظيف الاجتماعي الأمثل سواء ارتبطت هذه السياسات**

---

(٢) تشير دراسة Denison الى ان نسبة ٤٣ بالمائة من النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة ما بين عامي ١٩٢٩ و١٩٥٧ يمكن ان يعزى الى الآثار المباشرة وغير المباشرة للتعليم .

(٣) في عرض هذه النظريات الجديدة في علاقة التربية بالنمو الاقتصادي انظر : منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم [يونسكو] ، « تخصيص الموارد المالية للتعليم ـ دراسة احصائية عالمية، القسم الاول » ترجمة انطوان خوري ، **التربية الجديدة** [مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية]، السنة ٧ ، العدد ١٩ (كانون الثاني/ يناير ـ نيسان/ ابريل ١٩٨٠) ، و « تخصيص الموارد المالية للتعليم ، دراسة احصائية عالمية، القسم الثاني،» ترجمة انطوان خوري ، **التربية الجديدة** السنة ٧، العدد ٢٠ (ايار/ مايو ـ آب/ اغسطس ١٩٨٠) . وفي الدراسة عدد من المراجع التي توضح هذه النظريات الجديدة .

بمجالات الاستخدام وسوق العمل والأجور او بتشجيع البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية ، او ارتبطت بإتاحة مزيد من ديمقراطية التعليم العالي في بيئته ومضمونه . وبعبارة أخرى فإن المطلوب هو التخطيط المستمر لضمان مرونة التعليم العالي وتكييفه لتحديات التنمية .

وفي الأقطار العربية تتفاوت آثار التعليم العالي بتفاوت تاريخ هذا التعليم ومؤسساته في كل منها ، ومع ذلك فان الشواهد تجعل امكانية التعميم غير مخلة بصورة الواقع . ومع الافتقار الى أي نوع من الدراسات التي نهتدي بها لتحديد مدى الارتباط بين التعليم العالي وقضايا النمو الاقتصادي والتطوير الاجتماعي في هذه الأقطار ، فسوف نكتفي ببعض التحليل والاستنتاج المنطقي المدعوم بالملاحظة لعائد التعليم العالي في التنمية ، وذلك في ضوء التساؤل المطروح : هل للتعليم العالي مردود وعوائد اقتصادية واجتماعية تتكافأ مع ما يستثمر فيه من ناحية ومع ما نعلق عليه من آمال وطموحات ؟

رابعاً : الكلفة المالية للتعليم والتعليم العالي

ولكي نجيب على هذا السؤال في شقه الأول الذي يوضح حجم الانفاق على التعليم العالي في مجمل الأقطار العربية . سوف نستخدم أولاً مفهوم الجهد التعليمي في كلفة النظام التعليمي بمراحله الثلاث، وذلك بنسبة الانفاق الرأسمالي والانفاق الجاري في التعليم الى الناتج القومي الاجمالي ، ومقارنة هذه النسبة التي تمثل ما يقتطعه المجتمع من دخله في سنة معينة دون مردود يقابله خلال هذه السنة ، مما يمثل جهداً او عبئاً في تلك السنة . والجدول التالي يبين تطور هذا الجهد المالي في الأقطار العربية مقارناً بالجهد المماثل في مناطق العالم الأخرى . وبطبيعة الحال ، فإن من المعروف وجود تفاوت فيما بين الأقطار العربية في كل من بيانات الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

الانفاق العام على التعليم (راسمالي وجاري) كنسبة من الناتج القومي الاجمالي للسنوات ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ و ١٩٧٦

المنطقة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٦
البلدان المتقدمة	٥,٢	٥,٦	٦,٠
آسيا	٣,٧	٤,٣	٥,٦
أمريكا اللاتينية	٣,١	٣,٣	٣,٤
افريقيا	٣,٤	٤,٢	٥,٠
الأقطار العربية	٤,٠	٤,٥	٥,٩

المصدر : احتسب من : ج . كرسلس ، «تطور التعليم في العالم - عرض احصائي موجز» في : مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية . الندوة الاقليمية حول مستقبل التعليم في البلدان العربية، بيروت، ٧ - ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ ، **تاملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨١ - ٢٠٠٠** . وثيقة العمل الرئيسية (بيروت : مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية ، ١٩٨٠) .

ولو نظرنا الى ما يمثله الانفاق على الطالب الواحد في مختلف مراحل التعليم بالنسبة لنصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٧٦ ، لوجدنا ان الانفاق التعليمي يمثل في البلدان المتقدمة ٢٣ بالمائة وفي آسيا ٣٣ بالمائة ، وفي أمريكا اللاتينية ١٤ بالمائة وفي افريقيا ٣٧ بالمائة ، وفي الأقطار

العربية ٣٥ بالمائة [٤] .

ويتضح من البيانات السابقة أن الأقطار العربية تبذل مجهوداً متزايداً في الانفاق على التعليم في ضوء ما تخصصه من موارد مالية من الناتج القومي الذي هو الوعاء المتجمع للانفاق على مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من مجالات الانفاق العام . وهو جهد يماثل أو يكاد ما تقتطعه الدول المتقدمة في هذا الشأن . ويمكن أن نرى في ضوء تقسيم مناطق العالم بحسب مجهودها الانفاقي لصالح التعليم ، أن الأقطار العربية في جملتها تتقدم في تصنيف البلدان ذات المجهود المتوسط إلى البلدان ذات المجهود المرتفع، والذي وصل إلى حوالى ٦ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٧٦ .

وهو في نفس الوقت يقارب مجهود كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي الذي يبلغ حوالى ٦,٣ بالمائة ، ٦,٦ بالمائة على التوالي . وسوف نناقش إلى أي مدى يمكن للاقطار العربية أن تتجاوز ما تتحمله حالياً من إنفاق على التعليم في سبيل مواجهة الطلب المتزايد عليه ، وخاصة بالنسبة للاقطار العربية غير النفطية ذات الموارد المالية المحدودة نسبياً .

ولننتقل الآن إلى الانفاق على التعليم العالي ونسبته إلى الانفاق العام على التعليم ، اذ بلغت حوالى ٧,٤ بالمائة عام ١٩٧٠ وقفزت الى حوالى ١٣,٣ بالمائة عام ١٩٨٠ وتشير بعض التوقعات إلى وصول تلك النسبة إلى حوالى ١٨,٨ بالمائة عام ١٩٩٠ ، والى حوالى ٢٦,٣ بالمائة عام ٢٠٠٠ كما يتضح من الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
نسبة نفقات التعليم العالي إلى النفقات الاجمالية للتعليم في الوطن العربي
(بالأسعار الثابتة ، لسنة ١٩٧٧ = ١٠٠) (تشمل النفقات الجارية والرأسمالية)

السنة	إجمالي نفقات التعليم (مقربة بالمليون دولار) (١)	نفقات التعليم العالي (مقربة بالمليون دولار) (٢)	نسبة (٢) إلى (١) (٪) (٣)
١٩٧٠	٤٢٠٠	٣١٠	٧,٤
١٩٨٠	٩٠٠٠	١٢٠٠	١٣,٣
١٩٩٠	١٣٨٠٠	٢٦٠٠	١٨,٨
٢٠٠٠	١٩٨٠٠	٥٢٠٠	٢٦,٣

المصدر : احتسب من : مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية ، تأملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠ ، وثيقة العمل الرئيسية .

---

(٤) ج . كرسلس ، « تطور التعليم في العالم ـ عرض احصائي موجز» في : مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية ، الندوة الاقليمية حول مستقبل التعليم في البلدان العربية ، بيروت، ٧ ـ ٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠ ، تأملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠ ، وثيقة العمل الرئيسية (بيروت : مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية ، ١٩٨٠) ص ٢٦ .

وهكذا نرى أن الإنفاق على التعليم العالي تزداد نسبته باطراد إلى مجموع الانفاق العام على التعليم ، كما أنه من المتوقع أن يزداد الحجم المطلق لهذا الانفاق عام ٢٠٠٠ الى أكثر من أربعة أمثال ما كان عليه عام ١٩٨٠ ، وذلك في ضوء استمرار الطلب عليه بالمعدل الحالي ، والأخذ بعين الاعتبار حجم التدفق الطلابي من المرحلة الثانوية .

ونتساءل بعد هذا عن مدى استيعاب التعليم العالي للشباب في فئة العمر بين ١٨ و ٢٣ سنة وهو ما حسبت على أساسه توقعات التكلفة حتى عام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٣)
النسبة الاجمالية للاستيعاب في التعليم العالي في الوطن العربي ،
للسنوات ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠ (الأعداد بالالف مقربة)

السنة	السكان (١٨ ـ ٢٣ سنة)	أعداد الطلاب	النسبة الاجمالية للاستيعاب (٪)
١٩٧٠	١٣٥٠٠	٤٤٥	٣,٣
١٩٨٠	١٩٢٠٠	١٣٢٠	٦,٩
١٩٩٠	٢٤٩٠٠	٢٩٥٠	١١,٩
٢٠٠٠	٣٢٤٠٠	٦٢٠٠	١٩,١

المصدر : احتسب من : المصدر نفسه .

وتمثل نسبة الاستيعاب الخام(الاجمالية)للأقطار العربية مثيلتها في الدّول المتوسطة الدخل لعام ١٩٩٠ ، هذا بينما وصلت هذه النسبة في الدول الصناعية (المتقدمة) الى اكثر من ٢٢ بالمائة عام ١٩٧٥ . ومن المقدر أن يكون قد وصل حالياً في بعضها إلى حوالي ٣٥ بالمائة من فئة العمر بين ١٨ و ٢٣ سنة . وبذلك تصبح قصة « اللحاق بالركب » في ضوء مؤشر الاستيعاب في التعليم العالي بصورته الحالية طموحاً لا يمكن تحقيقه ، بل وطموحاً ينبغي مناقشة جدوى تحقيقه على الاطلاق ، وخاصة في ضوء ما سنتعرض له من إسهام التعليم العالي في إشكاليات التطوير الاجتماعي وتكوين القيم والحوافز المجتمعية .

وإذا نظرنا الى الخريجين من التعليم العالي خلال فترات سنوية خماسية بدءا من عام ١٩٧٠ فسوف نجد التقدير المبين في الجدول رقم (٤) لأعداد الخريجين .

وهكذا فإن من المفترض أن يكون قد دخل إلى سوق العمل ، باستثناء معدلات الوفيات ، خلال الثلاثين سنة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠ حوالي ٧,٧٠٠,٠٠٠ من حملة الشهادات الجامعية والعليا ، وهو حجم يجب أن نضعه في الاعتبار عند تخطيط العرض والطلب في القوة العاملة واحتياجات قطاعات التنمية حاضراً ومستقبلاً . والتساؤل الوارد هنا هل تتسع فرص العمل ، أو على الأصح هل تخلق فرص العمل لحملة الشهادات الجامعية بما يجعل إسهامهم في التنمية منتجاً للمجتمع ومجزياً لهم . ذلك يتوقف بطبيعة الحال على مدى ما تخلقه خطط التنمية واستثماراتها وديناميّاتها من الفرص

المناسبة لمهارات الجامعيين ودراياتهم ، كما يتوقف أيضاً على ما تكسبه الجامعات ومعاهد التعليم العالي من المهارات والمعارف اللازمة للعمل المنتج .

جدول رقم (٤)
خريجو التعليم العالي في الوطن العربي ،
للسنوات ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠ (بالآلاف)

الفترات	ذكور	اناث	المجموع
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٢٧٠	١٢٠	٣٩٠
١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	٣٩٤	١٨٩	٥٨٣
١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	٥٧٤	٣٠٦	٨٨٠
١٩٨٥ ـ ١٩٩٠	٨٢٥	٤٦٨	١٢٩٣
١٩٩٠ ـ ١٩٩٥	١١٨٣	٦٨٦	١٨٦٩
١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠	١٦٩٦	٩٨٩	٢٦٨٥
المجموع	٤٩٤٢	٢٧٥٨	٧٧٠٠

المصدر : احتسب من المصدر نفسه ، الجدول ١٤ .

وفي معالجة دور التعليم العالي كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ، يجدر بنا أن نركز على المخرجات البشرية لهذا التعليم ، وهي التي تتمثل في خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، لنرى كيف تفاعلت كمدخلات مع عوامل الانتاج الأخرى وخاصة في مجالات الانتاج الزراعي والصناعي . كما سنحاول أن نرى تأثير الخريجين كمدخلات في عمليات التطوير الاجتماعي والثقافي . ونود أن نؤكد أن هذا التحليل تحليل أحادي الطرف بمعنى اننا ننظر إلى العوامل والهياكل المجتمعية الأخرى كعامل مستقل نسبياً ، وأن المتغير هو خريجو التعليم العالي ، بينما يقتضي التحليل الأوفى إدخال المتغيرات المجتمعية الأخرى في تشابكها مع متغير التعليم العالي . ونلجأ الى هذا التحليل الأحادي من قبيل إبراز أثر التعليم العالي ودوره في قطاعات التنمية في صورة درامية . لكن المنطق العلمي الصارم يلزمنا بأن نشير إلى أن هذا النوع من التعليم العالي هو سبب لما سنورده من ظواهر مجتمعية اقتصادية واجتماعية ، كما انه في نفس الوقت نتيجة لها وواحد من مصاحباتها على الأقل .

خامساً : التعليم العالي والتنمية الزراعية

نتناول بادىء الأمر العلاقة بين خريجي التعليم العالي وقطاع الزراعة ، وهو يمثل النشاط الاقتصادي الغالب في الأقطار العربية غير النفطية ، كما يمثل الناتج الزراعي أكبر نصيب لقطاع منفرد في الناتج القومي الاجمالي . ونتساءل هنا ما دور خريجي التعليم العالي في التنمية الزراعية . وبعبارة اخرى ما إسهام مدخلاتهم كقوة عمل في تفاعلها مع عوامل الانتاج الأخرى من أرض ومياه ومعدات زراعية . والاجابة الواضحة أن خريجي التعليم العالي يمثلون قلة قليلة من قوة العمل في القطاع

الزراعي . ومن المعروف أن هذا القطاع يكاد يعتمد إلى حد كبير على الأميين وعلى من لم يكملوا التعليم الابتدائي أو الاعدادي .

وأثر خريجي التعليم العالي ، سواء من المهندسين الزراعيين أو مهندسي الري أو من العاملين في الجمعيات التعاونية ، كقوة عمل ، محدود بالنسبة لعوامل الانتاج الأخرى . ومن المعروف أن خريجي الجامعات يضيقون ذرعاً بالعمل في الريف ، وخاصة على جبهاته الانتاجية . وإذا كانت عمليات الري والمصارف (المبازل) والأبحاث الزراعية قد حققت بعض التقدم على يد خريجي الجامعات ، إلا انه تقدم محدود ما يزال يستمد خبرته من الدول الأجنبية في كثير من الحالات . ومن الواضح ان التنمية الزراعية لم تحقق في معظم الحالات معدلات النمو التي استهدفتها خطط التنمية ، وأن معدلات استصلاح الأراضي ما تزال بطيئة للغاية ، وما يزال أكثر من نصف الأراضي القابلة للزراعة غير مستثمرة وتقدر بحوالي ٦٠ مليون هكتار ، كما أن أراضي المراعي ما تزال تسير على أنماط بدائية في الرعي وتربية الماشية . وبصورة عامة فإن خريجي التعليم العالي لم يسهموا إسهاماً فعالاً في التغلب على ظواهر ضعف الانتاج والانتاجية في الزراعة . وما يزال استيراد الغذاء من الخارج يمثل قسطاً كبيراً في الموازين التجارية للأقطار العربية . إذ يقدر أن يرتفع العجز في الحبوب في هذه الأقطار من ١٠ مليون طن عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٣٠ مليون طن عام ٢٠٠٠[٥] إذا استمرت وتيرة النمو الحالي في كل من انتاج الحبوب وزيادة السكان . والخلاصة أن مثل هذا التحليل العام يسمح لنا بالقول بأن دور التعليم العالي وآثاره المباشرة ، بل وغير المباشرة ، ما تزال محدودة للغاية في قطاع التنمية الزراعية في الوطن العربي .

سادساً : التعليم العالي والتنمية الصناعية

وإذا انتقلنا إلى القطاع الصناعي ، فسوف نجد أيضاً أن إسهام خريجي الجامعات في الصناعات الاستخراجية ما يزال محدوداً كماً ونوعاً . ومع سيطرة الأقطار العربية على مواردها النفطية إلا أن عمليات الاستخراج والتسويق ما تزال معتمدة (باستثناء العراق والجزائر) اعتماداً ضخماً على الخبرة الأجنبية . ويمكن القول ان الخبرة في الصناعات الاستخراجية بصورة عامة لم تتوطن في المنطقة العربية لأسباب كثيرة معروفة ، ولعل من بينها عدم إتاحة التعليم العالي لمجالات التخصص في هذه الميادين بطريقة فعالة ، او حتى بطريقة تمكن الخريجين من الاستفادة من الخبرات في مواقع العمل واستكمال مهاراتهم في هذه النشاطات الصناعية .

ولو نظرنا الى مجال الصناعات التحويلية في مجمل النشاط الصناعي في الأقطار العربية ، فإن نصيبها لم يزد حتى الآن عن ١٠ بالمائة من جملة الناتج القومي في معظم تلك الأقطار ، ثم ان هذا النصيب لم يطرأ عليه تغيير ملحوظ خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ ، بل ظل ثابتاً خلال هذه السنوات الخمس عشرة . ومع ذلك فلا بد من الاعتراف بدور خريجي التعليم العالي في مجالات الانتاج الصناعي ، ولو ان هذا الدور يتركز في معظم الحالات في تشغيل الصناعة والادارة الصناعية ولا

---

(٥) مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية . **تاملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠ ، وثيقة العمل الرئيسية.**

يتعداها الى تصميم الصناعة وتأسيس المصانع وصيانتها الامر الذي كما هو معروف ، تتولاه في معظم الاحيان الخبرة الاجنبية . ومع التسليم بهذا كله ، فإن الشكوى عامة في أن انتاج المصانع لدينا اقل من طاقتها الانتاجية المقررة لها في بلد المنشأ ثم ان خريجي التعليم العالي لم يسهموا اسهاماً واضحاً في تطوير المصانع والصناعة بما يتلاءم مع الظروف والامكانات المحلية بما يعظم ناتجها أو يعمل على صيانتها وكفاءتها الانتاجية حين تقتضي ذلك ضرورات التشغيل .

سابعاً : التعليم العالي والاستثمار في البحث والتطوير

ونقطة تطوير الصناعة تقودنا إلى دور التعليم العالي في عمليات البحوث والتطوير . ومع ما تقوم به جامعاتنا من ابحاث فإنها لم تؤثر تأثيراً يذكر في الزراعة او الصناعة . ومع ما يمكن ان يكون لهذه البحوث من نتائج تطبيقية في عمليات الانتاج، إلا أن معظمها لم يجد سبيله الى حيز التطبيق . والواقع ان معظم هذه البحوث يمثل « تمارين بحثية » يقوم بها طلاب الجامعات لنيل شهادات الماجستير او الدكتوراه . وينطبق ذلك على كثير من بحوث الاساتذة أنفسهم للوفاء بمطالب الانتاج العلمي اللازم للترقية في سلك هيئة التدريس . والخلاصة ان بحوث الجامعات على مختلف مستوياتها وفي معظم مجالات التخصص لا تمثل « بحوثاً متكاملة»، ونعني بذلك انها ليست منبثقة من السعي الى حل مشكلة او تطوير عمل معين تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم فإن تصميم البحث ووسائله ونتائجه محددة في منبعها ومجراها ومصبها . كما أن معظم البحوث التكاملية لخدمة « موضوع أو مشكلة » هي بحوث تعاونية يقوم عليها فريق من الباحثين ينتهي إلى نتائج معينة قد تحتاج الى متابعة فريق آخر وصولاً الى النتائج المطلوبة . ولا مجال هنا لايراد الأمثلة المتواترة على وصف معظم الابحاث التي تقوم بها جامعاتنا على انها بحوث فردية اكاديمية قصيرة الأنفاس . والفرق واضح ـ وخاصة في العلوم والتكنولوجيا ـ بين طبيعة الابحاث التي يقوم بها الطلاب العرب في الدراسات العليا في الخارج وبين ما يقومون به عندنا ، حيث يعملون في الخارج ، في كثير من الحالات ، على اعداد رسائلهم حول موضوع موكولة دراسته الى الجامعة ويتولى الطالب البحث في جانب معين منه ضمن تصميم عام لمشكلة البحث الذي يتولاه فريق يصبح الطالب عضواً فيه . ويقوم بتمويل فريق البحث شركات أو مؤسسات أو مراكز لتشجيع البحوث العلمية حسب احتياجاتها في تطوير النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي الذي تقوم به .

ومع ذلك فإنه ليس من الانصاف ان نلقي مسؤولية الخمود في الابحاث الجامعية وعدم ارتباطها العضوي بمشكلات التقدم والتنمية على الجامعات وحدها . ذلك أن الرغبة في البحث والتطوير هي دالة للجو الاجتماعي العام الذي يعتبر النشاط فيهما عنصراً اساسياً في حركته وتجدده . وبعبارة اخرى فإن جانب « العرض » في إنتاج البحوث وتنظيمها إنما يتصل اتصالاً وثيقاً بجانب « الطلب » . وجانب الطلب في مجمله قرار يتخذ على المستويات العليا في الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص. ونتيجة لكل هذه العوامل نلحظ ، فتور نشاط البحث ومحدودية فاعليته في مشروعات التنمية ، كما نلحظ قصور الموارد المتاحة له على اعتبار انه جزئيات ومفردات من الجهود التي لا تندمج في مشكلات عملية ، ولا ينتظر المسؤولون منها هداية او عوناً في تنفيذ سياساتهم ومشروعاتهم . وقد لا يكون مستغرباً في مثل هذا الاطار الا تنفق بعض الجامعات العربية المخصصات المالية السنوية لمشروعات البحوث ، وقد ينفق بعضها في تمارين لا طائل من ورائها سواء في مجال التطبيق او المعرفة الاساسية . ومن ثم لا نبالغ كثيراً ان قلنا ان الاستثمار في مجالات البحوث في الجامعات لا يعتبر ذا مردود يذكر في تطوير القطاعات

الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ، أو في ايجاد حلول وبدائل لكسر الاختناقات التي تتعرض لها انتاجية مختلف المشروعات .

وبعد ، فهل يحق لنا ، بعد استعراض هذه الملاحظات حول علاقة التعليم العالي في صورته الحالية بالتنمية الاقتصادية ، أن نقبل المقولة التي تشيع بأن له مردوداً هائلاً في احداث هذه التنمية والاسراع بمعدلاتها ، وان المطلوب هو تخصيص الموارد الكافية لتخريج افواج تلو أفواج من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ، مع ما نشهده من ضعف عام في الانتاج والانتاجية في كثير من مواردنا الاقتصادية ؟ ويطرح السؤال نفسه مرة أخرى : كيف نحقق التوظيف الأمثل للتعليم العالي في إطار تنظيم اجتماعي كفء واستراتيجية ملائمة للتنمية ؟

ثامناً : التعليم العالي والتطوير الاجتماعي والثقافي

لا شك في أن خريجي التعليم العالي قد أسهموا في مجال الخدمات الصحية والغذائية والاجتماعية،علاجاً ووقاية ، وفي مجال الخدمات والمرافق العامة مع ان أحوال المواطنين واحتياجاتهم ما تزال تتطلب جهوداً ضخمة لاشباع الحاجات الأساسية المتطورة لقطاعات كبيرة من السكان . ومجال الخدمات الاجتماعية والخدمات البيئية ليس موضع تركيزنا في هذه الورقة ، وانما نود ان نتعرض لدور التعليم عامة والتعليم العالي خاصة في تكوين المواطنة وما تستلزمه من تأسيس للقيم الاجتماعية والثقافية . ونود أن نؤكد منذ البداية ان جانب تكوين القيم والاتجاهات وانماط السلوك لدى المتعلمين ما يزال جانباً ثانوياً ، إن لم نقل مهملاً ، في عملية التعليم على مختلف المراحل الابتدائية والثانوية بل يكاد يكون اغفاله في مرحلة التعليم العالي أكثر وضوحاً منه في المرحلتين السابقتين ، وذلك على اعتبار أن هذا الجانب قد أخذ نصيبه الكافي فيهما ، وان التعليم العالي يرتكز أساساً على تزويد المعرفة المتخصصة والمهارات العلمية والمهنية ،وحين نقامر بهذا الحكم إنما نستمد موجباته مما يحدث في واقع هذا التعليم وآلياته ، مدركين أن ما يرد في الوثائق والاهداف الرسمية قد يختلف كثيراً او قليلاً عما يجري فعلاً . والقضية التي نطرحها هي أن التعليم العام ، بما فيه حلقة التعليم العالي ، قد كان وما يزال عاملاً هاماً من بين جملة عوامل اخرى في إرساء جملة من الاشكاليات والأزمات القيمية لدى المتعلمين . ويكمن جانب من هذه الأزمات القيمية في داخل المؤسسات التعليمية ، كما ينعكس جانب منها على تلك المؤسسات في تفاعلها مع المؤسسات المجتمعية الأخرى وسوف نستعرض هنا في صورة تساؤلات ،عدداً من هذه الاشكاليات القيمية التي تتصل اتصالاً فعالاً ، وان كان غير منظور حسياً ، بدور التعليم العالي كحلقة تعليمية رئيسة في تحقيق ارادة التطوير الاقتصادي والاجتماعي .

نطرح تلك الاشكاليات فيما يلي :

١ ـ إذا كان التعليم العالي يكسب المتعلم مجموعة من القيم والمعاني والمهارات اللازمة لاعداده ليكون منتجاً في قوة العمل ، فإنه يكسبه في نفس الوقت آفاقاً ورغبات للاستهلاك والاستمتاع، ونتساءل الى أي مدى يتمكن التعليم العالي بصورته الراهنة من تحسين الطاقات الانتاجية للخريجين بقدر ما يفتح شهيتهم ويوسع تطلعاتهم نحو الاستهلاك والرفاه .

٢ ـ هل هناك من توازن بين الطلب الاجتماعي على التعليم وبين الطلب الفردي الخاص ؟ هل التوسع في القبول في الجامعات ومعاهد التعليم العالي قائم على خطة (مرسومة أو تأشيرية) لاحتياجات التنمية على المدى المتوسط والطويل من مختلف الاختصاصات العليا ، أم ان هذا التوسع

قائم على ضغط اولياء الأمور والطلاب للحصول على مكان في التعليم العالي ، لما تمنحه الشهادة من مكانة اجتماعية ، أو لتأجيل دخول الطالب الى سوق العمل انتظاراً لفرصة مواتية ، أو لتأجيل فترة الزواج ؟

٣ ـ هل هذا الطلب الفردي للتعليم العالي مما تمارسه بعض الفئات الاجتماعية الضاغطة يؤثر بطريقة سلبية على الاهتمام بأولويات اخرى في اعداد وتنمية الموارد البشرية ، وخاصة من فئات بشرية غير ضاغطة ، كما هو الحال في تعليم الأميين ، او التوسع في التعليم المهني والتقني ، أو في مجالات التعليم والتدريب غير النظامي خارج المؤسسات النظامية ؟

٤ ـ هل يتولد من خلال التعليم العالي إدراك ووعي بما يمكن ان نسميه الالتزام بالمصلحة العامة والحرص على خدمة الجسم الاجتماعي وتطويره ، أم يتغلب على هذه القيمة المصلحة والطمأنينة الفردية حتى لو تعارضت مع مصلحة الجماعة ؟ ويرتبط بهذا التساؤل حول قدرة التعليم عامة على ايجاد توازن ايجابي بين تنمية الجهد التعاوني والعمل المشترك من ناحية وبين التنافس والتميز الشخصي .

٥ ـ هل الشهادة الجامعية رخصة لدخول العمل ، وهل اداء العمل ونوع مسؤولياته هو الذي يحدد الأجر والجزاء ، أم أن الشهادة في حد ذاتها تفرض قيمة الأجر بصرف النظر عن نوع العمل ومسؤولياته؟ ولعل مقارنة بين خريج الجامعة وبين سائق التاكسي توضح الصورة : هل مجرد حصول سائق التاكسي على رخصة القيادة تكفل له دخلاً معيناً ، أم أن رخصة القيادة تسمح له بممارسة العمل ، ودخله يتحدد على أساس جهده وخبرته التي يكتسبها من خلال عمله ، وما يبذله من أساليب في التعامل مع الزبائن والقدرة على اجتذابهم ؟

٦ ـ هل يؤكد التعليم العالي قيم الاتباع والامتثال والتكرار والرتابة مما يمكن أن يدخل في نطاق ما يعرف بمصطلح « ثقافة الذاكرة » ، وما مدى ما يتيحه من مجالات لتكوين « ثقافة الابداع » وما يرتبط بها من تنمية طاقات التجديد والتطوير والاجتهاد ؟ ثم ماذا يكوّن التعليم العالي على الأقل من فتح لشهية المعرفة والخبرة والمهارات استمراراً لما تعلمه المتخرج أثناء دراسته ، أو استكمالاً وتنمية لها بعد تخرجه ، أم أن المعرفة والعلم قد « ختما بنيل الشهادة » ؟

٧ ـ هل ما تعلمه الجامعات من علوم وأساليب منهجية للمعرفة تزيد من قدرة المتعلم على قيم الوعي والادراك لمعطيات واقعة ، وبذل الجهد الملتزم بتوظيف معارفه وخبراته في سبيل مواجهة مشكلات هذا الواقع وايجاد الحلول والبدائل الفعالة لتطويره ، بدلاً من اللجوء الى الحلول الجاهزة التي اصطنعتها المجتمعات الصناعية ؟ والى اي مدى تمثل الثقافة الجامعية عاملاً من عوامل الغربة والاغتراب لخريجي الجامعات ، مما يدفع بالكثير منهم الى الوقوف في انتظار دوره في طابور الهجرة إلى خارج الوطن العربي ؟

٨ ـ وهناك أزمة الحلول التكنوقراطية والتخصص الاكاديمي الدقيق الذي تغرسه جامعاتنا في طلابها ، وفيما يستتبع هذا النوع من مناهج المعرفة في مواجهة المشكلات وحلها . « هذا تخصصي ، وأنا استاذ فيه » يمثل منحى فكرياً يحول دون السعي الى تكامل المعرفة في دراسة مشكلة او مشروع من زواياه المختلفة . ومع اعترافنا بأهمية التخصص والتخصص الدقيق ، إلا أن ترابط مشكلات الحياة وتشابك قضايا التنمية يحتم ايضاً وفي نفس الوقت تكامل مختلف فروع المعرفة وتواصلها في سبيل المواجهة المثلى لمجالات الاقتصاد والمجتمع بما في ذلك التعليم والثقافة . ثم إن المعرفة الفنية

التكنوقراطية المتخصصة تحتاج الى معرفة بالعوامل البشرية والبيئية والقيمية ، وأبعاد الحاضر والمستقبل حتى تتجسد في واقع تنفيذي ، وتكاد تكون اشكالية التخصص والتكنوقراطية نوعاً من الاحتكار الفكري أحياناً في مواجهة المشاركة الأهلية والجماهيرية وإقدامها على مناقشة الموضوعات ودراسة البدائل واتخاذ القرار .

٩ ـ وأخيراً نشير إلى اشكالية دور التعليم العالي في الحراك الاجتماعي وتكافؤ الفرص . إن التعليم العالي في الأقطار العربية اجمالاً يمثل الهدف الذي يتطلع اليه اولياء الأمور حين يلتحق ابناؤهم في السنة الأولى للمرحلة الابتدائية ،أو حتى حين يتاح لبعضهم أن يلتحق برياض الأطفال ، وتشيعهم الدعوات بأن تدور الأيام سراعاً حتى يروهم في رحاب الجامعة وحملة للدكتوراه . ومن المعروف كيف تتحدد جدارة المتعلم بالوصول إلى مرحلة التعليم العالي عن طريق برامج دراسية وامتحانات تقيس قدراته على الاستيعاب والذاكرة لمجالات معرفية في هذه البرامج يعتمد فيها على المدرس والكتاب ، وهي في جملتها تختبر قدرته على الاستر جاع والسيطرة على المعرفة النظرية والفكرية المجردة ، والتعامل مع الحقائق والمعلومات التي سبق ان تم علاجها من خلال المقررات المدروسة . وكثيراً ما تثور ثائرة الطلاب وأولياء الأمور حين تحيد الأسئلة حتى قليلاً عن المقررات . والخلاصة ان التعليم العالي بصورته الحالية يفرض على نظام التعليم كله ، بل يفرض على قيم المعرفة في الحياة ومصادر القوة البشرية ، مجالاً واحداً هو مجال المعرفة النظرية الاسترجاعية ، ويجعل التفوق في هذا المجال الطريق الأمثل إلى الحراك الاجتماعي من خلال نظام التعليم . ومن استطاع ان يسير في هذا الطريق سمي « ناجحاً » ، ومن لم يستطع فهو « ساقط أو راسب » . وهكذا يصبح تكافؤ الفرص في متابعة التعليم وصولاً الى التعليم العالي حكراً على اولئك الذين يتميزون بالسيطرة على مجالات المعرفة النظرية ، حتى فيما نسميه بالكليات العملية . وبذلك لا يدخل في اعتبارات الدخول إلى التعليم العالي التميز في التعامل والسيطرة على الاشياء ، أو التميز في القدرات التنظيمية والتطبيقية والابداعية ، او القدرة على التواصل مع الناس ، وغير ذلك من قدرات الانسان في التفاعل مع ما حوله ومن حوله . وهكذا يمكن القول بأن التعليم العالي قد ضيق مجالات الحراك الاجتماعي واقتصرها على مميزات محدودة . والقى في الظل مجالات للحراك والقيادة الاجتماعية في مجالات كثيرة تتطلبها قطاعات التنمية الشاملة .

والخلاصة من خلال الاستعراض السابق لما يمكن ان نسميه بدور التعليم العالي ، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تبدو الصورة غير زاهية أو لامعة كما نطرحها عادة في هالتها المثالية المتصلة بالتعليم عامة وبالتعليم العالي خاصة . ومع ذلك فمن الحق ان نقرر ان مؤسسات التعليم في الأقطار العربية ـ مع اختلاف نقاط بدئها الزمني ـ قد قامت بأدوار إيجابية متنوعة في سبيل « تحديث » مقومات الحياة في الوطن العربي ، وفي سبيل « وصله » والتقائه بالحضارة التكنولوجية ، وفي سبيل اشاعة قدر من « التنوير الفكري » ، وفي سبيل « نشر بعض بذور المنهج العلمي » هنا وهناك في قطاعات الدولة ، وفي سبيل « تكوين بعض العناصر البشرية المهنية » . بيد ان معظم هذه الآثار كانت مقتصرة في مجملها على ما يسمى « بالقطاع الحديث » في التنمية الاقتصادية وعلى مجالات معينة في الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة . كما أن مؤسسات التعليم العالي قد شاركت خلال عقدي الستينات والسبعينات بدور قد نختلف في تقدير حجمه وفاعليته بالنسبة للنمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة ، لكن الدور في جملته يظل دوراً محدوداً . بل إن بعض جوانبه صاحبها تكوين قيم وآثار سلبية قد تعيق مسيرة التنمية إذا استمر في اتجاهاته الحالية . ثم ان بعض هذه الآثار السلبية قد أحدثت نتائج تراكمية ، وغدت كما لو كانت إفرازاً طبيعياً متوقعاً من نظام التعليم كله . إن ربط تلك الظواهر والافرازات بنظام التعليم وبمرحلة التعليم العالي خاصة لا تعني كما أكدنا من قبل ، أن العلاقة سببية

بينهما وأن التعليم وحده هو المسؤول ، وإنما هو أحد العوامل المسهمة في ظهورها وشيوعها . ولما كانت قضايا التنمية والوظائف الاجتماعية للتعليم تجد نفسها في مفترق طرق من خلال تقييم دروس الماضي وتجاربه في الوطن العربي ، فإن الضرورة تلح على مراجعة الأسس والعلاقات التي تحقق التفاعل المطلوب بين التعليم العالي والتنمية من ناحية ، وبين التنمية والتعليم العالي من ناحية اخرى .

تاسعاً : أسس التنمية العربية المنشودة

ليس هنا مقام تفصيل الأسس والمنطلقات التي تقوم عليها التنمية العربية المنشودة إلا بقدر ما تلقي الضوء على مطالبها من التعليم العالي . ولا بد لنا من الالتفات الى تجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمت خلال العقدين الماضيين لنرى ما أسفرت عنه من انجاز واقعي . وذلك جهد لا بد من وضع نتائجه امام المخططين التربويين حتى يتم الالتحام العضوي بين التعليم وقضايا التنمية . وليس في مقدورنا ان نتناول الموضوع من مختلف جوانبه ، إذ يكفي أن نشير إلى أن استراتيجيات التنمية في مجملها قد ركزت أولوياتها على استمرار نمو معدلات الناتج القومي من السلع والخدمات ، وما ارتبط بذلك من نماذج تخطيطية استهدفت الاستثمار في متطلبات اقامة المشاريع ، واستيراد التكنولوجيا اللازمة ، واعتمدت في معظم الحالات على تمويل هذه المشروعات من دخلها القومي او على الاقتراض والمعونة من الخارج .

كذلك استمرت في اتخاذ نماذج تخطيطية هي امتداد خطي توسعي لأنماط الخدمات ، ومن بينها التوسع في نفس انماط التعليم ومؤسساته . وباختصار يمكن القول ان خطط التنمية والتعليم كانت مركزة على تخريج مزيد من الأعداد بنفس الوسائل والمناهج وطرق الاختبار وانماط المؤسسات . وكان كل النموذج الانمائي والنموذج التعليمي يستهدي دائماً بنماذج الدول الصناعية المتقدمة بهدف « تحديث الدولة » و « تحديث التعليم » . وكان وما يزال هدف متابعة التعليم العالي والحصول على اجازات الماجستير والدكتوراه من الجامعات الأجنبية هو غاية المراد لخريجي الجامعات العربية . لكن هذا النمط من التنمية ومؤسساتها لم يحدث تنمية شاملة في المجتمعات العربية ، بل أدى في بعض الاقطار الى ما سماه بعض الاقتصاديين بظاهرة «تحديث الفقر » ، أي لم يحدث اختراق حقيقي لكسر حلقات الفقر والجهل والمرض ، وانما ظلت مع تغيرات محدودة ملفوفة في غلاف حديث . ومهما يكن من مبالغة في مثل هذه الصيغة لنتاج التنمية العربية خلال العقدين الماضيين ، فإن الشعور السائد بأن استراتيجيات التنمية الحالية لم تحقق ما كان معقوداً عليها من آمال .

ويرى البعض أنها زادت من اعتماد الأقطار العربية في إحداث التنمية واستمرارها على المصادر الخارجية للتقنية والخبرة والتمويل ، كما يرى البعض انها لم تؤد الى توسيع حقيقي في تكافؤ الفرص وتوزيع ثمرات التنمية أو توزيع اعبائها . وتضرب الأمثلة على ذلك بزيادة التفاوت بين الريف والحضر بصورة عامة ، وبين الاحياء الفقيرة المزدحمة بالمهاجرين في العواصم وبين الاحياء الغنية فيها . كما يشار في هذا الصدد إلى ظهور البطالة أو البطالة المقنعة بين خريجي الجامعات ، إلى غير ذلك من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٦] . وإذا كانت العوائد النفطية قد ساعدت في بعض

---

(٦) لتقويم خبرة التنمية العربية انظر : جامعة الدول العربية ، الادارة الاقتصادية ، والامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب ، المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ١ ، بغداد ، ٦ ـ ١٢ ايار / مايو ١٩٧٨ ، المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ١ ، بغداد، ٦ ـ ١٢ ايار/ مايو ١٩٧٨ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر لجامعة الدول العربية ، الادارة الاقتصادية ؛ اتحاد الاقتصاديين العرب ، الامانة العامة، ١٩٧٨) .

قطاعات التنمية والخدمات والعمران ، إلا أنها في نفس الوقت قد أوجدت اختلاطاً في بعض قيم التنمية نتيجة لما سماه بعض الاقتصاديين « الخلط بين التكاثر المالي والتكوين الرأسمالي » . واتجهت التطلعات في غالبها إلى تجميع الثروة لدى الاقطار ولدى الافراد ، وغلب هذا على الاتجاه في ا لاستثمار من اجل تحويل هذه الموارد المالية الى جهود متصلة على المدى القريب والبعيد الى طاقات انتاجية حقيقية ، ومن اهمها القوى البشرية المنتجة التي تمثل القاعدة العلمية والتكنولوجية والحضارية بكل ابعادها ومستوياتها . وبانصراف الهموم الى **تجميع الثروة** فترت الحوافز الاجتماعية ـ بل والتعليمية ـ على تكوين الطاقات البشرية وتطويرها النوعي بما يمكنها من القدرة المستمرة على **خلق الثروة وتوليدها** .

وفي اطار هذه التجارب التي مرت فيها الاقطار العربية خلال العقدين الماضيين ، برزت منطلقات جديدة لتصحيح مسيرة التنمية العربية واستراتيجياتها ، كما برزت لكثير من دول العالم الثالث بصورة تتفاوت مع ظروفها المحلية وبيئاتها الحضارية . وأهم هذه المنطلقات للتنمية العربية المنشودة تتلخص فيما يلي :

١ ـ إن كسر حلقة التخلف وإحداث تنمية حقيقية شاملة لا يتأتى من خلال إقامة مشروعات هنا وهناك ، أو توفير خدمات هنا وهناك ، وإنما لا بد أن تقوم على تصور مستقبلي لتجديد حضاري متكامل لمكونات هذا الوطن وفي تفاعل موارده الطبيعية والمادية والمالية والبشرية . ولن يتأسس هذا الانبعاث الحضاري إلا على ركيزة الاصالة المتجددة ، والهوية الواضحة لدور الوطن العربي في الحضارة المعاصرة وتياراتها المتدافعة . وهذا المنطلق يختلف عن اتجاه « التحديث » الذي يستمد مقومات نموه من اتباع لانماط حضارية اخرى ذات اصول وتصورات وتاريخ يختلف عن مثيلاتها في الواقع العربي اختلافاً نوعياً ، والتحديث في سعيه الى هذا النمو يكاد يلهث ليلحق بركب الحضارة ، وما هو ببالغه ، مهما سعى وحاول في اتباعه لنفس الاساليب والحلول .

٢ ـ إن محور هذا التجديد الحضاري هو التركيز على تنمية البشـــر وما يتاح لهم من مجالات لاشباع احتياجاتهم المادية والمعنوية والروحية ، وما يتاح لهم من مصادر المعرفة والخبرة والدراية لتكوين القاعدة العلمية التكنولوجية ، وما يقوم في المجتمع من تنظيمات يربـط بينهم في علاقات ترسخ عوامل الانتماء وتعزز موجبات الاستقرار والطمأنينة حاضراً ومستقبلاً .

٣ ـ توفير مقومات العدالة الاجتماعية بما يحقق تكافؤ الفرص في الاستمتاع بثمرات الرفاه الاجتماعي وفي تحمل المسؤوليات والأعباء والتضحيات ركيزة أساسية في ارساء النظام الاجتماعي الكفء .

٤ـ إفساح المجال للطاقات المبدعة والخلاقة في مختلف نشاطات الفكر والجهد الانساني ، وتشجيعها للاسهام في تطوير الحياة على الأرض العربية ، ويرتبط بهذا فتح باب الاجتهاد على مصراعيه دون تخوف من التجريب والتجديد الذي يستهدف تحريك الواقع في مختلف مؤسساته وصيغه ، ودون استسلام للمألوف أو تعصب له . كما يرتبط بذلك التحرر من عقد الاتباع لما تعلمناه أو نعلمه مما هو مستمد من معارف وخبرات الدول الصناعية المتقدمة ، وبخاصة في مجالات العلوم الاجتماعية اقتصاداً واجتماعاً وتربية وتخطيطاً ، الى غير ذلك من مجالات هذه العلوم، ذلك ان معظم قوانينها مستمدة من خبرة مجتمعات لا تتماثل حضارياً ، ولا يمكن ان تكرر تجربتها في ظروفنا . وينطبق هذا ايضاً على مجال التكنولوجيا وتطبيقاتها حيث يقتضي الأمر اختيار التكنولوجيا المناسبة وتطويعها لمقتضيات التنمية العربية وابعادها . ذلك أن للتكنولوجيا ايضاً أبعاداً حضارية ارتبطت بالدوافع التي ادت إليها في مجتمعات المنشأ وظروفها الحضارية والمادية والبشريـة . بيد أن هذا كله

لا يعني الانغلاق عن المعرفة الانسانية أو الاستفادة منها بقدر ما تكون ذات فاعلية في التجديد الحضاري وفي الاسهام في حلول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

(٥) قيام التنمية في قاعدتها الأساسية على الموارد والطاقات الذاتية بما يضمن اطراد معدلاتها وآثارها، دون انتكاسات أو اختناقات نتيجة للاعتماد على الموارد الأجنبية . وهذا يعني تحرر مسالك التنمية من الضغوط الخارجية. وحين نتحدث عن التنمية الذاتية والاعتماد على النفس كقاعدة أساسية للتنمية العربية، انما ننظر الى آفاق التنمية العربية القومية إلى جانب آفاق التنمية القطرية في تكامل كل من هذه الآفاق واتساقها . وهو ما يعرف في أدبيات التنمية في العالم الثالث باسم الاعتماد الجماعي على النفس . وهذا يرتب على القيم المجتمعية العربية ثقة في جهودها ومحاولاتها الواعية وتقويمها الذاتي لنشاطها البشري دون عقد المقارنة او اختلاف الحلول مع المجتمعات الصناعية المتقدمة .

عاشراً : التعليم العالي في إطار آفاق التنمية الذاتية والتجديد الحضاري

يمكن أن نلخص أدوار التعليم عامة والتعليم العالي ، خاصة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي ، في إطار مراحل ثلاث هي :

أ ـ علاقة التعليم العالي بمراحل الاستقلال السياسي وما استلزمه من نضال ومعرفة غلب عليها الطابع القانوني والتراثي الأدبي. وكانت تلك المعرفة زاداً وطنياً في المطالبة بالاستقلال والحقوق وفي استثارة التراث العريق والهوية الحضارية المتميزة .

ب ـ علاقة التعليم العالي ببناء الدولة الحديثة ومؤسساتها وأجهزتها وما استلزمه هذا البناء من إعداد الاطارات والكوادر والموظفين في مختلف مرافق الدولة والعمران .

ج ـ علاقة التعليم العالي بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمخضت في الاغلب والأعم عن اقامة مشروعات وانشاء خدمات تركز معظمها في الحواضر والمدن وكونت ما يسمى بالقطاع الحديث تاركة في معظم الحالات القطاع التقليدي . وقد رافق عملية التحديث هذه تفاقم الفوارق بين الريف والمدينة وبين الفئات الاجتماعية في داخل القطر الواحد ، وكاد دور التعليم العالي ينحصر في إعداد الخريجين لمطالب هذا القطاع الحديث ، وفي تمكينهم من نقل المعارف والأدوات التكنولوجية المستوردة من اجل اللحاق بأنماط التقدم الصناعي ، على اعتبار ان مشكلة التخلف العربي يمكن مواجهتها عن طريق سد الفجوة التكنولوجية من خلال نقلها واستغلال منافعها . ومن هنا جاءت الدعوة الى اهتمام الجامعات بالتخصصات العلمية والتكنولوجية واعتبار ذلك عنصراً فعالاً في اجتياز عتبة التخلف . ومما تجدر الاشارة اليه هنا ان احصاءات اليونسكو تشير الى ان نسبة المسجلين في التعليم العالي (المرحلة الثالثة) قد بلغت عام ١٩٧٥ حوالي ٣٩,٥ بالمائة من مجموع التخصصات الأخرى ، وهي نسبة اعلى من مثيلاتها في كل من اقطار افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، ولا تبتعد كثيراً عن نسبة المسجلين في هذه الحقول في البلدان الصناعية المتقدمة التي بلغت في نفس العام ٤١,٢ بالمائة . ومع ذلك فإن نسبة الابحاث الأصيلة التي انتجتها الجامعات العربية ـ حسب تقدير احد العلماء العرب ـ لم تتجاوز ١ بالمائة من مثيلتها في العالم المتقدم . ثم قويت الدعوة الى ربط التعليم عامة والتعليم العالي خاصة باحتياجات مشروعات التنمية من القوى العاملة . ومع ما يمكن ان يقال في جدوى هاتين الدعوتين الا ان قضاياها كانت تمثل ردود فعل لاشكاليات جزئية في التعليم والتنمية وكان تطبيقها تطبيقاً شكلياً غير

معتمد على تصورات شاملة لاستراتيجية انمائية على بعد زمني طويل ومتصل .

وازاء التحديات الداخلية والخارجية لاقطار الوطن العربي ، ومن تعثر تجارب التنمية في العقدين السابقين ، بدأت المناداة من المفكرين ورجال السياسة والاقتصاد بضرورة العمل على ايجاد صيغ جديدة لاجتياز التخلف وابعاده المتنوعة . وقد اشرنا في الحديث عن التنمية العربية المنشودة الى الملامح الرئيسية لما تستشرفه هذه التنمية من تجديد حضاري ، يرتكز على الاعتماد الجماعي على النفس ، ويتجه الى اشباع الحاجات الاساسية المادية والمعنوية والروحية لكافة المواطنين ، مع اولوية للقطاعات المحرومة ، وذلك عن طريق ما يتحقق من قواعد انتاجية في الوطن العربي وما يستلزمه كل ذلك من تأكيد للشخصية الحضارية العربية وقدراتها الذاتية .

وفي مثل هذا الاطار الانمائي الحضاري ينبغي النظر الى دور التعليم عامة والتعليم العالي كاحدى حلقاته . وفي هذا السياق من المنظور التاريخي والحضاري لواقع الامة العربية واستشراف مستقبلها ، يتحدد دور التعليم كإحدى المتغيرات الرئيسة في تحرير الانسان العربي ، وتنمية طاقاته ، وتمكينه من جعل المعرفة والخبرة والدراية مصدر قوة في الفهم الموضوعي لمجتمعه وفي التفاعل معه وفي التأثير فيه . ويقتضي هذا في نفس الوقت التداخل العضوي الكامل للتعليم ومؤسساته في حركة المجتمع دون جمود او انفصام او مثالية طوبائية .

وليس في مقدور الكاتب ان يفصل دور التعليم العالي ومؤسساته في منظور التنمية العربية الجديدة ، بل ان هذا جهد مجتمعي متصل ، كما انه جهد لفرق عمل متخصصة ، ولعل انشاء المركز العربي للتعليم العالي يسهم في مهمة شق الطريق في هذا الاتجاه . بل إن الأمر يحتاج الى تطوير جذري لانظمة التعليم في مراحلها الأخرى ، كما يحتاج الى تصورات جديدة في اطار اشمل لتنمية الموارد البشرية على مختلف المستويات . وهذا يقتضي تحركات وتطورات على مختلف الجبهات التعليمية . ومع ذلك فإنه لا بد من وضع خطة عمل للتعليم العالي تبدأ من معطيات الواقع في تحركها نحو الأمثل مستهدفة في اقل تقدير اكبر تعظيم للطاقات الواقعية المتاحة والممكنة . هناك بطبيعة الحال مجالات كثيرة للاصلاح والتطوير في الكفاءة الداخلية لنظام التعليم العالي ، وكذلك في مجال الكفاءة الخارجية مما تردد في ابحاث ودراسات ومؤتمرات عديدة .

وسوف أقتصر في المعالجة المختصرة التالية على بعض الأسس والترتيبات التي يمكن ان تسهم في تصوري في ايجاد فاعلية اكبر للتعليم العالي في احداث التنمية العربية المنشودة على المستوى العربي القومي:

يتضح مما سبق أن تكلفة التعليم عامة ونصيب التعليم العالي منها يكاد أن يصل في معظم الدول العربية ـ باستثناء دول النفط ـ الى مرحلة السقف التي لا ينتظر ان ينال بعدها نسبة اعلى من الناتج القومي . حيث بلغت هذه النسبة عام ١٩٨٠ ، كما رأينا حوالي ٦ بالمائة ، وكان معدل الزيادة السنوية في الانفاق على التعليم يزيد عن معدل الزيادة في الناتج القومي المحلي خلال السبعينات هذا مع ما أشرنا اليه من ضعف المردود بصورة عامة . وبلغ الانفاق الجاري والرأسمالي على التعليم العالي ١٤ بالمائة من جملة الانفاق على التعليم في مجمل الاقطار العربية عام ١٩٨٠ . ومع هذا كله فإن معدل الالتحاق بالتعليم العالي لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان عام ١٩٧٧ لم يتجاوز ١٤٠٠ طالب في احسن الحالات ووصل في حده الأدنى الى ٩٥ ، وتـراوح في عدد كبير من الأقطار ما بين ٤٠٠ ـ ٦٠٠ طالب[٧] .

(٧) UNESCO, *Statistical Yearbook, 1980* (London: UNESCO, 1980).

تفرض الاعتبارات السالفة التالي :

- أهمية التعاون المالي والفني على النطاق العربي في توفير امكانات توسيع فرص التعليم العالي في الأقطار العربية ذات الموارد المحدودة ، خصوصاً تلك التي لم تحقق بعد أو تقترب من هدف تعميم التعليم الالزامي ، وعن طريق تخصيص منح دراسية وبعثات لطلاب تلك الدول للالتحاق بالجامعات التي تمكنها مواردها من استيعابهم .

- العمل على دعم الامكانات الفنية والتعليمية في جامعات ومعاهد التعليم العالي في الاقطار التي تعتبر مصدرة للقوة العاملة من المستويات العليا ، حتى لا تتعرض مستوياتها العلمية الى الانحسار وحتى تتمكن من اعداد القوى البشرية التي تتطلبها الأقطار العربية المستوردة لهذه المهارات العالية الى جانب القوى البشرية اللازمة لبرامجها الانمائية الوطنية .

- العمل على أن تحوي خطة العمل الخاصة بالتعليم العالي اقامة جامعات متميزة في مجالات معينة من التخصص تتوزع بين الأقطار العربية لخدمة نشاطات استراتيجية في مجال تكوين القاعدة العلمية والتكنولوجية في الوطن العربي . وعلى سبيل المثال تتميز جامعة عربية بالتصميم الهندسي ، أو الرياضيات او الانتاج الصناعي،او القوى المحركة،او التخطيط أو البتروكيماويات...الخ وذلك بدلاً من ان تكون هذه التخصصات متكررة ومتناثرة وليست على المستوى اللازم للاعداد السليم للطلاب او الباحثين بما تحتاجه مواردها من التطوير المستمر للتجهيزات والوسائل المطلوبة.

- ايجاد المرونة الكافية في مؤسسات التعليم العالي بما يسمح بمزيد من التدريب العملي والميداني ومواقع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية . لا يكفي ان يتم التدريب العملي في كليات الهندسة مثلاً على ما يجري في المختبرات والورش ، وانما لا بد ان يمتد الى مواقع النشاط الصناعي كجزء لا يتجزأ من مقرراته وبرامجه الدراسية ، حيث يصبح للمهارات المهنية معنى اجتماعياً في اطار التعامل مع المؤسسة وما يرتبط بذلك من خبرات ادارية وتنظيمية ومشكلات تطبيقية ، وهذا يقتضي التعاون العربي من حيث توفير مجالات التدريب الميداني ، واعتباره جانباً رئيسياً في تقويم الشهادة ومتطلباتها على مستوى اتحاد الجامعات العربية .

- العمل على انشاء كليات متخصصة تتولى تمويلها المؤسسات والشركات الكبرى والمشروعات العربية المشتركة ترتبط بمجالات عملها ، وان تكون هذه الكليات على مستوى عربي . على سبيل المثال ، تتولى شركات التكرير والصناعات البتروكيماوية انشاء كلية عربية لهندسة البتروكيماويات ، أوكلية عربية للمعادن مرتبطة بمجمعات الحديد والصلب ، أوكلية لصناعات النسيج مرتبطة بمصانع النسيج وهكذا . وميزة انشاء هذه الكليات الملحقة بالمؤسسات الصناعية تمكن الطلاب من العمل في هذه المؤسسات كجزء من اعدادهم الذي يلتحم فيه النظري بالعملي الميداني . كما يمكن للكليات القيام بأبحاث مندمجة مع مشكلات الصناعة وأهدافها مما يساعد على تطوير هذا الانتاج كمّا ونوعاً .

- ومن ناحية أخرى يمكن العمل أيضاً على إيجاد مراكز تدريبية اثناء الخدمة ملحقة بالجامعات لمختلف المهن والدرايات ، كما يمكن ان تنشأ مراكز تدريبية اقليمية متخصصة ملحقة بالجامعات تتعاون في إنشائها وتجهيزها المشروعات العربية المشتركة والصناديق العربية بغية التدريب واعادة تدريب ورفع مستوى الكفاية للاطارات الفنية والادارية والاجتماعية في قطاعات التنمية ، وذلك استكمالا لمؤسسات التدريب اثناء الخدمة ، وبديلاً عن انشاء مؤسسات تدريبية أو برامج تدريبية آنية

لا تتصف بالفاعلية في تحقيق أهداف التطوير المهني وتكوين الاطارات المطلوبة . ومع المرونة القائمة والمتوقعة في سوق العمل ومهاراته فإن التعليم الجامعي ، على نسقه الحالي ، اصبح غير مؤهل لممارسة العمل . ومن ثم فإن هذه المراكز الجامعية التدريبية قد تحقق ، مرحلياً ، قدراً من ملاءمة الخريجين لاحتياجات العمل ، وتعين على التخفيف من أزمة الخلاف حول ما اذاكانت الجامعات تخرج الكفايات المؤهلة للوظائف غير المناسبة ، أم أن الوظائف المناسبة يتولاها خريجون غير مؤهلين لممارستها .

- وحين ننظر إلى التعليم العالي كمستوى من مستويات المعرفة والسيطرة على مجال معين من مجالات العمل ، ينبغي أن تنظر الجامعات في اطار اتحاد الجامعات العربية الى اتاحة الفرصة للالتحاق بها الى من يمكن تسميتهم « طلاب الخبرة » وهم ممن يمارسون اعمالا معينة في قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي ويرغبون في متابعة التقدم في مجال عملهم او الى تغيير هذا المجال الى مجال آخر مختلف عنه او متصل به . ويستطيع طلاب الخبرة الالتحاق بالجامعة او المعهد العالي بناء على اختبارات للاستعدادات والقدرات اللازمة للتخصص المطلوب ، اي اختبارات توضح مقدرة الطالب الفكرية والتنظيمية لمتابعة الدراسة الجامعية، وذلك دون التقيد بما أحرز من شهادات مدرسية سابقة . ولسنا في حاجة الى توضيح لقيمة مشاركة هذا الصنف من الطلاب في الناتج التعليمي وفي المردود الاقتصادي والاجتماعي .

- ولعله من المفيد في هذا الصدد ايضاً ان تنظر الجامعات العربية واتحادها في « حلحلة » مؤهلات التعيين في هيئة التدريس بالجامعات، وان يتم تعيين بعض هيئات التدريس ممن لا يحملون شهادة الدكتوراه ، وممن لديهم من القدرات الفكرية والخبرات العملية والمهارات التدريسية والتجدد المعرفي مما قد لا يتاح لبعض الدكاترة الا بعد ممارسة تطول او تقصر . والواقع أن عدداً كبيراً من أعضاء هيئات التدريس الجامعية لم يتعرضوا لخبرات الواقع العملي في طوله وعرضه ، وبدأوا حياتهم في سلك التعليم طلاباً وانتهوا إليه اساتذة وفي جميع الحالات فإن من مصلحة الجامعات في إعدادها لطلابها أن تستعين بذوي الكفايات البارزة من خارج اعضاء هيئة التدريس كلما استطاعت الى ذلك سبيلاً . ولعل في ذلك جسراً لربط التعليم العالي مضموناً وروحاً بمقتضيات العمل والانتاج .

- ويتصل بهذا ايضاً تجربة الجامعات المفتوحة ، وما يمكن ان ترتكز عليه من دراسات وبرامج ومناهج تفكير وعمل لا يتحقق من خلال مؤسسات التعليم الحالية . وهذا جهد عربي مشترك نظراً لما يتطلبه التجريب في هذا المجال من موارد وكفايات، فضلاً عن امكانية الاستفادة منه على نطاق الوطن العربي . ومشروع الجامعة الفلسطينية المفتوحة (جامعة القدس) نواة لتحقيق اهداف التعليم العالي خارج نطاق المؤسسات التعليمية ، ويتطلب الدعم حتى يتم اخراجه الى حيز التنفيذ كإحدى تجارب التعليم العالي غير النظامي .

- ومما يستحق التجريب ايضاً من حيث اهميته في مجالات التنمية العربية ما يمكن ان تقوم به بعض الجامعات في سبيل التدريس والبحوث على أساس مشكلات وقضايا ومشروعات عربية على النطاق القومي ، بدلاً من التدريس والبحث على أساس تصنيفات المعارف الحالية (هندسة كهربائية ، تاريخ ، اجتماع ، تربية ، جغرافيا...الخ) . وعلى سبيل المثال يمكن ان تقوم دراسات جامعية (سواء في الشهادة الجامعية الأولى أو في الدراسات العليا) على أساس دراسات في التكامل الاقتصادي العربي ، المشروعات العربيةالمشتركة ، تطور المجتمعات العربية ، التخطيط العمراني ، التنمية الريفية ، القاعدة العلمية والتكنولوجية العربية ، القوى العاملة العربية ، التعليم والتنمية العربية، سوق العمل العربية ، تطور القيم الاجتماعية والسلوكية ، تصميم وادارة المشروعات المشتركة ، الى غير

ذلك من الموضوعات التي تستحق الدراسة والمعالجة في قضايا التنمية العربية المعاصرة مما يتطلب تكامل المناهج المعرفية من مختلف التخصصات . ومثل هذا النمط من التدريس والبحث ، الى جانب تجسيده لقضايا المصير المشترك كجزء من رسالتها فإنه يمكن من ترسيخ النظرة التكاملية في التفكير والتقرير والتنفيذ .

- تشجيع تكوين فرق للبحث من مختلف اعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربية لتقديم المشورة للحكومات والمؤسسات في مجالات الاستثمار المادي والبشري ، وفي التقويم الفني للعروض وتصاميم المشروعات المقدمة من الشركات الأجنبية ، وفي غيرها من الخدمات الاستشارية التي تتطلبها مشروعات التنمية العربية ، وان يعتبر تقديم هذه الخبرات الاستشارية جزء لايتجزأمن مهمات الجامعات وما يتطلبه من تيسيرات لاعضاء هيئات التدريس تمكنهم من القيام بمثل هذه المهمات .

- تشجيع الحكومات العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، على تمكين اساتذة الجامعات من اعداد ونشر كتب مبسطة للثقافة الجماهيرية في مختلف ميادين المعرفة وقضايا الوطن العربي ، وأن يعتبر ذلك جزءاً من الانتاج العلمي لاعضاء هيئة التدريس إلى جانب انتاجه في ميدان تخصصه . ويمثل هذا الجهد الذي قد يشترك فيه اكثر من مؤلف تستطيع الجامعة أن تمد اذرعها الى خارج اسوارها من اجل تثقيف الجماهير بما يتوصل اليه اساتذتها من معرفة متجددة وخبرة فنية تنويراً للغالبية العظمى من القراء وبغية تكوين رأي عام مستنير في مختلف الامور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

خاتمـــة

تلك هي بعض المقترحات التي يمكن اعتبارها عند التفكير في وضع خطة عمل لمزيد من فاعلية التعليم العالي في تحقيق مرحلي يستشرف تنمية ذاتية عربية تصون وجودها المادي والحضاري . ومما تجدر الاشارة اليه ان معظم تلك المقترحات يتطلب المرونة في السعي والتجديد في النظم والنماذج . ولا شك ان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تستطيع بما يمكن ان يتاح لها من موارد في هذا الشأن القيام بدور المبادرة في استكشاف مجالات التجريب والتجديد في وظائف التعليم العالي ومؤسساته وأساليبه . كما انه من الميسور ان يتحقق كسر الجمود القائم في كثير من مناحي التعليم العالي من خلال التعاون العربي الذي يمكنه ان يتحمل تكلفة التجديد والتجريب وان يستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير والسوق المتسع .

ثم لا بد لكاتب هذه المقالة من أن يعتذر مرة اخرى عن عدم محاولته وضع معالم متكاملة لحركة التعليم العالي وابعاده المتطورة في اطار الأفاق الجديدة لاستراتيجية التنمية العربية المنشودة . ولعل المحاولة في تحليل الواقع المرتبط بالتعليم العالي في المنظور الاقتصادي والاجتماعي قد ألقت بعض الأضواء على اتجاهات التطوير المنشود . إن خطة العمل المنشودة لتطوير التعليم العالي كعامل هام من عوامل التجديد الحضاري مجهود ضخم يتطلب النفس الطويل والمواجهة الجادة من كافة المعنيين بقضايا التنمية . وعلى مؤتمرات وزراء التربية والتعليم العالي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مسؤولية تاريخية في تمكين التعليم العالي من ان يكون عنصراً محركاً ومتحركاً مع كافة الجهود الواعية بامكانات الوطن العربي من اجل تحرير الانسان العربي - كل إنسان عربي - واطلاق طاقاته المنتجة ، كل طاقاته أينما كان موقعه الاجتماعي او المكاني □

■ كتب

يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١)

سمير الشيخ

يعتبر رصد الاحداث وتوثيقها ثم نشرها ، مرحلة اساسية لا يستغني عنها الباحثون في العلوم السياسية والاقتصادية الى جانب المهتمين بمتابعة الاحداث ، مستنفدين في ذلك الكثير من الجهد والوقت احياناً لرصد خبر او موضوع بعينه وتأريخه .

والمعروف ان الغرب قد سبقنا أشواطاً بعيدة في رصد الاحداث او متابعة النتاج الفكري في الوطن العربي والعالم الاسلامي ، بل ان الدوريات المتخصصة والمهتمة بشؤون المنطقة اكثر عددا من تلك الصادرة في المنطقة نفسها . هذه الاعمال التوثيقية تنمو وتكثر كلما زاد اهتمام الغرب والشرق بوطننا .

اهم الاعمال التوثيقية الاجنبية عن الوطن العربي

ومن بين اهم المشاريع التوثيقية التي تعنى بتغطية الاحداث من يوميات ووثائق ، الدورية الشهيرة «Keesing's Contempor-ary Archives» وهي نشرة اسبوعية بدأت تصدر منذ عام ١٩٣١ ، وتتضمن متابعة لأهم احداث الاسبوع بما فيها الاخبار العربية الكبرى والعربية ـ الدولية ، ويصدر عنها عدد من الفهارس دورياً في نهاية كل مجلد لتسهيل استرجاع المعلومات المطلوبة .

والعمل المهم الآخر هو دورية «Asian Recorder» التي اخذت تصدر مرة كل اسبوعين بدءاً من العام ١٩٥٥ / ١٩٥٦ على الرغم من الثغرة الاساس التي تعاني منها وهي اعتمادها مصادر غير اولية وتعتبر «Arab Report and Record» (ARR) من الاعمال المهمة ايضاً وهي تصدر اسبوعيا منذ عام ١٩٦٧ عن مؤسسة «Middle East Economic Digest» (MEED) وهي مؤسسة بريطانية وثيقة الصلة باصحاب القرار في بريطانيا وقد اصبحت من اهم المؤسسات المهتمة بشؤون المنطقة خاصة بعد اصدارها لمجلة MEED منذ ٢٥ عاماً . والمعلومات الواردة في (ARR) مقسمة حسب البلدان ثم تليها « الشؤون العربية ـ الاسرائيلية » ثم الشؤون العربية الاخرى . هذا الى جانب اعمال اخرى مثل «African Diary» التي

صدرت في الستينات و «Deadline Data». نـاهيك عمـا ينشـر من اليـوميـات فـي المجلات الفصلية المتخصصة بمنطقة الشرق الاوسط مثـل «Middle East Journal» التي تعتمد على مصادر غير اولية كوكالات الانباء والدوريات الاخرى مثل «MEED» و «MEES» و «New York Times» وغيرها . وتقسم الاخبار فيها حسب البلدان الى جانب تقسيمات مثل النزاع العـربي ـ الاسرائيلي وشؤون النفط .

ومن الاعمال التي وثقت فترات معينة من احـداث الـوطن العـربي : نجـد «Arab World: Political and Diplomatic History 1900-1967: A Chronological Study» التي اصدرتها مكتبـة الكونغـرس الامـريكي باشـراف مناحيم منصـور وهي تعنى باليوميات . وبخصوص الوثائق نجـد «The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record» وقد جمعه وحرره عام ١٩٧٥ ج. س هوروبتز ، وهو يقع في ثلاثة مجلدات ، الاول يغطي فتـرة التـوسـع الاوروبـي ، ١٥٣٥ ـ ١٩١٤ ، والثـاني فترة السيطـرة البريطانية ـ الفرنسيـة ، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ، امـا الثـالـث فيغطـي فتـرة الانسحـاب البريطاني ـ الفرنسي من المنطقة والصراع السوفياتي ـ الامريكي ، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥ .

بـعض المحـاولات التـوثيقيـة العربية

اما الاعمال التوثيقية المشابهة الصادرة في الوطن العربي فقد جاءت في وقت لاحق بدءاً بالعملين الرائدين اللذين بدأت الجامعة الامريكية في بيـروت تصدرهمـا منذ عـام ١٩٦٣، وهما « الوثائق العربية » بالنسبـة للوثائق ، و « الوقائـع العربيـة » بالنسبـة لليوميات . و « الوثائق العربية » تهتم بجمع اهم الوثائق العربية السياسية ، من تصاريح وخطب ومقابلات وبيـانات وبـرامج حـزبية وغيـرهـا مـن وثـائق الـدول والاحـزاب والشخصيـات العربيـة . تصدر « الـوثائق العربية » سنوياً وتعكس أساساً التطورات السيـاسية الـداخلية في الاقطـار العربيـة والتطورات في العلاقات بين هـذه الاقطار . وتنشر الوثائق بنصوصها كاملة كما وردت في المصادر الاولية او الصحف المعتمدة ويراعى في نشرها التسلسل الزمني . وصـدر آخر مجلـد لهذه المجمـوعة عـام ١٩٧٨ . امـا « الوقائـع العـربية » فمـرجع سنـوي كان يصـدر كـل ثـلاثـة أشهـر ، ويغطي اهم الاحداث السياسية والتطورات الاجتمـاعية حسب تسلسلها الزمني في بلـدان المشرق العربي معتمدا المصادر العربية الاولية وقد توقف عن الصدور عام ١٩٦٦ .

وهـذان العملان كـانا يصـدران باللغـة الانكليزية ايضاً ويظهر مقدار اهميتهما من كثرة استخدامهما مرجعا في الكتب والابحاث التي تنـاولت احداث المنطقـة خـلال تلـك الفترة . هناك ايضـاً المرجـع الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتعاون مع جـامعة الكـويت بعنـوان «International Documents on Palestine» الى جـانب يوميات اخرى متخصصة منها « اليوميـات الفلسطينية » الصادرة عن مركز الابحاث و « اليوميات اللبنانية » الصـادرة عن مركـز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية و « مجلة الادارة والوثائق اللبنانية » الصادرة عن مؤسسة المحفوظات الوطنيـة اللبنانيـة بالاضافـة الى الاهتمام المتـزايد للـدوريات العربية بموضوع اليوميات الذي اصبح بابا في كثير من الدوريات العربية مثل يوميات مجلة « السياسة الدولية » ويوميات « مجلة

دراسات الخليج والجزيرة العربية » الصادرة عن جامعة الكويت والتي اصدرت ايضاً **وثائق الخليج العربي والجزيرة العربية** ، ١٩٧٥ . واخيرا يوميات الجامعة العربية في مجلة « شؤون عربية » التي تصدرها جامعة الدول العربية .

وكتاب **يوميات ووثائق الوحدة العربية**، ١٩٨٠ الذي يصدره مركز دراسات الوحدة العربية ، جديد من نوعه ، فهو يشمل البيانات المتعلقة بشؤون الوحدة العربية اي التفاعلات العربية ـ العربية في مختلف المجالات وذلك انسجاما مع اهداف المركز الذي جاء في خطة عمله انه«يعمل على تهيئة المعلومات والبيانات الاحصائية والوثائق ومصادر البحث من مختلف شؤون المجتمع العربي باعتباره كيانا واحدا ، والقيام باعدادها وتهيئتها بحيث تكون صالحة لمختلف اغراض البحث العلمي في الوحدة ...» .

والكتاب هو الثاني في سلسلة يوميات ووثائق الوحدة العربية ويشتمل على قسمين: **الاول**:يوميات الوحدة العربية ويغطي الاخبار المتعلقة بالوحدة العربية في مختلف المجالات وعلى كل المستويات « ابتداء بابرز مظاهر الوحدة والتعاون على صعيد جامعة الدول العربية والهيئات العربية المشتركة ، وانتهاء بالتصريحات الصادرة عن اي طرف عربي والمعبرة عن موقفه حيال اي موضوع او حدث تصله صلة باي وجه من اوجه الوحدة العربية ومقوماتها ، وذلك لا يقتصر على الصعيد الرسمي ، بل يتضمن ايضاً اخبار النشاطات بانواعها على صعيد التنظيمات والهيئات والاتحادات المهنية والشعبية والنقابية ، وما اليها » . (ص ـ هـ) **اما القسم الثاني : اي قسم الوثائق فهو** « يحتوي على مجموعة لاهم الوثائق التي صدرت خلال سنة ١٩٨٠ وفي اطار الهدف عينه لليوميات » .

وفي إعداد الكتاب اعتمد عدد من الاسس والقواعد اهمها :

١ ـ نشر الاخبار وفقاً للتسلسل الزمني يوماً بيوم بغض النظر عن مواضيعها الا ضمن اخبار اليوم الواحد بحيث تأتي الاخبار على الصعيد الرسمي اولا وتشمل اخبار جامعة الدول العربية ووكالاتها والاجتماعات العربية الشاملة ثم الاخبار ضمن النطاق العربي ، وتشمل اخبار مجموعة من اقطار الوطن العربي او الاخبار الثنائية بين قطرين من اقطاره . وثانياً الاخبار على الصعيد غير الرسمي .

٢ ـ اعتماد تاريخ نشر الخبر في المصدر المأخوذ عنه في اليوميات اما الوثائق فتنشر وفق تاريخ صدورها لا تاريخ نشرها .

٣ ـ انتقاء الخبر من صحف البلد الذي حصل فيه الحدث ، ما امكن ونشر الوثيقة كما وردت في المصدر دون اي تحريف او تعديل او تصحيح مع حذف كل ما ليس له علاقة بموضوع الكتاب .

٤ ـ اذا كان الخبر متعلقا باحدى الوثائق المنشورة في قسم الوثائق ، يُشار الى رقم الوثيقة المعينة بعد ذكر المصدر .

كما يحوي الكتاب لائحة بالمصادر المعتمدة وان كان لا يشير الى المصادر الاولية من اوراق الهيئات الرسمية المتعددة في هذه اللائحة ، هذا الى جانب فهرسين يتضمن الاول اسماء الاشخاص والدول والمؤسسات السياسية كما يتناول الاتفاقات والمؤتمرات والندوات والثاني فهرس متخصص بالمؤسسات الوحدوية الكبرى والاعمال السياسية الوحدوية البارزة .

وسنحاول فيما يلي ابداء بعض الملاحظات على هذا العمل المهم الذي يعد اشمل واوسع محاولة عربية في مجال يوميات ووثائق التفاعلات العربية ـ العربية . وهذه

الملاحظات العامة تهدف الى اغناء التجربة وتحسينها للاسهام في سد النقص الكبير في مجال التوثيق العربي .

ثبت المصادر

يحتوي ثبت المصادر على ٦٩ دورية عربية : منها ٥٣ صحيفة يومية وشبه يومية و ١٣ مجلة و٣ وكالات (انظر الجدول رقم (١)) وهذا العدد الكبير من الدوريات العربية المعتمدة يجعل ، يوميات ووثائق الوحدة العربية الاولى - بحدود علمنا - من حيث عدد الدوريات المعتمدة في التغطية مما يظهر الجهد الكبير المبذول من اجل توسيع دائرة المصادر وتنويعها . وينبغي التنويه هنا بقدرة المركز على تأمين هذه الصحف من مصادرها خصوصا بوجود عوائق اهمها عدم انتظام البريد .

والسؤال الذي يطرح عند تأمل هذه اللائحة هو سبب اغفال ذكر المصادر الاولية مثل نشرات بعض الهيئات العربية كالنشرة الخاصة للامانة العامة لجامعة الدول العربية علما انها مذكورة في باب الوثائق (ص ٢٦٩) مثلا . ولا شك ان القيمين على المشروع يرون الاهمية المتزايدة لاعتماد هذه المنشورات اضافة الى المجلات الفصلية الصادرة عن هيئات عربية مشتركة سواء على المستوى الاقليمي الشامل او شبه الاقليمي مما يجعلها المصدر الاولي للمعلومات بدلا من الصحف العربية على الرغم من صعوبات تأمينها في بعض الاحيان . وسيصبح الامر اكثر الحاحا وضرورة عند ايراد النصوص الرسمية مثل القرارات والتوصيات او برامج العمل وبيانات التأسيس ... الخ ، الصادرة عن هذه الهيئات والمنظمات ويمكن ايجاد صيغة مناسبة للاستفادة من هذه المصادر في حال التأخر في الحصول عليها وهي اعتماد الخبر كما ورد في الصحف والمجلات ونشره في الوقت المطلوب في مجلة « المستقبل العربي » (تنشر المجلة يوميات شهرية بعنوان « موجز يوميات الوحدة العربية » ثم يعاد صوغها عند نشر المجلد السنوي ثم اعتماد المصادر الاولية عند تحرير الكتاب السنوي في حال تأمينها .

والملاحظة الاخرى هي ورود مجلة « صباح الخير » في ثبت المصادر وهي مجلة ناطقة باسم احد الاحزاب اللبنانية وهذا المصدر لم يستخدم سوى مرة واحدة (ص ٤٤٠) وكان من الممكن الاستعاضة عنه بمصدر آخر للخبر نفسه دون الحاجة الى فتح الباب امام اعتماد احدى المجلات الحزبية دون غيرها . كما ورد سهوا اسم جريدة « أمر القرى » والمقصود « ام القرى » الجريدة اليومية السعودية ، و « المنتجون » اعتبرت خطأ مجلة بينما هي جريدة ليبية .

شمولية التغطية ومصداقيتها

للتأكد من مدى شمولية « يوميات ووثائق الوحدة العربية » ومصداقية تغطيتها للاخبار اليومية حاولنا مقارنة اليوميات بيوميات اخرى متخصصة مثل يوميات جامعة الدول العربية التي يعدها مركز التوثيق والمعلومات في الجامعة وتنشرها مجلة « شؤون عربية » (راجع جدول رقم (٢)) ويوميات « مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية » . (راجع جدول رقم (٣)) وعند مقارنة المعلومات بعضها ببعض في هذين المجالين لشهر آذار / مارس ١٩٨٠ تبين ما يلي :

١ - في تغطية كل من المصدرين الآنفي الذكر نواقص اساسية ويمكن تبيان ذلك من الجدول المرفق واذا كانت « اليوميات

جدول رقم (١)

ثبت المصادر التي يعتمدها كتاب بوميات ووثائق الوحدة العربية ، ١٩٨٠

القطـــر(أ)	الصحف	المجلات	نشرات وكالات الانباء	المجموع
الاردن	٣		١	٤
الامارات العربية المتحدة	٥			٥
البحريـن	٢	١		٣
تونـس	١			١
الجزائـــر	٢	١		٣
الجماهيرية العربية الليبية	٣	١		٤
الجمهورية العربية السورية	٢			٢
جيبوتي	—			—
السـودان	٢			٢
الصومـال	—			—
العـراق	٢	١		٣
عمـان	١			١
فلسطيـن	—	١	١	٢
قطـر	٣			٣
الكويـت	٥			٥
لبنـان	٢	٧	١	١٠
مصـر	٣			٣
المغـرب	٣			٣
المملكة العربية السعودية	٨	١		٩
موريتانيا	—			—
اليمـن	٣			٣
اليمن الديمقراطية	٣			٣
المجمـوع	٥٣	١٣	٣	٦٩

(أ) بخصوص الدوريات الصادرة خارج الوطن العربي تم ادخالها ضمن لائحة البلد الذي صدرت فيه المجلة بالاصل مثل الصحف التي غادرت لبنان نتيجة للحرب اللبنانية .

والوثائق ، هي الاكثر شمولاً وتنوعاً فإن فيها ايضاً ثغرات سنوردها لاحقا .

ب ـ فيما يتعلق باخبار الجامعة العربية واجهزتها والمنظمات المنبثقة عنها لوحظ غياب شبه كلي للاخبار المتعلقة بنشاط هذه الهيئات مع هيئات اقليمية اخرى مثل اجتماع خبراء الحوار العربي ـ الاوروبي (٦ ـ ٧ / ٣) ، اجتماعات لجنة القدس (١١ ـ ١٢ / ٣) ، اجتماعات الغرف التجارية العربية ـ البريطانية (١٥ ـ ١٨ / ٣) ، اجتماع مجلس ادارة صندوق المعونة الفنية للبلدان

الافريقية والعربية (١٨ـ ٣/١٩)، اجتماع مؤتمر وزراء الدول العربية والافريقية المسؤولين عن مشاكل الشباب والاطفال (١٨ ـ ٣/٢٥) .

واهمية ايراد نشاطات كهذه ينبع من نقطتين ، الاولى : هي ان اعمالها تدخل في صلب العمل العربي المشترك والتي لا يستغني الباحث او المراقب للنشاط الوحدوي العربي عن متابعة نشاطاته واتجاه عمله . والثانية : هي ان المصادر الاخرى ، كما يلاحظ سابقا ، لا تهتم بهذه النشاطات ولا تقوم بتوثيقها .

اما بالنسبة لنشاط الجامعة العربية في شهر آذار / مارس ١٩٨٠ فبعد المقارنة تبين ان اليوميات والوثائق اغفلت ذكر النشاطات التالية واهمها :

(٤ ـ ٩ / ٣) اجتماع فريق العمل الاقتصادي لاعداد استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

(١٠ ـ ١٣ / ٣) اجتماع اللجنة الدائمة للشؤون الادارية والمالية للامانة العامة .

(١٤ ـ ٢١ / ١) المهرجان الدولي للافلام وبرامج فلسطين .

(٢٧ ـ ٢٨ / ٣) لجنة خبراء صندوق الشباب العربي

(٢٥ ـ ٣٠ / ٣) اجتماع مجلس ادارة المعهد العالي للبريد .

اما نشاط الامين العام للجامعة من لقاءات واجتماعات ... الخ ، فلم تذكر اليوميات والوثائق فيه الا المرتبط بنشاطات عربية مثل مشاركة الجامعة العربية في لجنة المصالحة العربية لتطويق الخلاف الليبي ـ التونسي ولقاء الامين مع المشاركين في مؤتمر الاتحادات العربية المهنية ، وتصريحه حول الوضع في الخليج والمقاطعة العربية لمصر . (الخبر رقم ٤٢٤) .

ولا يقصد من ملاحظتنا أن على الكتاب الاهتمام بكل نشاطات الامين العام ولكن المطلوب ايجاد صيغة موحدة للتغطية فلا يجوز مثلاً ذكر زيارة امين عام اوابيك للبحرين (الخبر رقم ٢٠٢) ، او زيارة الامين العام لاتحاد المعلمين العرب لتونس (رقم ٣٧٢) دون الاهتمام ببعض نشاطات الامين العام مع منظمات اقليمية اخرى خصوصا عندما يصدر عن هذه اللقاءات برامج محددة او قرارات تدخل في صلب التعاون العربي مع منظمات اقليمية اخرى . وفي الوقت نفسه لا بد من التنويه بقدرة اليوميات والوثائق على حصر اكثر نشاطات الجامعة العربية والاجهزة والمنظمات المنبثقة عنها .

ج ـ بخصوص نشاط اقطار الخليج يتبين من الجدول المعد ان اليوميات والوثائق قد ادخلت معظم النشاطات لاكثر من قطرين . ولكن عند التدقيق في النشاطات الثنائية لوحظ غياب بعض الاخبار منها :

(١) رسالة خطية من العاهل السعودي الى رئيس دولة الامارات (٦ / ٣) : (٢) اتفاق امارتي ابو ظبي ودبي على مقدار مساهمتهما في ميزانية الاتحاد (١٣ /٣) : (٣) رسالة من العاهل السعودي الى الرئيس العراقي (١٥ /٣) : (٤) رسالة خطية من الرئيس اليمني الى رئيس دولة الامارات (٣/١٨) : (٥) زيارة وزير العمل البحريني لدولة الامارات (٣/٣) . والمقصود ايضاً هنا تحديد المعيار في اختيار الاخبار .

د ـ بناء على ما تقدم ، ولأن مقدمة الكتاب قد ذكرت ان العمل يسعى الى « تسجيل دقيق ـ قدر المستطاع ـ للاخبار ذات

الاهمية ، وذات الاثر في المسيرة الوحدوية » (ص ـ و) . ونتيجة للنمو المضطرد في عدد المنظمات والهيئات سواء منها المنبثقة عن الجامعة العربية او منظمات اخرى اقليمية او شبه اقليمية والتي سوف تتزايد في المدى المنظور يصبح من الضروري ايجاد تحديد اكثر وضوحاً للاخبار الاكثر اهمية لان تغطية مختلف هذه النشاطات ـ ضمن الظروف المتاحة ـ قد تصبح امراً اكثر صعوبة بعد سنتين او ثلاث الا اذا أُسس مركز توثيقي عربي يعنى بتوثيق مختلف هذه الاخبار والوثائق ضمن مجلدات متخصصة .

هـ ـ يلاحظ عند التدقيق في اسماء بعض الهيئات والمنظمات عدم توحيدها عند ورود اخبارها في تواريخ مختلفة . مثال: في ارقام الاخبار ٣٥٣ و ٣٥٨ و ٤١٥ ورد اسم الهيئة بالصيغ الثلاث التالية :

افتتح الاجتماع السابع لرؤساء مجالس الادارة والامناء العامين **للاتحادات الصناعية العربية** .

اختتمت اعمال الاجتماع السابع لرؤساء مجالس الادارة والامناء العامين **للاتحادات العربية النوعية** .

الاجتماع السابع **للشركات العربية المشتركة المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية** .

هذا التعدد في اسماء الهيئات يثير اشكالات عديدة بالنسبة لمتابعة عمل هيئة ما كما يضعف متابعة الخبر من خلال مراجعة الفهارس المعدة (كما حصل لاسم هذا الاتحاد ص ١٠٠٥) . واذا كانت الغاية هي التقليل من التدخل في صياغة الخبر ـ قدر المستطاع ـ فيمكن وضع اشارة معينة مثل «[ ]» لتدلل على ان الاسم المذكور ـ اي الاسم المعتمد رسمياً ـ وضع من قبل المشرفين على العمل .

جدول رقم (٢)

مقارنة بين تغطية يوميات ووثائق الوحدة العربية . ١٩٨٠ ومجلة « شؤون عربية » لليوميات المتعلقة بنشاط جامعة الدول العربية والاجهزة والمنظمات العربية المنبثقة عنها . للفترة آذار/ مارس ١٩٨٠

الهيئة او النشاط	اليوميات والوثائق		شؤون عربية (تاريخ الخبر)
	(التاريخ)	(رقم الخبر)	
لجنة المصالحة العربية لتطويق الخلاف الليبي ـ التونسي	١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤	١٩٥و٢٠٣و٢٠٦و٢١٤و٢٢٢	٢ و١٥ و١٧
زيارة امين عام اوابيك للبحرين	٢	٢٠٢	
مؤتمر منظمة المدن العربية	٢ و٤	٢٠٤ و ٢٢١	١ ـ ٥
وفد اتحاد الاطباء العرب في البحرين	٣	٢١٢	
المؤتمر التحضيري لاتحاد الموسيقيين العرب	٣	٢١٣	
مؤتمر اللجنة الدائمة للمواصلات في الجامعة	٣ و١٤	٢١٥ و ٣٢٢	٢
اجتماع المجلس العلمي لاختصاص الجراحة	٤	٢٢٩	
الدورة العربية الخاصة بالسلامة والصحة المهنية	٤	٢٣٠	
اجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب	٥	٢٣٣	٣ـ٤

يتبع

الهيئة او النشاط	اليوميات والوثائق		شؤون عربية
	(التاريخ)	(رقم الخبر)	(تاريخ الخبر)
موافقة اثني عشر بلدا عربياً على عقد قمة عربية	٥	٢٣٥	٤
قانون المنظمة العربية للاسر	٥	٢٣٦	
دورة المجلس المركزي للاتحاد العام للفلاحين العرب	٥و٨	٢٣٧ و ٢٧٤	
دورة مجلس وزراء الصحة العرب	٦ و٨و٩	٢٤٥ و ٢٦٢ و ٢٧٥	٥-١٠ و ٥ و ١٠
اتفاقية للمنظمة العربية للثقافة والعلوم	٧	٢٥٢	
مؤتمر العمل العربي	٧و٨و١٠و١٥و١٧	٢٥٣و٢٦٥و٢٨٦و٣٢٧و٣٤٤	٦-١٦
ممثل الامين العام في ليبيا	٨	٢٧١	٦و٨
اجتماع اللجنة القانونية والاقتصادية في مجلس الوحدة الاقتصادية	١٠	٢٨٥	
انضمام المغرب الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية	١٢	٣٠٦	
اجتماع اللجنة الاستشارية لادارة التربية التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	١٤	٣٢٣	
اجتماع الغرف التجارية العربية - الاجنبية	١٤	٣٢٤	١٣
اجتماع امناء الاتحادات الرياضية العربية	١٦	٣٣٤	
اجتماع الهيئة العامة لاتحاد البيطريين العرب	١٦	٣٤٣	
اجتماع الاتحادات الصناعية العربية	١٨و١٩ و٣٠	٣٥٣ و ٣٥٨ و ٤١٥	١٧-١٨
لجنة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت	١٨	٣٥٤	
لقاء الامين العام مع المشاركين في مؤتمر الاتحادات العربية المهنية	٢٠	٣٦٣	١٨
الامين العام لاتحاد المعلمين العرب في تونس	٢١	٣٧٢	١٩
مؤتمر الاتحاد العربي لجمعيات الوقاية من حوادث الطرق	٢٥	٣٩٣	
المؤتمر القومي الشعبي العربي	٢٦	٣٩٤	٢٥-٢٩
رئيس اتحاد الصيادلة العرب في الدوحة	٢٦	٣٩٥	
دورة مجلس الجامعة	٢٧	٣٩٩	٢٣-٢٧و٢٦
اتفاقية تسفين عربية	٢٨	٤١٠	
اجتماع الاتحاد العربي لكرة الطاولة	٢٩	٤١٢	
اجتماع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة	٣٠	٤١٦	
ندوة المعهد العربي للتخطيط	٣٠	٤١٨	
تصريح الامين العام	٣١	٤٢٤	

كذلك الامر بالنسبة للاخبار التالية وكلها تتناول الاجتماع نفسه :

٣/٧ ٢٥٣ اختتمت في بغداد اجتماعات الدورة الثامنة لمؤتمر العمل العربي

٣/٨ ٢٦٥ استأنفت الدورة الثامنة لمؤتمر العمل العربي اعمالها ...

٣/١٠ ٢٨٦ قال الرئيس العراقي عند اجتماعه بوزراء العمل العرب ...

٣/١٥ ٣٢٧ واصل مؤتمر العمل العربي اجتماعاته ..

٣/١٧ ٣٤٤ اختتمت اجتماعات الدورة الثامنة لمؤتمر العمل العربي

جدول رقم (٣)

مقارنة بين تغطية « يوميات ووثائق الوحدة العربية » و« مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية » ليوميات النشاط الوحدوي لاقطار الخليج ، للفترة آذار/ مارس ١٩٨٠ (اكثر من قطرين)

النشـــاط	اليوميات والوثائق		مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
	تاريخ الخبر	رقم الخبر	
اجتماع لجنة التربية الصحية التابعة للامانة العامة لاقطار الخليج	٣ و٦	٢١٨ و ٢٤٦	
الدعوة لاقامة جمعية خليجية موحدة للاطباء العرب	٤	٢٣٢	
تصريح الامين العام لمنظمة الاوابك	٥	٢٣٤	
اجتماع لجنة حوادث المرور التابعة للامانة الصحية للاقطار العربية في الخليج	٥و٧	٢٣٨ و ٢٥٥	
تصريح وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء	٥	٢٣٩	
تصريح وزير المال والبترول القطري	٥	٢٤٠	
تصريح وزير الاعلام السعودي	٦	٢٥١	
موافقة دولة الامارات على النظام الاساسي لمكتب التربية لاقطار الخليج	٧	٢٥٤	
اجتماع مسؤولي وكالات الانباء في بعض اقطار الخليج	١٠,٩	٢٨١ و ٢٨٩	٨
لقاء وفد جامعات اقطار الخليج	٩	٢٨٢	
مؤتمر وزراء الزراعة في اقطار الخليج	١١و١٣و١٧	٢٩٤ و٣١٤ و ٣٤٥	١٠
مشروع جامعة الخليج في البحرين	١٣و١٦و١٧و٢١	٣١٥و٣٣١و٣٤٨و٣٧١	
مهرجان الاغنية الاول لاقطار الخليج	١٦ و٢٠	٣٣٥ و ٣٦٥	
اجتماع المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء التربية والتعليم في اقطار الخليج	٢٧ و ٢٨	٤٠٠ و ٤٠٦	
اجتماع اللجنة الدائمة للملاريا المنبثقة عن مؤتمر وزراء الصحة لاقطار الخليج	٣٠	٤١٧	
مؤتمر وزراء التربية والتعليم في اقطار الخليج	٣١	٤٢٦	٣٠

بينما ورد اسم الاجتماع في مجلة « شؤون عربية » بصيغة **الدورة الثامنة للمؤتمر العام لمنظمة العمل العربية** .

و ـ وتظهر ثغرة اخرى تحتاج الى معالجة خصوصا عند ملاحظة ضخامة هذا العمل (٤٤، ١٠١٦ ص) وهي ان تغطية نشاط هيئة او مؤتمر ما تضيع في كثير من الاحيان ضمن ركام الاخبار نتيجة لتفتيت هذه التغطية على ايام متباعدة نسبياً . ففي المثال السابق ذكره نرى ان تغطية اعمال الدورة الثامنة للمؤتمر العام لمنظمة العمل العربية تمت في ٧ / ٣ و ٣/٨ و ٣/١٠ و ٣/١٥ و٣/١٧ مما لا يساعد القارىء او الباحث كثيراً في تتبع نشاط الهيئة او المؤتمر (طبعا بعد العودة الى الفهارس) . ويمكن القول ان

هذا الاسلوب في التغطية هو سبب تضخم حجم الكتاب والذي يمكن تداركه لو اعتمدت صيغة اخرى مثل نشر الخبر بكل تفاصيله عند صدور القرارات او التوصيات لمؤتمر من المؤتمرات . اما اذا شاء القيمون على المشروع المحافظة على ترتيب الاخبار يوما بيوم كما هو وارد ، فيصبح من اللازم عندها ايجاد صيغة مناسبة لانه لا يجوز في هذه الحال نشر الخبر بصيغة واصلت لجنة كذا اعمالها كما هو الحال في (الخبر رقم ٢٨٥ ـ ص ٣٥) دون ذكر تاريخ بدء اللجنة اعمالها كما هو متبع في الاخبار الاخرى ، والامر نفسه بخصوص (الخبر رقم ٢٣٣).

ز ـ بالنسبة للاخبار الاخرى اي العلاقات العربية ـ العربية يتضح مقدار التكرار الذي يمكن تجنبه في الاخبار ومنها (٢٢٥ ـ ٢٥٧) و (٣٠٨ـ٣١٧) و(٣١٣ـ٣٢١) على سبيل المثال .

اليوميات والوثائق العربية ـ الدولية

قد يتساءل البعض عن السبب وراء عدم الاهتمام بالاخبار والوثائق المتعلقة بالاحداث العربية ـ الدولية ومنها البيانات المشتركة ، والزيارات واللقاءات والاتفاقات والمعاهدات الى جانب القضايا المتعلقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي ، خصوصا ان حالة التجزئة التي يعانيها الوطن العربي تجعله عرضة للتجاذب الدولي مما يجعل الارض خصبة لانشاء محاور على المستوى العربي العام او على مستوى شبه الاقليمي كما نشهد اليوم . بل اكثر من ذلك ، يمكن القول انها الحالة السياسية الاكثر ترددا في تاريخ المنطقة منذ بداية عهود الانتدابات . تذكر مقدمة الكتاب انه يساهم في « رصد الاحداث العربية المتصلة بكل العوامل ذات التاثير على مسار حركة الوحدة العربية » مما يجعل تأمين توثيق مناسب في حجم هذا العمل لتلك الاخبار لازما ـ لما في ذلك من فائدة كبيرة للقارىء والباحث خاصة ان هذه الاعمال ما زالت كما راينا مقتصرة تقريباً على المراكز الغربية . واذا كانت « الوثائق العربية » تؤمن جزءاً من هذا الجانب فإنها تقتصر على الوثائق دون اليوميات . هذه الملاحظة لا يمكن ان تؤخذ حجة على الكتاب وانما املنا ان يبادر المركز لايجاد صيغة لتغطية اليوميات والوثائق العربية ـ الدولية لسد ثغرة كبيرة يعانيها الباحثون العرب . ولنعط بعض الامثلة على ما نقول .

ففي شهر آذار / مارس ١٩٨٠ زار الرئيس الفرنسي عددا من اقطار الوطن العربي ، وافتتح الخط الجوي للرحلات التجارية بين مصر واسرائيل ،وجرى مباحثات الحكم الذاتي للفلسطينيين في الاسكندرية وانسحاب قوات الردع من بيروت الشرقية وزيارة الملك حسين لفرنسا وزيارة وزير الطاقة الامريكي للسعودية وغيرها من الاحداث المهمة التي لها علاقة مباشرة بموضوع الوحدة العربية .

الفهارس

مهمة الفهارس اساساً هي تسهيل الجهد على الباحث او القارىء عند مراجعة اسم شخص او هيئة او موضوع ما ورد في الكتاب ولنا في فهرسي الكتاب ملاحظتان :

الاولى : هي تساؤل عن مبرّر وجود فهرسين يتضمن اولهما اسماء الاشخاص والدول والمؤسسات والاتفاقات والمؤتمرات ... الخ ، ويتضمن ثانيهما المؤسسات الوحدوية والاعمال السياسية الوحدوية . فإذا كان الباحث يود استرجاع خبر ما وعليه العودة

الى الفهارس فالاسهل له البحث في مكان واحد بدلا من مكانين خاصة اذا كان هناك احتمال للالتباس مثال هل يدخل « اتحاد الادباء والكتّاب اليمنيين » في الفهرس الاول او الثاني ؟ لذلك فإنه من الافضل والاسهل اعتماد فهرس واحد ، مرتب هجائياً للاسماء والموضوعات كافة .

الثانية : الاشارة الى مكان ورود الموضوعات او الاسماء في الفهرسين التي تمت بوضع رقم الخبر المتسلسل بالهندية (يوجد على العموم ٨ اخبار في الصفحة الواحدة في قسم اليوميات) الى جانب وضع رقم الوثيقة المتسلسل بالعربية (بعض الوثائق تغطي اكثر من اربع صفحات) اليس من الاسهل الاشارة الى رقم الصفحة سواء لليوميات او الوثائق ؟ مجرد تساؤلات نطرحها علها تجد جواباً عند الباحثين الذين استخدموا كتاب « يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠» هذا، دون ان نغفل ان فهارس هذا الكتاب وغيره من كتب « مركز دراسات الوحدة العربية » تعطي قيمة علمية كبيرة لاعماله واملنا ان تستمر وتنتشر هذه الظاهرة لتصبح هي السائدة في الكتب العربية .

التقسيم الموضوعي

اشرنا في البداية الى وجود صيغ متنوعة في كيفية تقسيم اليوميات والوثائق في الكتب التوثيقية ، فبعضها ينشر اليوميات تحت اسماء البلدان « كالوقائع العربية » و « السياسة الدولية » و « مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية»و Middle East» « Journal ويضاف لها رؤوس موضوعات مختارة تناسب موضوع المجلد مثل : الصراع العربي ـ الاسرائيلي او حرب الخليج او شؤون الطاقة ... الخ . وبعضها الآخر يكتفي بنشر اليوميات والوثائق وفق التسلسل الزمني يوما بيوم دون اعتبار للموضوع مثل « يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٠ » .

واذا راجعنا التقسيمات التي يغطيها الكتاب يمكن ذكرها تحت العناوين التالية :

أ ـ جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة والاجهزة والمنظمات المنبثقة عنها والاجتماعات العربية التي تشرف على اعمالها الجامعة ومنها القمة العربية .

ب ـ العلاقات العربية ـ العربية الاخرى وتشمل العلاقات الثنائية في مختلف المجالات واخبار مجموعة من اقطار الوطن العربي كجبهة الصمود والتصدي ومجلس التعاون الخليجي (او غيرها من نشاطات اقطار الخليج) او اي شكل من اشكال التعاون شبه الاقليمي . هذا الى جانب قضايا سياسية متغيرة مثل ازمة الصحراء الغربية والنزاع في القرن الافريقي والازمة اللبنانية والنزاعات في الخليج وغيرها من القضايا السياسية الكبرى الى جانب النزاع العربي ـ الاسرائيلي والعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية .

ج ـ التنظيمات السياسية والشعبية والنقابية والاتحادات المهنية والفنية وغيرها .

بناء عليه قد يقترح البعض نشر الاخبار وفق التقسيمات هذه والاجتهادات ستدور حول مدى توسيع دائرة الموضوعات المذكورة او تضييقها تبعا لمفاهيم ونظرات متنوعة . وهنا لا بد من التذكير ان الفهرس او الفهارس المعدة تساعد على تضييق الدائرة لانها هي مفتاح الكتاب وبدونها تحد قدرة الباحث على الاستفادة من العمل . لذلك يكون من الاسلم المحافظة على الصيغة الحالية لليوميات والوثائق ، او يمكن تقسيم الاخبار الى قسمين (موضوعين) رئيسيين،

القسم الاول يتناول اخبار الجامعة العربية ومنظماتها والقمة العربية والنشاطات العربية ضمن هذا الاطار الى جانب الهيئات والمنظمات والاتحادات المنبثقة عنها ؛ والقسم الثاني يشمل العلاقات العربية ـ العربية بمستوياتها المختلفة على ان يتبع ذلك فهرس واحد لكلا هذين الموضوعين . هذا الاختيار نابع من وجود عدد كبير من الباحثين في العلوم السياسية المهتمين بالقسم الثاني (الى جانب اخبار القمة) دون القسم الاول والتقسيم هذا يسهل عليهم البحث والمراجعة .

آفاق العمل

لا بد اخيراً من ذكر الآفاق الواسعة التي يفتحها هذا العمل الكبير من خلال تأمين المعلومات للباحثين ، التي كانت ولا تزال العائق الرئيسي امام الكثير من الدراسات الجادة التي يمكن تأسيسها على معلومات كالتي في الكتاب . فالدراسات السياسية التي يغلب عليها الطابع النظري ستستند الى معلومات ووقائع وارقام ودراسة التفاعلات السياسية في الوطن العربي او المقارنة بين درجة التفاعل السياسي من ناحية ودرجة التبادل في المجالات المختلفة من ناحية اخرى ، او دور المنظمات الاقليمية في الوحدة او آلية عمل المحاور العربية وتاثيرها على مجالات مختلفة سيكون لها ارضية ثابتة كمرجع فَصْل في صحة هذه الدراسات وجديتها □

صَدر حَديثاً

عَن

مركز دراسات الوحدة العربية

التعريب ودوره
في تدعيم الوجود العربي
والوحدة العربية

بحوث ومناقشات الندوة
الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

(تحرير بشارة خضر)

Monde arabe et développement économique,

عالم عربي وإنماء اقتصادي

(Paris: Le Sycomore, 1981), 227 p.

توفيق كسبار

خلال شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، اقام « مركز البحوث عن العالم العربي المعاصر » في جامعة لوفان في بلجيكا ندوة دولية عن « استراتيجيات الانماء في العالم العربي » نتج عنها هذا الكتاب الذي يشمل ثلاثة عشر بحثاً هي بعض مساهمات المشتركين في الندوة فقط .

وكما يقول بشارة خضر ـ المحرر ـ ان هذه الابحاث تطرح اربع مشاكل تواجه الوطن العربي المعاصر : (١) القضية الزراعية ودمج سكان الريف في عملية الانماء ؛ (٢) سياسة التصنيع واختيار الصناعات الملائمة ؛ (٣) الاختيار التكنولوجي ونمط تحويل التكنولوجيا ؛ (٤) استراتيجيات الانماء والتغير الاجتماعي .

وعلى الرغم من اهمية هذه المشاكل فإن اقل من نصف الابحاث فقط ـ ومنها مساهمات جد قيّمة ـ حاول معالجتها بطريقة مباشرة ، بينما اكتفت البقية بشكل عام او سريع بذكر بعض الصعاب التي تواجه عملية الانماء في الوطن العربي . وضمن اطار التحليل السياسي للوطن العربي يطرح مايكل هدسون (Michael Hudson) فرضيتين للمفكر السياسي المشهور كارل دويتش (Karl Deutsch) : **الاولى** تقول بأن التعبئة الاجتماعية ، بمعنى المطالب والحركات الاجتماعية الناجمة عن الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، تشكل عامل اندماج للشعوب ذات الصفات والقيم المشتركة وعامل تفتت للشعوب ذات الصفات والقيم المختلفة . **والفرضية الثانية** تقول بأن التطور السياسي هو نتيجة العلاقة بين المسؤوليات والامكانات .

ويرى هدسون ان الفرضية الاولى لا تنطبق على الوطن العربي الذي ، رغم وفرة الصفات والقيم المشتركة فيه وانتمائه الى امة واحدة هي الامة العربية ، فإنه فشل حتى الآن في جميع محاولاته للتوحيد . ويفسر هدسون هذا الفشل بالفرضية الثانية اي بعدم ارتقاء الامكانات ، بمعنى عدم وجود هيئة سياسية حاكمة ، لمسؤوليات الوحدة العربية . ومن الاسباب الرئيسية وراء عدم التجانس هذا بين الامكانات

والمسؤوليات هو ضعف المشاركة الفعلية في الحكم من مختلف الطبقات والهيئات في البلدان العربية . كما ان التعبئة الاجتماعية لا تحدث بالضرورة تجانسا اجتماعيا ، كما يتبين من خلال مسألة الاقليات ،ومن ثم فإن اقطار الوطن العربي لا تزال تعاني تدخل السياسات الاجنبية وتأثيرها على تطورها السياسي . الا ان هدسون يرى اخيرا ان الوطن العربي مقبل على تضامن اقتصادي واجتماعي وسياسي اكبر على الرغم من الفوضى القائمة حاليا في هذه المجالات .

اما البحث الذي يشكل بالفعل المساهمة القيمة في هذا الكتاب فهو « الطبقات المتوسطة وروح المبادرة الفردية في التطور الرأسمالي في اوروبا والعالم العربي » للبروفسور براين ترنر (Bryan S. Turner) الذي يستخلص دروسا في استراتيجية الانماء من خلال نظرة تحليلية للتاريخ الاقتصادي العربي والاوروبي . يرى ترنر انه يوجد الآن فكر سائد يعلل التخلف الاقتصادي في المجتمعات الشرقية عامة ، وفي الشرق الاوسط خاصة ، بغياب ثورة بورجوازية او طبقة متوسطة مدينية واسعة ، لها روح المبادرة الفردية . فقد نشأ ، حسب هذا الفكر السائد ، في الشرق الاوسط طبقة متوسطة مؤلفة اساساً من موظفي دولة عوضا عن طبقة رأسماليين صغار ، بينما لعبت طبقة عسكرية متسلطة الدور الذي لعبته الطبقة البورجوازية في المجتمعات الاوروبية عند بروز الرأسمالية فيها . ودور التحديث الذي قامت به الطبقة العسكرية مردّه الى اضطرارها للاستعمال العقلاني الفعّال للتكنولوجيا الحديثة . وعلى الرغم من الانصهار النسبي عند العسكر ، فقد فشلوا في توحيد المجتمع ، وفي دفع عجلة التحديث السريع .

وينقد ترنر الفكر القائل بضرورة بروز طبقة متوسطة واسعة ، او ثورة بورجوازية ، للقيام بالتحديث الصناعي والاقتصادي باظهاره غياب هذه الثورة البورجوازية ليس في الشرق الاوسط فحسب بل في اوروبا ايضا وذلك قبل ثورتها الصناعية التي كانت لها مسببات مختلفة واتبعت طرقا مختلفة في مختلف البلدان . ويرتكز نقد ترنر على قراءة للتاريخ تشير الى ان المجتمعات الاوروبية تصنّعت رأسمالياً اما قبل او بدون ثورات بورجوازية ضد الاقطاع . ويأخذ مثالاً على ذلك انكلترا حيث حدث تحالف بين الاقطاع واغنياء المدن قبل الثورة ، مما يفسر ديمومة امتيازات طبقة النبلاء في بريطانيا الى اليوم . اما في المانيا وايطاليا وروسيا ـ وبخلاف فرنسا ـ فلم تكن هناك ثورة بورجوازية واضحة بل دور رائد للمصارف والاستثمارات الاجنبية في ايطاليا ، وتحالف بين المصارف والرأسمال الصناعي في المانيا ، ودفع من قبل الدولة المركزية في روسيا . وبطريقة مشابهة وليس مختلفة ، كانت الدولة والمصارف والعسكر المسبب الرئيسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الاوسط .

اما معاناة بلدان الشرق الاوسط التخلف الاقتصادي فيعزوها ترنر الى ان هذه البلدان قدمت متأخرة الى التصنيع ، وفي عالم اقتصادي احتكاري يفتقر الى جو المنافسة الذي استغلته انكلترا في الماضي لمصلحتها لتسويق بضائعها في مستعمراتها . والعبرة التي يستخلصها ترنر من هذا التحليل التاريخي هو ان الدول المتخلفة ، بحاجة الى قوة مركزية تدفع الى تراكم الرأسمال الضروري للانماء الاقتصادي المعتمد اساساً على الاسواق الداخلية في عالم يتميز بالاحتكارات الاقتصادية .

ومن المؤسف ان لاتحظى القضية الزراعية

سوى ببحث واحد على الرغم من تكرار اهمية دورها في الانماء العربي ، فيذكر **طاهر الجهيمي** ان الاقطار العربية لا تستعمل اكثر من سبع طاقاتها الزراعية بينما يستطيع العراق وحده ان يلبي حاجات الاقطار العربية كلها للحبوب وكذلك السودان وحدها في مجال اللحوم .

والبحث الوحيد المذكور في هذا المجال هو **لمحمد بوزيدي** « التحالف العسكري - البيروقراطي والمسألة الزراعية » وهو قسم من دراسة اشمل عن الجزائر ومصر وسوريا . ويرى بوزيدي ان اكثر من ثلثي البلاد العربية تُحكم من قبل تحالفات عسكرية - بيروقراطية قامت إثر فشل الانظمة ، المستندة الى تحالفات بين الملاّكين والتجار ، في مجابهة المشاكل الاجتماعية مجابهة فعلية . وقد حاولت التحالفات الجديدة هذه خلق قوى بديلة تكون مساندة لها ، مستعملة لذلك وسيلة الاصلاح الزراعي . الا انه على الرغم من اهمية القطاع الزراعي سواء في الجزائر او مصر او سوريا ، فإن الاصلاحات الزراعية ، ان من جهة المساحات المستملكة من قبل السلطة المركزية او من جهة عدد الفلاحين المنتفعين من الاستملاكات ، لم تكن شاملة ولم تستجلب الاستثمارات الضرورية لزيادة الانتاجية . ويعود السبب الى ان ايّاً من الدول الثلاث لم ينظر الى المسألة الزراعية كمرتكز رئيسي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بل ركزت هذه الدول على الوجه السياسي للمسألة الزراعية فقط ، فكانت النتيجة ان ما حصل من انماء اقتصادي اقتصر بمجمله على المدن وقليل منه في الارياف .

وضرورة الاصلاح الزراعي وارتباطه العضوي بالانماء الصناعي يظهرهما جيوڤاني بالسيت (Giovanni Balcet) في معرض تطرقه لـ « استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات وتحويل التكنولوجيا نحو الاقطار العربية - مثال البتروكيمياء » ان يبين ان الاصلاح الزراعي وما يتبعه من زيادة انتاجية يؤدي عادة الى زيادة في استهلاك المواد البتروكيميائية ، وخصوصاً « الاسمدة الزراعية » ، مما يساعد في تصريف قسم من انتاج صناعة البتروكيمياء الذي استثمرت فيه الاقطار العربية المصدرة للنفط بشكل مكثف. ويضيف بالسيت انه من غير المستحسن التركيز بهذا الشكل على الاستثمار في الصناعات البتروكيميائية خصوصا اذا كان ذلك على حساب انماء الزراعة والصناعات الاخرى. والصناعة البتروكيميائية تستوجب تمويلا باهظا وكثيرا من الوقت للتدريب على تكنولوجيتها ولاستيعاب هذه التكنولوجيا بالاضافة الى تعزيزها للتبعية الاقتصادية . والحل الانسب هو في تطوير المبادلات الاقتصادية وتكاملها ، او في خلق سوق مشتركة واسعة ، بين الاقطار العربية لزيادة قدرة الانتاج والاستيعاب ، لا بل توسيع نطاق هذا السوق ليشمل دول البحر المتوسط .

وفي مضمار التكامل الاقتصادي العربي يقول **ابراهيم عويس** في « البترودولار والانماء الاقتصادي الاقليمي » ان ٨٠ بالمائة من مداخيل النفط العربية تعود للعربية السعودية والخليج وليبيا التي تمثل كلها ١٠ بالمائة فقط من السكان العرب ، مما يستدعي توجيه استثمار الفوائض المالية نحو البلدان ذات الفوائض في اليد العاملة ، كمصر مثلا ، ونحو اكمال البنية التحتية والتصنيع اجمالا . وللدول ذات الفوائض مصلحة في استثمارات كهذه اذ ، بدل المردود الهامشي لاستثماراتها في

الودائع المصرفية وفي شراء الاسهم ، وان كان عالياً في المستقبل المنظور . تساعد في زيادة الانتاجية الاقتصادية الاجمالية مما يخفف من كلفة مستورداتها . والاهم من هذا هو ان هذه الدول يمكنها الاستثمار مباشرة في قطاعات تنتج مواد تستودرها هي ، ومثالا على ذلك قرض الـ ٣٠٠ مليون دولار من ايران الى الهند لمساعدتها في انتاج معدات تنقيب عن المعادن تدفع لها الهند بشكل صادرات من هذه المعادن . ويمكن تطبيق مثل هذه الاتفاقات الثنائية على مصر والسودان مثلاً .

ويوفق ميشال شاتلو (Michel Chatelus) ، الاقتصادي الفرنسي المعروف ، في اثارة مسائل اساسية تواجه عملية الانماء العربي في « غموض وتناقضات اختبارات الانماء في العالم العربي منذ ارتفاع المداخيل النفطية » . ويشدد شاتلو على ان عملية تحويل الثروة الطبيعية او المالية الى رأسمال منتج هي عملية صعبة ومعقدة تتأثر بشكل اساسي بطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة . فمن الخطأ الاعتقاد بامكانية شراء الانماء من الخارج او استيراده ، اذ تخلق هذه الطريقة تبعية استهلاكية وانتاجية وتكنولوجية لطبيعة الانماء المختلف في البلاد المستورد منها ، كما ان زيادة العائدات النفطية تشكل عامل ادماج للوطن العربي في النظام الاقتصادي العالمي وبالتالي فهي عامل ارتهان له .

وفي مجال عرضه للمشاكل التي يتعرض لها الوطن العربي في انمائه يحدد شاتلو بعض الاهداف والوسائل التي على الوطن العربي وخصوصاً الاقطار المصدرة للنفط اعتمادها ، بالاضافة الى توسيع رقعة التبادل الاقتصادي العربي الذي يخفف من نسبة ارتباط الانماء الداخلي بالنظام العالمي المهيمن :

١ ـ يجب التمييز بين الهدف والوسيلة ، اي على الاقطار العربية انْ تحدد بوضوح ، بوجه انفراط مجتمعها التقليدي ، طبيعة المجتمع الذي تصبو اليه ومن ثم تحديد الوسائل والطرق التي يجب اتباعها بالتفصيل .

٢ ـ التصنيع هو وسيلة للانماء وليس غاية والتنويع الاقتصادي بدلاً من التركيز على الصناعات النفطية يساعد في استقلالية الانماء . ويجب ان يأخذ الاختيار التكنولوجي بعين الاعتبار طبيعة المجتمع الذي سوف تستعمل فيه هذه التكنولوجيا وحاجته .

اما **قسطنطين زريق** فيرى في « تطور الوطن العربي وازمة عصرنا » مشاكل الوطن العربي كجزء من ازمة عصرنا المتمثلة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعنف . ويحاول التوغل الى جذور هذه الازمة فيربطها بعصر النهضة والاصلاح والثورة الصناعية في اوروبا، وهذه ارتكزت اساساً على الاعتقاد بالواقعية الطبيعية وبتفوق الانسان العقلاني.الا ان جل ما يحتاج اليه عصرنا هو **ثورة الانعتاق الروحي والخلقي** التي تساعد في النهاية على اكتساب نظرة اكثر شمولية للعالم . فالانماء الاقتصادي الكمي البحت لا يكفي ، ولا يجب ان يحصل على حساب حرية الانسان وكرامته . ولكي يكون الانماء ناجحاً عليه ان يشمل العالم كله والا فسوف يظل هناك غني وفقير ، قوي وضعيف ، اذن تسلط وقهر .

وهناك عدة ابحاث اخرى ومنها لـ هاكونغ ستانغ (Haakong Stang) الذي يجد في الارث المشترك للوطن العربي والعالم الاسلامي بذوراً ، ومنها تشجيع العلم والمعرفة والاجتهاد ، للانماء الاقتصادي والاجتماعي دونما حاجة الى قطيعة ثورية

مع الماضي الذي يحمل في طياته الطاقات الفكرية والثقافية الضرورية للانماء .

ويبرز مونتي بالمر (Monte Palmer) وخليل نقيب اهم المشاكل التي تواجه الادارات العربية العامة من تفشي الفساد الى تمركز في السلطة وعدم استقرار الانظمة السياسية العربية .

اما **عبدالله ابو رويدة** فيشدد على اهمية وجود قاعدة مادية وانسانية مناسبة لاستعمال مجد للتكنولوجيا . ويطلب **عبدالله بوبطانة** دعما ماليا وتجهيزات كافية وحرية اكاديمية لكي تستطيع الجامعة في الوطن العربي ان تهتم بالبحث العلمي لحل المشاكل المطروحة على الوطن العربي . اما **بو بكر بويرة** فيعتقد باهمية تطوير وسائل الاتصال والاستعمال المجدي للوقت واعطاء الحوافز الضرورية لكي ينجح العالم الثالث في ادارة انمائه .

اذا رجعنا الى الاسئلة التي طرحتها هذه الندوة ، نجد تجانسا كبيرا في الاراء مع شبه اجماع ، على المبادىء التالية :

١ ـ دعم الزراعة اساسي في عملية الانماء مع وجوب الحد من هجرة سكان الريف ومعالجة التضخم السكاني في المدن .

٢ ـ تنويع الاستثمارات الصناعية لتلبية الطلب الداخلي وللتخفيف من التبعية الاقتصادية .

٣ ـ اختيار تكنولوجيا تأخذ بعين الاعتبار نوعية اليد العاملة وحاجة المجتمع وطبيعته .

٤ ـ التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية وضرورة تعزيزه بتوسيع رقعة التبادل وحجمه بإنشاء سوق مشتركة .

إن حصر بعض المبادىء الاساسية الواجب اتباعها في عملية الانماء في الوطن العربي وشبه الاجماع عليها كانا من اهم منجزات هذا المؤتمر الذيَ ـ كما رأينا ـ تميز ببعض من المساهمات البارزة . الا ان القارىء يبقى متعطشاً لاسهاب اكثر في بعض المواضيع خصوصا فيما يتعلق بالمسألة الزراعية ، وبالاختيار التكنولوجي . ويبدو لي ان النقص البارز في هذه الندوة كان عدم تعرضها لقطاع التجارة ، ولدور التجار السلبي او الايجابي في عملية الانماء . اذ من المفارقات الغريبة في معظم الدراسات عن الوطن العربي افتراضها الضمني بأن الوطن العربي هو ، كمعظم البلاد المتخلفة ، عالم زراعي بجوهره . والحقيقة انه يطغى على الوطن العربي ، ومنذ قرون بعيدة ، طابع المجتمع التجاري وهي ظاهرة تستوجب دراسات اعمق ، لاستنباط دروس اوفى واوضح عن عملية الانماء .

لقد طُرحت مشكلة الانماء الاقتصادي العربي بصورة معجّلة بعد ظهور الفائض النفطي الهائل الذي يشكل قاعدة مهمة ـ وانما غير كافية ـ للانطلاق في عملية الانماء . غير ان مردّ هذا الفائض يعود الى ثروة زائلة غير قابلة لاعادة انتاجها ، كما انها عرضة للاستبدال بطاقات اخرى كما يحصل تدريجاً الآن . اذن فالوطن العربي يواجه ليس تحدي عقبات عملية الانماء فقط ، بل تحدي عقبات التسريع فيها ، اذ انه قد يفقد في المستقبل كثيرا من طاقاته المادية والمالية بفعل التغيير التكنولوجي في ميدان الطاقة مما يفوت عليه فرصة قد لا تسنح مرة اخرى . إن الوطن العربي في هذه الحقبة من التاريخ يستوفي كثيرا من الشروط المادية والانسانية الضرورية لعملية الانماء . الا انه يبدو ان التركيبة الاجتماعية السياسية الضرورية لدفع عملية الانماء دفعا جديا ومتواصلا لم تنضج بعد □

ندوة « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح »

تونس ، ٢٨ نيسان / ابريل - ٢ ايار / مايو ١٩٨٢

د. غسان سلامة

- ١ -

ما زال العرب حرصاء على بقاء جامعتهم ، جامعة الدول العربية ، وما زال مثقفوهم ، واولئك منهم الذين لهم في السياسة رجل وفي الثقافة اخرى ، مصرّين على الا تكون الجامعة منبراً عكاظياً ، اطاراً بلا روح ، إرثاً دون مستقبل . قد يكون هذا هو الاستنتاج الاساسي الذي يعود به من أمضى في تونس ستة ايام دسمة تابع خلالها اعمال الندوة العلمية التي نظمها **مركز دراسات الوحدة العربية** تحت عنوان « الجامعة العربية : الواقع والطموح » . وقامت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتمويل معظم نفقاتها كما ساهم صندوق النقد العربي بتمويل جزء من هذه النفقات . انما هذا الحرص ، انما هذا الاصرار بدياً مرتبطين بالواقع العربي وضرورة الحفاظ على اطر تحتضن هويته ، تساهم في الحد من شرذمته ، في وقف نزاعاته وفي درء الاخطار عنه ، اكثر بكثير مما كانا نابعين من تقويم ايجابي متحمّس لما انجزته الجامعة فعلاً . فالواقعية ، والصراحة والجرأة (احياناً قليلة) ، كانت تتحكم بمصير هذه الندوة ، بحيث عُزل في الجمع من كان هاجسه الوحيد الدفاع عن سياسة بلده ، وفقد استماع زملائه ، من كان في ذهنه حسابات وهو يتكلّم . لقد استعادت هذه الندوة ، بعضاً من مجانية النقاش الحر ، في زمن صار فيه هذا النقاش نقداً نادراً ، والمبادرة اليه مغامرة تحف بها المخاطر .

وبعض واقع الجامعة ، تدخل في مسار الندوة عينها . اذ رأت الامانة العامة نفسها في وضع لا تحسد عليه من الضغوط غير المبررة من هذه الدولة العربية او تلك ، لسحب ورقة ، للاعتراض على وجود باحث . فكان لا بد للمركز ، والحالة كذلك ، ان يقف بحزم دفاعاً عن استقلاليته ، كما عن كرامة مدعوّيه . ففعل ، معطياً لمندوبي عدد من الدول درساً واضحاً في التمييز بين البيان الرسمي المشترك والبحث العلمي ، وفي الفصل بين سجالات الجامعة ذاتها ، والنقاش العلمي الحر الدائر حول الجامعة ، التي ساهمت بتمويله فحسب . غير ان الامل كبير من ان الفائدة الجمة التي جناها الطرفان معاً في هذا اللقاء الاشكالي بين رهط من المثقفين العرب والجامعة ، كفيلة ، في وضوحها واهميتها ، بالتغلّب على اي حساسيات وتحفظات .

ذلك ان اللقاء كان مهماً . لقد ساهم في اعمال الندوة عدد من الذين عرفوا الجامعة عن كثب او انهم يعملون اليوم بين جدرانها ، فأفادوا النقاش بخبرتهم الذاتية في التعاطي مع هذه البنية . ومن هؤلاء أمينان عامان للجامعة . الاول ، والحالي ـ هو الشاذلي القليبي الذي افتتح الندوة بخطاب مؤثر لم يخلُ من المرارة والاسى لما انحدرت اليه حال العرب والقيود التي تضعها الدول الاعضاء على قدرة الجامعة على المبادرة ، والثاني هو سلفه محمود رياض ، الذي عاش في اروقة الجامعة ردحاً من الزمن ، وكان له الدور الاساسي في تحديد مسارها خلال حرب ١٩٧٣ وبعدها . وكان وجود رياض ، وعدد من مواطنيه من مصر ، دليلاً ساطعاً على استمرارية النسيج السياسي العربي ، خارج تعرجات سياسة هذا البلد ، او انتقال تلك المنظمة . وشارك في اعمال الندوة ايضاً عدد من كبار موظفي الجامعة . وحضر اعمال الندوة ، دون المشاركة في اعمالها ، عدد كبير من موظفي الجامعة الآخرين ، وقد يكون هذا من حسنات انعقادها في تونس . اما المدعوّون من خارج الجامعة ، فقد تميّزوا في الاجمال إمّا بطول خبرتهم في العمل السياسي العربي او بتراكم تأثيرهم الفكري وغزارته في الساحة العربية .

- ٢ -

بدأت الندوة باستذكار نشأة الجامعة التاريخية من خلال بحث قدّمه د. علي محافظة. ورأى محافظة ان بعضاً من مشاريع الوحدة العربية سبقت فكرة تكوّن الفكرة القومية مثل مشروع ابراهيم باشا ، توحيد بلاد الشام مع وادي النيل . لكن الفكرة ما لبثت ان توهّجت في الاوساط السياسية ، بحيث رأى البريطانيون ، وهم القوة الاجنبية الكبرى ، ضرورة في تحديد موقف منها . ويرى الباحث ان السياسة البريطانية في فترة ما بين الحربين رأت في القومية العربية قوة سلبية ومدمرة فاتجهت الى دعم الاتجاه القطري ولو انها لم تظهر عداءها السافر لفكرة الوحدة العربية ما دامت مجرد حلم او مثلاً اعلى يتعذر تحقيقه . لكن الحرب العالمية الثانية ، بالنظر الى الصدى الذي لاقته دول المحور في بعض الاوساط العربية ، فرضت على لندن ضغوطاً شديدة حملتها ، ازاء العرب ، على عدد من التدابير التوفيقية عبّر عنها كل من تشرشل وايدن في وثائق علنية خلال سنوات ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ ومنها خطاب ايدن الشهير في بلدية لندن ، وهو اول بيان بريطاني رسمي يدعم توثيق العلاقات بين البلدان العربية .

لكن هذا المشروع ما لبث أن ارتبط بفكرة تسوية مسألة فلسطين ، فبدا اي مشروع اتحادي وسيلة ناجعة لتقويم المسألة . اذاك تحرك العرب بدورهم . فاصدر نوري السعيد كتابه الازرق الشهير ، وما لبث النحاس ، رئيس وزراء مصر ان اعلن تبني بلده للفكرة ، بل تزعمه لمسار تحقيقها . وهذا ما حصل بالفعل ، اذ بدا الوفد المصري في الاسكندرية كما في قصر الزعفران ، مهيئا لموقفه ، عازماً على جعله مقبولاً من الاطراف المؤسسة الاخرى . وتم توقيع ميثاق الجامعة في ٢٢ / ٣/ ١٩٤٥ . ويرى محافظة « ان الميثاق جاء صورة صادقة للواقع الرسمي العربي . ولذلك كان قاصراً عن ارضاء طموح الجماهير وتطلعها الى الوحدة العربية . ولكنه ارضى بريطانيا التي رات في قيام الجامعة خدمة لمصالحها في المنطقة وضمانة لها . لم يكن قيام الجامعة العربية بديلاً عن الوحدة او الاتحاد بين العرب وانما كان بديلاً عن حال الفوضى وعدم التنسيق القائمة بين دولهم قبل قيامها» .

وقد اثار هذا العرض نقاشاً واسعاً حول دور بريطانيا الفعلي في نشأة الجامعة ، كما حول اسبقية الدور المصري . ورؤي ان الباحث اكتفى احياناً بالسرد بينما كان من المتوقع منه مزيد من التحليل. وقد ساهم بعض من عرفوا تلك المرحلة ، بالادلاء بنُبَذٍ من ذكرياتهم .

وكان الرأي بالاجمال متفقاً على ان ميثاق ١٩٤٥ صيغ بذهنية محددة ، لم تعد لها اليوم مبررات . وجاء بحث د. **علي الدين هلال** في هذا السياق لتحليل المدى الكبير من الروح القطرية في صوغ الميثاق . فاسترجع العديد من بنوده ، في النص وفي الممارسة ليخلص انه معاهدة الحد الادنى ، لا التكريس الكبير لطموحات العرب . من هنا مشروع تعديله ، بحيث يتضمن اشارات واضحة الى طبيعته القومية لا الاقليمية فحسب. وقد عادت هذه الفكرة باستمرار خلال ايام الندوة ، بعد ان طرحها للنقاش ، في الجلسة الاولى ، كل من صديق شنشل ، ود. احمد طربين ومنح الصلح .

- ٣ -

وانتقلت الندوة بعد ذلك الى عملية تقويم واسعة **للادوار التي تؤديها الجامعة** في مختلف المجالات ، فتقدم الباحثون بثماني اوراق تشكل في مجموعها ، جردة شاملة لنشاط الجامعة ، يغلب عليها طابع التقويم النقدي ، وهي - وفي معظم الاحيان - ثرية باقتراحات عملية لرفع مستوى الاداء .

في المجال السياسي استمع المنتدون الى ورقتين . قدّم الاولى د. **حسن نافعة** عن « الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية » . فاهتم بما قامت به الجامعة للدفاع عن استقلال الدول الاعضاء (والمسألة طبعاً دقيقة ، طالما لم تحدّد هوية من يهدد هذا الاستقلال ، التيار القومي نفسه ام طرف خارجي؟) وللسعي ، من جانب آخر لاستقلال الاقطار العربية التي كانت ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار في الخليج وفي المغرب العربي الكبير خاصة . اما في المجال الفلسطيني ، فقد رأى الباحث « ان الجامعة العربية قد فشلت تماماً في الاتفاق على استراتيجية لمواجهة اسرائيل » . واثارت الورقة ردود فعل مختلفة ، منها ما قدّم اضافات تاريخية مهمة لمرحلة الخمسينات اغفلها الباحث ، ومنها ما طرح اشكاليات سياسية حول مدى امكانية اعتبار المعركة مع اسرائيل قومية بالفعل بالنظر لمسار الصراع ولموقف الفلسطينيين انفسهم احياناً . وقد جاءت هذه الملاحظات على لسان كل من محمد التازي مندوب المغرب لدى الجامعة ، ود. خلدون الحصري وآخرين .

وفي مجال سياسي آخر ، حاول د. **محمد السيد سليم** ان يتقصّى دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الاعضاء باتباع منهج سلوكي كمي حديث وطموح فاختار ثلاثة عشر نزاعاً عربياً نشأت منذ ١٩٤٥ وطبّق عليها معايير كمية تشير الى اهمية النزاع والى مدى كفاية الجامعة في انهائه او تهدئته . ولا ريب ان المحاولة جديرة بالتأمل الا ان نتائجها استثارت عدداً من الحاضرين ولو ان هؤلاء انقسموا بين اقلية شككت بالمنهج ككل واكثرية رحبت بالمنهج واخذت على الباحث عدم تطبيقه بصورة سليمة . ومن الامور التي استثارت المناقشين اضفاء الباحث اهمية على الحرب الاهلية في اليمن (١٩٦٣) تفوق حوالى ثماني مرات اهمية النزاع حول الصحراء الغربية . وقد اعترض اللبنانيون ، بحدة احياناً على اعتبار الجامعة توصلت الى كفايتها الاعلى في تعاطيها مع الحرب اللبنانية الدائرة منذ ١٩٧٥ ، واعترض آخرون على الكفاية التي قدرها الباحث للجامعة في مختلف اشكال تعاطيها مع حرب اليمن . واخذ على الكاتب ايضاً تمسّكه بالمقاييس الكمية دون اي محاولة تلقيح بعناصر من الواقع التاريخي المعاش . لكن اكثرية المنتدين اتفقت على تشجيع الباحث في محاولة رصده الحديثة لهذه الظاهرة الاساسية .

اما في المجال الديبلوماسي ، فقد قدم د. **احمد صدقي الدجاني** معالجة « لدور الجامعة في الحوار العربي الاوروبي » تضمنت تقويماً

هادئاً لاسباب توقف هذه الآلية وعطاء مستمداً من مشاركة الكاتب المباشرة في ممارسة هذا الحوار . وقد جرى نقاش علمي واسع حول امكانات احياء هذا الحوار ، بالنظر الى تبدل ميزان القوى منذ هزة ١٩٧٣ لغير مصلحة العرب . وبينما شدد الدجاني على اهمية البعد الحضاري ، رأى عدد من المعلقين ضرورة سبر اغوار علاقة اقتصادية اصبحت شديدة التعقيد . وشكك البعض في امكان تحرر اوروبا من ربقة الهيمنة الامريكية ، بينما رأى آخرون ان الضرورة تقضي بدعم اي تيار اوروبي ساعٍ للتحرر من هذه الهيمنة ، بفتح الباب عليه . وبرز بوضوح ان الرهبة التي اثارها العرب ، عسكرياً ونفطياً في ١٩٧٣ ، والتي جعلت كلمتهم مسموعة الى حد ، تلاشت منذ ذلك الحين . كما تبين للمنتدين انه ليس من السهل تحديد ديبلوماسية الحد الادنى العربي المشتركة وممارستها في ظل الخلافات العربية المستعرة ، خصوصاً منذ ١٩٧٥ .

وكانت هذه السمة بارزة ايضاً في البحث الذي تناول « دور الجامعة في التعاون العربي الافريقي » وقد قدمه د. **مجدي حماد** . اذ أثبت فيه سجلاً تاريخياً للعلاقات العربية ـ الافريقية فاسترجع الجوار المتحفظ قبل ١٩٦٧ الذي بني عليه حياد الافارقة في صراع العرب مع اسرائيل ثم حدث تحول ملموس بعد ١٩٧١ التي يعتبرها الباحث السنة ـ المفترق ، تميز بالانتقال نحو المطالبة بسحب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة وتشكيل لجنة الحكماء وارتفاع حجم المساعدات العربية لافريقيا وقد عجلت حرب ١٩٧٣ في سير هذا التحول الى ان انعقد اول مؤتمر قمة عربي ـ افريقي في آذار / مارس ١٩٧٧ في القاهرة . لكن الامور عادت الى التدهور منذ ذلك الحين ، وقد سهّل الغرب احياناً مشاريع اسرائيل للعودة الى القارة السوداء. واثبت غنى المناقشات التي اثارتها الورقة الفائدة الجمة التي يمكن ان تنجم عن عقد ندوة خاصة بالموضوع ، سوف ينظمها المركز فعلاً في خريف هذه السنة . وشارك في النقاش ، محمد فايق وزير الاعلام المصري السابق ود. عبد الحسن زلزلة ود. عبد الملك عودة وآخرون .

د. **غسان العطية**، وهو مدير ادارة الاعلام في الجامعة، كان افضل من يمكنهم عرض دور **الجامعة في الميدان الاعلامي** ، وقد قام بذلك بالفعل بايجاز ودقة . فهو ذكّر بغياب اهتمام الميثاق بالاعلام ، ثم بفرض هذا الميدان التدريجي نفسه حتى تم انشاء ادارة مستقلة بدأت اعمالها سنة ١٩٥٣ وقد طورت سنة ١٩٥٩ ، وازدادت اهميتها مع بدء اجتماعات وزراء الاعلام العرب ، وكان اول لقاء لهم سنة ١٩٦٤ . وكانت الدائرة قد افتتحت فروعاً لها في الخارج ابتداء من سنة ١٩٥٥ ولها اليوم حوالى العشرين منها . ويؤيد العطية انشاء جهاز اعلامي مستقل في الجامعة لكنه يلاحظ ان مستلزمات نجاح هذا الجهاز لم تتوافر. ومن المآخذ التي يسجلها العطية قوله : « ان الاعلام العربي المقيد داخلياً سيبقى اعلاماً قاصراً اذا ما اتجه الى الخارج » . ويستند العطية الى عدد من مقررات القمم العربية ، فيفند تناقضاتها ليؤكد « فشل راس الهرم العربي في استيعاب مهمة الاعلام ودوره الممكن عالمياً ، كما فشله في توفير الموارد المالية اللازمة لانجاح هذه المهمة » . ويأخذ العطية على القمم بالتحديد وضعها جهاز الاعلام تحت وصاية مجلس السفراء العرب لدى الجامعة (ممّا ادى الى نقاش حاد بين الباحث واحد هؤلاء السفراء الحاضرين) .

وبقيت المسألة المالية مطروحة حتى بعد ارتفاع اسعار النفط سنة ١٩٧٣ فبلغ مجموع التبرعات التي قدمت الى صندوق الاعلام حوالى ١٣ مليون دولار بينما كانت قمة الرباط قد

حددت مبلغ ٣٠ مليوناً . وبينما قررت قمة تونس تكثيف العمل الاعلامي باتجاه الولايات المتحدة ، ساهمت الدول الاعضاء بمليون دولار تقريباً لتنفيذ هذا الهدف المكّلف . لهذه الاسباب ، لم يتوان الباحث عن الجزم : « ان مؤتمرات القمة العربية فشلت في اعطاء الاعلام الاهمية التي يستحقها لا في التصور فحسب ولكن في التنظيم والتمويل ايضاً فكأنها بذلك حكمت عليه بالقصور الدائم » فهي المسؤولة عن : (١) عدم وضوح الهدف السياسي الذي يجب على الاعلام ابرازه ؛ (٢) انعكاس الخلافات العربية على عمل الجهاز بسبب ربطه بمجلس السفراء ؛ (٣) الاكثار من القرارات على مستوى الوزراء دون الاهتمام بتأمين التغطية المالية لها ؛ (٤) افتقار الجهاز نفسه للخبرات الاعلامية المجربة . وقد تكون من مظاهر هذه الازمة ان خمس المبالغ المخصصة للاعلام الخارجي تصرف فعلياً عليه بينما ينفق الباقي على المرتبات والايجارات . من هنا الاستنتاج المتشائم والواقعي في آن معاً : « من الخطأ توقع نجاح الجامعة في القيام بعمل اعلامي رائد » .

وقد اثار البحث ، الصريح في خلاصاته نقاشاً واسعاً شارك فيه **محمد حسنين هيكل** بمداخلة متميزة قارن فيها بين الملايين الضئيلة التي ينفقها العرب على اعلامهم الجماعي وبين مئات الملايين التي تنفق لدعاية كل بلد على حدة في الصحافة العالمية . والرقم الذي قدّمه (٤٠٠ مليون دولار) لهذه الدعاوة في خمس دوريات امريكية فقط اثار الذهول والخيبة في آن معاً ، بمجرد مقارنته بالشح المتواصل الذي ركّز عليه العطية بحثه .

اما في الميدان الاقتصادي ، فقد قدم د. **عبد الحسن زلزلة** الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بحثاً يبز البحث السابق بالصراحة والواقعية . فبعد عرض شامل للاتفاقيات والقرارات العربية ، من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الى قمة عمّان التي قررت اطلاق « عقد التنمية العربية » توصل الباحث للاستنتاج « بأن العلاقات الاقتصادية العربية ما زالت ثانوية الاهمية افقية الاتجاه بالقياس الى مجمل العلاقات الاقتصادية مع الخارج... ان تواضع النتائج وبطء الخطى وتعثرها في الميدان الاقتصادي الجماعي يكاد يكون السمة المميزة الغالبة لجهود جميع مؤسسات العمل المشترك ... ان من المفارقات ان يضعف الاهتمام بالتكامل الاقتصادي العربي وان تتعرض مسيرته للازمات المتصلة في عصر تسوده التكتلات الاقتصادية » . ومن العراقيل التي حددها الباحث امام العمل الاقتصادي المشترك ، التناقضات والتفاوتات الهيكلية التنموية وسوء اختيار المداخل التكاملية ، وضعف المشاركة الشعبية . واشار الباحث ايضاً الى ضعف الارادة السياسية ، فالدول لم تبادر باقتراحات في المجلس الاقتصادي مثلاً الا بنسبة ١٤ بالمائة ، والتحفظات الفردية على القرارات عديدة ، كما ان التصديق على الاتفاقيات يتأخر او حتى لا يتم ابداً . كما لا تهتم الدول بتزويد الجامعة ببياناتها الاحصائية وبتشريعاتها . انعدام الارادة السياسية ، كان له حظ الأسد من المناقشة التي تلت. فأكد **عادل حسين** مثلاً ان الخبراء قاموا بكل ما يمكن وانه من اللاواقعية تصوّر امكانية فرضهم مشاريع تكاملية عنوة على صانع القرار السياسي ، او من وراء ظهره . وتميزت تعليقات عدد من الخبراء الذين ساهموا مباشرة في نشاط الجامعة الاقتصادي مثل **يوسف صايغ** و**فخري قدوري** .

في المجال التربوي ، تحدث د. **محيي الدين صابر** باسهاب عن دور الجامعة ، فتناول شؤوناً كالتعريب ، والتعاون في مجال التعليم ، ومحو الامية . وكانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حاضرة في الندوة ، من خلال عدد من كبار موظفيها .

وفي مجال لا يأتي ذكره مراراً على الرغم من اهميته الكبرى ، وهو مجال **حقوق الانسان** ، رأى د. **حسين جميل** ، نقيب المحامين العراقيين سابقاً ، ان على الجامعة العربية ان تصدر ميثاقاً عربياً لحقوق الانسان والحريات الاساسية يكون من جملة احكامه انشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان ، وهي طبعاً غير محكمة العدل العربية المشار اليها في المادة ١٩ من الميثاق . ويتخذ الباحث من مجلس اوروبا والاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان والمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان كما من النموذج الامريكي المماثل نقاط انطلاق لاضاءة الطريق العربية. اما لماذا الميثاق ، ولماذا المحكمة ؟ فلأن « الشكوى من وقوع الانتهاكات لحقوق الانسان وحرياته الاساسية ترتفع من مختلف انحاء وطننا العربي ... فالقوانين الداخلية لا تكفي لضمان احترام حقوق المواطنين وحرياتهم » . ويؤكد الباحث على ضرورة لحظ امكانية قبول شكوى الافراد امام تلك المحكمة ، على ان يكون ذلك مقيداً بقبول الدولة المشكو منها لهذا الاختصاص . ويبدو ان الباحث يرى بوضوح الجانب المثالي من دعوته في ظروف التسلط الراهن . ولكنه يأمل ان دعوته تعبّر عن مطلب الرأي العام وان هذا سوف يساند ولا شك المساعي لابرام الميثاق وانشاء المحكمة . وقد اثار هذا الاقتراح نقاشاً واسعاً حول المسألة الديمقراطية بشكل عام ، وحول الامكانات الواقعية لتنفيذ الاقتراح . شارك فيه **جوزيف مغيزل** ود. **مصطفى الفيلالي** و**محمد سيد احمد** ، و**علي خليفة الكواري** ، وما لبث ان دخل معظم المشاركين في حوار واسع حول ازمة الديمقراطية .

- ٤ -

للقيام بهذه الادوار على افضل وجه ، على الجامعة ان تتكيّف ذاتياً بحيث تكون الآلة المناسبة ، لا عقبة اضافية امام العمل العربي المشترك . من هنا انكباب المنتدين ، من خلال ثلاثة ابحاث ، على وسائل التدخل ، والبنية الداخلية ، وعقبات العمل اليومي في الجامعة .

قدّم د. **عبد الحميد محمد الموافي** بحثاً مطولاً بعنوان « ديناميات العمل في الامانة العامة للجامعة العربية » . ولقد عرض الباحث اولاً لموضع الامانة العامة داخل الاطار المؤسسي للجامعة ، فناقش بروح نقدية التعديلات التي ادرجت في الميثاق الجديد معتبراً انها تزيد الامور غموضاً . ثم تساءل عن تكوين الامانة العامة في ضوء الميثاق ثم في الممارسة الفعلية ورأى ان المشروع الحالي لتعديل الميثاق يؤكد نقطة جدالية في السابق هي مدى تمتع الامين العام بصفة تمثيل الجامعة لدى الغير . واعطى المشروع للامين العام امكانية تنظيم الامانة العامة طالما لم يترتب على ذلك اي نفقات مالية اضافية ، كما اعطاه الحق في اختيار موظفين رئيسيين وتعيينهم دون العودة الى المجلس . بالمقابل حصرت قدرته على اختيار امناء عامين مساعدين . كما اعطى المشروع مجلس وزراء الخارجية حق مراقبة الامين العام الى حد اعفائه من منصبه . ويرى الباحث ان قضية اساسية تدور حول تطوير ولاء موظفي الجامعة ، وفشل الجامعة في خلق هذا الولاء مرده، برأي الباحث الى صورة الجامعة السلبية في الرأي العام العربي والاسلوب المتبع في اختيار الموظفين وفق اعتبارات القربى والصداقة . من هنا ضرورة رفع شأن صورة الجامعة لدى الانسان العربي ، والعناية بتدريب الموظفين واعتماد المعايير الموضوعية لاختيارهم .

ووضع الباحث يده على جرح نازف عندما ذكّر بعادة عدم وفاء البلدان العربية بالتزاماتها المالية نحو الجامعة الا انه لم يستفض ـ ربما بالشكل الكافي ـ في النظر للقيود المعلنة والخفية التي ترافق دفع بلدان اخرى لالتزاماتها ، خصوصاً بعد انتقال المقر الى تونس ، هذا الانتقال الذي قدّم عنه د. **ناصيف حتي** ، عدداً

من الملاحظات السريعة ، كانت بالفعل باباً لطرح امكانية عودة الجامعة الى مصر . وكان الرأي متفقاً ان هذا ممكن فقط ان عادت مصر الى العرب . وبينما بدا البعض متحمساً لعودة سريعة وربما غير مشروطة ، عدّد آخرون ، ومنهم **لطفي الخولي ويوسف صايغ** العقبات القانونية والسياسية التي تحول دون ذلك طالما بقيت اتفاقيتا كمب ديفيد قائمتين . اما ورقة د. **محمد لبيب شقير** ، فقد تناولت « المنظمات العربية المتخصصة ومشكلات علاقتها بالجامعة وعلاقتها فيما بينها » . وللمستمع غير المختص ، بدت هذه المشكلات حقيقية ، والعقلية البيروقراطية تساهم في تعقيدها .

وفي الاطار عينه ، قدّم د. **ناصيف حتي** ، الخبير في قسم العلاقات الدولية في الجامعة دراسة مقارنة بين الجامعة والمنظمات الاقليمية المشابهة . وقد اختار لذلك منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية والجماعة الاوروبية ومجموعة دول جنوبي شرقي آسيا . ويرى الباحث ان اللحمة القومية التي تتميز بها الجامعة جديرة بأن تعطيها زخماً في دعم انشطتها التكاملية ، لكنه لا يعالج مفصّلاً الاسباب التي تبقي هذه الفرضية في مجال الاحتمال فحسب . ويرى الباحث ان الجامعة بنفسها تشكّل مشروعية قومية لا اقليمية ، لكنه يضيف ان حركة المد القومي غائبة حالياً . ويقارن حتي مواثيق هذه المنظمات فينبه الى فقر ميثاق الجامعة في اغفال اي الزام بعرض النزاعات العربية على الجامعة ، وتراجعه عمّا كان ورد في بروتوكول الاسكندرية من تحديد للنزاعات اذ اغفلت الخلافات المتعلقة بسيادة الدولة او سلامة اراضيها . وتبدو وسائل حل النزاعات فقيرة بالمقارنة مع المنظمات الاخرى، خصوصاً بعد فشل اقتراح سوري جزائري عراقي سنة ١٩٦٦ بانشاء لجنة وساطة وتوفيق وتحكيم ضمن اطار الجامعة . كما لم يلحظ الميثاق اي اشارة للوحدة .

اما ما حدث بعده ، ارتكازاً على الميثاق ، فاهمّه تجربة القمم العربية ضمن اطار الجامعة . اما الامانة العامة ، فقد استطاعت تعظيم شأنها في تأكيد مبدأ شخصيتها الدولية المستقلة . لكن ادوات هذا التطوير بقيت منعدمة ومنها غياب التنسيق بين المجالس والامانة العامة والاجهزة المتخصصة ، وانقطاع افقي على مستويين في الامانة العامة : مستوى الادارات العامة ومستوى الادارات الفرعية ، وفقدان التوازن في حجم الادارات العامة وهو لا يعكس في الاجمال اهتمامات المنظمة ، واخيراً غياب اجهزة الدراسات والابحاث . اما التفاعل ضمن الجامعة فيغيب عنه التحليل اجمالاً ويغلب عليه حسب تعبير الباحث « تفاعل المزايدة او المقايضة . مقايضة التأييد على قرار مرتبط تقديمه بدولة بالتأييد على قرار مقدم من دولة اخرى » . ويؤكد حتي، نقلاً عن سفير احدى الدول العربية لدى الجامعة ان اكثر من اربعة آلاف ومائة قرار صدرت حتى الساعة عن الجامعة لم ينفذ منها اكثر من عشرين بالمائة .

لذا يقول الباحث ان « الامر انتهى بالجامعة الى ان تكون مجرد سكرتارية ادارية تقوم بادنى اعمال التنسيق الفني خلال المؤتمرات للدول الاعضاء وتقوم ايضاً بدور ساعي البريد للمذكرات والتعميمات والتوصيات العربية » . لهذه الاسباب نرى الباحث متحمّساً لتعديل الميثاق بشكل يتأكد فيه هدف الوحدة العربية ، كما يفترض فيه التركيز على قضايا الامن القومي والامن الاقتصادي وعدم الانحياز . كما يشدد على ضرورة اعتماد مبدأ الالزام بالاكثرية بدل الاجماع في حالات عديدة . وهو يرتكز على ما سبق لتصور هيكل عام جديد للجامعة بحيث يكون لها امين عام تلتحق به وحدات مؤلفة للقيام بمهمات محددة . كما يقترح انشاء وحدات ابحاث واعطاء صلاحيات اوسع للامين العام واحداث جهاز

للتحكيم وفض النزاعات وانشاء محكمة عدل عربية وهيئة استشارية تكون بمثابة خطوة اولى نحو انشاء برلمان عربي .

- ٥ -

قال محمد حسنين هيكل ان العمل الصحفي يقتضي الاهتمام « بقفلة » المقال اكثر من بدايته ورأى في ان منظمي الندوة احسنوا بتخصيص اليوم الاخير للورقة التي قدمناها للندوة ولورقة جميل مطر . وفي **ورقتنا** ، وكانت بعنوان « الجامعة والتكتلات العربية » . حاولت ان اثبت في بحثي ان مسألة الهوية لدى عرب اليوم ، ليست محلولة وان البحث فيها ليس ترفاً ، فالدماء تراق من حولها والخلافات تستعر .

فمرحلتنا هذه تشهد تنافساً بين المؤسسات الاقليمية يخفي في ثناياه صداماً بين الهويات . واسترجعت في هذا السبيل جدليات اربع . اولاها جدلية القومي والديني ، وكلاهما ادى الى نشوء منظمات دولية مستقلة : جامعة عربية / مؤتمر اسلامي، ولاحظت الازدواجية المتوازية بين المنظمتين مضيفاً ان المشكلة الحقيقية تكمن في ان الفكر القومي العربي ، التقليدي والحديث ، لا يقبل بهذا التماثل ولا يرتاح لهذه الموازاة فما يطمح اليه هو وحدة اما اندماجية او اتحادية لا بناء نقطة التقاء اضافية للحكومات والدول . فهو لا توازن في الطوبى ذاك ان الطوبى الدينية في مشروعها الراهن لا تمس الحدود والسيادات بينما الجامعة هي ، للقوميين العرب على اختلافهم ، نقطة الصفر التي منها الانطلاق نحو مطامح اهم قد تحوّل - ان تحركت - العلاقة الساكنة بين القومي والديني الى علاقة دينامية ربما حادة .

الجدلية الثانية هي جدلية القومي والاقليمي او بالاحرى جدلية نظرة العرب لانفسهم ونظرة الآخرين اليهم . فاعدت هنا تاريخ العرب المعاصر مذكراً باهم المشاريع التي سعت لربط العرب باقطار مجاورة ، حلف بغداد والحلف الاسلامي وغيرهما واضفت ان ما يميز هذه الجدلية دور القوى الدخيلة فيها . فهذه الجدلية صورة عن تناقض ما يريده معظم العرب لانفسهم وما يريده بعضهم القليل بالتعاون مع دولة اجنبية . هذه الدولة كانت بريطانيا حتى السويس ، والدولتان العظميان منذ ذلك التاريخ ورأيت ان التنافس الساكن احياناً والمتحرك احياناً اخرى بين القومية والجيواستراتيجيا سيبقى حيا وحادا في القريب المنظور لذا من الضروري البحث عن وسائل تثبيت ضوابط قومية لتصرفات البلدان العربية التي تخترق الاطار القومي ، بحيث يكون الضرر الناتج عن ذلك طفيفاً وقابلاً للاصلاح في المستقبل .

اما جدلية القومي والمحلي فهي جدلية الكل والجزء، سواء أكان هذا الجزء مغربياً ، ام معبّراً عن وادي النيل ام الهلال الخصيب ام الخليج . ويشكل مجلس التعاون الخليجي في هذا المضمار وعلى الرغم ممّا يقوله القيّمون عليه تحدياً مهماً للاطار العربي الشامل . وقد رأينا ان الهاجس الامني قد حكم قيام المجلس وتطوره وان هناك خطراً حقيقياً من تحول المجلس من اداة وحدوية الى اداة تسهيل ربط امن الدول المعنية . هذا الامن سيبقى هشاً ان لم يكن عربياً بالنظر الى قدرات الدول الست الهشة ، انسانياً وعسكرياً . طبعاً لا يمكن للقومي ان يلغي المحلي ولا من مصلحته ذلك . لكن شرط تأييد الوحدات المحلية وضوح الهدف من التجمّع وظروفه التاريخية المحددة . يحق طبعاً لدول العرب الغنية ان تتجمع في اطار دون غيرها من دول العرب الفقيرة وانما بشرط الا يكون الهدف مزيداً من الشح ازاء هذه الاخيرة. فهناك بالفعل وحدات تنشأ لتشكل عقبات امام الوحدة الفعلية والتيار الانعزالي خبز السياسة العربية اليومي ومن المحيط الى الخليج .

الجدلية الاخيرة المعالجة ، هي تلك التي يبنيها عدد من البلدان العربية استناداً على المادة التاسعة من الميثاق بهدف انشاء محاور ضمن الاطار العربي . لم يتوقف النظام العربي لحظة عن فرز هذه المحاور السياسية المتنافسة ام المتناقضة . وبعد عرض لأهم هذه المحاور خلال ربع القرن المنصرم . وخلص البحث الى : التأكيد ان هذه الجدلية هي ايضاً بحاجة الى ضوابط بحيث لا تبقى المواجهات العربية هي الشغل الشاغل للطاقات العربية .

وانتهى البحث الى ان المرحلة الراهنة تتميز بانحسار واسع للانتماء القومي ، فكراً وممارسة بينما نشهد تشابكاً وتداخلاً في الجدليات الاربع . وكأن المنطقة كانت حبلى بكل هذه الجدليات المنافسة او المناهضة للتيار القومي ، فما ان انكسر ساعد هذا حتى انفجر الكبت ونمت التيارات الايديولوجية في كل حدب وصوب . ومسألة الهوية بالذات ما زالت تثير العواطف والاهواء بل والحروب.

وحاول جميل مطر تلمّس المستقبل من خلال تحديات الثمانينات . وفي راي مطر ثلاثة متغيرات حكمت ولادة الجامعة : الفكر القومي ، والتدخل الحاد من البيئة الدولية ، والقطرية البارزة في منطق السيادة الوطنية . فالجامعة والحال كذلك منظمة اقليمية قومية تتعرض لتصارع ثلاثة انواع من الارادات : ارادة الفكر القومي وارادة الاقطار الاعضاء وارادة البيئة الدولية . لذلك جاء ميثاقها تعبيراً عن الحد الادنى من الطموحات العربية . كما تحددت وظائفها في شكل سكوني تغيب عنه فاعلية الطرف المستقل الا نادراً . فالجامعة منبر يحافظ ولو رمزياً على عروبة النظام . والجامعة موازن يقوم بتخفيف آثار اختلال توازن القوى العربية ، وهي طرف متشدد في علاقات العرب بالعالم كما ظهر ذلك جلياً في قمم الخرطوم وعمان وفاس ، والجامعة وسيلة ناجعة لامتصاص نقمة الشعوب ضد حكوماتها .

هذا لا يعني طبعاً ان الامانة العامة استكانت لهذه الادوار الثانوية . لقد عمل الامين العام على توسيع صلاحياته ووضع قاعدة من حقه فيها المبادرة في كل المجالات ، بل فرض ، تدريجاً ، نفسه موقعاً للتعبير عن ارادة الراي العام العربي . اما بعد ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ ، فقد وجدت الجامعة نفسها مستقرة في بلد قرر احياء الاطار الذي تحتضنه الجامعة وتثويره . « فبينما كان الامين العام الاول يضطر الى الادلاء بتصريحات متناقضة او توفيقية عن الوحدة والسيادة القطرية او عن القومية العربية والوحدة الاسلامية كان الامين العام الثاني منسجماً في مواقفه وتصريحاته ومؤيداً للوحدة القومية العربية » . لكن اشكالية العلاقة بين الجامعة وبين دولة المقر ـ وكانت آنذاك مصر الناصرية ـ كانت حادة للغاية . وقد لمّح الباحث دون استفاضة بتأثر الجامعة ، بل بتعطيل دورها احياناً من جراء قيام تلك العلاقة .

اما الامين العام الثالث (بعد ولايتي عزام وحسونة) ، السيد محمود رياض ، فقد وجد نفسه « في ظروف لا عهد للامانة العامة بها . ولم تكن علاقاته بدولة المقر افضل ارصدته اذ بدات ولايته مع بداية تنصل حكومة مصر من مشروعياتها القومية، ونزوعها الى العمل المنفرد ، فضلاً عن انها منعت عنه التأييد السياسي والمعنوي » . ويرى جميل مطر ان الامانة العامة استطاعت في مرحلتها هذه الصمود والالحاح واحسنت المواجهة المباشرة .

اما المرحلة الراهنة فيصفها مطر بأنها مرحلة التبعثر ، التي تزيد من مآسيها عناصر التسابق على الزعامة بين العرب بعيد انعزال مصر . وزادت مواقع هدر امكانات النظام إن في نزاعاته الداخلية او في تحالفاته وتوريطاته الخارجية مع دول الهامش كما بلغ التناقض بين الثراء الفاحش والفقر المدقع اوجه ، في ارتفاع متواز لارصدة عدد من الدول ولديون عدد آخر منها . وقال مطر في هذا السياق : « ان قيام

مجلس التعاون الخليجي يشكل في حقيقته امل المجموعة النفطية في ان تجد الاطار المؤسسي الذي تلجأ اليه اذا ما شعرت بضرورة الانعزال والتقوقع، او الانطلاق منه نحو نظام اسلامي او شرق اوسطي اوسع من النظام العربي ». اما الامانة العامة فهي ايضاً وجدت نفسها ضحية لهذا التطور « اذ استغل بعض الدول الاعضاء الوضع لتضاعف من ضغوطها على الامانة العامة عن طريق اكساب مندوبيها لسلطات اوسع لدى الامانة العامة ، او عن طريق فرض مزيد من الارتباطات القطرية على موظفي الامانة العامة » . ولاحظ الباحث ايضاً تعمق الولاءات القطرية المتزايد لدى الموظفين على حساب ولائهم للمؤسسة .

لكن مطر ليس متشائماً الى الحد الاقصى . فلدى الامانة العامة امكانات للتكيف مع هذا الواقع . ويعطي عدداً من الامثلة تستطيع الجامعة من خلالها اثبات شخصيتها كتعديل الميثاق واطلاق العمل الاقتصادي المشترك والاهتمام الدؤوب بالاعلام الخارجي . وقد يكون تركيز الامين العام على الثالث من هذه الامثلة قائماً على العراقيل الهائلة التي صادفتها الامانة العامة في الاول والثاني منهما ، خصوصاً منذ قمة عمان .

ويحاول مطر استشراف المستقبل فيرى ان أول واجبات الجامعة الوصول الى الرأي العام العربي لطرح خطورة التحديات التي تواجه الامة العربية . فالمهم ، برأيه ، ان تعمل الامانة العامة على تعبئة الجماهير العربية، فالذاتية الحضارية العربية مهددة ، والقيم العربية مهددة تحت وطأة انشطار العرب اثرياء وفقراء . ويرى مطر ، عن حق ولا شك ، ان الاعلام المتداول حالياً في الامانة العامة خاطىء في توجهه المستمر نحو الرأي العام الاجنبي مهملاً الانسان العربي ذاته . اما في المجال السياسي ، فهو متحمس لعقد قمم مصغّرة في اي مناسبة ، وخصوصاً الى مواجهة صريحة مع المنظمات والمؤسسات العربية الاقليمية المنافسة . وقد حاول د. سعد الدين ابراهيم الى جانب تعقيبه الثري على ورقتنا ، استخلاص عدد من امثولات الندوة ، مذكراً باهم ما جاء فيها وكذلك فعل د. علي الدين هلال . فاثارا نقاشاً متجدداً حول عودة عدد من قادة التيارات السياسية المشاركين عن اطروحاتهم السابقة .

وقد استفادت الندوة ، بالاضافة الى ما سبق ، من مداخلات مهمة لعدد من المجربين من مثقفي العرب وسياسييهم امثال د. عزيز صدقي ومحمود رياض وعبد المنعم الرفاعي وصديق شنشل و د.قسطنطين زريق ومحمد حسنين هيكل ولطفي الخولي ... ولا مجال طبعاً لذكر كل الاسماء . كما كان الجيل الجديد من الباحثين ممثلاً بعدد من افضل مثقفيه . وكلا الجيلين استفاد الى حد كبير من حرية الرأي ومن مستوى النقاش الراقي . وكانت الندوة ، الى ذلك ، تجربة نأمل جميعاً الا تكون يتيمة ، للقاء حميم وصادق بين الجامعة ، وهي لا تخلو من الوطنيين الحرصاء على اعطائها زخماً جديداً ، وبين المثقفين العرب ، المستقلين في الرأي ، البنائين في النقد . وكانت الندوة ايضاً ، اكثر من اي ندوة من ندوات المركز الاخرى مناسبة ، ان في القاعة او في اللقاءات الجانبية ، لطرح مصير العرب ، على بساط البحث الجدّي ، بينما دنيا العرب تشهد من الخليج الى لبنان ، ومن اليمن حتى الصحراء الغربية استمراراً مأساوياً في نزف الدم وهدر الامكانية .

وبقي السؤال الذي طرحه د. قسطنطين زريق على نفسه وعلى محاوريه ماثلاً في الاذهان : اين الخلل ؟ اهو في الفكر القومي العربي نفسه ام فيمن حملوا لواءه ؟ لكن طرح السؤال نفسه اصبح نادراً . « فسلطة الانظمة الحاكمة في الترغيب والترهيب تتصاعد في كل بلد عربي . هناك الاغراءات المالية والسلطوية من جهة ، واساليب الدعاوة المشتدة نفاذاً وانتشاراً من جهة اخرى ، ولا نفس وسائل المنع والقمع وتقييد حرية القول والفكر والعمل » . وكانت الندوة ، مدخلاً فكرياً وعملياً ، لتعدّي هذه الاغراءات ، ولتحدّي تلك الدعاوى □

موجز يوميات الوحدة العربية
آذار (مارس) ١٩٨٢

اعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ القمة العربية

ـ اعلن الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية في حديث الى الاذاعة القطرية ، ان اتصالات جرت بين الدول العربية في الآونة الاخيرة جعلت استئناف قمة فاس العربية «امراً محققاً» واعرب عن امله بأن يتم استئناف القمة قبل شهر حزيران / يونيو المقبل . وفيما يتعلق بمصر قال القليبي : « ان خير المواقف تجاه مصر هو الصمت الاخوي ليتمكن الرئيس حسني مبارك بهذا الصمت من ان يتحرك في ما يظهر له انه خير مصر عربياً ودولياً » (الشرق الاوسط ، لندن، ٨ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ ادلى علي ناصر محمد رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية بحديث الى صحيفة « الوحدة » الظبيانية ونشرته صحيفة « الثوري » اليمنية ، اعلن فيه ان العودة الى مؤتمر قمة فاس « ونحن نحمل نفس الاسباب التي ادت الى تأجيلها لا يجدي وانه من الافضل ان لا تعقد ، لأن الفشل هذه المرة لن يعني التأجيل بل المزيد من الانقسام » . واضاف انه لكي تكون قمة فاس ناجحة « يجب ان نبحث كيف يمكن لامتنا ان تدافع عن حقوقها » وتحرر ارضها المغتصبة (الثوري ، عدن ، ١٣ / ٣ / ١٩٨٢).

ـ أعرب الباجي قائد السبسي وزير الخارجية التونسي في تصريح لصحيفة « المدينة » السعودية ، عن اعتقاده بأنه ليس من المستحسن التسرع في استئناف قمة فاس العربية ريثما يتم توفير اسباب النجاح لها واعداد القرارات التي توافق عليها . ودعا السبسي الى ضرورة وضع خطة عربية متكاملة للعمل العربي المشترك مع التعبئة لها بهدف انجاحها وترك الشعارات الجوفاء جانباً (البيان ، دبي ، ١٩ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ صرح مجرن الحمد سفير الكويت في تونس وممثلها الدائم لدى جامعة الدول العربية بعد زيارة للشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية الذي عاد الى تونس امس بعد ان قام بزيارة الى بيروت ودمشق وبغداد وبروكسل ، ان القليبي أعرب له عن تفاؤله بقرب استئناف مؤتمر القمة العربي في المغرب وانه وجد لدى الزعماء العرب الذين قابلهم خلال جولته هذه موافقة تامة لاستئناف هذا المؤتمر (الشرق الاوسط ، لندن ، ١٩ / ٣ / ١٩٨٢) .

٢ ـ جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في إطارها

(مجلس الجامعة ـ مجالس الوزراء العرب المتخصصة ـ الامانة العامة ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات المتخصصة)

ـ اتخذت اللجنة السياسية لمجلس جامعة الدول العربية في تونس قراراً اكدت فيه مساندة الدول العربية للمواطنين العرب في الاراضي المحتلة ، كما

قررت « دعم الجهود العربية التي تبذل في الامم المتحدة وبخاصة في مجلس الامن » (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٧ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اصدر مجلس جامعة الدول العربية في ختام دورته السابعة والسبعين التي عقدت في تونس على مستوى السفراء في الرابع والعشرين من الشهر الجاري ، بياناً قرر فيه عقد اجتماع طارىء بتونس في ٣٠ / ٣ / ١٩٨٢ لبحث الموقف في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل بناء على طلب من منظمة التحرير الفلسطينية . كما اعرب المجلس عن « تأييد الدول العربية لليبيا في جميع الاجراءات التي من الممكن ان تتخذها للدفاع عن اراضيها ومجالها الجوي ومياهها الاقليمية » . وشدد المجلس على خطورة قرار اللجنة السياسية للبرلمان الاوروبي بعقد اجتماع في القدس المحتلة في شهر ايار / مايو القادم وقرر ارسال وفد الى البرلمان الاوروبي لشرح خطورة عقد هذا الاجتماع في القدس والاجراءات التي يمكن ان تتخذها الدول العربية في هذه الحالة (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٨ / ٣ / ١٩٨٢) .

- بدأت اليوم في صنعاء اجتماعات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب برئاسة عبد الرحمن العوضي وزير الصحة الكويتي رئيس المكتب . ويناقش المكتب دعم الجهود الصحية في لبنان والاراضي العربية المحتلة وتقديم العون المادي والفني للمنظمات الصحية اللبنانية والفلسطينية . ويضم المكتب في عضويته ، الجمهورية العربية اليمنية والكويت والعراق والجزائر وتونس والبحرين (الثورة ، صنعاء ، ١ / ٣ / ١٩٨٢) . وتستمر هذه الاجتماعات حتى ٤ آذار / مارس الجاري (الشرق الاوسط، لندن ، ٢ / ٣ / ١٩٨٢) .

- بدأت في مقر الامانة العامة للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في الرباط ، اعمال المجلس الاصلاحي والاستشاري المنبثق عن المؤتمر الثالث لوزراء الداخلية العرب الذي عقد بالطائف في شهر آب / اغسطس الماضي . ويقوم المجلس بتنمية وتطوير برامج المؤسسات الاصلاحية والتهذيبية والعمل على تهيئة الظروف الموضوعية لتنمية وتوحيد القواعد التنظيمية والادارية والفنية لهذه المؤسسة (الرياض ، الرياض ، ٩ / ٢/ ١٩٨٢) .

- اختتم وزراء خارجية الدول العربية في تونس مؤتمرهم الطارىء الذي استمر يوماً واحداً لبحث الاوضاع المستجدة في الاراضي الفلسطينية والسورية المحتلة باصدار بيان ادان الممارسات الاسرائيلية ضد المواطنين العرب ونص على متابعة المساعي في الامم المتحدة لاستصدار قرار من مجلس الامن بادانة اسرائيل وفرض عقوبات عليها . ودعا الى تكثيف الجهود العربية المشتركة في كافة المؤسسات والمحافل الدولية لكشف ممارسات اسرائيل القمعية والعدوانية ، وتوفير كل وسائل الدعم المادي والمعنوي والسياسي والاعلامي الفوري لصمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من ممارسة نشاطها في فلسطين المحتلة (السفير ، بيروت) . وقد شارك في المؤتمر وزراء خارجية ست دول عربية هي ليبيا وسورية والجزائر وتونس والاردن والجمهورية العربية اليمنية ، اما الدول الاخرى فقد تمثلت اما بوزراء ذوي حقائب اخرى ، واما بسفرائها لدى الجامعة (النهار ، بيروت ، ٣١ / ٣ / ١٩٨٢) .

- قررت الامانة العامة لجامعة الدول العربية في تونس تشكيل وفد من مندوبي قطر وتونس والمغرب وسوريا ومدير الادارة الافريقية لدى الامانة العامة لزيارة كل من ليبيريا وغانا وسيراليون وساحل العاج وغينيا بهدف تعزيز العلاقات العربية مع تلك الدول (العلم ، الرباط ، ٩ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اعرب الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية في محاضرة القاها امس الاول في المعهد الملكي البلجيكي للشؤون الدولية بعنوان « اوروبا والعالم العربي » عن ثقته بان مصر ستعود الى الصف العربي وان تلك امنية جميع الدول العربية . واوضح ان الجامعة العربية لن تمارس ضغطاً على مصر حيث سيترك لرئيسها حسني مبارك تسوية قضية صحراء سيناء طبقاً لالتزامات بلاده مع اسرائيل . واعلن القليبي ان اجتماعاً وزارياً عربياً اوروبياً سيعقد قبل انتهاء فترة رئاسة بلجيكا للسوق الاوروبية المشتركة في نهاية حزيران / يونيو القادم (الشرق الاوسط ، لندن ، ١١ / ٣ / ١٩٨٢) .

- وصل الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية الى بيروت وادلى لدى وصوله بتصريح نفى فيه تجميد لجنة المتابعة العربية وقال ان اجتماع اللجنة سوف يعقد في القريب . كما نفى وجود خلافات بين اعضائها مؤكداً عقد اجتماع الهيئة

العربية المصغرة في الثامن عشر من آذار / مارس الحالي (السفير ، بيروت ، ١٣ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اجتمع في بيروت الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يقوم حالياً بجولة في بعض الاقطار العربية ، بالياس سركيس الرئيس اللبناني ، بحضور شفيق الوزان رئيس الوزراء . وتم خلال الاجتماع بحث احياء لجنة المتابعة العربية ، وتذليل العقبات التي حالت دون تنفيذ قراراتها السابقة . كما اجتمع القليبي الى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبحث معه الاوضاع في جنوب لبنان (وكالة الانباء الفلسطينية ، بيروت) . وقد اعلن القليبي في ندوة صحفية عقدها في بيروت قبل توجهه الى بغداد انه يجتهد ويعمل على عقد اجتماع للجنة المتابعة العربية المعنية بالازمة اللبنانية قبل ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٨٢ (السفير ، بيروت، ١٤ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اجتمع الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية في بغداد بطارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي من جهة ومع سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي من جهة ثانية وبحث مع الطرفين نشاطات الجامعة وعدداً من القضايا العربية . وكان القليبي قد وصل الى العراق قادماً من لبنان ضمن جولة له في عدد من الاقطار العربية (الثورة ، بغداد ١٥ / ٣ / ١٩٨٢) . واجتمع القليبي في دمشق بحافظ الاسد الرئيس السوري وبحث معه الوضع في لبنان والتطورات الجارية في الوطن العربي واهمية معالجتها والتعامل معها بما يعزز الوضع العربي في كفاحه ضد العدوان (الثورة ، دمشق ، ١٦ / ٣ / ١٩٨٢) .

- بدأت في تونس اجتماعات الهيئة العربية المصغرة المكلفة بوضع مشروع استراتيجية عربية لمواجهة العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان وذلك على مستوى السفراء وبرئاسة الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية . ويشارك في عضوية هذه اللجنة كل من الاردن والسعودية وسوريا والعراق والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية (النهار ، بيروت ، ١٩ / ٣ / ١٩٨٢) . وبعد الاستماع الى ورقتي العمل اللتين قدمهما وفدا لبنان وفلسطين ، صدر بيان جاء فيه انه تم الاتفاق على تكليف وفدي لبنان وفلسطين صياغة ورقة عمل موحدة تعرض على الهيئة في جلستها الرابعة التي تقرر عقدها يوم الاثنين في ٢٢ آذار / مارس (النهار، بيروت ٢٠ / ٣ / ١٩٨٢) . هذا ، وقد عقد الوفدان اللبناني والفلسطيني اجتماعات جانبية في تونس بحضور الوفدين ، العراقي والاردني ، للتوصل الى تصور مشترك بشأن تحديد ماهية الاستراتيجية المطلوب وضعها لطرحها كورقة عمل موحدة على الهيئة في اجتماعها يوم ٢٢ / ٣ / ١٩٨٢ (السفير ، بيروت ٢١ / ٣ / ١٩٨٢) . ولدى استئناف الاجتماع ، تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بورقة عمل الى الهيئة تدعو الى المبادرة فوراً بارسال قوات عربية مشتركة تتولى مهمة الدفاع عن جنوب لبنان . وتقول الورقة « ان منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكنها تصور استراتيجية عربية على حساب الثورة الفلسطينية وخلق حالة من الجمود على مسيرتها كما لا بد من ربط اي استراتيجية للدفاع عن جنوب لبنان باستراتيجية عربية شاملة » (السفير ، بيروت ٢٣ / ٣ / ١٩٨٢) . وفي ختام اجتماعات الهيئة اصدرت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً جاء فيه ان الهيئة قررت احالة المواضيع العسكرية الى لجنة مؤلفة من رؤساء اركان جيوش الدول الاعضاء في الهيئة لوضع مشروع استراتيجية عسكرية للدفاع عن الجنوب اللبناني (السفير ، بيروت ، ٢٥ / ٣ / ١٩٨٢) .

- نددت الامانة العامة لجامعة الدول العربية في بيان لها بقرار اسرائيل حل المجلس البلدي لمدينة البيرة ، واكدت تضامنها مع الشعب الفلسطيني ، ودعت الرأي العام العالمي لدعم الحقوق العربية (السفير ، بيروت ، ٢١ / ٣ / ١٩٨٢) .

- بعث الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية ببرقية الى رؤساء البلديات في الاراضي العربية المحتلة قال فيها « نحيي مواقفكم الشجاعة ونؤكد لكم ان الامة العربية وراءكم تساندكم وتشد ازركم لتصديكم البطولي لسلطات الاحتلال الاسرائيلي » (الرأي العام ، الكويت ، ٢٩ / ٣ / ١٩٨٢) .

- عقد المجلس الوزاري لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) اجتماعاً في الدوحة تمت خلاله الموافقة بالاجماع على انضمام تونس للمجلس ، على ان يعقد الاجتماع القادم للمنظمة بتونس في حزيران / يونيو القادم . ويعتبر هذا الاجتماع للمنظمة بمثابة استئناف للاجتماع الوزاري الذي عقد

بابو ظبي في كانون الاول / ديسمبر الماضي (العرب ، الدوحة ، ٧ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اختتمت اعمال مؤتمر الطاقة العربي الثاني الذي عقد بالدوحة في الفترة من ٦ الى ١١ آذار / مارس الجاري . وصدر بيان ختامي دعا الى الاهتمام باطالة عمر احتياطيات النفط والغاز بالاقطار العربية ، والمحافظة عليها وتكثيف الجهد الاستكشافي ودعمه مادياً وتقنياً . وما قد يتطلب ذلك من انشاء شركات قطرية وعربية مشتركة . وتشجيع استخدام الطاقة المنزلية والعمل على تطوير استخدامها في مجالات تحلية المياه والزراعة . كما اوصى المؤتمر بانشاء مجموعة عمل من منتجي الطاقة الكهربائية في الدول العربية للتعاون في مجال الربط الكهربائي العربي وتوحيد المقاييس الكهربائية وتبادل الخبرات والتقنيات على ان يتم تنسيق عمل هذه المجموعة من قبل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون والتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية . [وقد نظمت هذا المؤتمر كل من المؤسسة العامة القطرية للبترول ومنظمة اوابك والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ،وشاركت فيه وفود من ٢١ دولة عربية] (العرب ، الدوحة ، ٧ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اختتمت اللجنة التأسيسية للمعهد العربي للاتصالات في عمان اعمالها التي بدأت في الاول من شهر آذار / مارس بحضور مندوبين من العراق والاردن والسعودية وتونس وسلطنة عمان والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وذلك بناء على قرار مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد في اجتماعه الذي عقد بتونس في اواخر عام ١٩٨٢ . وقد تم اعداد النظام الاساسي والانظمة الداخلية للمعهد واحتساب الكلفة الاجمالية التقديرية لانشائه وتحديد مستوى الدراسة والدارسين فيه . ويهدف هذا المشروع الى سد النقص في الكوادر الفنية المؤهلة في حقل الاتصالات السلكية واللاسلكية لدى غالبية الدول العربية ، وتقدر كلفته الراسمالية بعشرة ملايين دولار والكلفة التشغيلية السنوية بحدود ٢,٥ مليون دولار (الدستور ، عمان ، ٧ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد الاول من المجلة نصف السنوية « الاعلام العربي » متضمنة ملفاً عن الشبكة الفضائية العربية وآخر عن النظام الاعلامي الجديد . كما صدر عن المنظمة ايضاً العدد الجديد من مجلتها نصف السنوية « المجلة العربية للتربية » وفيه ملف المعوقين في عامهم الدولي ، ودراسات في اتجاهات التربية الحديثة (الرياض ، الرياض ، ١٣ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اختتم في مقر الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عمان الاجتماع المشترك للجان المتخصصة التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والهيئات العربية المعنية بالاحصاءات الصناعية في البلاد العربية الذي بدأ اعماله في السادس عشر من هذا الشهر . وقد وافقت المنظمات على قيام الامانة العامة للمجلس والمنظمة العربية للتنمية الصناعية باصدار العدد الاول من الكتاب السنوي للاحصاءات الصناعية للبلاد العربية خلال عام ١٩٧٢ ، ومن ثم تواصل المنظمة اصداره حسب المضمون الذي اتفق عليه في اجتماعات اللجنة (الدستور ، عمان ، ٢١ / ٣ / ١٩٨٢) .

- وقع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت مع الحكومة الموريتانية على اتفاقية قرض يقدم الصندوق بموجبها ١,٥ مليون دينار كويتي لموريتانيا للمساهمة في تمويل صيانة طريق بوغي كيهيدي (القبس ، الكويت ، ٢٣ / ٣ / ١٩٨٢) .

- حصل السودان على قرض من صندوق النقد العربي قيمته خمسة ملايين دينار عربي حسابي ، ومدته سبع سنوات وبفائدة مخفضة تتراوح بين ٥,٢ بالمائة و ٧ بالمائة سنوياً . ويكون السودان بهذا القرض قد حصل على مبلغ ٢٥ مليون دينار عربي حسابي من صندوق النقد العربي (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اختتمت في دمشق بعد اجتماع استمر ثلاثة ايام اعمال اللجنة الاستشارية للمشروع العربي للتسميد بالعناصر الكبرى والصغرى والتي نظمها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة وشارك فيها عدد من الخبراء العرب والاجانب . وقد اقرت اللجنة ورقة عمل البرنامج التنفيذي للمشروع ، واوصت بضرورة البدء به بهدف زيادة انتاجية الاراضي في المناطق الجافة للوطن العربي التي تشكل احدى دعامات الامن الغذائي العربي (تشرين ، دمشق ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٢) .

٣ ـ قضايا عربية

ـ اجتمع الامير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي بمطار الرياض بياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتركز البحث على الموقف العربي بشكل عام والوضع في الجنوب اللبناني في ضوء التهديدات الاسرائيلية باجتياحه ، والجهود العربية التي تبذل لاستئناف مؤتمر قمة فاس . وحضر الاجتماع الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي وعدد من المسؤولين الفلسطينيين (الرياض ، الرياض ، ٨ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ أعلن محمد مزالي الوزير الاول التونسي في حديث لصحيفة « الزحف الاخضر » الليبية ان عمليات التعريب في تونس قطعت خطوات جبارة حيث تم تعريب كافة مناهج التعليم الابتدائي . وقال انه من المؤسف « ان نجد لكل قطر عربي منهجاً تعليمياً يختلف عن القطر الآخر ... في حين ان وطننا واحد وتاريخنا واحد » . وحول مسألة الوحدة بين تونس وليبيا قال مزالي ، ان هناك مراحل جدية لدعم الثقة وصفاء القلوب ، وان خطوات توحيد البرامج الاعلامية والثقافية والتربوية والاقتصادية والامنية من شأنها ان تحقق الوحدة العربية (الزحف الاخضر ، طرابلس ، ٨ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ ذكرت مجلة « المصور » المصرية ، ان المجلات المصرية بدأت بالدخول الى الجمهورية العربية اليمنية بعد ان صدر قرار من الحكومة اليمنية يسمح لها بذلك منذ اول آذار / مارس الحالي . وقالت المجلة ان هناك مباحثات اخرى تجري لدخول المجلات المصرية الى دول عربية اخرى (السياسة ، الكويت ، ١٢ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ اعلنت الحكومة المصرية في خطاب رسمي بعثت به الى الحكومة الاسرائيلية ، رفضها مجدداً لاعلان حكومة اسرائيل القدس عاصمة لها ، واكد الخطاب ان عزوف الرئيس المصري حسني مبارك عن زيارة القدس يعود الى موقف مصر من هذه القضية ، وان مصر تصر على رفض الاقتراح الاسرائيلي تبادل وثائق التصديق على معاهدة الصلح المنفردة بين الجانبين في القدس (الجزيرة ، الرياض ، ١٩ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ طلبت المجموعة العربية في الامم المتحدة عقد اجتماع طارىء لمجلس الامن لبحث الوضع في الاراضي العربية المحتلة وانتفاضة الضفة في وجه الاحتلال الاسرائيلي (السفير ، بيروت ، ٢٢ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ استنكرت الدول العربية ، اجراءات القمع التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية ضد المواطنين العرب ، وخاصة بعد اقالة بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس وكريم خلف رئيس بلدية رام الله . فقد ناشد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الامم المتحدة ايقاف العدوان الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني . وفي عمان اشاد الملك حسين ، العاهل الاردني ، لدى استقباله اعضاء اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة ، « بوقفة الشرف والبطولة التي يقفها اهلنا في الارض المحتلة في وجه المخططات الصهيونية التي تستهدف وجودهم على ارضهم » . وفي الرباط استنكر الملك الحسن الثاني عاهل المغرب الممارسات التعسفية التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي بما فيها حل مجالس بلديات الضفة وفرض الادارة الاسرائيلية عليها بالقوة ، وطالب بوقف هذا العدوان المنظم والمبيت . كما دانت الحكومة الكويتية إجراءات القمع التي تمارسها قوات الاحتلال . وفي ابو ظبي اشادت دولة الامارات العربية المتحدة بالانتفاضة الشعبية . وفي سوريا وصنعاء توقفت الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والخاصة عن العمل لمدة ساعة تضامناً مع موقف ابناء الاراضي العربية المحتلة . وفي عدن ، اعلن مصدر بوزارة الخارجية ان اليمن الجنوبي مستعد لبذل كل ما في وسعه من اجل استمرار الكفاح البطولي لشعب فلسطين . وفي القاهرة ، وصفت الصحف الرسمية احداث الضفة بأنها ثورة شعبية صدرت نتيجة استفزازات طويلة المدى وليست كما تدعي اسرائيل اضطرابات من فعل عناصر التخريب والاثارة (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٢) . وفي السعودية ادلى مصدر مسؤول امس الاول بتصريح شجب فيه التصرفات غير المسؤولة والاستعمارية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد المواطنين العرب في الاراضي العربية المحتلة ، واكد تأييد السعودية لنضال الشعب الفلسطيني . وفي مسقط استنكر مصدر عماني مسؤول بشدة ممارسات القمع والارهاب التي تمارسها سلطات الاحتلال وقال ، ان هذه الاعمال لا تخدم قضية السلام في المنطقة (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٧ / ٣ / ١٩٨٢) .

٤ ـ العلاقات العربية

١ ـ التكتلات العربية

ـ اصدر مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض الطبعة الاولى من دليل المنظمات والهيئات الخليجية المشتركة ، ويعتبر هذا الدليل الاول من نوعه حيث يضم بيانات ومعلومات عن المنظمات والمؤسسات الخليجية التي تغطي معظم مجالات التعاون القائم بين دول الخليج (البلاد ، جدة ، ٢ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ ادلى عبدالله بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي بحديث الى مجلة « النهار العربي والدولي » اللبنانية قال فيه ، ان مؤتمر قمة فاس المؤجل « قد لا يستأنف ابداً اذا لم تتفق الدول العربية على المشروع السعودي في الشرق الاوسط » وان رأيه هذا كمراقب وليس كأمين عام . واعلن ان العراق لم يتقدم او لم يبد رغبة في الانضمام الى مجلس التعاون ، كما ان الامانة العامة للمجلس لم تتلق طلباً بذلك من الجمهورية اليمنية (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٧ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ انهى في الرياض مجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعه الذي بدأ في السابع من الشهر الجاري . وصدر بيان صحفي اعلن فيه تجميد الوضع بين قطر والبحرين ووقف الحملات الصحفية المتبادلة بينهما بشأن الخلاف حول جزر حوار . ووافق المجلس على ان توقع الدول الاعضاء اتفاقية امنية شاملة بينها . وعبر المجتمعون عن اسفهم واستيائهم الشديدين لموقف معمر القذافي الرئيس الليبي من السعودية (الجزيرة ، الرياض ، ١٠ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ اختتم رؤساء هيئة اركان القوات المسلحة للدول الست الاعضاء بمجلس التعاون الخليجي ، اعمال اجتماعهم الثاني الذي بدأ قبل يومين بمقر الامانة العامة للمجلس بالرياض . وقد اتخذت في هذا الاجتماع عدة قرارات وتوصيات تتعلق بالتعاون والتنسيق الدفاعي بين دول المجلس تنفيذاً لمقررات وتوصيات مؤتمر وزراء الدفاع في هذا الشأن . وعلم ان رؤساء الاركان ناقشوا مسحاً شاملاً لامكانيات القوات المسلحة بالدول الست واحتياجات البعض منها ، واسس انشاء صناعة حربية خليجية وفق دراسات علمية وعملية تم اعدادها ، بالاضافة الى النتائج العملية لزيارة البعثة العسكرية الخليجية لكل من البحرين وسلطنة عمان (الرياض ، الرياض ١٧ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ ادلى الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير الخارجية الكويتي بتصريح الى مجلة « اليمامة » السعودية قال فيه ، ان الكويت لم تفكر في ان تكون بوابة عبور لدول المجلس الى بناء علاقات دبلوماسية مع الدول الشرقية ، فكل دولة من دول المجلس هي التي تقرر سياستها وتحركها بلا اي مؤثر خارجي (السياسة ، الكويت ، ١٩ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ صرح عبدالله يعقوب بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي في حديث بثه تلفزيون الكويت ان الدول الست الاعضاء في المجلس تدرس حالياً تشكيل قوة عسكرية مشتركة تجنباً للاستعانة بقوات اجنبية . واضاف ان دول المجلس لا تعتزم في الوقت الحاضر ان تحذو حذو الكويت في اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي (الجزيرة، الرياض ،٢٢/ ٣ / ١٩٨٢) .

ـ اعلن جاسم المرزوق وزير التجارة والصناعة الكويتي في حديث الى مجلة « التجارة » السعودية ، ان السوق الخليجية المشتركة قائمة بالفعل ولا تحتاج لغير اعلان رسمي . وقال ان اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي ليست بديلاً للسوق العربية المشتركة ، وان العمل الاقليمي ليس بديلاً للعمل القومي وانما هو وسيلة لتحقيقه (الانباء ، الكويت ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ ادلى الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي بحديث الى صحيفة « السياسة » الكويتية اعلن فيه ان الكويت وحدها هي التي لم توقع الاتفاق الامني الثنائي مع السعودية ، « مع ان قرار مجلس التعاون الخليجي صريح بأن تكون هناك اتفاقية امن جماعية حدها الادنى .. الاتفاق السعودي الذي عقد مع البحرين » (السياسة ، الكويت ، ٢٨ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ صرّح ابراهيم الصبحي الامين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي في حديث لوكالة الانباء القطرية ان المجلس كلف الكويت والامارات العربية المتحدة استئناف المساعي بين سلطنة عمان

وجمهورية اليمن الديمقراطية لحل الخلافات بينهما (الوطن ، مسقط ، ٢٩ / ٣ / ١٩٨٢) .

ب ـ العلاقات بين دولتين عربيتين او اكثر

ـ غادر علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية الدوحة الى صنعاء بختام جولة رسمية بدأها في العشرين من الشهر الماضي وزار خلالها سلطنة عمان والكويت والامارات العربية المتحدة والبحرين والاردن والعراق وقطر (الشرق الاوسط ، لندن ، ١ / ٣ / ١٩٨٢) . وقد اكد الرئيس اليمني في حديث نشرته مجلة « الف باء» العراقية ان هذه الزيارة تركزت على ضرورة انهاء الخلافات العربية واعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة ووقف الحملات الاعلامية وتشكيل لجنة من الزعماء العرب للتحكيم (الشرق الاوسط ، لندن ، ٤ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ تم في الجزائر التوقيع على البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والتربوي بين الجزائر وسورية . وينص على تبادل الباحثين والمختصين في التعليم العالي بين البلدين، وتبادل المطبوعات والنشرات الدورية ، وانجاز مشاريع مشتركة في مجال البحث العلمي (الثورة ، دمشق ، ٣٠ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ تم في صنعاء التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين اجهزة الاعلام في شطري اليمن ، وقد وقع الاتفاقيات عن جانب جمهورية اليمن الديمقراطية محمد عبد القوي رئيس لجنة الدولة للاعلام ، وعن جانب الجمهورية العربية اليمنية حسن اللوزي وزير الثقافة والاعلام . وقد غادر عبد القوي صنعاء بعد زيارة للجمهورية العربية اليمنية استغرقت عدة ايام (١٤ اكتوبر ، عدن ، ٣٠ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ اجتمع سليمان السليم وزير التجارة السعودي مع احمد سالم احمد وزير الدولة للتعاون والتجارة والتموين السوداني ، الذي وصل الى الرياض في الاول من الشهر الجاري ، وبحث معه التعاون التجاري بين السعودية والسودان وبعض الامور التي تسبب عرقلة التجارة بينهما وسبل حلها (البلاد ، جدة ، ٣ / ٣ / ١٩٨٢) . كما اجتمع الوزير السوداني الى محمد ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي وبحث معه العلاقات الاقتصادية بين البلدين . وقد ابلغ احمد سالم احمد ، ابا الخيل ، ان الحكومة السودانية الغت رسوم التصدير التي كانت تتقاضاها بنسبة ٢٥ بالمائة على اسعار بعض المواد المصدرة من السودان الى السعودية مثل الذرة والاغنام (الشرق الاوسط ، لندن ، ٤ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ تم في عمان التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية للتعاون بين الاردن وتونس في مجال تبادل العمالة ، تنص على تبادل الخبرات وتسهيل اجراءات تشغيل عمال كل جانب لدى الجانب الآخر وتبادل المعلومات حول احتياجات كل منهما من القوى العاملة وامكانيات الجانب الآخر في توفيرها . وتنص الاتفاقية ايضاً على تشكيل لجنة مشتركة للاشراف على التنفيذ (الدستور ، عمان ، ٥ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ غادر علي ناصر محمد رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية ، الامارات العربية المتحدة عائداً الى عدن بعد زيارة رسمية للامارات استغرقت يومين . وقد ادلى ناصر محمد بحديث « لوكالة انباء الامارات » اكد فيه ان جولته في بعض الدول العربية استهدفت بحث التدابير اللازمة لمواجهة التطورات الجديدة في الشرق الاوسط . واضاف بأن هنالك تطورات خطيرة تهدد الوضع العربي بالانهيار واكد انه اذا « لم يتم التحرك لتعبئة الطاقات العربية فإن الامور ستصل بنا الى ذروة الخطر وهو خطر سيشمل الجميع » (البيان ، دبي ، ٥ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ غادر فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية الجزائر متوجهاً الى تونس بعد زيارة رسمية استغرقت ثلاثة ايام وقع خلالها اتفاقية ثقافية هي الاولى من نوعها تعقد بين المنظمة واحدى الحكومات (السفير ، بيروت ، ٦ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ اعلن تايه عبد الكريم وزير النفط العراقي في مؤتمر صحفي عقد بالدوحة ، ان هناك اتفاقاً بين الكويت والعراق لمد خط انابيب نفط يصل الى السواحل الكويتية سعته حوالى مليون طن. وذكر ان الموافقة الكويتية تمت في الوقت الذي كان العراق يتفاوض مع السعودية لاستئجار خط انابيب يعتزم العراق مده حتى البحر الاحمر (الرأي العام ، الكويت ، ٨ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ صدر في الكويت بيان صحفي عقب انتهاء اجتماعات اللجنة الجزائرية ـ الكويتية المشتركة التي دامت يومين ذكر فيه انه تم الاتفاق على انشاء مؤسسة مالية استثمارية ، تقوم بتطوير المشروعات

المشتركة بين البلدين ، والقيام بمشروعات اقتصادية في بلاد نامية اخرى ، كما اتفق على ان يقوم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتمويل بعض المشاريع المقدمة من الجزائر ضمن الخطة الخمسية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ (القبس ، الكويت ، ٨ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ تلقت الحكومة الاردنية مساعدات مالية بمقدار ١٤٩ مليون دولار من العراق والسعودية والامارات العربية المتحدة ، تمثل الدفعة الاولى من حصص هذه الدول لعام ١٩٨٢ من المساعدات التي اقرها مؤتمر القمة التاسع المنعقد في بغداد سنة ١٩٧٨ (الانباء ، الكويت ، ٩ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ عاد الى صنعاء علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية بعد زيارة للسعودية استغرقت عدة ساعات . وقد ادلى الرئيس اليمني بتصريح لوكالة الانباء السعودية قبل مغادرته الرياض قال فيه انه بحث مع الملك خالد والامير فهد ولي العهد العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها في شتى المجالات ، كما بحث التطورات التي تشهدها المنطقة . وانه تم الاتفاق على ضرورة اعادة التضامن العربي من خلال اللقاءات العربية على مختلف المستويات تمهيداً لاستئناف قمة فاس (الجزيرة ، الرياض ، ١٠ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ وصل الى سوريا وفد من جمهورية اليمن الديمقراطية للتدرب لمدة اربعة اشهر على اساليب تكنولوجيا القطن وعلى اعمال فرزه وتصنيفه (تشرين ، دمشق ، ١١ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ بلغ حجم الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعها محمد مزالي الوزير الاول التونسي خلال زيارته الرسمية لخمس دول خليجية ، والتي بدأها في السابع والعشرين من الشهر الماضي واختتمها امس الاول ، حوالى ٣٧٤ مليون دولار . فقد وقع مع السعودية اتفاقية تقوم بمقتضاها بتقديم قروض تبلغ ١٠٠ مليون دولار لتنفيذ مشروعات اقتصادية ، وابرم مع قطر اتفاقية انشاء بنك مشترك للاستثمار برأسمال ١٤٠ مليون دولار ، كما ابرم اتفاقاً مع الامارات لانشاء بنك مشترك للاستثمار برأس مال ١٠٠ مليون دولار . وستسهم الكويت بدفع مبلغ ٢٤ مليون دولار في تشييد فندقين سياحيين في سوسه وصفاقس بتونس (البيان ، دبي ، ١٢ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ اعلن احمد الابراهيم مدير مكتب المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية في تونس ، ان المجموعة قررت الدخول في ميدان الاستثمار الزراعي بتونس ، وان المكتب كون شركة خاصة لاعداد الدراسات اللازمة حول المشاريع الزراعية التونسية التي يمكن ان تشكل مجالاً جيداً للاستثمارات الكويتية تمهيداً لتنفيذها ، بعد ان كانت الاستثمارات الكويتية اقتصرت حتى الآن على القطاع السياحي (القبس ، الكويت ، ١٣ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ وقعت بالاحرف الاولى في عمان اتفاقية ثنائية لتنظيم استخدام القوى العاملة بين الاردن والسودان . وتنص الاتفاقية على تبادل المعلومات والخبرات وتنظيم استخدام القوى العاملة بين البلدين وتسهيل اجراءات تشغيل العمال فيهما ، كما تنص على ان يتمتع عامل كل بلد بكافة الحقوق والمزايا التي يتمتع بها العامل المحلي . وتدعو الاتفاقية ايضاً الى تشكيل لجنة مشتركة مهمتها التنسيق بين الدولتين لتنفيذ الاتفاقية (الدستور ، عمان ، ١٥ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ اسفرت اجتماعات اللجنة العراقية ـ الجزائرية المشتركة التي بدأت اعمالها ببغداد في السادس عشر من هذا الشهر عن توقيع ثلاث اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني والثقافي والعلمي بين البلدين وقد نصت احدى هذه الاتفاقيات على قيام لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني بتحديد الاتجاهات ووضع البرامج المراد اتباعها في هذه المجالات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيقها . كما تضمنت الاتفاقية التجارية السماح للقطرين بحرية استيراد وتصدير المنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية واعفائها من الرسوم الجمركية . اما برنامج التعاون الثقافي والفني فقد اشتمل على التنسيق في مجال التعليم العالي ، وتبادل الاساتذة (الثورة ، بغداد ، ١٨ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ صرح عبد العزيز الاصرم وزير الاقتصاد التونسي الذي يقوم حالياً بزيارة للمغرب ، بأن هناك مشروعاً مشتركاً بين تونس والكويت لاقامة مركز للبحوث النووية السلمية ، يستقطب كافة الباحثين والخبراء العرب في مجال الطاقة النووية (القبس ، الكويت ، ١٨ / ٣ / ١٩٨٢) .

ـ تم في مسقط التوقيع على اتفاقية لتبادل الكفاءات الفنية والمهنية ودعم التعاون في المجال

الاجتماعي بين عُمان وتونس . ووقع الاتفاقية يحيى محفوظ المنذري وزير التربية والتعليم العماني ومحمد الناصر وزير الشؤون الاجتماعية التونسي الذي وصل الى عمان في الرابع عشر من الشهر الجاري (العمل ، تونس ، ١٩ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اختتمت في الرباط اعمال الندوة التونسية المغربية حول توحيد برامج التاريخ والجغرافيا ، التي انعقدت في اطار برنامج التعاون بين وزارتي التربية في البلدين . وقد تم اقرار صيغة موحدة لغايات واهداف تدريس مادتي التاريخ والجغرافيا والاتفاق على تحقيق التعاون في مجالات البحث العلمي . كما اوصى المشاركون في الندوة باتخاذ الاجراءات التربوية اللازمة لضمان تطبيق البرامج الجديدة (العمل ، تونس ، ١٩ / ٣ / ١٩٨٢) .

- عقدت في الرباط اجتماعات اللجنة المختلطة المغربية التونسية المشتركة برئاسة عبد المعطي بو عبيد الوزير الاول المغربي ونظيره التونسي محمد مزالي الذي وصل الى الرباط امس في زيارة رسمية للمغرب تستغرق ثلاثة ايام . وقد تم التوقيع على عدة اتفاقيات بين المغرب وتونس ، تنص على انشاء وكالة تونسية مغربية للشباب ، واقامة تعاون في المجالات الفلاحية ، والتعليم والبحث العلمي ، وتعزيز التعاون بين مكتب التنمية الصناعية المغربي وبنك التنمية التونسية لتمويل المشاريع المشتركة . كما اتفق الطرفان على تعزيز التعاون بينهما في الميادين التجارية والاعلامية والثقافية (الانباء ، الرباط ، ١٩ / ٣ / ١٩٨٢) . هذا وقد اكدت كل من تونس والمغرب في بيان مشترك صدر في ختام زيارة مزالي الى المغرب ، دعمهما للشعب الفلسطيني ، وعزمهما على مواصلة الجهود بقصد تجديد التضامن العربي وتهيئة الاجواء الصالحة لاستئناف مؤتمر القمة العربي الثاني عشر وضمان النجاح الكامل له (الشرق الاوسط ، لندن، ٢١ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اذاع راديو جيبوتي ان صندوق الانماء السعودي وحكومة جيبوتي وقعا اتفاقي قرض تقدر قيمتهما الاجمالية بمبلغ ٢٧,٥ مليون دولار . وقد خصص القرض الاول وقدره ٢٥ مليون دولار لانشاء طريق طوله اكثر من مائة كيلومتر يصل جيبوتي بشمال البلاد . والقرض الثاني وقدره ٢,٥ مليون دولار لانشاء مركز تجاري في العاصمة (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٢ / ٣/ ١٩٨٢) .

- قررت الحكومة الاردنية استقدام ستين سائقاً مغربياً للعمل على الباصات والشاحنات التابعة لمؤسسة النقل العام وشركات القطاع العام في الاردن . وقد سبق ان استقدمت المؤسسة اكثر من مائة سائق تونسي للعمل على باصاتها الجديدة (الدستور ، عمان ، ٢٥ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اختتمت في عمان الدورة التاسعة عشرة للجنة الفلسطينية - الاردنية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل ، التي بدأت اعمالها في الثالث والعشرين من الشهر الجاري . واصدرت اللجنة بياناً ندد فيه بالاجراءات الاسرائيلية في الضفة الغربية واعلنت عن تشكيل لجنة عمل فلسطينية - اردنية دائمة لمتابعة ما يستجد من اوضاع في الوطن المحتل والاشراف على تنفيذ القرارات المنبثقة عن اللجنة في مواجهة النتائج المترتبة على الانتفاضة في الاراضي العربية المحتلة واعطائها الاولوية في المتابعة والدعم (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٦ / ٢ / ١٩٨٢) .

- تم امس الاول في تونس توقيع اتفاقية للتعاون بين السعودية وتونس اثناء الزيارة الرسمية التي يقوم بها حالياً غازي عبد الرحمن القصيبي وزير الصناعة والكهرباء السعودي . وتقضي الاتفاقية بتكثيف علاقات التعاون بين المؤسسة العامة للكهرباء والشركة التونسية للكهرباء والغاز . وتقوم السعودية بتغطية جانب من احتياجات تونس في مجال الكبريت والمواد الاولية المستخدمة في صناعة البلاستيك ، كما تم تكليف الشركة السعودية التونسية للاستثمار بدراسة جدوى مجموعة من المشاريع المشتركة لانتاج المواد الكيمياوية في السعودية ، واوصى الجانبان بتكوين شركة خدمات لتنمية التبادل الصناعي والتجاري بين البلدين (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٢) .

- ادلى يوسف محمد الفانم مدير التدريب بشركة المجموعة العربية للتأمين « اريج » بحديث الى صحيفة « الاضواء » البحرينية ذكر فيه ان المجموعة بدأت بانشاء معهد للتأمين في المنامة يخدم جميع الدول العربية وتبلغ تكاليفه ٥٠ مليون دولار ، وهو اضخم معهد من نوعه في الشرق الاوسط ، سيساهم في اعداد كوادر عربية للتأمين . وتمتلك هذه الشركة كل من الكويت وليبيا والامارات العربية المتحدة ، ومقرها البحرين (الرياض ، الرياض ، ٢٩ / ٣ / ١٩٨٢) .

- تم في بغداد التوقيع على عقد تأسيس شركة عربية ، يكون مقرها بغداد لتصنيع عربات سكك الحديد ، برأسمال قدره سبعة ملايين ونصف المليون دينار عراقي . ويساهم العراق في الشركة بحوالى ٢٥ بالمائة من رأسمالها ، والكويت بـ ١٠ بالمائة ، والشركة العربية للاستثمارات الصناعية بـ ٣٥ بالمائة ، والشركة العربية للاستثمار بـ ١٠ بالمائة ، اما السعودية فستحدد نسبة مساهمتها في وقت لاحق . هذا وقد ابقي المجال مفتوحاً لمساهمات الاقطار العربية الاخرى . وكان قرار اقامة المشروع قد اتخذ من قبل مجلس ادارة الشركة العربية للاستثمارات الصناعية في دورة انعقاده السابعة في الكويت في الخامس والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ (القبس ، الكويت ، ٣١ / ٣ / ١٩٨٢) .

٥ - اتحادات عربية ومنظمات شعبية

- اجتمع في بيروت عمر الحامدي ، الامين العام للامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي الى اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية اللبنانية وممثلي المنظمات الفلسطينية واعضاء المؤتمر على الساحة اللبنانية وتدارس معهم التطورات المستجدة على الصعيد العربي والدولي والنشاطات التي تقوم بها الامانة الدائمة وكذلك التحضير « لمؤتمر الغزو الثقافي الصهيوني الامبريالي للوطن العربي » الذي سيعقد في تونس ما بين ٣٠ آذار / مارس و ٣ نيسان / ابريل المقبل (السفير ، بيروت ، ٦ / ٣ / ١٩٨٢) . وبحث الحامدي الموضوع ذاته في الجزائر مع محمد شريف مساعدية مسؤول الامانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري (الشعب ، الجزائر ، ١٢ - ١٣ / ٣ / ١٩٨٢) ، وفي تونس مع البشير بن سلامة وزير الثقافة التونسي (الثورة ، دمشق ، ١٦ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اعلن زهير عشي الامين العام لاتحاد المصارف العربية في مؤتمر صحفي عقده في بيروت ، ان اكثر المصارف العربية تجاوبت مع دعوة الاتحاد للاشتراك في المؤسسة المالية العربية التي ستهتم باصدار الشيك السياحي العربي ، وقال ان الاتحاد كان ينتظر ان تبلغ مساهمات المشتركين ١٠ ملايين دولار وهي زادت حتى الآن عن ١٦ مليون دولار (السفير ، بيروت ، ١٢ / ٣ / ١٩٨٢) .

- اجتمع في دمشق اليوم حافظ الاسد الرئيس السوري بياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبحث معه في ورقة العمل الاستراتيجية التي من المقرر التوصل الى وضعها بين الثورة الفلسطينية وحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية (وكالة الانباء الفلسطينية ، بيروت ، ٢٢ / ٣ / ١٩٨٢) . وكان قد تم الاتفاق في اوائل هذا الشهر على تشكيل لجنة فرعية منبثقة عن لجنة الحوار السوري - الفلسطيني لصياغة الافكار والمبادىء التي تم التوصل اليها في الاجتماعات المتعددة التي تمت بين حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا وحركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » بهدف وضع استراتيجية موحدة لمواجهة المرحلة المقبلة (السفير ، بيروت ، ٥ / ٣ / ١٩٨٢) . وقد عقدت اللجنة اولى اجتماعاتها بدمشق في التاسع من الشهر الجاري ، وتمثل فيها الجانب السوري بمحمد حيدر عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي وفاروق الشرع وزير الدولة للشؤون الخارجية ، والجانب الفلسطيني بابو صالح وابو ماهر عضوي اللجنة المركزية لحركة « فتح » (السفير ، بيروت ، ١٠ / ٣ / ١٩٨٢) .

- ذكرت صحيفة « البيان » الصادرة في دبي ان نقابة الصحافيين المصريين ستشترك في اجتماعات اتحاد الصحافيين العرب التي تبدأ في بغداد في ٣ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ويمثلها صلاح جلال نقيب الصحافيين ومحمود سامي سكرتير النقابة (البيان ، دبي ، ٢٩ / ٣ / ١٩٨٢) .

* ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

I

General and References

Books

Bardot, M. *Evolution de l'arabe contemporain. I: Bibliographie d'arabe moderne et du Levant: Introduction au parler de Damas. II: Les sons du parlet de Damas.* Paris: Adrien- Maisonneuve, 1981. 1008 p.

Gedeon, Charles. *Who's Who in the Arab World, 1981-82.* Lebanon: Publiteec Publication, 1981. 1367 p.

Rudkin, Anthony and Irene Butcher. *A Book World Directory of the Arab Countries, Turkey and Iran.* London: Mansell, 1981.

Wormser, Michael D. *The Middle East. 5th ed.* Washington, D.C.: Congressional Quarterly, 1981. 275 p.

History

Books

Groisser, Philip. *The United States and the Middle East.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1982. 288 p.

II

Haddad, Yvone Yazbeck. *Contemporary Islam and the Challenge of History.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1982. 276 p.

Book Reviews

Rodinson, Maxime. «The Arabs.» *Third World Quarterly:* vol. 4, no. 2, April 1982. pp. 353-354. (Keith McLachlan)

Politics and National Thought

Books

American Friends Service Committee. *A Compassionate Peace: A Future for the Middle East.* (n.p.): Hill and Wang, 1982. 236 p.

Anderson, Irvine H. *Aramco, The United States and Saudi Arabia.* Princeton,

III

N.J.: Princeton University Press, (1982).

Duncan, Alistair. *The Noble Sanctuary: Portrait of a Holy Peace in Arab Jerusalem*. London: Middle East Archive, 1981. 80 p.

Farid, Abdul Majid. *Oil and Security in the Arabian Gulf*. London: Croom Helm, (1982). 162 p.

Gilsenam, Michael. *Recognising Islam*. London: Croom Helm, 1982. 256 p.

Holden, David and Richard Johns. *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World:* NewYork, N.Y.: Holt, 1982. 569 p.

Kenen, I.L. *Israel's Defense line. (n.p.):* Prometheus Books, 1981. 400p.

Lacey, Robert. *The Kingdom: Arabia and the House of Saud. (n.p.):* HBJ, 1982. 704 p.

Legum, Colin (ed.). *The Strategic Issues in the Middle East*. London: Croom Helm, 1982. 192p.

Mansfield, Peter. *The New Arabians. (n.p.):* Ferguson, 1982. 274p.

McKelvie, P.J. *The Legacy of Suez: Super Power Conflict in the Middle East*. London: Croom Helm, 1982. 256p.

Rabinovich, Itamar and Haim Shaked (eds.). *From June to October: The Middle East between 1967 and 1973*. New Brunswick, N.J.: Transaction Books, (1982). 550 p.

Reich, Bernard. *Quest for Peace: United States-Israel Relations and the Arab-Israeli Conflict*. New Brunswick, N.J.: Transaction Books, (1982). 900p.

IV

Taylor, Alan Ros. *The Arab Balance of Power*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1982. 275p.

Weinbaum, M.G. *Food, Development and Politics in the Middle East*. London: Croom Helm, 1982. 256p.

Papers

Institute for Palestine Studies Seminar: The Palestine Question and the Gulf, Beirut, 2-5 November 1981. Beirut: The Institute, 1981.(Selective list of unpublished papers at the Center for Arab Unity Studies).

— «The Atlantic Alliance and the Middle East in 1949-50 and in the Early 1980's.» Prepared by Marwan R. Buheiry. 17p.

—«The Emergence of the Palestinians in American Strategy for the Middle East: Issues and Options.» Prepared by Robert J.Pranger. 53 p.

—«Israel and the Gulf. » Prepared by Elias Shoufani. 9p.

— «Factors of Social and Economic Development in the Gulf in the Eighties.» Prepared by Mohamed Al-Rumaihi. 18p.

—«Palestine and the Gulf: A European Perspective.» Prepared by Michel Tatu. 11p.

— «Palestine and the Gulf: An Eastern Arab Perspective.» Prepared by Camille Mansour. 31 p.

—«The Palestine Question and the Gulf.» Prepared by Shafik El-Hout. 29p.

—«The World Petroleum Balance and the Gulf.» Prepared by Pierre Terzian. 22p.

International Symposium on the Future of Peace in the Middle East on 18th and 19th November 1981 at Chatham House, Arab Research Centre. Lon-

V

don: The Centre, 1981. [Selective list of unpublished papers at the Center for Arab Unity Studies].

—«The Arab Security and Framework for Peace in the Middle East.» Prepared by Burhan Dajani. 9p.

—«The Camp David Approach and the Egyptian Concept of Peace in the Middle East.» Prepared by Abdel Majid Farid. 19p.

—«The Camp David Approach and the Israeli Concept of Peace: A Rejtonder to Noah Luca's Paper.» Prepared by Uri Davis. 19p.

—«Europe and Peace in the Middle East: Account and Prospects.» Prepared by George Buis. 5p.

—«The Israeli Concept of the Camp David Approach.»Prepared by Noah Lucas.9p.

—«Middle East Settlement: Soviet Viewpoint.» Prepared by Osoling, V.V. and I.D. Zvyagelskaya.8p.

—«The Non-Alligned Countries and the Comprehensive Peace in the Middle East.» Prepared by Ismat Kittani. 3p.

—«The Slow Evolution of American Middle East Policy.» Prepared by Robert G. Neumann. 12p.

—«Problems of Post-Sadat Egypt.» Prepared by Mohamed Sid-Ahmed. 7p.

—«War and Peace in the Middle East.» Prepared by Philip Windsor. 12p.

Periodicals

Aloni, Shulamit. «Voices of Opposition.» *New Outlook:* vol. 24, no. 10, January-February 1982. pp. 19-20.

VI

Avineri, Shlomo. «Beyond Camp David.» *Foreign Policy:* no. 46, Spring 1982. pp. 19-36.

Bar-Nir, Dov. «The Israeli Arabs: A National Minority.» *New Outlook:* vol.24, no.10, January-February 1982. pp. 32-34.

Bruzonsky, Mark A. «Looking Closely at the Saudi Principles.» *New Outlook:* vol. 24, no. 10, January - February 1982. pp. 29-31.

Campbell, John C. «The Middle East: A House of Containment Built on Shifting Sands.» *Foreign Affairs:* vol. 60, no. 3, 1982. pp. 593-628.

Chabry, Laurent and Annie Chabry. «Le conflit irako-iranien: de l'anathème au compromis?» *Maghreb-Machrek:* no. 95, Janvier - Mars 1982. pp. 5-29.

Dastarac, Alexandre et M. Levent. «La mise en place du dispositif: primauté de l'action militaire, risques de nouveaux conflits politiques.» *Le Monde Diplomatique:* vol. 29, no. 336, Mars 1982. p. 8.

Friedman, Murray. «AWACS and the Jewish Community.» *Commentary:* vol. 73, no. 4, April 1982. pp. 29-33.

Gur, Mordchai. «Israel and the P.L.O.» *New Outlook:* vol. 24, no. 10, January-February 1982. pp. 38-40.

Helou, Marguerite. «The Fate of Camp David after the Death of Sadat.» *Panorama de l'Actualité:* vol. 5, no. 24, Automne 1981. pp. 220-235.

Hertzberg, Arthur. «Begin and the Jews.» *The New York Review of Books:* vol. 29, no.2, 18 February 1982. pp. 11-12.

VII

Hussein b. Talal, (King of Jordan). «Prepared to Pursue the Cause of Peace.» *New Outlook:* vol. 24, no. 10, January - February 1982. pp. 21-25.

Kapeliouk, Amnon. «Israël: un pays possédé par son armée.» *Le Monde Diplomatique:* vol. 29, no. 337, Avril 1982. p. 22.

Klutznick, Philip M. «Facing Mid-East Realities.» *New Outlook:* vol. 24, no. 10, January - February 1982. pp. 26-28.

Da Lage, Olivier. «Stratégique occidental dans le Gofle: coopération régionale et obsession de la sécurité.» *Le Monde Diplomatique:* vol. 29, no. 336, Mars 1982. p. 9.

Maghreb-Machrek. «L'annexion du Golan par Israël, 14 Décembre 1981.» *Maghreb-Machrek:* no. 95, Janvier-Mars 1982. pp. 99-106.

MacLachlan, Keith S. «Gulf Perspective.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 2, no. 1, April 1982. pp. 95-98.

Najjar, Ibrahim. «Les premières conséquences de l'assassinat d'Anouar Sadate.» *Panorama de l'Actualité:* vol. 5, no. 24, Automne 1981. pp. 7-12.

Al-Otaiba, Mana S. «Interview with Mana S. Al-Otaiba.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 2, no. 1, April 1982. pp. 1-4.

Peri, Yoran. «Washington- Top Secret.» *New Outlook:* vol. 24, no. 10, January-February 1982. pp. 41-44.

Schemeil, Yves. «La crise libanaise: du pacte national au pacte laïc?» *Maghreb-Machrek:* no. 95, Janvier-Mars 1982. pp. 30-55.

VIII

Shapiro, Danny. «The Golan Annexation: The Morning After.» *New Outlook:* vol. 24, no. 10, January- February 1982. pp. 16-19.

Sideri, Sandro. «East-West-South Relations: The Emergence of a More Realistic International Cooperation.» *Third World Quarterly:* vol. 4, no. 2. April 1982. pp. 248-267.

Solomonow, Allan. «Jews, Christians and the Middle East.» *New Outlook:* vol. 24, no. 10, January - February 1982. pp. 47-49.

Spiegel, Steven L. «The Middle East: A Consensus of Error.» *Commentary:* vol. 73, no. 3, March 1982. pp. 15-24.

Turquié, Sélim. «Face a la répression dans les territoires occupés: l'étroite marge de manoeuvre de la diplomatique palestinienne.» *Le Monde Diplomatique:* vol. 29, no. 337. Avril 1982. pp.1,7.

— . «M. Mitterrand en Israel: l'impuissance de l'Europe au Proche- Orient.» *Le Monde Diplomatique:* vol. 29, no. 336. Mars 1982. pp.1, 10.

Wright, Claudia. «Tunisia: Next Friend to Fall?» *Foreign Policy:* no.46, Spring 1982. pp.120-137.

Zadok, Haim J. «A Law that did Nothing but Damage.» *New Outlook:* vol.24, no.10, January-February 1982. pp.14-15, 65.

Book Reviews

Bar-Siman-Tov, Yaacov «The Israeli-Egyptian War of Attrition, 1969-1970.» *Panorama de l'Actualité:* vol. 5, no. 24,

IX

Automne 1981. pp. 265-268. (Jamal Nassrallah)

Cudsi, Alexander S. and Ali E. Hillal Dessouki (eds.). «Islam and Power.» *Third World Quarterly:* vol. 4, no. 2, April 1982. pp. 362-363. (Jan R. Netton)

Holden, David and Richard Johns. «The House of Saud.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 2, no. 1, April 1982. pp. 111-115. (Michael Field); *The New York Review of Books:* vol. 29, no. 5,April 1982. pp. 23-26. (Jim Hoagland)

Khuri, Fuad I. «Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State.» *Third World Quarterly:* vol. 4, no. 2, April 1982. p. 337. (Fred Halliday)

Kissinger, Henry. «Years of Upheaval.» *The New York Review of Books:* vol. 29, no. 7, 29 April 1982. pp. 14-21. (Staneley Hoffmann)

Lacey, Robert. «The Kingdom.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 2, no. 1, April 1982. pp. 111-115. (Michael Field); *The New York Review of Books:* vol.29, no.5, April 1982. pp. 23-26. (Jim Hoagland)

Nakhleh, Emile A. (ed.). «A Palestinian Agenda for the West Bank and Gaza.» *Panorama de l'Actualité:* vol. 5, no. 24, Automne 1981. pp. 262-265. (Jamal Nassrallah)

Niblock, Tim. «State, Society and Economy in Saudi Arabia.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 2, no.1, April 1982. pp. 106-107. (Peter Mansfield)

Quandt, William B. «Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security, and

X

Oil.» *The New York Review of Books:* vol. 29, no.5, April 1982. pp. 23-26. (Jim Hoagland)

Rubin, Barry. «The Arab States and the Palestine Conflict.» *Commentary:* vol. 73, no. 2, February 1982. pp. 73-75. (Daniel Pipes)

Said, Edward W. «The Question of Palestine.» *New Outlook:* vol. 24, no. 10, January- February 1982. pp. 56-59. (Benjamin Beit-Hallahim)

Tibi, Bassam. «Arab Nationalism: A Critical Enquiry.» *Third World Quarterly:* vol. 4, no. 2, April 1982. pp. 362-363. (Jan R. Netton)

Weizman, Ezer. «The Battle for Peace.» *Commentary:* vol. 73, no. 2, February 1982. pp. 70-73. (Hillel Halkin)

Economics

Books

Ghantus, Elias T. *Arab Industrial Integration*. London: Croom Helm, [1982]. 240p.

Haseeb, Khair El Din and Samir Makdisi (eds.). *Arab Monetary Integration: Issues and Prerequisites*. London: Croom Helm; Centre for Arab Unity Studies. (1982). 475p.

Al-Otaiba, Mana Saeed. *The Petroleum Concession Agreements of the United Arab Emirates: Abu Dhabi 1939-1981*. London: Croom Helm, 1982. 2vs.

United Nations. Economic Commission for Western Asia. *The Industrial and Economic Trends in the West Bank and*

XII

Gaza Strip. [Beirut]: ECWA, 1981. 128p.

Weinbaum, M.G. *Food, Development and Politics in the Middle East.* London: Croom Helm, 1982. 256p.

Periodicals

Fakhro, Hassan A. «Oil Producers, Oil Importers and the Real Price of Oil.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 2, no. 1, April 1982. pp. 21-28.

Griffith-Jones, Stephany. «The Saudi Loan to the IMF: A New Route for Recycling.» *Third World Quarterly:* vol. 4, no. 2, April 1982. pp. 304-311.

Guenther, Harry P. «Arab Banks: Come of Age.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 2, no. 1, April 1982. pp. 61-71.

——. «The Challenge of the Oil Market.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 2, no. 1, April 1982. pp. 11-21; OPEC Bulletin: vol. 13. no. 1, February 1982. pp. 1-9.

Shukri, Sabih M. «The Future of Arab Finance in Co-operation with Western Enterprise.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 2, no. 1, April 1982. pp. 55-59.

Le Monde Diplomatique. «Conseil de Coopération du Golfe: élaboration d'une stratégie pétrolière unifiée.» *Le Monde Diplomatique:* vol. 29, no. 336, Mars 1982. pp. 26-27.

Wilson, Rodney. «Capital Movements and Interst-Rate Structures in the Arab Gulf: the Case of Saudi Arabia and Bahrain.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 2, no. 1, April 1982. pp. 40-53.

XI

Book Reviews

Fargues, Philippe. «Réserves de main-d'œuvre et rente pétrolière: etude démographique des migrations de travail vers les pays arabes du Golfe.» *Maghreb-Machrek:* no. 95, Janvier-Mars 1982. pp. 113-115. (Jean-Pierre Garson)

El-Mallakh, Ragaei. «The Economic Development of the U.A.E.» *The Arab Gulf Journal:* vol.2, no.1, April 1982. pp.105-106. (Homa Katouzian)

Niblock, Tim. «State, Society and Economy in Saudi Arabia.» *The Arab Gulf Journal:* vol.2, no.1, April 1982. pp.106-107. (Peter Mansfield)

Silvester, Anthony. «Arabs and Africans: Co-operation for Development.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 2, no.1, April 1982. pp.116-119. (E.G.H. Joffe)

Social

Books

Cudsi, Alexander and Ali E. Hillal Dessouki (eds.). *Islam and Power.* London: Croom Helm, (1981). 204 p.

Esposito, John L. *Women in the Muslim Family Law.* Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1982. 168 p.

Haddad, Yvone Yazbeck. *Contemporary Islam and the Challenge of History.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1982. 276 p.

Hudson, Michael (ed.). *Arab Resources: The Transformation of a Society.* London: Croom Helm, 1982. 256 p.

XIII

Ibrahim, Saad Eddin. *The New Atab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil Wealth.* London: Croom Helm, 1982. 200p.

Mouline, Saïd. *La ville et la maison arabo-musulmanes.* Paris: Centre National de Documentation Pédagogique, 1981. 82 p.

El-Saadawi, Nawal. *The Hidden Face of Eve: Women in the Arab World.* [Boston,M.A.]: Beacon, 1982. 248 p.

Book Reviews

Khuri, Fuad I. «Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State.» *Third World Quarterly:* vol.4, no.2, April 1981. p.337. (Fred Halliday)

Niblock, Tim. «State, Society and Economy in Saudi Arabia.» *The Arab Gulf Journal:* vol.2, no.1, April 1982. pp.106-107. (Peter Mansfield)

Said, Edward W. «Covering Islam.» *The Arab Gulf Journal:* vol.2, no.1, April 1982. pp.119-120. (R.C. Ostle)

Culture

Books

Organization of the Petroleum Exporting Countries. *Not Oil Alone: A Cultural History of OPEC Member Countries.* Vienna: OPEC, 1981.

Book Reviews

Buheiry, Marwan. «Intellectual life in the Arab East, 1918-1939.» *Panorama de l'Actualité:* vol.5, no.24, Automne 1981. pp. 257-260. (V. Salloum)

XVI

Science and Technology

Books

Choucri, Nazli. *International Energy Futures: Petroleum Prices, Power and Payments.* [Kuwait: OAPEC], 1981. 247 p.

Econmic Commission for Western Asia. *Arab Energy: Prospects to 2000.* New York, N.Y.: McGrow Hill in Cooperation with the United Nations, 1982. 212 p.

Papers

Energy for Development and Arab Economic Integration, Second Arab Energy Conference, 6-11 March 1982 Doha, Qatar. Doha: League of Arab States, Arab Fund for Economic and Social Development, Arab Industrial Development Organization, Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, 1982. [Selective list of unpublished papers at the Center for Arab Unity Studies]

—— . «Energy Sources Section: Cooperative Development of Nuclear Energy in the Arab World.» Prepared by Adnan Shihab- Eldin and Yousef Rashid. 37 p.

—— . «Energy Sources Section: Solar Energy in the Arab World,New Perspective.» Prepared by Ali M. Kettani. 32 p.

* الملف الاحصائي

(٣٩) التعليم العالي والجامعي في الوطن العربي

اعداد : قسم الدراسات
في مركز دراسات الوحدة العربية

- المؤسسات والهيئات التعليمية والطلاب في مرحلة التعليم العالي والجامعي (المرحلة الثالثة) في الوطن العربي
- عدد الطلبة في الجامعات العربية حسب نوع الدراسة

جدول رقم (١)

المؤسسات والهيئات التعليمية والطلاب في مرحلة التعليم العالي والجامعي (المرحلة الثالثة) في الوطن العربي

البلد	السنة	عدد المؤسسات	الهيئات التعليمية		الطلاب المسجلون	
			الاناث	المجموع	الاناث	المجموع
الاردن	١٩٧٣ / ١٩٧٤	٩	٣٧	٢٩٧	١٦٣٤	٥٣٩١
	١٩٧٤ / ١٩٧٥	١١	٥٠	٣٢٧	١٨٤٦	٥٩٧٨
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	١٢	٦١	٣٨٦	٢٠٩٩	٦٧٦٩
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	١٣	٦٩	٤٩١	٢٨٦٨	٨٧٢٩
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٧ / ١٩٧٨	١	٦	٥٦	٢٠٥	٥١٩
	١٩٧٨ / ١٩٧٩	١	٩	٨٣	٤٣١	١٠١٥
البحرين[٢]	١٩٧٠ / ١٩٧١	...	...	...	١٥١	٢٨٩
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	...	...	٣٦	١٣٢	٤٢٢
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	...	...	٣٨	١٦٢	٤٧١
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	...	١	٤٣	٢١٢	٤٩٣
تونس[٣]	١٩٧٥ / ١٩٧٦	١	٢١٧	١٤٢٧	٤٤٤٨	١٧٢٣٥
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	١	...	١٣٤٩	٥٠١٥	١٨٤٢٢
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	١	...	٢٠٠٨	٥٧٦٩	٢٠٩٠٩
	١٩٧٨ / ١٩٧٩	١	...	٢٢٨٢	٦٩٢٧	٢٣٣٣٩
الجزائر	١٩٧٠ / ١٩٧١[١]	...	...	١٧١٨	٤١٦٦	١٩٥٣١
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	...	...	٥٣٧٩	١١٦٥٨	٥٠١٦٣
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	...	...	٥٨٥٦	١٢١٣٨	٥١٩٨٣
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٦٩ / ١٩٧٠	١	...	٣٤٦	٥٦١	٥١٩٨
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	٢	...	٩٦٧	٢٣٥٨	٨٥٣٠
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	٢	...	١٢٧٧	٣١٧٨	١٤٢٤٠
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	٢	...	١٥٢٥	٢٩٠٩	١٥٠٣٦
الجمهورية العربية السورية[٤]	١٩٧٠ / ١٩٧١	٢	...	...	٦٤٨٠	٣٦٧٦١
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	٣	...	...	١٤٥٩٩	٦٥٠٥٠
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	٣	...	...	١٧٤٦٢	٧٨٠٦٨
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	٣	...	...	١٩٧٥٠	٨٥٤٧٤
السودان	١٩٧٠ / ١٩٧١	...	...	١١٥٣	١٨٥٢	١٤٣٠٨
	١٩٧٤ / ١٩٧٥	...	٧٩	١٣٢٠	٣٨٠٠	٢٢٢٠٤
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	...	٩٧	١٤٢٠	٣٤٠٨	٢١٣٤٢
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	١١	...	...	...	٢٤٦٠٨

يتبع

تابع جدول رقم (١)

البلد	السنة	عدد المؤسسات	الهيئات التعليمية		الطلاب المسجلون	
			الاناث	المجموع	الاناث	المجموع
الصومال	١٩٧٠ / ١٩٧١	...	—	٥٨	١٢٥	٩٦٤
	١٩٧٤ / ١٩٧٥	...	...	١٢٨	١٧٩	١٥٦٠
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	...	...	٣٢٤	٢١٨	٢٠٤٠
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	...	...	٥٠٠	٢٩٩	٢٨٠١
العراق	١٩٧١ / ١٩٧٢	١٩	٣٥٠	٢١٤٤	١٠٥٦١	٤٨١٤١
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	٢١	٦٢٤	٤٠٠٨	٢٤٥٨٤	٨١٤٩٨
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	...	٦٦٦	٤٤٩٦	٢٦٤٩٣	٨٥٣٩٩
	١٩٧٨ / ١٩٧٩	٢٠[1]	٧٧٥	٥٢٠٧	٢٧٨٨٦	٩١٧١٦
قطر	١٩٧٣ / ١٩٧٤	٢	٧	٢٧	١٠٣	١٥٧
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	٢	٨	٥٤	٣٤٦	٥١٣
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	٢	٢١	١١٥	٥١٦	٧٦٥
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	٢	٥٤	١٨٩	٦٢٨	٩٦٤
الكويت	١٩٧٣ / ١٩٧٤	١	٧٩	٣٦٦	٢٢٤٠	٣٨٣٦
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	١	١٠٩	٥٥٣	٤١٨٥	٧٥٢٨
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	١	١١٥	٦٠٦	٥٠٤٥	٩٣١٨
	١٩٧٨ / ١٩٧٩	١	١٠٨	٦٥٧	٩٩١١	١٧١٢٣
لبنان	١٩٧٠ / ١٩٧١	...	...	٢٣٠٠	...	٤٢٥٧٨
	١٩٧١ / ١٩٧٢	...	...	٢٧٥٩	...	٤٤٢٩٦
مصر[3]	١٩٧٠ / ١٩٧١	٢	...	١٤٢٥٠	٦١٧٩٠	٢٣٣٣٠٤
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	٩	...	...	١٢٤٩٣٤	٤٢١٥٨٤
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	١٢	...	...	١٣٦١٣١	٤٥٣٦٥٠
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	٩	...	...	١٤١٨٣٥	٤٧٦٥٣٦
المغرب	١٩٧٤ / ١٩٧٥	...	١٤٦	١٧٢١	٦١٩٥	٣٣٧٧٢
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	...	١٨٢	٩٩١	٧٠٢٩	٣٩٠٤٠
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	...	٣١٧	١٩٢٨	١١٧٨٤	٥٧٢٠٣
المملكة العربية السعودية	١٩٦٩ / ١٩٧٠	٧	١٥٩	٥٧٣	٤٣٤	٦٩٤٢
	١٩٧٤ / ١٩٧٥	٧	٥٣٨	١٧٤١	٢٩٢٢	١٩٠٩٣
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	٧	٣٢٥	٢١٣٣	٥٣١٠	٢٦٤٣٧
	١٩٧٦ / ١٩٧٧[5]	٧	٤٦١	٢٧٩٦	٧١١٨	٣٢١٣٧
اليمن[8]	١٩٧٣ / ١٩٧٤	١	...	...	١٠٠	٩٥٠
	١٩٧٤ / ١٩٧٥	١	...	...	١٩٧	١٨٧٤
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	١	...	...	٢٦٤	٢٣٠٤
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	١	...	...	٣٢٥	٢٨٤٢

يتبع

تابع جدول رقم (١)

البلـــد	السنـــة	عـدد المؤسسات	الهيئات التعليمية		الطلاب المسجلون	
			الاناث	المجموع	الاناث	المجموع
اليمـــن الديمقراطية	١٩٧٣ / ١٩٧٤	٢	...	...	ـ٨٦[٥]	ـ ٥١٩[٥]
	١٩٧٤ / ١٩٧٥	٢	...	...	٢٢٥	١٣٤٣
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	٢	...	٢١٢	٣١٧	١٧٥٦
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	٣	...	ـ ٢٠٢[٦]	٦٤٧	٢١٣٧

(١) مجموع الهيئات التعليمية هو لسنة ١٩٧١ وليس ١٩٧٠ .
(٢) كلية الخليج الصناعية العليا فقط .
(٣) القطاع العام فقط ، اي المدارس الحكومية .
(٤) ادمجت الكليات الدينية مع جامعتي المستنصرية وبغداد .
(٥) لا تشمل المعاهد الفنية العليا .
(٦) الجامعات فقط .
(٧) جامعة تونس فقط .
(٨) تم تأسيس جامعة صنعاء في عام ١٩٧٠ .

ملاحظات عامة :

ـ تشير العلامة « ـ » الى ان البيانات تساوي صفراً او غير جديرة بالذكر .
ـ تشير العلامة « ... » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية ،**المؤشرات الاحصائية للعالم العربي للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨** (بيروت : ١٩٨٠)، ص ٤٣ ـ ٤٦ .

جدول رقم (٢)

عدد الطلبة في الجامعات العربية حسب نوع الدراسة

البلد	السنة	الآداب[١]	الحقوق	الاقتصاد والتجارة[٢]	العلوم[٣]	الزراعة	الطب[٤]	الهندسة[٥]	اخرى	المجموع
الاردن	١٩٧٣ / ١٩٧٤	١١٢٦	—	١٠٣٨	[٩]١٠٠٦	٥٠	٤٣	—	١٠٨٢	٤٣٤٥
	١٩٧٤ / ١٩٧٥	١١٩٤	—	١٠٠٩	[٩]١١٠١	٩٠	٨٥	—	١٣٢٦	٤٨٠٥
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	١٢٨٣	—	١٠٩٢	[٩]١١١٩	١٦٤	١٥١	١١٩	١٣٧٩	٥٣٠٧
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	١٦٦٢	—	١٢٧٢	[٩]١٤٧٦	٢٤٠	٣١٩	...	...	...
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٧ / ١٩٧٨	٢٩٤	...	[١٩]١٣٠	٩٥	...	...	...	...	٥١٩
	١٩٧٨ / ١٩٧٩	٥٣٨	[٢٠]٥٩	[١٩]٢٤٨	١٧٠	...	...	...	...	١٠١٥
البحرين[٦]	١٩٧٥ / ١٩٧٦	...	...	٨٦	...	...	...	١٧١	١٦٥	٤٢٢
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	...	...	١١٦	...	...	...	١٦٨	١٨٧	٤٧١
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	...	...	١٨٦	...	...	...	٩٠	٢١٧	٤٩٣
تونس[١٨]	١٩٧٥ / ١٩٧٦	٥٤٨٧	٣٤٢٠	٨٥٠	٣٣٧٤	—	٢٦٧٥	٧٠٧	٧٢٢	١٧٢٣٥
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	٤٩٧٨	٢٩١٦	١٢٠٨	٣٥٧٥	—	٢٧٦٧	١٥٠٣	١٤٧٥	١٧٩٠٨
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	٥١٩١	٣١٥١	١٤٤٠	٤٦٠٦	—	٣٠٦٢	١٤٥٨	٢٠٠١	٢٠٩٠٩
	١٩٧٨ / ١٩٧٩	٥٦٧٥	٣٤٠٢	١٥٩٦	٥٠٧٠	—	٣٥٣١	١٧١٠	٢٣٥٥	٢٣٣٣٩
الجزائر	١٩٧٠ / ١٩٧١	٨٠٥٦	٢٦٨٠	...	٢٨٣٤	٢٠٢	٥٠٥١	٧٠٨	...	١٩٥٣١
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	١٣٤٣٠	٨٧٧٩	...	١٢٢٣٤	٦٣٨	٦٧٦٦	...	...	٤١٨٤٧
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	١٠٠٨١	١٠٠٨٢	٣٤٦٧	٧٤٣٢	١٥٠٨	٧٠١٠	١٨٤٥	٨٧٣٨	٥٠١٦٣
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	١٢٨٢٦	٨٥٦١	٤١٢١	٧٠٣٩	١٤٢٨	٧١٠٤	٥٤٠	١٠٣٦٤	٥١٩٨٣

يتبع

تابع جدول رقم (٢)

البلد	السنة	الآداب[١]	الحقوق	الاقتصاد والتجارة[٢]	العلوم[٣]	الزراعة	الطب[٤]	الهندسة[٥]	اخرى	المجموع
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٧٠ / ١٩٧١	١٥٦٣	٥٠١	٦٨١	٣٠٨	٣١٣	٤٩	٦٠٥	١١٧٨	٥١٩٨
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	٢٤٨٥	١٨٧٤	١٨٤٦	٩٠٩	٨٤٥	٨٣٨	١٦٤٨	٢٩٧٢	١٣٤١٧
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	٢٢٢٠	١٨٤٩	١٦٣٣	١٠٥٤	٧٧٠	١٠٤١	١٧٣٦	٣٤٢٠	١٣٧٢٣
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	٢٢٠٦	١٧٧٤	١٨٩٥	١٠٤٥	٩٥٠	١٣٩٠	١٧٥٩	٤٠١٧	١٤٨٣٦[١٣]
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٠ / ١٩٧١	١٧٦٩٤	٤٧٣٧	٣٠٤٩	٥٣٤٦	١٦٦٦	٢٣٨٤	٣٣٥٠	٥٠٨	٣٨٧٣٤
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	٢٢٦٠١	٦٥٣٨	٤٥٢٩	٧٨١٦	٦١٩٥	٦٣٥٥	١٠٠٨٢	٩٣٤	٦٥٠٥٠
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	٢٥٠٢٢	٩٣٢٢	٥٥٩٠	٩٠٤٤	٧٢٠٩	٧٦٨١	١٣٠٠١	١١٩٩	٧٨٠٦٨
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	٢٩٨٠٢	٩١١٠	٦١٩١	٨١٤٢	٣٨٨٨	١٣٦٦٩	١٣٣٤١	١٣٣١	٨٥٤٧٤
السودان	١٩٧٠ / ١٩٧١	٨٤٣٧	١٦٢٧	...	١٢٥٠	٥٨٧	٨٥٢	١٤١٩	١٣٦	١٤٣٠٨
	١٩٧٤ / ١٩٧٥	١٤٨٢٦	٢٠٦٦	...	١٤٩٨	١٥٩١	١١٩٩	١٠٢٤	...	٢٢٢٠٤
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	١٣٩٥٧	١٦٥٢	...	١٥٢٨	١٦٢٤	١٢٨٣	١٢٩٨	...	٢١٣٤٢
الصومال	١٩٧٠ / ١٩٧١	٥٥٨	٣٠٦	...	٤٩	٥١	—	—	—	٩٦٤
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	٩١٠	٣٣٩	...	١٢٧	٢٧٠	٢٣٩	٩٥	—	٢٠٤٠
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	١٤٧١	١٧٢	١٩٧	١٧٩	١٩١	٤٥١	١٤٠	—	٢٨٠١
العراق[٨]	١٩٧٢ / ١٩٧٣	١١٧١٤	٤٠٦٨	٧٥٩٧	٧٣٦٠	٣١٩٧	٢٩٧٦	٤٤٢٧	٣٣٩١	٤٤٧٣٠
	١٩٧٣ / ١٩٧٤	١٣٣٨٣	٤٣٨٣	٩٧٨٠	٧٥٩٤	٤٠٥٠	٣١٤٤	٤٧٥٤	٥٦٧٢	٥٢٧٦٠
	١٩٧٤ / ١٩٧٥	١٥٥٣٥	٥٠٥٧	١٢٦٢١	٨١٠١	٤٨٧٧	٣٢٠٦	٨٦٢٦	٥٣٨١	٦٣٤٠٤
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	١٦٧٥٢	٣٩٦٨	١٤٧٤٦	٧٩٠٨	٧٤٦٠	٣٨٢٥	٧٧٣٦	٣٥٣٢	٦٥٩٢٧

يتبع

تابع جدول رقم (٢)

البلد	السنة	الآداب[١]	الحقوق	الاقتصاد والتجارة[٢]	العلوم[٣]	الزراعة	الطب[٤]	الهندسة[٥]	اخرى	المجموع
الكويت	١٩٧٣ / ١٩٧٤	١٤٦٧	٢٥٧	١٠٩١	١٠٢١	—	—	—	—	٣٨٣٦
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	٣١١٧	٤٩٨	١٦٦٩	١٨٨٤	—	٥٦	٣٠٤	—	٧٥٢٨
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	٣٨٩٢	٥٣٥	٢٠٦١	٢١٧٧	—	١٠٢	٥٥١	—	٩٣١٨
	١٩٧٨ / ١٩٧٩	٧١٥٤	١٠٧٤	٤٠١٤	٣٢٧٨	—	٣١٢	١٢٩١	—	١٧١٢٣
لبنان	١٩٧٠ / ١٩٧١	٢٢١٨٨[١٠]	٦٢٠٨	٧٠٢٤	٠٠٠	٢٩٢	٧٥٨	١٢٦٤	٦٢٨	٣٨٣٦٢
	١٩٧٢ / ١٩٧٣	٢٩١٨٣[١٠]	٦٢٨٩	٨١١٤	٠٠٠	٣١٤	٧٩٦	١٤١٢	٧٧١	٤٦٨٧٩
	١٩٧٣ / ١٩٧٤	٢٩٧٣٦[١٠]	٦٤٦٣	٨١٨٠	٠٠٠	٣٢٦	٧٩٨[١١]	٨٩٩	٩٠٧	٤٧٣٠٩
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	٤٢٨٤٣[١٠]	١٠٢٨٦	١٤٧١٢[١٢]	٠٠٠	٢٦٣	٨٩٨	٢٢٦٩	٦٩٠	٧١٩٥٨
مصر[٧]	١٩٧٢ / ١٩٧٣	٦٦٥٩٩	٢١٢٠٠	٤٠٥٩٥	٩٤٣٠	٢٦٦٣٢	٣٩٩٦٧	٢٢٩٦٠	١٣٥١	٢٢٨٧٣٤
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	١١٣٤٤٨	٣٧٠٣٦	٩٢٧٨٦	١٣٥٦٢	٣٧٣٣٦	٥٤١١٢	٣٨٦٥٠	٣٤٦٥٤	٤٢١٥٨٤
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	١٢١٠٢٤	٤٠٩١٠	١٠٨٦٧١	١٥٨٠٦	٣٧٩٢٣	٥٥٢٤٢	٣٩١١٤	٣٤٩٦٠	٤٥٣٦٥٠
	١٩٧٧ / ١٩٧٨	١٢٧٥٤٠	٤٥٦٤٠	١١٤٧٠٠	١٧٩٧٧	٣٦٧٣٣	٦٠٦٧٢	٤٢٩٣٩	٣٠٧٣٥	٤٧٦٥٣٦
المغرب	١٩٧٠ / ١٩٧١	١٠٧٣٢	٢٦٧٨	٠٠٠	٦٨٤	٣٩٢	١٣٢١	٢٩٠	٠٠٠	١٦٠٩٧
	١٩٧٤ / ١٩٧٥	١٩٠٩٧	٦٠٧٥	٠٠٠	١٦٧٨	١٧٦١	٤٢٣٩	٧٠٢	٥٧٠	٣٤١٩٢
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	٢٤٨١٨	٨٦٢٣	٠٠٠	٢٤٤٣	١٣١٤	٦٦٥٢	١٠٧٥	٣٩١	٤٥٣١٦
المملكة العربية السعودية[١٤]	١٩٧٠ / ١٩٧١	٢٩٨٨	—	٩٨٤	٦١٣	١٦١	٦٩	٤١٠	—	٥٣٣٢
	١٩٧٤ / ١٩٧٥	١٤٢٩٢	—	٣٥٣[١٥]	١٠٤٥	٥٢٣	٦١٧	٢٢٦٣[١٦]	٠٠٠	١٩٠٩٣
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	١٦١٩٣	٨٩[١٧]	٤٩١٥	١٢١٤	٥٩٢	٤٠٤	٢١٢١	٩٠٩	٢٦٤٣٧
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	١٨٣١٥	٨٩[١٧]	٦٧١٣	١٧٣٣	٦٤٩	٨٤١	٢٨٠٢	٩٩٥	٣٢١٣٧

يتبع

تابع جدول رقم (٢)

البلد	السنة	الآداب[١]	الحقوق	الاقتصاد والتجارة[٢]	العلوم[٣]	الزراعة	الطب[٤]	الهندسة[٥]	اخرى	المجموع
اليمن	١٩٧٣ / ١٩٧٤	٤٧٨	—	٢٤٥	٤١	—	—	—	١٨٦	٩٥٠
	١٩٧٤ / ١٩٧٥	٤٠٧	—	٦٦٧	١٠٥	—	—	—	٦٩٥	١٨٧٤
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	٣٨٢	—	٨٧٥	٦٥	—	—	—	٩٨٢	٢٣٠٤
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	٤١٢	—	١١٣١	١٠٠	—	—	—	١١٩٩	٢٨٤٢
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣ / ١٩٧٤	—	—	٣٧	—	١٨٣	—	—	٢٩٩	٥١٩
	١٩٧٤ / ١٩٧٥	—	—	١٤٥	—	٧٥	—	٣٥	٦٧٩	٩٣٤
	١٩٧٥ / ١٩٧٦	—	—	٢٣٧	—	٩٧	٦٣	٧٦	٧٨٩	١٢٦٢
	١٩٧٦ / ١٩٧٧	—	—	٣٣٦	—	١١١	١١٨	١٥١	١٢٢١	١٩٣٧

(١) تشمل العلوم الانسانية ، التربية ، الفنون الجميلة العلوم الاجتماعية .

(٢) عندما لاتذكر بيانات العلوم الاقتصادية والتجارية وحدها ، تكون محتسبة ضمن العلوم الاجتماعية .

(٣) العلوم هي العلوم الطبيعية والفيزياء والكيمياء وعلوم طبقات الارض والرياضيات ... الخ .

(٤) يشمل الطب البيطري وطب الاسنان .

(٥) يشمل هندسة النفط والتعدين .

(٦) الآداب تشمل الدين واللغات والفنون والعلوم الاجتماعية . الهندسة تشمل الهندسة الميكانيكية والكهربائية والمدنية وهندسة البناء وفنيي المعمار . ادارة الاعمال تشمل متعهدي البناء المراقبين .

(٧) كلية الطب تشمل ايضاً الصيدلة .

(٨) البيانات تخص الجامعات التالية : بغداد والموصل والبصرة والسليمانية والمستنصرية .

(٩) طلاب تحضيري طب احتسبوا مع طلاب كلية العلوم .

(١٠) البيانات تشمل طلاب كلية العلوم .

(١١) البيانات لا تشمل طلاب الطب البشري في « الجامعة اليسوعية » .

(١٢) بيانات طلاب الاقتصاد والتجارة تشمل بيانات طلاب العلاقات العامة .

(١٣) المعهد العالي للقضاء .

(١٤) قسم الآداب هنا يشمل الدراسات الدينية . احتسب ٥٤١٧ تلميذ شريعة او دين ضمن البيانات الخاصة بسنة ١٩٧٦. واحتسب ٤١٣٧ تلميذ شريعة او دين ضمن البيانات الخاصة بسنة ١٩٧٥ .

(١٥) هذا الرقم يمثل بيانات الطالبات فقط ، اما بيانات الطلاب فقد احتسبت ضمن الآداب .

(١٦) بيانات النفط والمعادن احتسبت ضمن بيانات فرع الهندسة للعام ١٩٧٤ .

(١٧) يطرح ٢٠٠ تلميذ من احد التخصصات لانهم سبق ان احتسبوا ضمن التفاصيل .

(١٨) كلية الحقوق تشمل العلوم الاقتصادية .

(١٩) هذا الرقم يمثل بيانات طلاب العلوم السياسية والادارية .

(٢٠) حقوق وشريعة .

المصدر : احتسب من : المصدر نفسه ، ص ٤٧ ـ ٥١ .

منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (٥٥٦ ص ـ ٤٥ ل.ل) ..... ندوة فكرية
- الامكانات العربية (١٢٦ ص ـ ١٢ ل.ل) ..... د. علي نصار
- صور المستقبل العربي (٢١٢ ص ـ ١٦ ل.ل) ..... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- النظام الاجتماعي العربي الجديد (٣٠٤ ص ـ ٢٤ ل.ل) ..... د. سعد الدين ابراهيم
- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة (٨١٦ ص ـ ٦٠ ل.ل) ..... ندوة فكرية
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠
  (١٠٦٤ ص ـ ٩٠ ل.ل للافراد ١٥٠ ل.ل للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠) (٤١٦ ص ـ ٢٨ ل.ل) ..... د. مارلين نصر
- البعد التكنولوجي للوحدة العربية (١١٦ ص ـ ١٠ ل.ل) ..... انطوان زحلان
- القومية العربية والاسلام (٧٨٠ ص ـ ٥٠ ل.ل) ..... ندوة فكرية
- التكامل النفطي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل) (٧٤٠ ص ـ ٥٠ ل.ل) ..... ندوة فكرية
- هجرة الكفاءات العربية (٤١٦ ص ـ ٢٨ ل.ل) ..... ندوة فكرية
- التعريب وتنسيقه في الوطن العربي (٦٦٨ ص ـ ٥٠ ل.ل) ..... د. محمد المنجي الصيادي
- هدر الامكانية (١٢٨ ص ـ ١٠ ل.ل) ..... د. نادر فرجاني
- تحليل مضمون الفكر القومي العربي (٢٠٠ ص ـ ١٣ ل.ل) ..... السيد يسين
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩
  طبعة ثانية (٧٣٦ ص ـ ٦٠ ل.ل للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- القومية العربية في الفكر والممارسة ... طبعة ثانية (٦١٢ ص ـ ٤٠ ل.ل) ..... ندوة فكرية
- اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة
  دراسة ميدانية طبعة ثانية (٣٧٦ ص ـ ٢٥ ل.ل) ..... د. سعد الدين ابراهيم
- النفط والوحدة العربية ... طبعة ثالثة (٢٤٤ ص ـ ١٦ ل.ل) ..... د. محمود عبد الفضيل
- ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل طبعة ثانية (٤٢٨ ص ـ ٢٠ ل.ل) ..... د. عبد الحميد براهيمي
- دور الأدب في الوعي القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٣٠ ل.ل) ..... ندوة فكرية
- خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتفاضلية طبعة ثانية (٢٥٦ ص ـ ١٦ ل.ل) ..... د. محمود الحمصي
- دور التعليم في الوحدة العربية ... طبعة ثانية (٣٦٨ ص ـ ١٦ ل.ل) ..... ندوة فكرية
- النظام الاقليمي العربي ... طبعة ثانية (٢٢٠ ص ـ ١٤ ل.ل) ..... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- من التجزئة الى الوحدة ... طبعة ثالثة (٤٠٨ ص ـ ٣٠ ل.ل) ..... د. نديم البيطار
- المشرق العربي والغرب ... طبعة ثالثة (١٧٦ ص ـ ١٢ ل.ل) ..... د. جلال احمد امين
- العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي ... طبعة ثالثة (٢٨٤ ص ـ ٢٠ ل.ل) ..... انطوان زحلان

سلاسل الناشئة

- سلسلة ـ ربوع بلادي ـ ٨٠ أجزاء (٣ ل.ل لكل جزء) ..... شريف الراس
- سلسلة ـ فتى العرب ـ ٧٠ أجزاء (٣ ل.ل لكل جزء) ..... شريف الراس

مركز دراسات الوحدة العربية

وكلاء توزيع مطبوعات المركز في الاقطار العربية والدول الاجنبية

البحرين

المجلة والكتب

الشركة العربية للوكالات والتوزيع
شارع القنبي - ص. ب ١٥٦
المنامة - البحرين
ت ٥٥٧٠٦

الجزائر

المجلة والكتب

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
38 شارع دیدوش مراد
مدينة الجزائر - الجزائر
ت ٢٣٢١٣٣

الاردن

المجلة والكتب

وكالة التوزيع الاردنية
ص. ب - ٢٧٥ -
عمان - الأردن
ت ٣٠١٩٩

الكتب

- مكتبة المحتسب
شارع الملك حسين - عمان - الاردن
ت ٨٤٤٦٥
- مكتبة دار الشروق
شارع الملك حسين - عمان - الاردن
- الوكالة العربية للتوزيع
خلف مطاعم القدس
ص. ب ٥٠٦٧
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية
ت ٢٨٦٨٨

السعودية

المجلة والكتب

جدة
مكتبة مكة
ص. ب - ٤٧٧
جدة - السعودية
ت ٦٤٢٤٧٥١

الخبر

مكتبة مكة
ص. ب - ٨٠
الخبر - السعودية

الرياض

مكتبة مكة
ص. ب - ٤٧٢
الرياض - السعودية

الكتب

مكتبة دار العلوم
ص. ب - ١٠٥٠
الرياض - السعودية
ت ٤٧٧٧١٢٦

السودان

المجلة

دار التوزيع
ص. ب - ٢٥٨
الخرطوم - السودان
ت ٧٩٤٦٠

العراق

المجلة والكتب

الدار الوطنية للتوزيع
ص. ب - ٦٢٤
شارع الجمهورية - بغداد - العراق

الكويت

المجلة والكتب

شركة الربيعان للنشر والتوزيع
ص. ب - ٢٥٤٠١
الشرق - قرب مستشفى دار الشفاء
الصفاة - الكويت
ت ٤٤٩٩٩٨

الكتب

شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع
ص. ب - ٢١٠٦٢
الصفاة - الكويت
ت ٥٥٥٩٦٨

الامارات العربية

ابو ظبي

المجلة

شركة اركسفورد للقرطاسية والكتب
ص. ب - ٧١٣٩
ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢١٩٤٤ / ٨٢١٩٣٦

الكتب

- شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
ص. ب - ٨٥٧
بناية حسن الفهري - البادي السياحي
ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢١٠٤٢ / ٨٢١٠٤٣

- مكتبة النهل
بناية الامانة - شارع زايد الأول
ص. ب - ٣٧٧٨
ابو ظبي - دولة الامارات العربية
ت ٣٣٣٠٩١

دبي

المجلة والكتب

مؤسسة الاتحاد للصحافة
ص. ب - ٢٤٤٦
دبي - دولة الامارات العربية المتحدة

المغرب

المجلة والكتب

الشركة الشريفية للتوزيع والصحف
ملتقى زنقة ويغان وزنقة سان سانس
ص. ب - 683 - الدار البيضاء 05
ت 24.57.45 (10 خطوط مجموعة)

الكتب

مكتبة دار الثقافة
34.32 شارع فكتور هيكو
ص. ب - 4038
الدار البيضاء - المغرب
ت 265346

اليمن

المجلة والكتب

دار الكلمة
ص. ب - ١١٠٩
شارع جمال عبد الناصر
صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية
ت ٨١٨١

تونس

المجلة والكتب

الشركة التونسية للتوديع
5 شارع قرطاج
تونس
ت 255000

الكتب

دار بوسلامة للطباعة والنشر
53 شارع النهاس باشا
تونس
ت 240056

سوريا

المجلة

المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
برامكة - تجاه ثانوية فايز منصور
دمشق - سوريا
ت ٢١٨٨٢١

الكتب

مكتبة النوري
ص. ب - ٨٣٤
دمشق - سوريا
ت ١١٠٢١٤

قطر

المجلة

دار العروبة
ص. ب - ٦٢٣
الدوحة - قطر
ت ٣٢١٦١٧

الكتب

دار المنتبي للنشر والتوزيع
ص. ب - ٢٧٠٦
الدوحة - قطر
ت ٤١٢٩٤٠ / ٤١٢٧٤١

لبنان

المجلة

الشركة اللبنانية لتوزيع
الصحف والمطبوعات
ص. ب - ٦٠٨٩ - ١١
بيروت - لبنان
ت ٢٦٠٦٧٠

الكتب

المكتبات الرئيسية في بيروت

ليبيا

المجلة والكتب

المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع
ص. ب - ٩٥٩
شارع سوق الجمعة
طرابلس - الجماهيرية الليبية
ت ٤٥٧٧٢

مصر

المجلة

مؤسسة الاهرام / قسم التوزيع
١٤ شارع الجلاء - القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت ٧٥٥٥٠٠

الكتب

مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب
القاهرة - جمهورية مصر العربية

انكلترا

المجلة والكتب

ALSAQI BOOKS
26 WEST BOURNE GROVE
LONDON W2 5RH
ENGLAND
Tel: 01 2298543

فرنسا

المجلة

LES MILLE ET UN LIVRES
2, RUE ST VICTOR
75005 PARIS
FRANCE
Tel: 3259305

المجلة والكتب

LIBRAIRIE TIERS MYTHE
21, RUE CUJAS
PARIS 75005
FRANCE
Tel: 3298810

LIBRAIRIE AVICENNE
25 RUE JUSSIEU
75005 PARIS
FRANCE
Tel: 354-63-07

سويسرا

المجلة والكتب

LIBRAIRIE ARABE L'OLIVEIR
C.P. 172,
1211 GENEVE 16
SUISSE